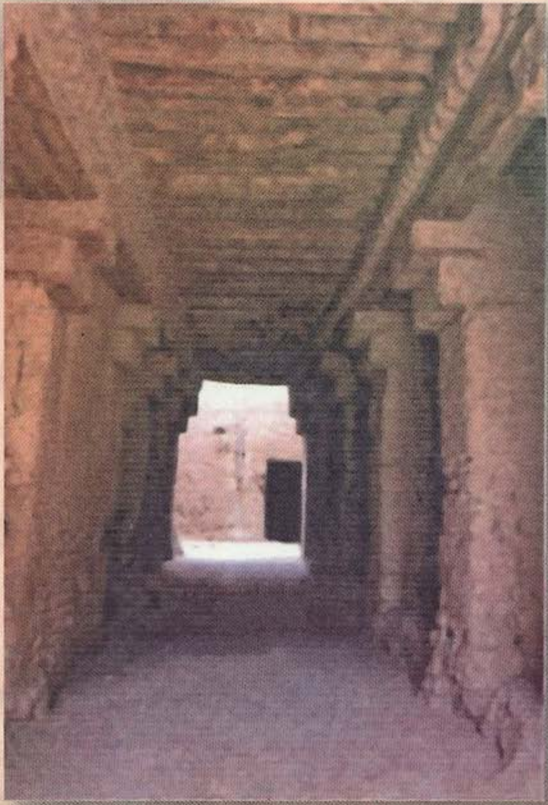
المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي

المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية 1881-1912

تأليف : روس إ. دان



ترجمة : أحمد بو حسن
مراجعة : عبد الأحد السبتي

منشورات زاوية

www.j4know.com

المجتـــمـع والمـقـاومة في الـجنوب الشرقي المغربي

المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية

1881 - 1912

الكتاب : **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي**
المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية 1881 ـ 1912

المؤلف : روس إ. دان

ترجمة : أحمد بوحسن

مراجعة : عبد الأحد السبتي

السحب: مطبعة المعارف الجديدة - الرباط - 2006

الطبعة 2006

رقم الإيداع القانوني : 2006/1029

ردمك : 9954-438-12-2

زاوية للفن والثقافة

50، شارع عمر بن الخطاب، الشقة 1 ـ أگدال ـ الرباط

هاتف / فاكس : 037.77.19.15 ـ ب. إلكتروني : zaouia06_arts@hotmail.com

المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي

المواجهة المغربية للأمبريالية الفرنسية

1881 - 1912

تاليف : روس إ. دان
ترجمة : أحمد بوحسن
مراجعة : عبدالأحد السبتي

منشورات زاوية

العنوان الأصلي للكتاب

Resistance in the Desert

Moroccan Responses to French Imperialism
1881-1912

ROSS E. DUNN
Illustrated by Jeanne Dunn

London, Croom Helm Limited
Madison, The University of
Wisconsin Press 1977

المؤلـف

روس إ. دان Ross E. Dunn أستاذ التاريخ في جامعة سان ديجو الأهلية San Diogo State University بالولايات المتحدة الأمريكية. من مؤلفاته، **مـغـامـرات ابن بطـوطة: *الرحـالة المسلم في القـرن الرابع عـشـر*** The Adventures of Ibn BATTUTA : A Muslim Traveler of the 14 th Century (1986) **والتـاريخ العـالمي الجـديد** The New World History (2000)...

المترجم

أحـمـد بوحـسن، أسـتـاذ النقـد الأدبي الحـديث في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – أكدال، الرباط. من مؤلفاته، **العرب وتاريخ الأدب: *نمـوذج كتاب الأغاني***، (2003)، **وفي المناهج النقدية المعاصرة**، (2005). ومن ترجمـاته، **تكوين الخطاب السـردي العربي: *دراسة في سوسـيولوجـية الأدب العـربي الحـديث***، (2002)، **ونـظـريـة الأدب: *القراءة – الفهـم– التأويل، نصوص مترجمة*** (2005).

هذا الكتاب

يدخل هذا الكتاب الذي ننقله إلى العربية ضمن الأبحاث العلمية والأكاديمية التي اهتمت بتاريخ المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وهي مرحلة تاريخية هامة وحرجة، لأنها هي التي سبقت عهد الحماية ومهدت له وغيرت كثيراً من معالم الحدود الجنوبية الشرقية المغربية. وهو صياغة مزيدة ومنقَّحَة لأطروحة الدكتوراه للمؤلف روس إ. دان Ross E. Dunn، التي تقدم بها إلى جامعة وِسْكَنْسَن سنة 1968. وقد قضى صاحبه بضع سنوات في المغرب أثناء إنجازه لبحثه وبعده؛ وبالخصوص في أقاليم الراشدية ووجدة وفجيج.

اعتمد المؤلف في بحثه على الأرشيف والوثائق المنجزة باللغة الفرنسية والإنجليزية، وبعض ما ترجم إليهما من اللغة العربية؛ وهي قليلة. إلا أنه لم يتمكن في حينه من الاطلاع على الوثائق المخزنية التي لم تكن مفتوحة في وجه الباحثين (الخزانة الحسنية ومديرية الوثائق الملكية). كما اعتمد على الرواية الشفهية التي جمعها باتصالاته الشخصية مع أهل المنطقة في كل من تافيلالت وفجيج وبوعنان وبوذنيب وعين الشعير. ولم يتمكن المؤلف من الانتقال إلى الجنوب الغربي الجزائري ليقوم بنفس العمل الذي قام به في الجنوب الشرقي المغربي. وسيبقى هذا الإجراء العلمي المطلوب في مثل هذا البحث أمراً مؤجلاً إلى أن يحين وقته. كما أن بعض أجزاء هذا الكتاب قد ظهرت في بعض المجلات المتخصصة والكتب المتخصصة أيضاً. ثم عُرِض الكتاب في الأخير على المختصين في الدراسات التاريخية المغربية والأكاديميين الذين اشتغلوا في نفس الموضوع أو في نفس المرحلة ونفس المنطقة.

يقوم هذا العمل على دراسة مواجهة المغاربة للغزو الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، 1881-1912؛ أي: ثلاثة عقود، شيد منها المؤلف حقبة زمنية تتميز بقوتها التاريخية المستمدة من خصوصية أحداثها التي ساهمت في

خلق منعطفات تاريخية تولدت عنها أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة في المنطقة وفي المغرب، بل وكانت لها انعكاسات على الصعيد الدولي كذلك. وتبتدئ هذه الحقبة بثورة بوعمامة في "الجنوب الوهراني"، وتنتهي بفرض الحماية علي المغرب.

يركز هذ الكتاب بالأساس على القبائل الرُّحَّل والمجموعات الواحية التي تسكن في الجنوب الشرقي المغربي، الذي يقع في منطقة شبه قاحلة في الطرف الشمالي للصحراء. وبذلك يكون هذا الكتاب عند ظهوره من الدراسات التاريخية القليلة، غير الفرنسية، التي اهتمت بهذه المنطقة في هذه الفترة. فحظي بالفضل الذي تحظى به بعض الكتابات الريادية في موضوعها، بل يمكن اعتباره من الأعمال الأساسية التي يُرجع إليها في موضوعها من طرف المؤرخ أو الباحث أو الطالب أو المهتم.

لقد اختار المؤلف أن ينطلق في رؤيته التاريخية والاجتماعيةِ من الصيرورة التاريخية الإفريقية والمغربية، ويعالج الغزو الفرنسي للمنطقة كمرحلة من مراحل التاريخ الإفريقي والتاريخ المغربي، وليس كمرحلة من مراحل التاريخ الاستعماري الأوروبي والفرنسي. وقد ساعده هذا الاختيار المنهجي والتاريخي، من حيث التموقع داخل التاريخ الإفريقي والمغربي، على خلق مسافة بينه وبين المقاربات الأوروبية المألوفة في مثل هذا الموضوع. فحاول المؤلف أن يحدد مفهوم الجنوب الشرقي المغربي من خلال التحرك العسكري للجيوش الفرنسية، من جبال القصور في الأطلس الصحراوي الشرقي ووادي زوزفانة شرقاً، ووادي زيز غرباً، وجنوب الهضاب العليا - الظَّهْرا - شمالاً، ووادي الساورة جنوباً. هذا وإن كان الغزو الفرنسي قد شمل منطقة توات جنوب الساورة في هذه الفترة، فإن المؤلف لم يُدخِل تلك المنطقة في الجنوب الشرقي الذي حدد معالمه وتركزت عليه دراسته. وبهذا يكون المؤلف قد ساهم في التدليل علي الأهمية الخاصة والعامة **للتاريخ الجهوي**.

فقد كشف المؤلف عن حيوية هذه المنطقة قبل الغزو الفرنسي، نظراً للحركة التجارية النشيطة التي كانت تعرفها بفضل الطرق التجارية الهامة التي كانت تخترقها وتلتقي فيها في اتجاهات مختلفة، نحو الشرق أو الغرب، أو نحو الشمال أو الجنوب. ثم كشف عن أثر الغزو الفرنسي للمنطقة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقام بتقديم تحليلات تاريخية واجتماعية دقيقة لمختلف البنيات الاجتماعية والموارد الاقتصادية التي غالباً ما كانت تحدد مواقف السكان المتقلبة وتوجه سلوكهم في تلك المرحلة. ولم يغفل أثر الطبيعة شبه القاحلة في نمط عيش سكان

المنطقة وسيادة اقتصاد الكفاف، وما كان يتولد عنه أحياناً من سلوك النهب والسلب والغارة. ويبدو أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تولد عن الغزو الفرنسي للمنطقة قد كشف عن عمق تعقد الوضعية الداخلية للسكان فيما بينهم أولاً، وبينهم وبين الحكومة المغربية المركزية/المخزن ثانياً، وبينهم وبين الفرنسيين ثالثاً، وبين الفرنسيين والحكومة المغربية المركزية رابعاً، وبين الفرنسيين والقوى الدولية خامساً، بل وبين مقاومة السكان والقوى الإسلامية المناهضة للاستعمار عامة، إلى حد ما، سادساً.

وإذا كان المؤلف قد حلل مختلف البنيات الاجتماعية والموارد الاقتصادية لسكان القصور وللسكان الرحل في المنطقة، وأثر كل ذلك في مواجهتهم للغزو الفرنسي، فإنه لم يغفل تحليل العلاقة التاريخية والسياسية الوثيقة التي كانت تربط سكان المنطقة، حَضَراً ومَدَراً، بالحكومة المركزية/المخزن، رغم ما كان يشوبها من فتور أحياناً. كما بين كذلك أثر ضعف المخزن العسكري والسياسي والاقتصادي في مواجهة الغزو الفرنسي، والذي استغلته فرنسا بقوة، فغير كثيراً من معالم الجنوب الشرقي المغربي، ومن طبيعة انتماءات بعض القبائل المغربية.

ولكي يعطي المؤلف لمواجهة المغاربة للغزو الفرنسي بعدها الإفريقي والإسلامي، حاول أن يربط تلك المواجهة ببعض التجارب الإفريقية في المقاومة، وبعض التيارات الإسلامية التي كانت تدعو إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي. إلا أن هذه المحاولة، وإن كانت تفتح آفاقاً أخرى أمام التاريخ المقارن، فإنها ما زالت في بدايتها وتحتاج إلي مجهود تاريخي آخر.

هذا وإن حاولت في مفتتح هذا الكتاب أن أُذَكِّرَ ببعض القضايا التاريخية التي تعرض لها الكتاب، فإنما لأبرز بذلك أهمية هذا العمل العلمي الذي يضيء بعضاً من جوانب تاريخنا المعاصر. وأن تلك الأهمية العلمية هي التي دفعتني إلى ترجمته حتى تعم فائدته بين القراء بالعربية.

ويرجع الفضل في تَعَرُّفي على هذا الكتاب أول الأمر إلى الأستاذ أحمد مزيان الذي استعان به مبكراً في أبحاثه التاريخية. أما الأستاذ محمد ناصري فهو الذي نبهني إلى أهمية هذا الكتاب، وأَلَحَّ علي بضرورة القيام بترجمته. كما أن حسن ظن المؤلف روس دان بي، وروحه الإنسانية العالية، كان لهما دور أساسي في المضي في هذه الترجمة. ولا أنسى كل الذين تَمَنَّوا القيام بهذه الترجمة، سواء من الزملاء الأساتذة المؤرخين، أو من

الأصدقاء. وأشكر كل الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الترجمة.

غير أن هذه الترجمة لم يكن لتخرج بالصورة التي هي عليها الآن، لولا المراجعة التاريخية الدقيقة التي قام بها الأستاذ عبد الأحد السبتي لهذه الترجمة. ولهذا وجب الاعتراف له بهذا الصنيع العلمي القيم. كما أشكر الأستاذ أحمد بنعابد على ملاحظاته الدقيقة التي أفادتني كثيراً في صياغة هذه الترجمة. أما الأستاذ إدريس بلمليح، فله كل الفضل في السهر على طبع هذا الكتاب وإخراجه في صورة لائقة.

وأشير في الأخير إلى أنني أضفت بعض الإحالات الحديثة في هوامش المترجم، وحافظت على البيبليوغرافيا الواردة في الكتاب الأصلي.

المترجم

كلمــة شكــر

هذا الكتاب هو الصياغة المنقحة لأطروحة الدكتوراه المقدمة إلى جامعة ويسكنسن Wisconsin سنة 1968. وأنا مدين في هذا العمل لعدد من المؤسسات التي دعمت بحثي في أوروبا والمغرب. لقد حصلت على منحة دراسية من طرف اللغة الأجنبية للدفاع الوطني National Defense Foreign Language مَوَّلَت لي السنة الأولى من البحث في الأطروحة سنة 1966 - 1967. وحصلت على منح من برنامج في تاريخ العالم المقارن Program in Comparative World History ومن برنامج الدراسات الإفريقية the African Studies Program في ويسكنسن، مما سمح لي بتمديد مدة سفري لأربعة شهور إضافية. وساعدتني منحة من مؤسسة جامعة ولاية سان دييجو San Diego State University Fondation على أداء واجب السفر إلى المغرب في صيف 1969. وقد سمح لي الوقت بمراجعة أخرى للمخطوطة خلال قيامي بالبحث في مشروع آخر في سنة 1971 - 1972 بمنحة من طرف مجلس البحث في العلوم الاجتماعية the Social Science Research Council.

أود أن أوجه شكري إلى بعض الأشخاص الذين ساعدوني خلال البحث. وأذكر منهم موظفي عدد كبير من المكتبات والوثائق الذين قاموا بمساعدتي وتوجيهي للكشف عن الوثائق والفهارس. أنا مدين بشكل خاص لموظفي مصلحة التاريخ العسكري في ڤانسين Service Historique de l'Armée à Vincennes، وأرشيف ما وراء البحار في إكس أنبروفانس Archives d'Outre-Mer à Aix-en Provence، والخزانة العامة في الرباط. وفي سنتي 1967 و1969 أعطتني الحكومة المغربية رخصتها للقيام بالبحث الميداني في عمالتي الراشدية ووجدة. وقد استقبلني عدد من الموظفين الرسميين الإقليميين والمحليين بحفاوة كبيرة، وسهلوا لي عملي في جمع الأخبار الشفهية. وأوجه شكري الخاص إلى مخبريي الذين كانوا مستعدين للمشاركة في تاريخ بلادهم، وأحياناً في مائدتهم بنوع من

التعطش إلى المعرفة. لقد اهتم القائد الصّدّيقي الصَّدّيق وشَهيد بُوعْلام في بُوذْنيب ببحثي حول تاريخ ذوي منيع، وأجابوا عن طلباتي بكل إخلاص إلي حد كبير بالبريد بعد أن غادرتهم.

لقد أشرف علي أستاذان في جامعة ويسكنسن Wisconsin في تحضيري لهذه الأطروحة. وهما الأستاذ ستوارت شار Stuart Schaar الذي كان أستاذاً جيداً بحيث أثار اهتمامي بشمال إفريقيا إلى حد كبير. فقد اقترح علي أولاً إمكانيات البحث في موضوع الأطروحة ثم أرشدني طوال مدة البحث. والأستاذ فيليب كورتن Philip Curtin الذي قرأ مسودات كل فصول الأطروحة، بل هو الذي درّسني خلال سنوات دراستي الجامعية معظم ما يمكن أن يكون قد تعلمته عن الكتابة. أما الأستاذ دافيد هارت David Hart فقد كان مسؤولاً إلى حد كبير عن تعرفي على العالم الثقافي بجبال المغرب وصحاريه، وكان دائماً كريماً بشكل عجيب جداً لما أشركني في معرفته العميقة بشعوب شمال إفريقيا. و هناك الأستاذ إرنست جيلنر Ernest Gellner في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الذي درس الأطروحة دراسة نقدية بعد انتهائي منها مباشرة، وأوحى لي بعد ذلك بإعادة كتابتها بتأن ربما أكثر مما كان يتصور. أنا مدين لعدد كبير من الأشخاص الآخرين الذين قرؤوا أجزاءً من المخطوطة في مستوى من مستوياتها أو قدموا لي أفكاراً مفيدة: مثل، جرمان عياش Germain Ayache وكِنيث بروان Kenneth Brown وديل إكلمان Dale Eickelman ومحمد جسوس ودانييل نوردمان Daniel Nordmann ولورنس روزن Lawrence Rosen وديفيد سيدون David Siddon وبيتر فون سيفر Peter von Sivers وجون وتر بوري John Waterbury، الذين أشركوني فيما يبدو في معارفهم بدون مقابل تقريباً. وينطبق هذا على إدموند بورك Edmund Burke، الذي لم يكن في حكمه النقدي ليتأثر أبداً بالصداقة الحميمة التي كانت تجمعنا. ولا يتحمل أحد من الأشخاص الذين ساعدوني أو المؤسسات التي ساعدتني في تهييء هذا الكتاب مسؤولية فشلي في الاستماع أو الفهم.

وقد قامت ماريون لايتنر Marion Leitner برقن مخطوطة الكتاب وطبعها بشكل هائل بدون كلفة إضافية. أما الخرائط والصور فهي من وضع زوجتي جين دان Jeanne Dunn.

رمــوز مـخـتـصـرة

Af. FR — *Bulletin du Comité de l'Afrique Française*

AGGA — Archives du Gouvernement Général de l'Algérie

الإحالات في الهامش مدرجة كما يلي:

(1) رقم السلسلة والصندوق (2) عنوان الملف (3) عنوان الوثيقة.

AMG — Archives du Ministère de la Guerre, Service Historique de l'Armée.

الإحالات مدرجة كما يلي:

(1) رقم السلسلة والصندوق (2) عنوان الملف (3) عنوان الوثيقة.

- Alg. — Séries A-B Algérie
- MM — Mission Militaire
- Sit. Pol. — Situation politique et militaire

AN — Archives Nationales

BSGA — *Bulletin de la Société de Géographie d'Alger*

BSGAO — *Bulletin de la Société de Géographie et de d'Archéologie d'Oran*

BSGP — *Bulletin de la Société de Géographie (Paris)*

CHEAM — Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Moderne

Doc. Dip. — *Documents Diplomatiques : Affaires du Maroc, 1901 - 1912*

FO — Foreign Office Political Correspondance

M&L — H.M.P. de la Martinière et N. Lacroix, *Documents pour servir à l'étude du Nord-Ouest africain,* 4 vols. Guouvernement Général de l'Algérie, Algérie, Alger, 1894 - 1897

Ren. Col. — *Renseignements Coloniaux*

ROMM — *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerrannée*

بعض العلامات

[ ] إضافة من طرف المؤلف

[ ]م إضافة من طرف المترجم

* هامش من وضع المترجم

مقدمة

كانت «المسألة المغربية» خلال السنوات التي مهدت للحرب العالمية الأولى حاضرة في الأدبيات التاريخية بشكل كبير في تطور المنافسات بين القوى العظمى. فقد عالج المؤرخون المهتمون بالقضايا الدبلوماسية بشكل عام المغرب كواحد من أهم العوامل التي شغلت بال وزراء الدول الأوروبية، ولكنه ليس كالأمم التي توجد في وضعية خطيرة. لقد وصف العديد من الكتاب مصير السلطان وحكومته في مواجهة الضغوط الاستعمارية، غير أن تاريخ المغرب على ما يبدو يتجاوز تعثر ردود الأفعال المتعاقبة على المبادرات الأوروبية وعلى تدخلاتها. فقد نشر جان لوي مييج Jean-Louis Miège في أوائل الستينات من القرن العشرين كتابه المغرب وأوروبا Le Maroc et L'Europe، الذي قدم فيه توثيقاً غنياً يدل لأول مرة على أن سكان المغرب، سواء في المدن أو في القرى، كانوا يعرفون تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة خلال القرن التاسع عشر.

وسيراً على نهج مييج، بدأ مؤرخون آخرون يعالجون تجربة المغرب في السنوات التي سبقت الحماية لا كعبء إضافي على المأساة الكبرى التي ظهرت في أوروبا، ولكن كحالة لدراسة التغير في المجتمع غير الغربي الذي هزته التأثيرات الخارجية. فقد فند هؤلاء المؤرخون التعميمات والتنميطات التي كانت تعتبر مغرب القرن التاسع عشر بمثابة مغرب «القرون الوسطى» و«مغرب الفوضى»، وذلك لمعالجة أزمة القوة الأوروبية على أساس المؤسسات المغربية الخاصة والصيرورة التاريخية الداخلية للمدن أو للقبائل المقيمة في البوادي.

كانت أزمة القوى الأوروبية حاضرة في كافة مناطق إفريقيا تقريباً خلال نهاية القرن التاسع عشر. وكان المؤرخون في السنوات الأخيرة يعالجون مرحلة الأمبريالية كحدث وقع أولاً في إفريقيا، كما في حالة المغرب، لا كتاريخ أوروبي، مهتمين بشكل خاص بتطور حركات المقاومة وبتأثير الغزو الأوروبي على المؤسسات الإفريقية بما فيها

المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

صحيح أن هذا الكتاب يعرض أصول وأهداف ومراحل التوسع الفرنسي داخل الجنوب الشرقي المغربي، ولكنه ليس على أساس دراسة الدبلوماسية الأوروبية، أو الاستعمار الفرنسي. ولكنه يعالج عقود الغزو الفرنسي كمرحلة من مراحل التاريخ الإفريقي. فالأحداث التي وُصِفت هنا، وإن حدثت في منطقة لم يعهدها تاريخ العالم، قد أدت إلى دراسة حالة من المواجهة الإفريقية للغزو الأوروبي. لذلك، فإن هذا الكتاب هو أولاً حول المؤسسات السياسية في إفريقيا الشمالية البدوية، وكيف كانت تشتغل تحت ضغط الغزو الأوروبي والتغلغل الاقتصادي، وحول حركات المقاومة وأسباب فشلها، وحول استمرار شعوب العالم الثالث وتغيرها خلال المراحل المبكرة للعهد الاستعماري. وهو ثانياً حول قبائل ومجتمعات الجنوب الشرقي المغربي وما قامت به عندما تقدمت إليها الجيوش الفرنسية.

لا يشكل الجنوب الشرقي المغربي كياناً جغرافيا متميزاً. فقد حددناه لغرض هذه الدراسة على أساس حدود النشاط العسكري الفرنسي من 1881 إلى 1912، أي: من جبال قصور (الأطلس الصحراوي الغربي) ونهر زوزفانة ـ الساورة في الشرق إلى وادي زيز في الغرب (أنظر الخريطة 1 و9). تمتد هذه المنطقة في معظمها داخل الحزام شبه القاحل الذي يقع بين الأطلس الكبير والصحراء القاحلة. وتتكون هذه المنطقة من أراضي السهوب والجبال الجرداء، االتي تتخللها هنا وهناك الواحات الخضراء. يشتغل سكانها الذين كانوا يصلون إلى حدود 200 000 نسمة في أواخر القرن التاسع عشر، إما في رعي الأغنام والجمال أو في غرس أشجار النخيل وبعض الحبوب وبعض المحاصيل الزراعية. قبل الاحتلال الفرنسي كان هؤلاء السكان منقسمين سياسياً إلى عدد من القبائل وسكان الواحات، ويتكلم بعضهم اللغة العربية والبعض الآخر يتكلم اللغة الأمازيغية. كانت بعض الواحات كبيرة وذات كثافة سكانية كبيرة، ولكنه في القرن التاسع عشر لم تكن هناك تجمعات سكنية يمكن وصفها بالمدن مثلما كانت عليه مدن طنجة والرباط ومراكش. كان السكان كلهم قرويين، باستثناء نسبة قليلة من التجار والموظفين ورجال الدين، ويقضون كل وقتهم في فلاحة الأرض ليحصلوا على عيشهم.

قد توحي خصائص هذه المنطقة البدوية وبعدها عن المراكز الحضرية الكبرى للمغرب أو الجزائر بأنها لم تكن قبل القرن العشرين سوى منطقة راكدة اجتماعياً واقتصادياً تقع على أطراف شمال إفريقيا. ومع ذلك، فهناك عاملان يحولان دون

انعزالها: أولاً، وجود طريقين هامين في نظام التجارة الصحراوية يخترقان المنطقة ويربطانها بالعالم الواسع لشمال وغرب إفريقيا معاً. تمر إحدى هذه الطرق ذات الاتجاه جنوب ـ شمال عبر واحة فجيج، التي كانت قبل سنة 1830 مستودعاً نشيطاً في أطراف الصحراء، ويساعد في تنقلات القوافل بين المناطق الغربية للإيَّالة التركية في الجزائر والسودان الأوسط. وبعد سنوات من احتلال فرنسا للجزائر تراجعت فجيج كمركز عبر الصحراء، ومع ذلك، بقيت سوقاً إقليمية مهمة خلال القرن التاسع عشر. زيادة على أن تجار الجنوب الشرقي، وإن خصصوا معظم نشاطهم التجاري عبر الأطلس للمغرب، فإنهم كانوا يقصدون من حين لآخر الأسواق الجزائرية الفرنسية.

والطريق المشهور في التاريخ الإفريقي أكثر من طريق فجيج هو الخط الذي يعبر تجمّع واحات تافيلالت، ويربط إفريقيا السوداء بالمراكز الحضرية لكل من المغرب والجزائر. فقبل القرن التاسع عشر كانت بساتين النخيل الكثيرة تكسو مدينة سجلماسة أحد أكبر وأشهر المراكز التجارية الشمالية للتجارة الصحراوية. كانت سجلماسة مشهورة، ما بين القرن التاسع والسادس عشر الميلادي، عندما كان تاريخ شمال إفريقيا مرتبطاً بتجارة الذهب والعبيد والحركات السياسية. لقد استتبع سقوط أمبراطورية سونغاي في غرب إفريقيا في تسعينيات القرن السادس عشر انهياراً تدريجياً لسجلماسة، وإن لم تُهجر نهائياً وتصبح خالية من السكان إلا في أوائل القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الوقت حتى مجيء الفرنسيين، كانت تافيلالت تلعب دوراً محدوداً، وفعّالاً في التجارة الصحراوية. بل كانت فوق ذلك بمثابة خزان للتمر بالنسبة لوسط المغرب، وبالخصوص بالنسبة لحاضرة فاس. باختصار، لقد جعلت وضعية الجنوب الشرقي المغربي، المنفتح على هذين الخطين التجاريين الأساسيين، سكان هذه المنطقة على اتصال وثيق بالتغيرات الجارية في تاريخ شمال إفريقيا، أكثر من المجموعات التي كانت تسكن المناطق الجبلية القريبة من المدن.

أما العامل الثاني الذي يحول دون عدم عزلة الجنوب الشرقي فهو الروابط السياسية القوية التي كانت بين تافيلالت ومراكز السلطة للدولة الحاكمة في المغرب. فقد كان التحكم في سجلماسة وتجارتها منذ القرن التاسع عشر أمراً أساسياً لأية مجموعة ترغب في السيطرة على الحكم والاحتفاظ به في المغرب. لذلك، فقد كانت القبائل والعشائر في تافيلالت والمناطق الواسعة المجاورة لها عادة ما تدخل في نزاعات مع سياسة الدولة الحاكمة، فقد كانت أحياناً تؤيد السلطان الحاكم، وأخرى تتضامن مع

الثوار المعارضين للسلطان . كانت تافيلالت في ثلاثينيات القرن السابع عشر (1630) قد دخلت في مرحلة صعبة لما أعلن أحد أبنائها، مولاي علي الشريف، عن قيام الدولة الجديدة التي بنى شرعيتها على نسبه الشريف وانتمائه إلى سلالة الرسول محمد [ﷺ]م. وأصبحت هذه الدولة معروفة بالدولة العلوية، نسبة إلى مولاي علي الشريف، والتي حلت محل الدولة السعدية المنهارة، وأقامت سلطتها في المدن الواقعة شمال الأطلس. لذلك بقيت تافيلالت هي المركز الإيديولوجي للدولة الجديدة وموطن الشرفاء العلويين وأبناء عمومة السلطان. كما بقيت أيضاً وكراً للمؤامرات ودسائس البلاط. ومع ذلك، فإن كانت الدولة العلوية قد توطدت في المغرب بشكل عام، فلم تعتمد الخلافة فيها على قاعدة أولية الإبن الأكبر، وبالتالي فإن بعض الشرفاء العلويين الذين كانوا يعيشون في تافيلالت، عادة ما كانوا يتنافسون فيما بينهم من أجل إسقاط سلاطين ضعفاء أو لتنصيب أنفسهم خلفاء. وكثيراً ما كانت وفاة السلطان تثير صراعات فئوية وتقحم سكان منطقة تافيلالت في تلك الصراعات. ولذلك، كانت الأوضاع السياسية للقبائل والمجموعات السكانية للجنوب الشرقي منذ القرن السابع عشر إلى القرن العشرين، تستقطب اهتمام السلطان باستمرار، مثلما كانت تستقطب اهتمام قوى سياسية أخرى في البلاد. كما كان صدى الأزمات التي كانت تحدث في وسط المغرب يتردد بسرعة في المدن السلطانية في الجنوب الشرقي.

كان التبادل التجاري أيضاً بين وسط المغرب والمناطق الصحراوية المجاورة، خلال قرون، منتظماً وأحياناً مكثفاً، بحيث كان يساهم في تمتين العلاقة بين المجموعات والأفراد الذين يعيشون على جانبي الأطلس. ومع ذلك، بقي سكان الجنوب الشرقي في معظم الوقت خارج دائرة نفوذ السلطان في مستوى المراقبة المالية والسياسية. لقد قبلوا السلطان كغيرهم من سكان مناطق الصحراء أو سكان الجبال، ولكنهم كانوا يتجنبون دفع الضرائب والخضوع للإدارة المركزية أو المساهمة في الخدمة في جيش السلطان، ما لم يجبروا على ذلك. قام اثنان من السلاطين، مولاي إسماعيل (1672 ـ 1727) ومولاي الحسن (1873 ـ 1894) بحملتين واسعتين لإخضاع المناطق الجبلية أو الأطراف لسلطتهما. غير أن هذه المجهودات التي بذلت لتركيز السلطة لم يكن لها إلا أثر عابر في الجنوب الشرقي. فبقي السكان، في شكل تجمعات قبلية وقرى واحية مستقلة عن سلطة الحكم المخزني، وفي الغالب، مستقلة عن بعضها البعض إلى أن أقر نظام الحماية .

هذان العاملان المركزيان، التسيير الذاتي وعدم العزلة يميزان ظروف الجنوب الشرقي قبل الغزو الفرنسي. يتفرع الموضوعان الأساسيان لهذا الكتاب عن هذين العاملين. الموضوع الأول، هوالتفاعل بين سكان المنطقة والمغرب ككل، بما في ذلك المخزن، خلال العقود الثلاثة من الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها الضغوط الأوروبية العسكرية والاقتصادية والسياسية. فقد ادعى بعض المؤلفين الفرنسيين الذين ينتمون للمرحلة الاستعمارية بأن الحكومة وسكان البلاد في شمال الأطلس كانوا لا يهتمون كثيراً بأحداث الغزو الاستعماري لأطراف الصحراء، بل إنهم كانوا يجهلون ذلك. ولم يكن للأزمة الاقتصادية والسياسية التي كانت تضرب وسط المغرب وساحله إلا صدى قليل في الجنوب البعيد. والهدف الأساسي لهذا الكتاب هو أن يثبت عكس هذا التصور، ويبين أن التواصل والتفاعل السياسي عبر الأطلس كان مكثفاً بشكل ملحوظ خلال مرحلة الغزو الاستعماري والاستفزازات والضغوط الأوروبية، كيفما كانت المناطق المعنية، وكان المغرب يهتز أحياناً لها من أوله إلى آخره. صحيح أن هذه الضغوط كانت تكشف عن الضعف العميق للحكم المخزني وعدم قدرته على توفير قيادة وإدارة فعالتين. غير أنها كانت تكشف أيضاً عن تعقد المؤسسات والأوضاع التي كان يتخبط فيها المغاربة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. لقد ركز الباحثون في فترة ما قبل الحماية كثيراً على تحديد طبيعة الدولة المغربية وامتدادها وحدودها من وجهة نظر التعريفات والمفاهيم الغربية. ويركز هذا الكتاب على التفاعل السياسي، بين السلطان ورعاياه المنتشرين في الأطراف البعيدة للبلاد، مثلما كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية تشجع أيضاً على خلق الترابط بين المجموعات والأفراد عبر الحدود الطبيعية والإثنية.

والموضوع الأساسي الثاني يركز على التسيير الذاتي والتمزق السياسي لسكان الجنوب الشرقي ومواجهتهم للجيش الفرنسي. وعلى الرغم من التأثيرات المختلفة للمخزن على القبائل والقرى في المنطقة، فلم يعتمدوا على المخزن في مساعدة عسكرية أو سياسية مهمة لما كانوا يواجهون الفرنسيين. ولهذا كانوا مضطرين، للتعامل مع التحدي الأوروبي، إلى حد بعيد، مثلما كان السكان يتعاملون في المناطق الأخرى من إفريقيا والذين لم تكن لديهم مؤسسات مركزية أو يجمعهم انسجام عرقي. فالجنوب الشرقي إذن، مسرح متميز للغزو الاستعماري يمكننا من دراسة حالة خاصة للمواجهة من طرف ساكنة ذات انتماء قبلي متعدد.

ركزت الدراسات حول المواجهة الإفريقية للاستعمار بصفة عامة في مكان آخر من القارة الإفريقية على مشاكل المقاومة والثورة. وإذا كان هذا الكتاب يتعامل بكثرة مع المقاومة، فإنه يرى بأن سكان الجنوب الشرقي المغربي لا يمكنهم أن يصنفوا كمقاومين أو كمتعاونين. وإنما تتداخل عندهم التجارة والتفاوض والتعاون في نفس الوقت مع المقاومة، بالإضافة إلى أن المواجهة الجماعية خلال ثلاثة عقود كانت متعددة الوجوه ومتقلبة ومتناقضة. هذه المواجهة المتعددة ستُستكشف وتفسر بواقعين أساسيين. الأول، هو المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التجربة التاريخية التي تتباين بشكل كبير من قبيلة إلى أخرى أو من مجتمع واحي إلى آخر. لهذا لم تكن مواجهة السكان المعقدة للتحديات الاستعمارية مرتبطة بأفعال الفرنسيين والمخزن فقط، ولكنها كانت مرتبطة كذلك بالمصالح المنفصلة والمتداخلة لعدد من الجماعات داخل المنطقة، وهي أحياناً مصالح متضاربة. ثانياً، تعاني المنطقة شبه الصحراوية هشاشة كبيرة على المستوى الاقتصادي، مما فرض على كل فرد أن يضع الدفاع عن الموارد الاقتصادية في مقدمة الوفاء لكل ارتباط سياسي أو اجتماعي قائم. كانت تتوقف الحركات السياسية الجماعية للمجموعات القبلية أو لسكان القصور، قبل وصول الفرنسيين وبعده، على الاعتبارات الاقتصادية. فقد كانت التأثيرات الاقتصادية للغزو الاستعماري على السكان كبيرة، ولكنها كانت تتسم كذلك بالتعارض وتعدد الأوجه، وقد شجع هذا الغموض كلاً من الأفراد والمجموعات المتعاونة لحماية وتوسيع مواردها المحلية، ما أمكن، من ماء، وأرض، ومزروعات أو مراع على الاحتفاظ على قدر كبير من المرونة في علاقاتهم السياسية، وبالدخول في تحالفات أو حَرْكَات واسعة تقوم في الغالب على التزامات مؤقتة فقط. يؤكد جون إليف John Iliffe في دراسته لثورة ماجي ماجي Magie Magie التي شنّتها قبائل متعددة ضد الألمان في تانجانيقا Tanganyka(*).

> إن تقسيم ردود الأفعال الإفريقية إلى مقاومة سلبية وتعاون حذر لم يعد تقسيماً سليماً، فكثير من ردود الفعل يمكن أن تفسر بالعكس على أنها حسابات معقولة تقوم على المصلحة والنتيجة المحتملة.
>
> ... إن ما يبدو معقداً جداً في المبادرات المحلية والمساومة المحلية، والتداخل

* هي جزء من تانزانيا اليوم.

بين الأهداف الأوروبية والإفريقية التي يُعبر فيها الحاكم أو الإدارة الاستعمارية بشكل معزول عن السياسة الاستعمارية، ما هو إلاّ بمثابة متغير واحد فقط من عدد من المتغيرات ».[1]

كان لهذا الوضع الذي عرفه الجنوب الشرقي المغربي، الذي تميز بتضارب المصالح المحلية الحرجة والصراعات المختلفة المرتبطة بالسياسة الفرنسية والحكم المخزني، أن أعطي لأزمة الغزو خاصيتها التي تتميز بالتقلب وتعدد المركز.

يقع الكتاب في قسمين. الأول يقدم وصفاً للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الشرقي المغربي في أواخر القرن التاسع عشر. ولما كان الكتاب دراسة حول تاريخ شمال إفريقيا القروي، فإن هدفه هو التركيز على قبائل وجماعات الجنوب الشرقي، أكثر من التركيز على الجيش الفرنسي أو المخزن. تنطلق هذه المقاربة، في الغالب، من الكتابات الكثيرة عن المغرب، والتي تركز في الغالب إما على المشاريع الاستعمارية أو على أفكار وأفعال النخبة المدينية الأساسية، وقد طمست هذه الكتابات أشكال التغيير الدينامي في القرى. والهدف الأساسي من القسم الأول، هو أن أرسم بشكل واضح وملموس الهويات المتميزة لمجموعات المنطقة وتفاعلاتها معاً بتقديم تنوع وتعقد مؤسساتها وتاريخها بنوع من التفصيل. وبهذه الطريقة فقط يمكن البرهنة على تعدد واستمرار وتقلب ردود فعل مجموعات المنطقة على مبادرات المخزن والغزو الفرنسي. الفصل الأول هو مدخل إلى جغرافية وسكان المنطقة وإلى نوع تأثير المخزن في شؤونهم. ويقدم الفصل الثاني والثالث الجوانب الإثنوغرافية المتكونة من خَمس جماعات من السكان في الجنوب الشرقي لعبت دوراً أساسياً في أحداث ما بين 1881 و1912. اثنتان منها قبيلتان رعويتان، تغطي أراضيها معظم المنطقة. والجماعات السكانية الثلاث الأخرى هي جماعات واحية مهمة. ويناقش الفصل الرابع الشبكة التجارية التي تربط القبائل وسكان واحات المنطقة بعضها ببعض وبالعالم الذي يقع خارج المنطقة شبه الصحراوية.

تتوزع فصول القسم الثاني على أربع حقب زمنية، كل واحدة منها تتوافق ومرحلة خاصة بتطور الأزمة في الجنوب الشرقي المغربي. تغطي الفصول الأربعة المرحلة التي تمتد من 1881 إلى 1912، لأن هذين التاريخين يؤشران على منعطفين هامين في العلاقات القائمة بين سكان الجنوب الشرقي وبين الفرنسيين. فقد دفعت ثورة بوعْمامَة

---

(1) John Iliffe, *Tanganyka under German Rule*, 1905 - 1912 (Cambridge, 1969), pp. 6 - 7.

في الغــرب الجـزائري في سنة 1881 إلى التـدخل الأولي للجـيش الفـرنسي في الجنوب الوهراني sud-Oranais (كما يسمي الفرنسيون منطقة جنوب ولاية وهران) . لقد تقدم الجيش الفرنسي تدريجيا نحو الجنوب ونحو الغرب في اتجاه الأراضي المغربية خلال الإحدى وثلاثين سنة الموالية . وفتح إعلان الحماية على المغرب سنة 1912 مرحلة جديدة لمجموع المغرب . كما يسجل هذا التاريخ أيضاً بداية مرحلة توطيد الاستعمار في الجنوب الشرقي مثلما يسجل حداً فاصلاً بين عدة سنوات من التوسع العسكري الهام في منطقة شبه صحراوية .

تصادف مرحلة هذه الدراسة ثلاثة عقود حرجة من الغزو الأوروبي والمواجهة الشعبية التي عرفتها القارة الإفريقية . وسيقدم الفصل التاسع والأخير بعض الملاحظات العامة عن طبيعة المواجهة والتغيير خلال المرحلة الأولية لتجربة الاستعمار في إفريقيا على ضوء حالة المغرب .

طريق المغرب إلى الاستعمار : الأحداث الأساسية ، 1873 ـ 1912 [2]

قام غزو الجنوب الشرقي على أثر أزمة عميقة وتحول سريع عبر أنحاء البلاد كلها . فطوال القرن التاسع عشر انتقل التوسع الصناعي الأوروبي نحو الجنوب عبر البحر الأبيض المتوسط في شكل تجارة متزايدة مع الدول المستقلة في شمال إفريقيا . ولم يكن حكام المغرب ، مثل حكام تونس ومصر كذلك ، مستعدين لتحمل المضاعفات الاقتصادية والمالية لهذه التجارة ومقاومة الضغوط الأوروبية نظراً للامتيازات السياسية

(2) اعتمدت كثيراً في هذا القسم على أطروحة إدموند بورك ، ردود الأفعال السياسية المغربية للتدخل الفرنسي 1900 - 1912 (جامعة برنستن ، 1970) .

Edmunde Burke, doctoral dissertation: «Moroccan Political Responses to French Penetration, 1900 - 1912», (Princeton University, 1970).

ثم اعتمدت فيما بعد على صياغتها المنقحة والموسعة المنشورة حالياً بعنوان : مقدمة للحماية في المغرب : الاحتجاج والمقاومة قبل الاستعمار ، 1860 - 1912 ، (شيكاجو ، 1976) .

Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860 - 1912 (Chicago, 1976).

هذا العمل ، الذي يتعامل بشكل موسع مع وسط المغرب ومع المخزن ، هو أول عمل يقدم تركيباً وتحليلاً مفصلين حول التاريخ الداخلي خلال السنوات الحرجة قبل الحماية . وأما الأعمال العامة الأخرى التي عالجت كلاً أو جزءاً من مرحلة 1878 - 1912 فهي :

Jamil abun-Nasr, *A history of the Maghrib* (Cambridge, 1971), Jean Brignon et al. *Histoire du Maroc*, (Paris, 1967). Pierre Guillen, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905* (Paris, 1967), Jean Louis Miège, *Le Maroc et L'Europe* (Paris, 1961-1963), vols. 3 and 4; Henri Terrasse, *Histoire du Maroc* (Casablanca, 1950), vol.2.

والاقتصادية الخاصة. وقع الحكم المخزني في سنوات 1850 و1860 اتفاقيات تجارية مع بريطانيا وإسبانيا وفرنسا، وهي اتفاقيات حرمها فعلياً من حق التصرف في إدارة مداخيلها الجمركية الخاصة وفي الأوروبيين المقيمين في البلاد، وفي المحميين المغاربة من طرفهم كذلك. وقد كشفت الحرب السريعة مع إسبانيا في 1859 ـ 1860، التي احتلت فيها القوات الإسبانية مدينة تطوان، عن الضعف العسكري الخطير للمغرب، وتركت المخزن مثقلاً بغرامة حرب مهولة. ولما بدأت وحدات من الجيش الجزائري تمارس ضغوطها على حدود الجنوب الشرقي في سنة 1881، كانت السيادة المغربية قد اهتزت بسبب انتشار التأثير الأوروبي في الموانئ والمدن الساحلية. فخلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، أصبح تزايد التجارة الخارجية أمرا خطيراً مع تدهور الصادرات المغربية وتدفق المواد الأوروبية على البلاد. وكانت النتيجة هي حدوث الأزمة النقدية المستمرة، وزحف التضخم المالي وتدهور الصناعة التقليدية وتفاقم الفقر في البوادي. ولم يستفد من هذه الصدمة الاقتصادية سوى أعضاء نخبة القصر، وفئة صغيرة ناشئة من التجار المحترفين الذين افلحوا في المضاربات وربط الاتصالات مع المصالح التجارية الأوروبية.

تولى العرش السلطان مولاي الحسن في سنة 1873، وحاول أن يقوي الدولة لمواجهة الضغوط الأوروبية بإدخال عدد من الإصلاحات المستوحاة من الأفكار الأوروبية ومن تقنياتها. وكان يعتقد مثل بعض الحكام الأفارقة الآخرين في القرن التاسع عشر، أن سياسة الدفاع على الطريقة الغربية يمكن أن تشجع القوى العظمى على حماية سيادته أو أن تسمح له بالوصول إلى نوع من المراقبة على الحركات المناهضة. كان برنامجه يركز على إصلاح النظام النقدي، وإصلاح الجيش، وإصلاح الجهاز الإداري، ما دام ليس هناك انتعاش ممكن بدون عملة قارة ونظام فعال لتحصيل الضرائب. وخلال حكمه كان يتنقل باستمرار من منطقة إلى أخرى، يُحصِّل الضرائب من القبائل، ويقمع المتمردين، ويوطد العلاقات مع الزعامات المحلية. وأمام التوسع الجزائري الفرنسي، قوّى السلطان العلاقات بين المخزن وبين قرى وقبائل الحدود الشرقية والصحراوية، وفي سنة 1893 قاد حَرْكة كبيرة إلى تافيلالت. وعلى المستوى الدولي، أصبح واعياً بأهمية المغرب الاستراتيجية في الدبلوماسية الأورو-متوسطية، وبخاصة بعد سنة 1869 عندما افتتحت قناة السويس. في البداية طلب من بريطانيا أن تضمن له استقلاله وتساند إصلاحاته. ولما فشل في هذه المحاولة حاول أن يبعد تأثير كل القوى العظمى حيث رفض تفضيل واحدة على أخرى.

كلف برنامج الإصلاح خزينة الدولة أموالاً باهظة، ولكن نتائجه كانت ضعيفة في النهاية. فقد عارض هذه الإصلاحات معظم الفقهاء والقادة السياسيين، على اعتبار أنها من البدع التي تخالف شريعة المسلم وتقاليده. والأهم من ذلك، هو أن القوى العظمى الأوروبية لم تكن تريد السماح بأي تغيير في القطاع الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى التقليل من الامتيازات التي اكتسبتها من قبل. كانت فرنسا لا تتعاون مع المخزن، علماً بأن إنشاءها لأمبراطورية تمتد في شمال إفريقيا كان يتوقف على ترك المخزن ضعيفاً وعاجزاً. فبعد احتلال تونس سنة 1881، أصبح دعاة التوسع الفرنسيين يطمحون بفارغ الصبر إلى ضم المغرب إلى الإمبراطورية الفرنسية.

توفي مولاي الحسن فجأة في سنة 1894 أثناء حملته في منطقة مراكش. وكادت خلافة ابنه الصغير، مولاي عبد العزيز الذي كان عمره أربعة عشر عاماً، أن تثير نزاعاً حاداً بين أعضاء الأسرة المالكة. ومع ذلك، فأبًا احْمَاد بن موسى، أحد وزراء مولاي الحسن، قد أخمد المعارضة قبل أن تحتد. واتخذ من مراكش مقراً لحكمه، وحكم البلاد كوصي على العرش لمدة ست سنوات. كان أبًا احْمَاد رجلاً سياسياً ماهراً وحاول أن يواصل سياسات مولاي الحسن، ولكنه كان مضطراً إلى تركيز معظم جهوده على الجهاز الإداري وردع التمردات القبلية.

في سنة 1900 تولى الحكم مولاي عبد العزيز. وكان ذكياً ومستعداً للتجديد والإصلاح، ولكن، كانت تنقصه العزيمة والقوة والإرادة. لقد فشل مولاي الحسن نفسه في صد مد التدخل الأوروبي، ولكن عبد العزيز قد غمره هذا المدّ تماماً. فعوض أن يوظف مولاي الحسن التقنية الأوروبية بطريقة منتقاة لتقوية دولته، أُعجب بها وبدأ يلهو بها، فأحاط نفسه بأدوات عجيبة من آلات العصر، حتى إن طابوراً لا حد له من البائعين الأوروبيين قد تهافتوا على الدخول إلى القصر. أما هو، فعلى عكس أبيه، لم يفرض إلا مراقبة محدودة على وزرائه وجنوده، الذين اشتغلوا بدون انقطاع بالدسائس واستغلال النفوذ والمضاربات الخاصة التي أغاظت الشعب وأرهقت خزينة الدولة. وكان السلطان في نفس الوقت متأثراً بصحبة المستشارين الأوروبيين، الذين كانوا في أغلبهم من المغامرين الانجليز.

كانت هدية فرنسا إلى السلطان الجديد هو الاستيلاء على «توات»، التجمع الواحي الكبير في شمال وسط الصحراء. وفي دجنبر 1899 سجلت هذه الحادثة أول تدخل كبير من طرف القوى المسيحية داخل التراب المعترف به عادة ضمن المجال

العلوي. وقد بينت السهولة التي ضمن بها الجيش الفرنسي خضوع توات أن الجيش المغربي ودبلوماسيته الضعيفة لم تتطور منذ الحرب مع إسبانيا سنة 1859 ـ 1860. لقد خلف هذا الحدث أثراً قوياً في أرجاء البلاد. فاحتج عبد العزيز لدى القوى الأوروبية العظمى، ولكنها لم تجد في المسألة خطورة دبلوماسية تدفعها لمواجهة فرنسا.

في الوقت الذي كان فيه تحت وطأة أزمة توات أعلن عبد العزيز عن مخطط إصلاحي في سنة 1901 بمساعدة بريطانيا العظمى وتشجيعها. وكان الجانب الأساسي في المخطط هو خلق ضريبة موحدة وعامة، تُدعى الترتيب. والضرائب الأخرى ستُلْغى كلها وتُعَوَّض بالضريبة الوحيدة على الفلاحة. وكان من المفروض أن تمتد الضريبة الجديدة لتشمل كل السكان، بما في ذلك النُّخب الدينية والسياسية التي كانت معفية منها. قد تكون هذه الفكرة حديثة، ولكنها تعارضت مع واقع المغرب. لقد اعتبر أولئك الذين كانوا سيستفيدون من هذا التغيير بأن هذه الضريبة مخالفة للشرع الإسلامي، بينما هاجمتها الفئات المحظوظة بدعوى أنها تتعدى على حقوقهم. وألغي نظام الجباية القديم بينما كان الجديد ما يزال في المهد. ولذلك، لم يُحَصِّل المخزن في النهاية شيئاً لمدة سنتين.

إن فشل الإصلاح، مع تنامي البؤس الاقتصادي والتأثير الأوروبي الواضح في القصر، ترك عبد العزيز بدون سند شعبي قوي. وفي سنة 1902، اندلعت ثورة كبرى في الشمال الشرقي بقيادة الزعيم الجيلالي الزرهوني، المعروف ب «بُوحْمَارَة». فقد ادعى هذا الأخير في البداية أنه مولاي محمد الأخ الأكبر للسلطان، فوجد تأييداً كافياً من طرف القبائل للتهديد بالهجوم على فاس. وقد حاول جيش المخزن أن يحاصر الثورة طوال سنة 1903، ولكن بوحمارة استولى على منطقة واسعة في الشمال الشرقي لمدة سبع سنوات. وإلى حدود سنة 1909 كان يمثل بالنسبة للقوى الأوروبية، وبخاصة فرنسا، دليلاً واضحاً على عدم قدرة المخزن على المحافظة على القانون والنظام.

كان لهذه الثورة أثرها أيضاً على الحكومة البريطانية فأعرضت عن تأييدها للإصلاح المغربي. ولكي يُعترف لها بالمقابل في حقها في مصر، كانت بريطانيا مستعدة للإعتراف بحق فرنسا في المغرب. وقد وضع التفاهم الودي L'entente cordiale، الذي وُقِّع في أبريل 1904، وحدد هذه التسوية، فرنسا في موقف دبلوماسي قوي جداً لكي تهجم الهجوم الحاسم على سيادة المغرب. وفي أكتوبر من نفس السنة أبرمت فرنسا اتفاقاً إضافيا مع إسبانيا، تعترف بموجبه بمنطقة النفوذ الإسباني في المنطقة

الشمالية للمغرب ولكنه اتفاق يعترف بنفوذ فرنسا في بقية أراضي المغرب. وبدأت في نفس الشهر في صياغة مشروع جديد يدعو كذلك إلى نوع من الحماية المفترضة على المخزن.

في نهاية القرن التاسع عشر، وصل حكام تونس ومصر، إلى نقطة اللاَّعَوْدة في طريق الاستعمار بالتعاقد على ديون كبيرة مع المصالح المالية الأوروبية. وفي سنة 1901 حذا حذوهم عبد العزيز باقتراض 000 500 7 فرنك من مجموعة الأبناك الفرنسية. ثم تبعتها قروض أخرى بدون شك، منها قرض خاص في سنة 1904 بمبلغ 000 200 6 فرنك، مما سمح لفرنسا بوضع موظفيها في الموانئ لجمع 60 % من الموارد الجمركية.

ولَّد هذا التفاهم الودي، والقروض، والعجز الظاهر لعبد العزيز أمام الأزمة هيجاناً من الاحتجاج ضد الأوروبيين في المدن وفي القرى. فقد كان الأوروبيون يُهاجَمُون ويُقْتَلون أحياناً، كما هجمت مجموعة من المغاربة تتكون من أربعة إلى ستة آلاف شخص على ثكنة عسكرية في «تاغيت» في الجنوب الشرقي. وطالب علماء فاس باستبدال المستشارين الأوروبيين بالمستشارين الأتراك المسلمين، وبدأت عناصر من المعارضة تنفتح على ألمانيا لحماية البلاد من فرنسا.

كان لألمانيا في البداية رد فعل معتدل تجاه الاتفاق الودي، ولكنها توصلت في الأخير إلى أن فرنسا كانت تخطط لعزلها دبلوماسياً وللمس بمصالحها الاقتصادية والتجارية في المغرب، وهي مصالح كانت قد تقوت بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ففي مارس 1905 زار القيصر فيلهلم Kaiser Wilhelm طنجة في استعراض بارز لتأييد استقلال المغرب واستمرار التجارة الحرة. وبعد هذا التدخل الألماني المشجع، رفض المخزن مخطط الإصلاح الفرنسي في مايو. كانت تحاول الدبلوماسية الألمانية أن تؤثر على القوى العظمى عندما أثارت مسألة السيادة المغربية، وعارضت حكومة تيوفيل دلكاسي Théophile Delcassé. ولتفادي كل مواجهة مع ألمانيا وافقت فرنسا على اقتراح برلين الذي يقضي بعقد لقاء دولي يضع قانوناً خاصاً بمستقبل المغرب. ومع ذلك، لم يتحقق لألمانيا ما كانت تنتظره من القوى العظمى المتمثل في ردع فرنسا، لأن مؤتمر الجزيرة الخضراء، الذي انعقد من يناير إلى أبريل 1906، قد خرج باتفاق يُقوِّي نفوذ فرنسا في المغرب. خلق عقد الجزيرة الخضراء قوة أمنية فرنسية ـ إسبانية، والبنك المخزني المغربي الممول من طرف القوى العظمى وتسيطر عليه فرنسا، وعدداً من المؤسسات التي أنهت عملياً سيطرة المخزن على الأمن الداخلي والسياسة الاقتصادية.

وقد تأخر عبد العزيز لعدة شهور قبل أن يوقع على العقد، نتيجة للضغوط الشعبية. ومع غياب تأييد ألمانيا للمغرب لم يبق للتيار المعادي لفرنسا داخل المخزن أي تأثير كبير على السلطان.

بدأت فرنسا بعد عقد الجزيرة الخضراء تتخلى عن سياسة «التدخل السلمي» «La Pénétration pacifique» وتقوم بسلسلة من التدخلات بدعوى حماية الحدود الجزائرية أو المواطنين الفرنسيين الذين يسكنون في المغرب. وهكذا احتل الجيش الفرنسي في الجنوب الشرقي واحة بشار في سنة 1903، ثم تقدم تدريجياً نحو الجنوب في اتجاه تافيلالت لمتابعة «العمليات الأمنية». وفي مارس 1907، بعد اغتيال طبيب فرنسي في مراكش، تحركت الجيوش عبر الحدود الجزائرية واحتلت بسرعة مدينة وجدة. وفي يوليوز من نفس السنة نزلت فرقة عسكرية في الدار البيضاء بعد أن قتل المغاربة عدداً من الأوروبيين العاملين في أوراش البناء. كانت هاتان المدينتان بمثابة منفذين للتدخل العسكري في أراضي بني يزناسن في الشمال الشرقي، وإلى أراضي السواحل الأطلسية المعروفة بالشاوية. وكانت هذه العمليات بالنسبة للمغاربة بمثابة هجوم على البلاد من ثلاثة اتجاهات مختلفة.

وبالتوقيع على عقد الجزيرة الخضراء، فقد عبد العزيز ما بقي لديه من تأييد له خارج حاشيته في القصر. وفي سنة 1907 كانت عناصر من المعارضة تدعو السلطان عبد الحفيظ، أخ السلطان الخليفة بمراكش، لقيادة التمرد الشعبي. وكان أنصار عبد الحفيظ الأقوياء من شيوخ الأمازيغ، وبخاصة المَدني الگلاَوي، الذي كانت له السلطة المطلقة على وسط وغرب الأطلس الكبير. وكان نزول فرق من الجيش الفرنسي بالدار البيضاء إيذاناً ببداية الثورة. فقد أعلن علماء مراكش في 16 غشت عبد الحفيظ سلطاناً على البلاد، وأعلن هو بعد ذلك مباشرة الجهاد ضد الفرنسيين. وفي شتنبر غادر عبد العزيز فاس إلى الرباط هرباً وخوفاً على سلامته. وفي يناير الموالي أعلن علماء فاس بأنهم يؤيدون عبد الحفيظ، بشرط أن يعلن إبطال معاهدة الجزيرة الخضراء، ويُخرج الفرنسيين والأسبان (الذين كانوا يحتلون بعض الجيوب في الشمال) من البلاد، ويضع حداً للامتيازات الخاصة للأجانب.

استمر الصراع داخل الأسرة الحاكمة بين الأخوين حتى شهر غشت من سنة 1908، لما هرب عبد العزيز مع بقايا جيشه. وأُرغم على التنازل عن العرش، وحاول عبد الحفيظ أن يجمع حوله تأييداً شعبياً كبيراً، فاتخذ موقفاً صارماً ضد التدخل الأوروبي،

وأيَّد المقاومة المسلحة. فانتفضت القبائل في الشاوية ضد تجريدة عسكرية فرنسية، وهاجم جمع من القبائل الوحدات الفرنسية في مناسبتين في الجنوب الشرقي في سنة 1908. كان الصراع الدائر في 1907 ـ 1908 يمثل في نفس الوقت صراعاً أهلياً وحركة من المقاومة الشعبية الواسعة ضد التدخل العسكري الأوروبي.

ظهرت الحافظية، كما كان يدعى بذلك النظام الجديد، على أنها مقبلة على بداية واعدة. فإلى جانب هزيمة أخيه، قَبض عبد الحفيظ على بُوحْمَارَة، الذي كان يسيطر على الشمال الشرقي، وكون المخزن الجديد بتحالف مع قواد الأطلس الكبير، وبدأ يعيد سلطة الحكم في معظم المدن داخل البلاد. ولسوء حظه، ورث كل المشاكل المالية والعسكرية والدبلوماسية عن عهد أخيه. وكان الجيش الفرنسي مازال منتشراً في الجنوب الشرقي والشاوية وفي منطقة غرب وجدة. وفي سنة 1909 بدأ الأسبان في الزحف على الأراضي المغربية من مدينتي مليلية وسبتة المحتلتين. بالإضافة إلى صعوبة السيطرة على القوة الاقتصادية والتغيير الاجتماعي الذي أدخلته أوروبا في القرن التاسع عشر. ولم يكن لعبد الحفيظ نفسه اختيار آخر سوى اتباع خطوات أخيه، فطلب من القوى العظمى الاعتراف به، وطلب قروضاً جديدة لإعادة بناء الإدارة والجيش. وكان ثمن تعاون الأوروبيين معه هو امتثاله لمعاهدة الجزيرة الخضراء، واعتراف المخزن بالديون الدولية، وقبول الاحتلال المؤقت لأرض المغرب من طرف فرنسا وإسبانيا. ولما قَبِل السلطان هذه الشروط باتفاق مع فرنسا وإسبانيا في سنة 1910 تناقصت شعبيته. ثم زاد التوتر الذي عرفته الشهور المضطربة من التوتر القائم بين المخزن والقبائل. ولما بدأ عبد الحفيظ في تحصيل الضرائب بنوع من التعسف أكثر مما فعل أخوه، ظهر هذا التوتر من جديد.

بدأت الحافظية تسير إلى نهايتها في أوائل سنة 1911 لما هاجمت القبائل المحيطة بفاس، رداً على إصرار المخزن على تحصيل الضرائب وعلى برنامج الإصلاح العسكري غير الواضح المعالم، وحاصرت المدينة. وفي أبريل، أعلن مولاي زين العابدين، الأخ الآخر للسلطان، نفسه سلطاناً في مكناس بتأييد من القبائل المجاورة. وفي هذا الوقت كان الفرنسيون مستعدين من الناحية الدبلوماسية لأخذ زمام الأمور بأيديهم. ففي شهر مايو، تحركت قوة عسكرية من الساحل الأطلسي نحو فاس بدعوى دعم السلطان وحماية الجالية الأجنبية. وفي يونيه أخذت فرقة عسكرية أخرى طريقها إلى مكناس، وأرغمت زين العابدين على الاستسلام. وفي شتنبر كانت خطوط المواصلات بين فاس

ومكناس والرباط آمنة. وأثناء غزو وسط المغرب وقَّع عبد الحفيظ على اتفاقية فاس في مارس 1912، واستسلم المخزن لفرنسا. وفي غشت تنازل عبد الحفيظ عن العرش وغادر البلاد.

وقد تطلب من الجيش الفرنسي، الذي أصبح الآن تحت قيادة الجنرال ليوطي Lyautey، المقيم العام الفرنسي الأول للحماية، أن يقضي معظم ما بقي من شهور سنة 1912 لتثبيت موقعه في المغرب. فبعد تمرد الوحدات المغربية في فاس في مايو، ثارت القبائل في منطقة فاس وهجمت على المدينة. ولم يتغلب الجيش الفرنسي على هذا التمرد إلا باقتحام المنطقة الواسعة المحيطة بفاس واحتلالها. وفي الجنوب كانت الوضعية مضطربة بسبب نشاط ومقاومة مولاي أحمد الهيبة، ابن القائد المقاوم الصحراوي الشيخ ماء العينين. وفي ربيع 1912، أعلن الهيبة نفسه سلطاناً شرعياً، وأعلن الجهاد في منطقة سوس في جنوب غرب الأطلس الكبير. ثم سار إلى مراكش وجمع حوله جموعاً من الأنصار وهو يتقدم عبر الجبال. فحاول السيطرة على مدينة مراكش ونواحيها في نهاية الصيف. ومع ذلك، تحرك في 6 شتنبر رتل فرنسي نحو الجنوب من الدار البيضاء وتغلب على القوة التي أرسلها الهيبة لمواجهته. ثم تراجع أحمد الهيبة بسرعة إلى سوس، تاركاً مراكش لسلطة الحماية.

ولما انتهت السيطرة على الحواضر السلطانية الأربع؛ الرباط وفاس ومكناس ومراكش، أصبحت الإدارة الفرنسية مستعدة لإعادة بناء المخزن وتنظيمه، لأنه هو الذي سيصبح السند الشرعي للحماية، ولكن بدون سلطة. حاول الجنرال ليوطي، إلى حد ما، أن يواصل عمل مولاي الحسن؛ بإخضاع القبائل المتمردة وإصلاح الإدارة وإدخال تقنية الغرب الحديثة.

إن هذه النظرة العامة، هي مجرد تكثيف للمؤشرات الدالة التي أدت المغرب إلى الخضوع للاستعمار. وأن مكر التاريخ خلال هذه العقود الثلاثة الحرجة هو أشد وأعقد مما يمكن أن يكشف عنه مجرد عرض كرونولوجي للأحداث الدبلوماسية والسياسية. وهذا الكتاب يهدف إلى البحث عن قرب في تعقد الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة الجنوب الشرقي.

القسم الأول

الجنوب الشرقي قبيل الغزو الفرنسي

الفصل الأول:

سكان أطراف الصحراء

الأنهار الثلاثة

تتكون منطقة الحدود الجزائرية ـ المغربية التي غزتها الجيوش الفرنسية ما بين 1881 و1912 من أراض مقفرة قاحلة وسهوب صخرية جدباء. ويتمثل جدبها في الزوابع الرملية الكبرى التي تدفعها الرياح في كل اتجاه عبر الصحراء. ولا يتغير منظر هذه المنطقة إلا عندما نقترب من بعض الأودية أو من الأنهار التي تفيض من حين لآخر، وينمو بعض الاخضرار. إن كلاً من وادي زيز وگير وزوزفانة التي تنبع من سفوح قمم الأطلس وتجري جنوباً نحو الصحراء، هي الأنهار الأطول والأهم زراعياً في المنطقة. تشق هذه الأنهار الحزام الضيق لهذه المنطقة الذي ينتقل فيه المناخ من الطابع الجبلي إلى الطابع الصحراوي القاحل، والذي يعرف غالباً بمناخ «الصحراء». يرسم كل من وادي زيز وزوزفانة الحدود الغربية والشرقية لهذه المنطقة. وتمتد هذه الأنهار الثلاثة في تواز مع بعضها تقريباً، كما تشكل نقاطاً مرجعية جيدة لتمثل جغرافية المنطقة في خطوطها العامة. في حين أن المسافر الذي يتتبع كل واحد منها يمكنه أن يلاحظ معظم المظاهر الطبوغرافية الأساسية للمنطقة.

ينبع وادي زيز من شرق الأطلس الكبير جنوب سلسلة جبل العياشي، ويجري نحو الشرق إلى نقطة قرب مدينة الريش، ثم يتجه نحو الجنوب بعيداً عن الجبال. وعند شمال الرشيدية، العاصمة الإقليمية اليوم، ينفتح الوادي على سهوب شبه الصحراء الواسعة، حيث تتلاشى الجداول الضعيفة على مقربة من سفوح الجبال. ويستمر مجرى النهر نحو الجنوب ويشق فجاً عميقاً في الأرض. وعلى بعد حوالي أربعة وستين كلمتراً من الرشيدية يستوي هذا الفج ويدخل النهر سهلاً واسعاً يتكون من التربة الخصبة أو

الطمي يعرف بتافيلالت.[1] تغطي مئات الآلاف من أشجار النخيل منطقة تمتد تقريباً على مسافة واحد وعشرين كلمتراً طولاً وخمسة عشر عرضاً، وهي منطقة آهلة بالسكان. في القرن التاسع عشر كان وادي زيز يصل في الغالب إلى تافيلالت، بل ويصلها حتى في فصل الصيف، ولكن في مستوى ضعيف. ويمكنه في أيام الفيضانات أن يصل إلى الصحراء في الجنوب، بل ويصل أحياناً إلى الواحة المنعزلة «طاوس»، التي تقع في مكان مهم مشبع بالمياه، تبعد عن تافيلالت بنحو أربعين كلمتراً. وأما وادي غريس الذي ينبع من الأطلس غرب الراشدية، فيجري كذلك عبر تافيلالت في موازاة مع زيز في الغرب.

ينبع وادي گير أيضاً من الأطلس الكبير، ولكن من جهته الشرقية البعيدة، حيث تبدأ الجبال في الانحدار والانقسام. وهنا ينقسم المجال إلى مقطعين كبيرين، أحدهما يتجه نحو الشمال الشرقي، ولكنه سرعان ما يتلاشى في الظهرا، التي تعتبر بمثابة الهضاب العليا في المغرب الشرقي. أما المقطع الآخر فيمتد نحو الشرق، ويكاد يتصل بسلسلة الأطلس الصحراوي في الجزائر. ينبع النهر من جبال المنطقة ويجري نحو السهوب جنوب واحة تازُكّارْت ثم يتجه نحو الغرب ماراً بواحة بوذْنيب وبعض المستقرات الصغرى. ويواصل مجراه نحو الجنوب، ليمر عبر منطقة خالية من السكان، تغلب عليها الهضاب المنحدرة الجرداء. وقرب العَبَادْلَة يتوزع النهر إلى مجار عديدة على سهل من أراضي الطمي حيث يتجمع عرب ذوي منيع ويشتغلون بالغرس وزراعة الحبوب. وعند جنوب هذا السهل يضيق النهر ويتجمع مرة أخرى في مجرى واحد ويواصل مجراه حتى يلتقي في موعد له مع وادي زوزفانة في إگْلي. ولما كانت الجبال القريبة من منبع گير أقل ارتفاعاً من تلك الجبال البعيدة في الغرب، فإن حجم المياه وصَبيبها فيه أقل مما هما عليه في وادي زيز. ومع ذلك، فإن حلق مضايق وادي گير العلوي وضفافه الصخرية تجعل المياه تجري بما فيه الكفاية لتصل إلى مسافة أبعد من سهل العبادلة بمعدل اثنين وثمانين يوماً في السنة.[2]

(1) كلمة تافيلالت تنطق بعدة صور بما في ذلك «تافيلالت»، و«تافلت»، و«تافللت»، و«تافلالا». وقد تبنيت اسم «تافيلالت» لأن هذه الصورة من النطق ليست من الصوَر المتغيرة الوَحيدة فقط، بل لأنها تبدو قريبة أكثر لتتطابق مع النطق المغربي. وعادة ما يدعى من يسكن تافيلالت ب «الفلالي». ومن أشهر منتوجات هذه المنطقة الجلد «الفلالي»؛ [مادة، تافيلالت في، معلمة المغرب، ج.6، مطابع سلا، 1413-1992، ص. 2082-2083.

(2) Jean Despois & René Raynal, Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest (Paris, 1967), p. 443.

تمتد هضبة حمادة گير الواسعة بين المجاري السفلى لوادي گير ووادي زيز. كما تحيط بالحمادة منحدرات صعبة من الشرق ومن الغرب، مما يجعل الوصول إليها صعباً جداً في أماكن عديدة.

يتغذى وادي زوزفانة، الشريان الثالث الأساسي في المنطقة، من الأمطار التي تسقط في الطرف الغربي من جبال القصور، وتعتبر هذه الجبال من أكبر وأجدب سلسلة جبال غرب الأطلس الصحراوي. تبدو قممها متقطعة وتسير بشكل متواز مع بعضها البعض، بحيث تبدو وكأنها كتل معزولة تنتشر في هذا السهل الممتد. وتعتبر بَني سْمير، وگرُوز، والمعيز من الجبال الهامة في الجانب الغربي من المنطقة، وتبلغ قمم جبل بَني سْمِير أكثر من 2000 متر. والمركز السكاني الهام في هذه المنطقة هو واحة فجيج، التي تركن في منخفض غرب المجرى العلوي لوادي زوزفانة.

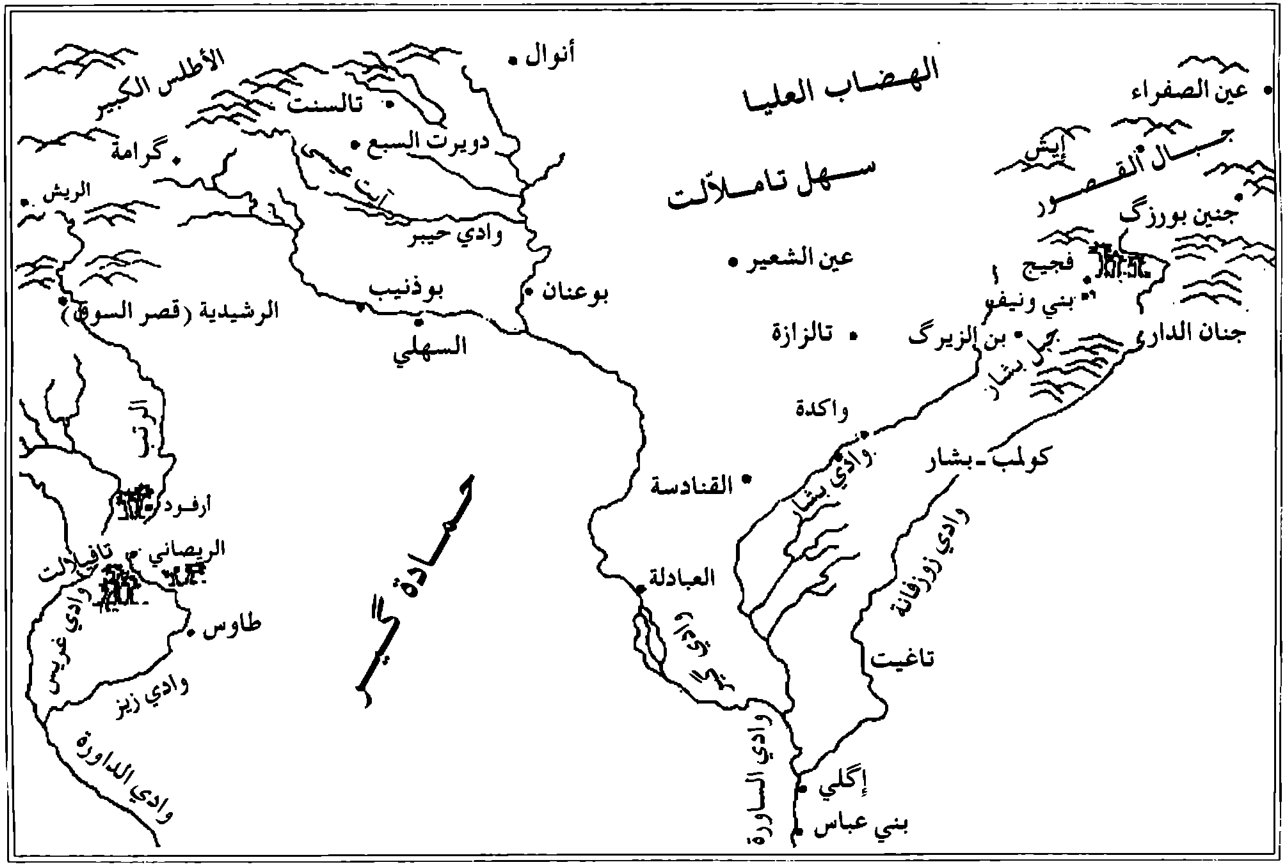
عندما تسقط الأمطار بغزارة على الجبال، فإن النهر لا يفيض آنذاك فوق أراضي جنوب فجيج، ولكنه يفيض عندما يصل إلى أطراف تَاغيت. وهي الواحة الأساسية في منطقة من التجمعات السكانية الصغرى المعروفة ببني گومِي. يظهر الماء في أطراف هذه الواحة على السطح ويغطي مساحة تقدر بأربعة عشر كلمتر ونصف، ثم ينزل الماء مرة أخرى إلى جوف الأرض ليستمر جريانه تحت الأرض على طول وادي زوزفانة.

يحيط بوادي زوزفانة من الغرب جبل بشًّار وسلاسل من الجبال الصغرى التي تحجبه عن وادي گير. ويمر الطريق الأساسي للاتصال بين زوزفانة وگير عبر ممر ضيق بين الطرف الشمالي لجبل بشار والهضبة المنخفضة المسماة بجبل عَنْتَر. ويمتد شرق زوزفانة العرق الغربي الكبير، وهو عبارة عن أرض تتكون من الهضاب الرملية التي تمتد على طول الطريق المؤدية إلى امْزَاب في وسط جنوب الجزائر.

يلتقي كل من وادي زوزفانة وگير في إِگْلِي لِيُكوِّنا معاً وادي السَّاوْرَة، ثم يستمر هذا الوادي في اتجاه الجنوب الشرقي إلى گُورَارَة، وهي المنطقة الشمالية للتجمع الواحي الكبير، تْوَات. وتصطف حوالي ثلاثين قرية على الضفة الشرقية لوادي الساورة بين إِگلي وگورارة. وتعيش هذه الواحات من المياه الجوفية في مُنبسط الساورة، ومن عدد كبير من العيون ومن مياه فيضانات وادي گير الذي يجري بشكل موسمي جنوب إِگلي.[3]

ويعتبر الممر الضيق، المتكون من المساكن وبساتين النخيل، الذي شكله وادي زوزفانة

(3) E. F. Gautier, Strucrure de l'Algérie (Paris, 1922), pp. 13 - 14.



1 – الجنوب الشرقي المغربي ومنطقة الحدود

ووادي الساورة بمثابة مَعْبر صحراوي الذي يربط المراكز السكانية في الشمال الغربي الجزائري بمراكز توات في الصحراء الوسطى.

يقف كل من الأطلس الكبير في الغرب، وبدرجة أقل، الأطلس الصحراوي في الشرق حاجزاً لتسهيل التواصل بين منطقة شبه الصحراء والعالم المتوسطي. ومع ذلك، فإن سهل تاملَّالْت يمتد بين طرفي هاتين السلسلتين الجبليتين، ويشكل باباً مفتوحة على السهول العليا. وتمتد هذه السهول، التي تدعى عادة باسم غير دقيق وهو الهضاب العليا(*)، من الأطلس إلى الحزام الساحلي المغربي والجزائري. وتقسم هذا السهول الحدود المغربية الجزائرية الحالية التي تمتد عبر المغرب الشرقي وولاية وهران. وتجري في هذا السهل أودية صغيرة غير منتظمة، ومصادر المياه الدائمة هنا هي العيون السطحية والآبار التي يستعملها رعاة الأغنام والجمال.[4]

المعيار الأوضح لتحديد الحدود الشمالية للصحراء هو تغير حجم تساقط الأمطار. وبهذا المقياس فإن كل منطقة زيز - گير - زوزفانة، باستثناء مرتفعات الجبال، تقع في منطقة قاحلة تقل فيها الأمطار كلما اتجهنا جنوباً نحو الصحراء. فالخط الممتد تقريباً بين فجيج وبوذنيب يحدد منطقتين متميزتين من حيث تساقط الأمطار. تتراوح الأمطار السنوية شمال هذا الخط، بما في ذلك معظم الهضاب العليا المغربية، ما بين مائة ملم ومائتي ملم. أما في جنوب هذا الخط، بما في ذلك الصحراء الشمالية، فإن التساقطات المطرية السنوية هي أقل من مائة ملم. فالأمطار هنا نادرة جداً، كما أن المياه تتبخر هنا كذلك بشكل سريع جداً. بالإضافة إلى أن نسبة التساقطات المطرية يمكن أن تتغير بسرعة، ولهذا لا يمكن توقع كمية المياه التي تجري في الأنهار أو تلك التي تملأ العيون من موسم إلى آخر بشكل مضبوط.[5]

البـــدو

لم يكن الجو القاسي في الجنوب الشرقي المغربي جافاً إلى الحد الذي يمنع الإنسان من التكيف معه. ففي أواخر القرن التاسع عشر كانت تسكن هذه المنطقة ما بين مائتي

(*) ما يسميه المؤلف هنا بالسهول العليا، هو ما يسميه الجغرافيون في المغرب بالهضاب العليا أو النجود العليا.

(4) Despois & Raynal, Géographie, pp. 123 - 9, 386 - 98.

(5) Jean Despois, L'Afrique du Nord (Paris, 1958), pp. 15- 21 وانظر الخريطة الخاصة بمنطقة الجنوب الشرقي للمغرب وحدوده. وفي مسألة تحديد الحدود الشمالية للصحراء، انظر:
Robert Capot-Rey, Le Sahara français (Paris, 1953), pp. 16 - 19.

ألف ومائتين وخمسين ألف نسمة، وفي السنوات الجيدة يفلحون الأرض، ويعيشون على الموارد التي تسمح بها المياه القليلة. يشتغل السكان هنا بالاقتصاد الزراعي والاقتصاد الرعوي، ويجمعون بين النشاطين. وكانت الزراعة تتوقف كلها على السقي. ولذلك، كانت هذه الزراعة منحصرة في ضفاف الأودية والأراضي الطَّمْبِيَّة، أو قرب العيون، حيث تجري المياه باستمرار أو تجري بشكل موسمي سواء في جوف الأرض أو على سطحها. وباختصار، فإن نسبة قليلة من أراضي المنطقة هي التي تصلح للفلاحة.

يخصص السكان المستقرون معظم جهدهم لزراعة النخيل التي تفلح في الحرارة ووفرة المياه. ويزرع السكان في أعالي وادي زيز ووادي گير أشجار الزيتون والجوز ومزروعات أخرى خاصة بالمناخ الجبلي. توجد أشجار النخيل في الخط الذي يمتد عبر الراشدية وفجيج.[6] والاستثناء الأساسي من هذه القاعدة هو حوض وادي گير، جنوب السهلي، بما في ذلك سهل العَبادْلة، حيث لا يمكن للتمر أن ينضج بسبب ملوحة المياه وعدم كفاية حجمها في الصيف.[7] وبالإضافة إلى التمر الذي يعتبر الغذاء الرئيسي، فإن الواحات تنتج، بالكاد، الذرة والقمح والحلفاء (غذاء الحيوانات)، وفواكه وخضر متنوعة. وينضج التمر في الخريف وتحصد الحبوب في الربيع.

تنتج الأمطار التي تتساقط على امتداد سهوب المنطقة عشباً كافياً لرعي الأغنام والماعز والجمال. وتوفر هذه الحيوانات اللحوم والحليب والصوف والجلود، وتتغذى من الحلفاء والدَّرين أو العشب اليابس، الذي يعتبر النبات السائد في هذه السهوب، وكذلك بعض النباتات التي تنبت في بعض الأماكن الخاصة بعد سقوط المطر.[8] وتقوم حياة الرعي على النُّجْعَة أكثر مما تقوم على الترحال الحقيقي. ذلك أن القطعان والرعاة يقومون برحلتين أساسيتين في السنة. فهم لا يتحركون باستمرار في منطقة واسعة كما يفعل، مثلاً، رعاة جمال الرّگيبات أو الشَّعَامْبَة في الصحراء. إن الترحال الموسمي يتوافق مع تغير وفرة المراعي والمياه. وقد جرت العادة أن يتم الانتقال إما نحو الشمال أو إلى المرتفعات العليا في الصيف، ونحو الجنوب أو إلى المناطق المنخفضة في الشتاء. ومع ذلك، فإن حياة البدو لم تكن تعتمد في اقتصادها أساساً على الماشية فقط. فقد كانت

(6) Austin Bernard, Les Confins algéro-marocains (Paris, 1911) pp. 50 - 59; Despois, L'Afrique du Nord, pp. 106, 107, Capot-Rey, Le Sahara français, pp. 18 - 20.

(7) Capot-Rey, Le Sahara français, pp. 274 - 275.

(8) Bernard, Confins, p. 37, Despois, L'Afrique du Nord, pp. 94,95. Despois and Bernard, Géographie, p. 40.

المجموعات تملك حقولاً للزراعة وبساتين النخيل. كانت الحاجة إلى الانتقال إلى مكان خاص للزراعة أو الحصاد، هي التي تحدد، في الواقع، التنقل الموسمي للبدو. وتسكن مجموعات قليلة منهم في البيوت، بدل الخيام جزءاً من السنة، كما تحافظ أيضاً على البساتين والحدائق حول هذه المساكن.

وإذا كان من المهم أن نذكر بأن الاشتغال بالرعي والزراعة لم يكن من الاهتمامات المشتركة الخاصة، فإن التباين الواضح جداً في نمط العيش بين البدو والحضر يسمح بتقسيم المجتمع على هذا الأساس وبمناقشة العناصر الأساسية للنظام الاجتماعي.

عندما ننظر إلى الخريطة الإثنوغرافية لمنطقة زيز - گير - زوزفانة، فإننا نلاحظ أن هناك حدوداً تظهر بشكل مفاجئ بين بلاد الأمازيغ والسكان البدو العرب. تمتد أراضي الأمازيغ الجنوبية والوسطى للمغرب نحو الشرق إلى الحدود القصوى للأطلس الكبير وحمادة گير. ومعظم قبائل أراضي تخوم الأمازيغ هم من أيت سَغْرُوشَّن وأيت إزْدگ وأيت عَطّا. ولغة هذه القبائل هي تَمَازيغْت. ويتكلم بعض الناس هنا العربية لأسباب سياسية واقتصادية.[9]

تسيطر القبائل العربية على الهضاب العليا للمغرب الشرقي، وحوض گير السفلى، وممر زوزفانة - الساورة. ويتكلم السكان العربية في منطقة الحدود الشرقية وعبر كل الجزائر الوسطى والصحراء الشمالية. وأهم القبائل في شرق هذه المنطقة هي قبائل بني گيل وأولاد ناصر في الهضاب العليا، وقبائل ذوي منيع وأولاد جرير في گير السفلى ومناطق زوزفانة، وثلاث مجموعات سكانية صغيرة في جبال القصور.

وبالنسبة لحجم هذه القبائل وانتشارها الترابي، ونشاطها الاقتصادي، فإنها تتميز بتنوع كبير. وتشير الخريطة المختصرة (رقم 2) إلى الموقع العام لكل واحدة منها. فالخريطة والوصف اللذين قدمنا بهما لهذه القبائل يُحيلان على أواخر القرن التاسع عشر، أي، مباشرة قبيل الغزو الفرنسي.

---

(9) غالباً ما يضع الإثنوغرافيون والمؤرخون الفرنسيون أيت عطا وأيت إزدگ معاً في صنف واحد مع القبائل الأخرى للأطلس الأوسط والغربي، وأنهم ينتمون إلى فصيلة فرعية أمازيغية تعرف بالبرابر. وهم يزعمون أن البرابر من أهم فروع حلف صنهاجة القديم في الصحراء الغربية. (انظر F. de Chapelle, Esquisse d'une Histoire du Sahara occidental, Hespéris, 11, fasc. 1 (1930, pp. 82 - 90).
وهذا المصطلح الذي لا يعدو أن يكون مجرد تغير في نطق اسم « البرابرَ » أو « البربر »، كما أنه لا يشير فعلاً إلى أية مجموعة خاصة في القرن التاسع عشر، وإن كانت بعض القبائل تعتز بنفسها كـ« برابَر » للتأكيد على التمييز بينهم وبين العرب وسكان القصور.

أيت عَطّـا

كان عدد سكان هذه القبيلة يفوق50000 نسمة في القرن التاسع عشر، مما جعلها من أكبر قبائل في المغرب. تشمل أراضيها مجمل حزام شبه الصحراء وأجزاء من الأطلس الكبير الجنوبي من حمادة گير في الشرق إلى وادي درعة في الغرب. وتحتل كلّ من أيت خباش وأيت أُمْنَاصَف، وهما المتفرعتان عن أيت عطا، المراعي المحيطة بحوض وادي زيز السفلى.

أيت إزْدَگ

تمتد أراضيهم من مَعبر تِزِي نْ تَلْغَمْت مروراً بالأطلس الكبير جنوباً حتى الرِّتب. ولذلك فهم يراقبون أكثر من 160 كلم من الطريق الكبرى التي تتجه من فاس إلى تافيلالت. وتسكن بعض الفرق من هذه القبيلة منطقة گير العليا، وحوالي سنة 1900، كانت قبيلة أيت إزدگ في الطريق إلى الاستقرار التام. ومع ذلك، فقد استمر جزء من القبيلة في حياة الخيام، ويقوم بالترحال الموسمي حول گير العليا ووادي زيز. وكانت المجموعات المستقرة تسكن في القرى على طول هذين الواديين، وتغرس أساساً أشجار الزيتون أو أشجار النخيل حسب مستوى ارتفاع الحرارة.[10]

أيت سَغْرُوشَن

تُدعى هذه المجموعة، أحياناً، بأيت سغروشن الجنوب التي كانت منفصلة سياسياً ومجالياً عن أيت سغروشن الشمالية. ومع ذلك، فإن سكان قبيلة الأطلس المتوسط التي تحمل نفس الاسم، يعتبرون أنفسهم أبناء عمومة أيت سغروشن الجنوب. وتقع أراضي الفرع الجنوبي منها في الأطراف الشرقية البعيدة في الأطلس الكبير وعلى المقاطع المحاذية للهضاب العليا المغربية. ونظراً للانخفاض الجزئي لهذه الجبال في نهايتها، فإن هذه المنطقة قاحلة جداً. ولذلك اعتمدت القبيلة في معاشها كلية تقريباً على حياة الرعي. تصعد باغنامها وماعزها وأبقارها (وبعض الجمال) إلى سفوح الجبال وإلى أراضي الوديان المرتفعة في الصيف، وتنزل بها إلى السهول في الشتاء. ويغرس

(10) Canavy, «Les Régions du Haut-Guir et de l'Oued Haiber», Ren. Col. (May 1908), pp. 125 - 35; Bernard, Confins, p. 61; Despois and Raynal, Géographie, pp. 386 - 387.

القليل منهم الزيتون ويزرع الحبوب. أما السوق المركزي للقبيلة فيقع في قرية تَالَسِّنْت، التي تقع في الجزء المركزي جنوب أراضيهم. ويبلغ عدد سكانها حوالي 12000 نسمة.[11]

أولاد ناصر

كانت قبيلة أولاد ناصر، هي القبيلة العربية الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها ما بين ألف وألفي نسمة، تسكن جنوب أيت سغروشن على طول وادي أيت عيسى. وكانت الفروع الحضرية والبدوية تملك معاً بساتين النخيل والجنان في عدد من القرى على طول النهر، وبالخصوص في بُوعْنَان.[12]

بني گيل

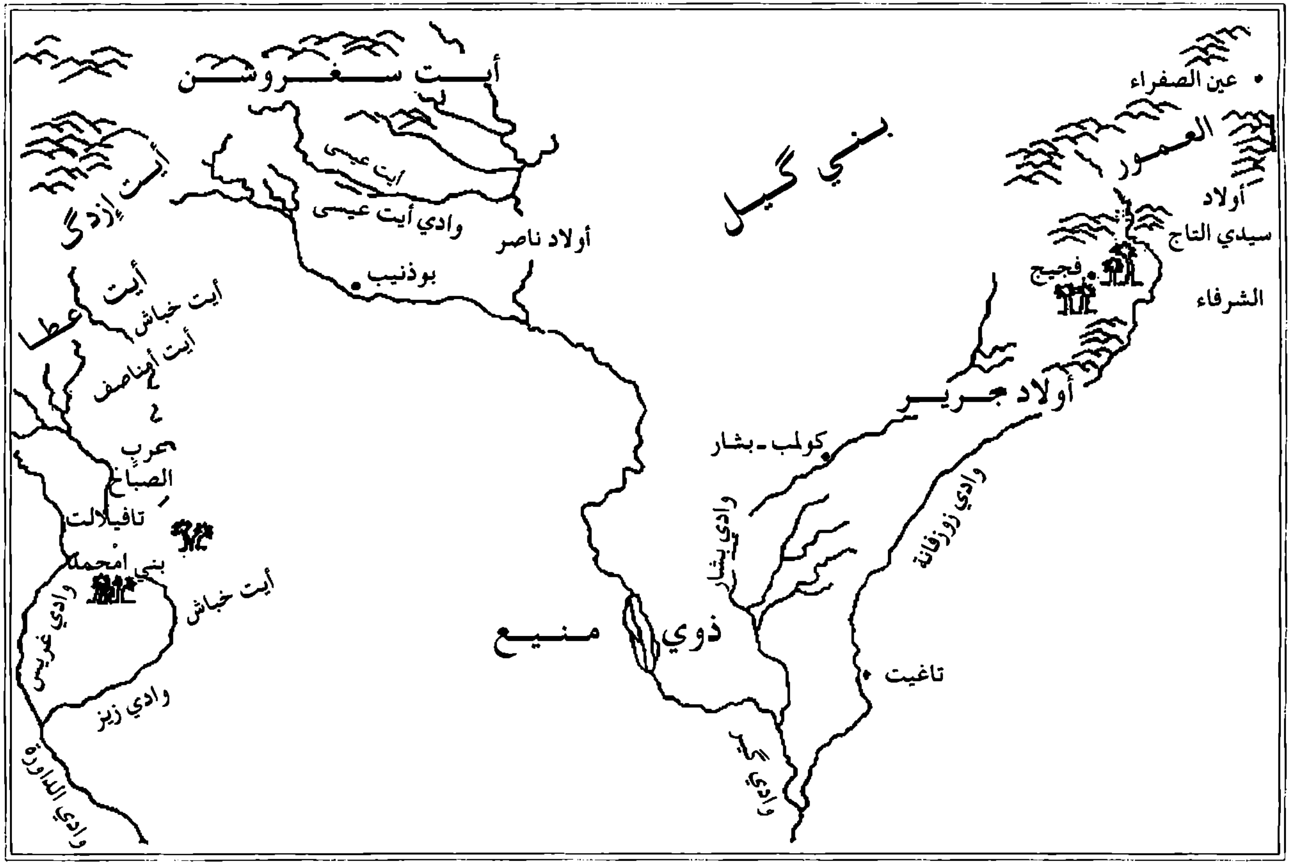
انتشرت هذه القبيلة التي تتكون من 15000 إلى 20000 نسمة في المنطقة الواسعة في الهضاب العليا المغربية. وينقل سكان هذه القبيلة ماشيتهم أحياناً إلى داخل الأراضي الجزائرية. ويفوق اعتمادهم على رعي الأغنام أيَّةَ قبيلة أخرى في المنطقة. ويملك بعضهم بساتين النخيل في فجيج وعين الشعير، وفي بعض الواحات الصغيرة في جنوب الهضاب، ولكنهم يسكنون جميعاً في الخيام على مدار السنة، ويعيشون حياة البدو الرحل عبر مسافات بعيدة جداً. وتنتقل كثير من الخيام في الشتاء نحو أعالي شمال الهضاب العليا حيث يكون الموسم عامة أدفأ من الهضاب العليا لمنطقة الظهرا. وفي الربيع تنتشر الماشية على الهضاب للرعي في المنخفضات الرطبة بعد الشتاء. وفي الصيف تنتقل الخيام نحو الجنوب وإلى أعالي الوديان بين الجبال المتقطعة في الأطلس الصحراوي في الشرق والأطلس الكبير في الغرب.[13]

---

(11) Canavy, "Les Aït Tserrouchen", Ren. Col. (Oct. 1907), pp. 270 - 72; Edmond, Destaing, Etudes sur le dialecte des Aït Seghrouchen (Paris, 1920). J. Barrère; «L'Odyssée des Aït Hammou», Revue Historique de l'Armée, 8 (Seot. 1952), pp. 115 - 38, Bernard, Confins, pp. 62 - 64; Despois and Raynal, Géographie, pp. 383 - 388 - 470.

(12) AGGA, 22H. 27, Tommy Martin (Chef de Poste at Bouanan), "Notes sur la tribu des Oulad en Naceur", Jan. 31, 1910. M&L., II, 378, 379. Bernard, Confins, p. 62.

(13) Pièrre Albert, "Notice éconmomique sur la région de Talzaza", BSGA, 4th trimestre (1906), pp. 406 - 415; Lt. Buager, "La Confédération des Beni-Guil", BSGAO, 27 (March 1907), pp. 19 - 38, R. Pascoff, "les Hautes plaines du Maroc oriental, la Région de Berguent", Les cahiers d'Outre-Mer, 10, (1957), pp. 34 - 64, M&L., 353 - 373; Despois, L'Afrique du Nord, pp. 233 - 234.



2 – قبائل الجنوب الشرقي المغربي ومنطقة الحدود

ذوي منيع

تنقسم هذه القبيلة العربية إلى خمسة فروع، ويصل عدد سكانها إلى 15000 نسمة. ويتعارض اقتصادها كلية مع اقتصاد بني گيل في تنوعه الكبير نسبياً. تعيش كل الفروع في الخيام على مدار السنة وتقوم بالترحال الموسمي رفقة الجمال والماعز والأغنام على طول محورين أساسيين من گير السفلى نحو الغرب عبر الحمادة إلى تافيلالت، ومن گير السفلى نحو الشرق إلى زوزفانة. وتملك نسبة كبيرة من القبيلة بساتين النخيل في تافيلالت، أو على طول وادي زوزفانة. ويزرع معظم سكان هذه القبيلة الشعير والقمح في سهل العبادْلة على طول وادي گير. وتعتمد هذه القبيلة على إنتاج الحبوب أكثر من كل القبائل الأخرى في المنطقة.[14]

أولاد جرير

تملك هذه المجموعة حوالي 5000 من الجمال والأغنام، ولها ارتباط سياسي قوي بذوي منيع. وتنحصر أراضيهم بين أراضي ذوي منيع وأراضي بني گيل. إذ تمتد من منطقة بشار عبر جَبَل بَشَّار إلى زوزفانة العليا، وتمتد أحياناً بعيداً إلى الشرق. يجني أولاد جرير التمر في بشار وبعض المراكز الصغرى، ويزرعون الحبوب على طول وادي زوزفانة. غير أن اقتصادهم يبقى مرتبطاً بالأساس برعي الجمال.

قبائل الأطلس الصحراوي

هي فرقة صغيرة من العمور، أبناء عم البدو الذين يسكنون جبل العمور في الجزائر الوسطى. ينتجعون بشكل محدود رفقة الماشية في الجبال التي تقع في قصور الشمال الشرقي لفجيج، ويملك بعضهم أشجار النخيل في فجيج والواحات الأخرى. وتشترك القبيلتان الصغيرتان، وشرفاء أولاد سيدي التاج، والعمور في هذه المنطقة، وتنتقلان بماشيتهما بين الجبال والمراعي الموجودة في منطقة شبه الصحراء شمال العرق الغربي.[15]

---

(14) كانت فرقة صغيرة من ذوي منيع تعيش كذلك في سهل سايس بين فاس ومكناس. وربما قد هاجرت إلى هناك قبل القرن التاسع عشر. J. de Segonzac, Voyages au Maroc (1889 - 1901) (Paris, 1903), pp. 96 - 97.

(15) de Fraguier, "Le Sahara Sud-Oranais", CHEAM, no. 2835, 1957, pp. 23 - 24; Despois and Raynal, Géographie, pp. 138 - 141, M&L., II, 250 - 349.

تقوم البنية الاجتماعية الداخلية لهذه القبائل على نفس النمط الموجود تقريباً في بوادي شمال إفريقيا والصحراء. وتقوم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات داخل القبيلة، على أساس النسب الأبوي. يمكن أن تُعَرَّف القبيلة على أنها جماعة أصلية عندما تدعي النسب إلى جد مشترك. وفي بعض الحالات تكون هوية هذا الجد الأصلي معروفة، وتحكي عنه الأساطير. فمثلاً، أيت عطا كانوا «أبناء دادا عطا»، وهو فارس يرجح أنه عاش في القرن السادس عشر. وأولاد ناصر هم «أبناء الناصر»، وذوي منيع هم «أبناء المنيع». وفي بعض الحالات لا يعرف مؤسس القبيلة. وأيت سغروشن هم «أهل إسُقُّور أُوشَّن» بالأمازيغية، وتعني بالعربية «الذي أيْبَس الذئب»، ويحيل هذا الاسم على أسطورة رجل صالح وعظيم. فمسألة القرابة هي التي تحدد في النهاية وضعية الشخص في القبيلة بدل أن تحدده أسماء الأماكن. ولا يهم فيما إذا كانت هذه القرابة حقيقة أم خيالية مادام الإنسان الذي يدعي هذه القرابة قد قُبِلَ منه ذلك. تساعد القرابة كمبدأ موحد للناس الذين تجمع بينهم مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. وتنمو القبائل في معظم الحالات عن طريق استيعاب الوافدين الجدد عليها داخل البنية النَّسَبِيّة أكثر من نموها عبر انتشار النسل. إن القيم والمشاعر التي تحيط بهذه الرابطة المعروفة لا يمكن أن تكون قوية أو ضعيفة إلا بالرابطة الدموية.[16]

تُعبِّر كل قبيلة عن شبكة من العلاقات العائلية القائمة على أساس النسب المتواصل أباً عن جد. وتبعاً للنموذج المعروف في هذه العلاقات النَّسَبِيّة، نجد المجموعات الصغيرة التي لها قرابة فيما بينها «تتجمع» لتكَوِّن مجموعة كبيرة، وهذه تتجمع بدورها لتكَوِّن فيما بعد مجموعات كبرى، إلى أن تكتمل القبيلة في النهاية. والوحدة الأساسية للقرابة (خارج الأسرة النووية) هي النسب الأبوي. (العَظْم بالعربية، وإغْسّ بالأمازيغية). فكل واحد في هذه المجموعة غالباً ما يعرف علاقته النسبية الدقيقة بالأعضاء الآخرين في القبيلة. أي: أن كل عضو يمكنه أن يسمي أجداده بشكل متتابع ويربط نسبه بمؤسس السلالة الذي تسمى القبيلة عادة باسمه. فأولاد يوسف، مثلاً، كانوا ينتسبون كلهم إلى يوسف، الجد الأول. وكان عمود النسب في الأغلب الأعم يمتد إلى ستة أجيال، وهو معدل كل القبائل المغربية تقريباً.

(16) فيما يتعلق بطبيعة وتطور قبائل شمال إفريقيا، انظر: Jaques Berques, «Qu' est ce qu' une 'tribu' nord-africaine?», in Evantail de L'histoire vivante: hommage à Lucien Febvre (Paris, 1953), pp. 261 - 271.

إن عدد مستويات تفرعات القرابة الموجودة بين السلالة والقبيلة تختلف من جماعة إلى أخرى. فأولاد ناصر ليس لديهم تفرعات معروفة، وأيت عطّا عندهم سبع تفرعات على الأكثر. وتقف كل جماعة عند هذه المستويات المتوسطة لتتعرف على الأصل المشترك، ولكن العلاقة النّسَبيّة المضبوطة تبقى غير معروفة. أي: أن الناس يتذكرون اسم الجد الذي تنتسب إليه الجماعة، ولكنهم لا يستطيعون تسمية كل الأجيال التي تفصلهم عن مؤسس سلالتهم الخاصة. كل قبيلة لها شجرة نسبها الفرعية التي تصل إلى هذه المستويات المتوسطة، وسأستعمل هنا بشكل عام مصطلح «العشيرة» أو «القبيلة الفرعية».

لقد تعود الضباط العسكريون الفرنسيون الذين قَدّمُوا معظم الأوصاف للجماعات الرعوية التي تسكن في منطقة الحدود على وصف البنية الداخلية للقبيلة على أساس هرم انقسامات النسب (الفِلَق والفلق الفرعية fractions et sous-fractions) بدون تفسير للوظائف الاجتماعية أو السياسية لهذه المجموعات، أو بدون اعتبار أنماط أخرى من التنظيم الاجتماعي التي تتقاطع مع روابط القرابة. يملك الأنثروبولوجي والمؤرخ اليوم المواد النظرية والمقارنة (معظمها من قبائل خارج شمال إفريقيا) التي تتعامل مع المجتمعات التي لها ما يسمى بأنظمة القرابة الانقسامية.[17] ويمكن أن نطبق هذه النظرية بشكل مفيد في دراسة الصيرورات الاجتماعية والسياسية للقبائل المغربية والجزائرية. ومع ذلك، سيكون من الإجحاف أن نُعمِّم وصف مؤسسات هذه المجموعات وآلياتها واعتبار كل القبائل لها هذه البنية الانقسامية. وعندما ننظر إلى قبائل الجنوب الشرقي للمغرب فإننا نلاحظ تنوعاً ملحوظاً في التنظيم الاجتماعي وفي أنشطتها، بحيث لا يمكن تفسير هذه الظواهر فقط على أساس تفاعل القرابة بين الجماعات. لذلك فإن هذا التفسير المختصر للنمط الانقسامي كنقطة انطلاق، واستعمالات القرابة وحدودها في حياة السياسة والاقتصاد، هو ما سنتعامل معه في الفصل التالي بالرجوع إلى ذوي منيع وأيت عطّا.

(17) انظر مثلاً: John Middleton and David Tait, Tribes without Rulers (London, 1958); Marshall D. Sahlins, «The Segmentary Lineage: An Organization of Predatory Expansion», American Anthropologist, 63 (1961), pp. 322 - 345, M.G Smith, "Segmentary Lineage Systems", The Journal of th Royal Anthropological Institute, 86. part 2 (1956), pp. 39 - 80.

سكان القصور

يتم الانتقال من السهوب إلى الواحة بشكل مفاجئ مادامت الحياة الزراعية كلها تتجمع قرب الوديان، والآبار، والعيون. وقد كانت الكثافة السكانية في أراضي السهوب في الكلمتر المربع منخفضة جداً. بينما كانت في الواحات أعلى من أية منطقة أخرى على امتداد المغرب. ويسكن معظم سكان شبه الصحراء في الواحات طوال السنة. أما مجموعات البدو فتحط رحالها في أي مكان بحثاً عن العشب القليل، غير أن سكان الواحات يشتغلون بالفلاحة بشكل كثيف جداً في منطقة لا تتعدى مساحتها ما يمكن أن تصل إليه شبكة قنوات الري.

إذا كانت بنيات القرابة المتشعبة جداً هي التي تميز التنظيم الاجتماعي عند البدو، فإن الذي يميز ذلك في الواحات هو السكن والطبقة الاجتماعية. يعتبر القصر أو القرية المحاطة بالسور بمثابة الوحدة السكنية في كل واحات المنطقة. ويتفاوت حجم هذه القرى بشكل كبير، ولكن الأسوار غالباً ما تكون في شكل مربع، وتتوفر على مدخل واحد فقط. ويقيم سكانه داخل القصر في مساكن مزدحمة، تتكون من طابقين أو ثلاثة مبنية بطوب من الطين. ويوجد القصر دائماً قرب منابع المياه، ويقوم السكان فيه بفلاحة الأرض المحيطة به. لم يكن هذا النوع من البناء معمولاً لصد الهجمات الخارجية فقط، ولكن أيضاً لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة إلى الحد الأقصى . أما عدد سكان القصر فهو قليل ويتناسب مع الموارد الفلاحية التي يملكونها. ويعتبر القصر هو الوحدة الفلاحية المكتفية بذاتها، وهو يشبه الدوار في المجموعات البدوية.[18]

يتكتل السكان فيما بينهم داخل القصر في تجمعات أبوية، وتختلف هذه التجمعات بشكل كبير حسب الفئة الاجتماعية المعنية. والقرابة العائلية لا تمتد في العديد من القرى خارج الأسوار، كما أن الفرد يُعرف بنسبه الخاص داخل القصر الخاص وليس داخل قبيلة معينة. وفي بعض الحالات، يمكن للفرد أن يُنسب إلى لفيف خاص من القصور، أو إلى منطقة، مثل الرّتَب أو بني گومي. توجد أربع مجموعات في المنطقة يمكن تصنيفها كقبائل، وإن كانت كلها حضرية أو قريبة من ذلك، نظراً لعدد

(18) انظر: E. Laoust, «L 'Habitation chez les Transhumants du Maroc central», Hespéris. 18, fasc. 1 (1934), pp. 123 - 43, R. A. Donkin, «The Ksar, A Completely Nucleated Settelment», in Durham University Exploration Society, Report of the Expedition to French Morocco, 1952 (Durham, 1956), pp. 25 - 33; E. Menneson, «Ksour du Tafilalt», Revue de Géographie du Maroc, n°. 8 (1965), pp. 87 - 92.

أعضائها، وإن كانوا يحتلون عدة قرى، فإنهم يدعون بأنهم ينحدرون من جد واحد. فبني امحَمَّد وعرَب الصَّباح بوادي زيز السفلى، يحتل كل واحد منهما قصراً أو قصوراً في منطقة متجاورة. وينطبق نفس الشيء على أيت عيسى الذين يحتلون وادي عيسى ـ حَيْبَر، وإن كانت قلة منهم بقيت تسكن في الخيام خلال نهاية القرن التاسع عشر. ونجد في هذا الصنف كذلك الغنائمة العرب، الذين يحتلون عدة قصور في وادي الساورة. وكما أشرنا من قبل، فإن بعض سكان أيت إزدگ في وادي زيز وگير وأولاد ناصر كانوا ما يزالون يسكنون في المنازل طوال السنة مع نهاية القرن التاسع عشر.

يظهر انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية بوضوح عند سكان القصور أكثر مما هو عند البدو الرحل. ويمكن لزائر سكان أية واحة في المنطقة أن يميز فيها بين ستة أصناف من الفئات الاجتماعية، وهي: الشرفاء، والمرابطون، والعوام، والحراطين، والعبيد، واليهود.[19]

وكان الشرفاء والمرابطون يتمتعون بوضعية اجتماعية متميزة أكثر. أما الشرفاء فهم الأفراد الذي يعتبرهم المجتمع أنهم من نسل الرسول محمد [ﷺ]م، عن طريق مولاي إدريس الأول في فاس أو مولاي علي الشريف في تافيلالت. فالأول هو الذي أسس الدولة العربية الأولى في المغرب في القرن الثامن الميلادي، والثاني هو الجد الأكبر للدولة العلوية التي تولت الحكم في المغرب في القرن السابع عشر. والشرفاء منتشرون في المغرب. ولهم تأثير كبير في الحياة السياسية والاجتماعية، ولهم امتيازات عديدة ويتمتعون بحصانة خاصة. وكانوا يُدْعُونَ عادة بِمَوْلاي.

وينحدر المرابطون من رجال معروفين بالورع والتقوى، عرفوا بصفة الأولياء الصالحين. ويكون أبناء هذا الولي الصالح مسؤولين عن رعاية ضريحه وتقبل الهدايا النقدية والعينية التي توهب له. وتقيم عائلات الأولياء أحياناً مراكز للتعليم في القرى، ومقرات للطرق الدينية، ويهيئون أماكن الزيارة، ويقومون بالوساطة السياسية والتحكيم بين الناس. وتقوم بعض الزوايا بكل هذه الوظائف وتقوم أخرى بواحدة منها أو اثنتين فقط. ويكون الشيخ أو رئيس الزاوية عادة من أبناء الولي الصالح، وأحياناً يتولى ذلك أعضاء آخرون من العائلة. يُدعَى المرابطون باسم «السِّي» أو «سيدي

(19) انظر: D. Jaques Meunié, «Hiérarchie sociale au Maroc présaharien», Hespéris, 45 (1958), pp. 238 - 269, Laoust, L'Habitation, pp. 153 - 58.

فلان »، ويُرجعون نسبهم إلى « أولاد سيدي » فلان، أو ما يشبه ذلك. والشريف والمرابط من الأصناف الاجتماعية المغلقة. ويمكن لبعض الأشخاص أن يَدَّعُوا اللقبين معاً إذا كان لهم امتياز اجتماعي وصفة النسب الشريف في نفس الوقت.

كان الشرفاء والمرابطون منتشرين في الجنوب الشرقي من المغرب. وكان الشرفاء متمركزين أكثر في منطقة وادي إفلي في تافيلالت، موطن الشرفاء العلويين. ويتجمع الشرفاء هنا في سلالات صغرى تعيش مجتمعة في قصور خاصة. أما الشرفاء في أماكن أخرى من المنطقة، فكانوا يشكلون العنصر الأساسي في مجموع القرية، أو تتشكل منهم بعض العائلات فقط. كان عدد السلالات من المرابطين في المنطقة حوالي عشرين سلالة، ثمانية منها في تافيلالت. أما المجموعات التي كانت معروفة كثيراً في أواخر القرن التاسع عشر فهي أولاد سيدي الغازي في تافيلالت، وأولاد بوزيان في القنادسة (قرب وادي گير السفلى)، وأولاد سيدي مولاي كرزاز في وادي الساورة. كان الشرفاء والمرابطون يحرصون كثيراً على التزاوج فيما بينهم. وكان يُسمح للولد أن يتزوج من خارج مجموعته، ولم يكن يسمح للبنت بذلك.

إن العنصر الأساسي الذي يميز الشرفاء والمرابطين عن بقية الناس الآخرين هو تمتعهم بالبركة، التي هي هبة من عند الله.[20] وغالباً ما يعرف الإنسان الذي له البركة بالنسب الذي ينتمي إليه، ولو أن هذه الصفة لا تُورَث بالضرورة. وتتجلى البركة أيضاً في سلوك هذا الإنسان، وورعه، وسعة علمه، وتصرفه ولباسه المتميز. وقد كانت هذه الصفات كلها من علامات البركة. وهناك اعتقاد سائد بين الناس أن البركة تشع من صاحبها وأن كل اتصال بالرجل أو الاقتراب منه قد يكون سبباً في حصول أَثَرِها. وفي نظر الآخرين يمكن لبركة هذا الرجل أن تظهر أو تختفي حسب نجاحه أو فشله في المساهمة في التأثير على سلوك الآخرين. وسنرى في الفصول اللاحقة أن أصحاب البركة، وبالخصوص المرابطين، هم الذين يُوظِّفهم الناس لإعطاء الشرعية للأنشطة الاجتماعية والسياسية، وحماية التجارة، والتحكيم بين الناس والتوسط بينهم في المنازعات.

(20) فيما يتعلق بالتجليات المختلفة للبركة في المجتمع المغربي، انظر: Edward Westermarck, Ritual and Belief in Morocco (London, 1926), I, 35 - 261.

لابد من الإشارة إلى صعوبة تقديم وصف دقيق للخصائص الاجتماعية للشرفاء والمرابطين. فكثير من الأفراد وأحياناً القبائل كلها، تقدم نفسها على أنها شريفة دون تقديم دليل نَسَبي قاطع على ذلك. ولذلك فإن سلوكهم وحده هو الذي يمكن أن يحدد فيما إذا كان ادعاؤهم مقبولاً أم لا. وعلى العكس من ذلك نجد كثيراً من الشرفاء والمرابطين الحقيقيين لا يختارون التصرف بطريقة خاصة، ولا أحد يعتقد بأن لديهم البركة. ونجد في كثير من الحالات، أن انتماء الشخص إلى أي صنف هو شأن ذاتي بالأساس.

أما الفئات العريضة من سكان الواحات فهم من الفلاحين لهم ممتلكاتهم الخاصة المستقلة ويقومون بدور نشيط في تسيير قصورهم وإدارتها. وتُعرف هذه الفئة في منطقة ما بين وادي زيز وزوزفانة بالأحرار. فالفلاحون الأحرار في هذه المنطقة لم يكونوا منظمين في قبائل، باستثناء بني امْحَمَّد، وعرب الصَّبَّاح، وأيت عيسى، ولكن لديهم إحساس قوي بالتضامن السلالي. يميز الأحرار أنفسهم دائماً عن الفئة الدنيا من الحراطين، بالإشارة إلى تنظيمهم السلالي وإلى بشرتهم البيضاء. والواقع، أن كثيراً من الفلاحين والبدو، هم ذوو بشرة سمراء كذلك، وذلك بفضل قرون من التمازج مع العبيد الأفارقة السود وذريتهم. إلا أن صفة «البشرة البيضاء» بشرة الرجل البيضاء في الجنوب الشرقي المغربي، وعبر شمال إفريقيا والصحراء، تحدد في الواقع بأصوله الأبوية أكثر من لون بشرته. فإذا كان أجداده عرباً أو أمازيغ بيضاً، فإنه هو كذلك أيضاً.

والصنف الرابع هم الحراطين الذين يتحملون معظم العمل اليدوي في الواحات، ولهم وضعية اجتماعية دنيا في نظر الطبقات الثلاث المذكورة سابقاً. ومازال أصل الحراطين موضع نقاش؛ فالبعض يعتقد أنهم من الناس الذين دخلوا إلى المنطقة قديماً في العصور الحجرية: والبعض الآخر يرجع أصلهم إلى عبيد غرب إفريقيا الذين تزاوجوا مع السكان العرب والأمازيغ.[21] يتميز معظمهم ببشرة سوداء وملامح زنجية. وهم في نظر السكان «البيض» مغاربة من «الذين يجمعون الحطب ويجلبون الماء»، ولكنهم ليسوا عبيداً. يشتغل الحراطين مقابل خُمُس الغلة. ومصطلح «الخَمَّاس» الذي يحيل على الإنسان الذي يشتغل على الأقل بخُمُس الغلة، يستعمل كمرادف للحَرْطَاني. ويشتغل

(21) فيما يخص النقاش الخاص بهذه المسألة، انظر: Gabriel Camps, «Recherches sur les origines des cultivateurs noirs du Sahara», ROMM, no. 7 (1970), pp. 35 - 45.

بعض الحراطين في أراضيهم الخاصة، وإن كان هذا استثناء. وغالباً ما يسكنون في حي خاص بهم في القصر، إن لم يكن القصر بكامله، ولكن ليس لديهم تنظيم سلالي قوي، ولا يحددون نسبهم عادة في أكثر من ثلاثة أجيال. ويشكل الحراطين الجزء الأكبر من مجموع الحضريين في المنطقة، بل هم الأغلبية في بعض الأماكن.[22]

مع نهاية القرن التاسع عشر، تقلص كثيراً عدد العبيد الذين كانوا يعيشون في المنطقة إلى بعض المئات فقط، بسبب تراجع تجارة العبيد عبر الصحراء من غرب إفريقيا. ويملك البدو الرحل معظمهم، ويُشَغِّلُونَهم كخدم أو كرعاة. وعادة ما يندمج العبيد في العائلات التي يخدمونها وأحياناً تربطهم علاقة شخصية قوية مع أسيادهم. ولهذا السبب يمكن للعبد أن يرقى إلى وضعية اجتماعية عالية في نظر «البيض» من العرب والأمازيغ أكثر من وضعية الحرطاني الكادح.

يسكن اليهود في العديد من قصور المنطقة، التي يحتلون فيها حياً خاصاً يدعى ب «المَلاَّح». ويوجد أكبر تجمع لليهود في تافيلالت. وتسكن الجماعات الأخرى منهم على طول وادي زيز وكَير العليا وفي فجيج. ولا يشارك اليهود في الحياة المؤسساتية للمسلمين، ولكنهم لا يُضطهدون أبداً في الظروف العادية. ويكون لديهم ولي مسلم يحميهم، ويتوسط لهم في تعاملهم مع السكان المسلمين. وهم مختصون في التجارة والصياغة وصناعة الأحذية.

إن تقسيم سكان القصر إلى هذه الأصناف الستة لا يعني أنه يتضمن تنميطاً بسيطاً لوضع الطبقات إزاء بعضها بشكل عمودي، حيث يكون الشرفاء في المرتبة العليا، واليهود في المرتبة السفلى. ومثل هذا الاستنتاج يمكن أن يضع بعض الصعوبات. إذ لابد من مراعاة عدد من العوامل في تحديد مكانة الإنسان في الإطار الاجتماعي، مثل: الدين (المسلم واليهودي)، ووضعية الإنسان الحر أو العبد، والأصول والنسب، والوظيفة، ولون البشرة. وأحياناً يحدث تقاطع بين الأصناف الاجتماعية والأدوار المرتبطة بها. فالإنسان ذو الأجداد الشرفاء يمكن أن تكون له نفس الوضعية الاقتصادية التي للفلاح العادي. كما يمكن للحرطاني أن تكون له نفس الوضعية

---

(22) حسب الإحصاء الاخير، فإنهم يشكلون أكثر من 60 بالمائة من سكان منطقة بني كَومي في وادي زوزفانة.
P. Passager and S. Barbançon, «Taghit (Sahara oranais): Etude historique, géographique et médicale», Archives de l'Institut Pasteur d Algérie, 34 (Sept. 1956), pp. 423 - 424.

الاجتماعية التي للعبد. وأكثر من هذا، فإن المعنى الدقيق للأسماء التي تحدد الأصناف يمكنها أن تتغير من ناحية إلى أخرى، أو أن نفس الاسم يمكن أن يستعمل ليحيل على مجموعات ليس لها نفس الأوضاع الاجتماعية. فمثلاً، نجد في وادي درعة في جنوب وسط المغرب أن اسم الحرطاني له معنى محدد أكثر مما هو عليه في تافيلالت. نجد في درعة مثلاً، معظم السكان الحضريين لهم ملامح زنجية، ولكن وضعيتهم الاجتماعية تشبه وضعية أحرار تافيلالت. بالإضافة إلى أن دلالات كل هذه الأسماء يمكن أن تكون ذاتية جداً، كما يمكن أن تتغير حسب الصنف الذي يستعملها.[23]

يفرض الوسط الطبيعي نفسه في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الشرقي المغربي على مجمل العلاقات الإنسانية. فقلة الأمطار وعدم انتظامها يضع حدوداً لمستوى الإنتاج ويفرض اقتصاداً يتميز بالندرة وعدم الاطمئنان. إن مسألة تقلب الطقس هو الانشغال الأساسي لكل قبيلة وكل قصر. فاليُسْرُ غير مجهول هنا. فقد تكون الغلة ومخزون المحصول في بعض السنوات كافية، وتسمح بالتجارة أو بخزن الفائض من الغلة والزيادة الطيبة في مستوى العيش. ولو أن السنوات الجيدة لا يمكن توقعها أبداً، بسبب الجفاف، والفيضان، والجراد، والوباء، وحالة الحرب، ومجموعة من المصائب الصغرى، فإنها تجعل دورات حياتهم تسير بشكل عادي ولكن في تواتر غير مضبوط دائماً. وعبارة، «إن شاء الله»، تدل على الحياة التي لا يمكن معرفة مصيرها، في وسط لا يمكن التحكم في تقلباته أبداً.

والطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمرء أن يُحسّن اقتصاده من سنة إلى أخرى هي جمع الموارد الإضافية من التموين. ويمكنه أن يقوم بذلك بتنويع مصادر موارده. فعوض أن يعتمد على التمر فقط، يمكنه أن يزرع الشعير أو يربي الماشية. فإذا خسر هذا المورد يفلح ذاك. كما يمكنه أن يأخذ المساعدة من أقربائه، وذلك بإشراك موارده مع موارد جيرانه، أو بتوسيع دائرة علاقاته عبر روابط الزواج. ومن الطبيعي هنا أن الرجل الذي يطلب منه صاحبه المساعدة في أيام ضيقه، يمكن لهذا الرجل بدوره أن يطلب صاحبه المساعدة بدوره في أيام ضيقه كذلك. ففي هذا المجتمع يُطالب الفرد بأن يضع في حسبانه الحوادث الطارئة بطريقة أو أخرى إذا أراد أن يتجنب حوادث الزمان.

---

(23) Jaques Meunié, (Hiérarchie sociale, pp. 243 - 54) يعطي تصنيفات وافية لعدد من الأسماء المستعملة للتعبير عن الطبقة الاجتماعية في الجنوب المغربي.

كان التعاون المستمر بين الناس أمراً ضرورياً للمحافظة على التوازن بين العمل والإنتاج. فالدَّوَّار والقصر يمثلان وحدات الإنتاج الكفيلة أكثر بضمان الحد الأقصى من الاستغلال للموارد المتوفرة. كما أن المصلحة المشتركة، هي التي تحرك هذا التعاون أكثر من القرابة العائلية والجوار بين الناس. إن البحث المستمر عن المزيد من الأمن الاقتصادي له مفعول أهم من مفعول الشعور بضرورة المحافظة على مكانة الروابط العائلية والالتزامات الاجتماعية. فعندما يقبل الإنسان أن يساعد ابن عم له في حاجة إليه، لا يمنعه من الاستفادة منه أكثر عندما يسترد منه ما ساعده به. أما عند المجموعات البدوية التي يتغير حجم وحدات رعيها وتركيبها بشكل مستمر، بغض النظر عن الروابط العائلية، فإنها تعكس السهولة التي يقيم بها الناس علاقاتهم الاجتماعية حسب تغير حجم اقتصادهم. إن محاولة النظر إلى العلاقات الاجتماعية على أساس ما تحمله من مصالح أو أضرار اقتصادية، هو الذي يعطي لتفاعل هذه المجموعات السكانية في كل المستويات خاصية تتميز بالتجريب الغريب والمرونة. ولذلك فإن أثر هذا الاقتصاد غير القار على الحياة السياسية للمنطقة هو الذي سيتحكم في مواجهة هذا المجتمع للغزو الفرنسي.

أطراف الصحراء والمخزن

لم يبسط الأتراك الذين حكموا الجزائر قبل وصول الفرنسيين في سنة 1830 نفوذهم قط وراء الساحل المتوسطي. ولذلك لم تكن القبائل المتفرقة ولا سكان الواحات في الجنوب الشرقي تعرف مضايقات الحكم المركزي لعدة قرون حتى جاء الغزو الفرنسي. فقد كان تأثيرهم على جنوب التل الوهراني منحصراً في جمع الضرائب على الموارد التجارية التي تدخل إلى المدن الشمالية، والقيام بالغارات التأديبية.[24] وكان سلاطين الدولة العلوية الذين حكموا المغرب في القرن السابع عشر يَدَّعُون السيادة على منطقة زيز - گير - زوزفانة وعلى توات، إلا أنهم لم يمارسوا أبداً مراقبة فعلية في أي مكان جنوب الأطلس. لقد كان بعضهم يقود أو يرسل حملات عسكرية عبر الجبال في مناسبات قليلة لجمع الضرائب قسراً، ولكنهم لم يستقروا هناك طويلاً ليتمكنوا من إقامة سلطة إقليمية بالمنطقة. والقوات المخزنية الوحيدة التي قامت بحملات شرق وادي زيز في القرن التاسع عشر هي حملات السلطان مولاي سليمان إلى فجيج في سنة 1806، وإلى توات في سنة 1808.

---

(24) M&L. III, 369 - 370, Bernard, Confins, pp. 117 - 126 - 127.

إن فشل الحكم المغربي في بسط نفوذه على مناطق ما وراء الأطلس لم تُثْنِ، مع ذلك، السلطان عن إعلان سيادته هناك. كان السلطان إماماً، وأميراً للمؤمنين، ومدافعاً عن البلاد. وحدود سيادته، نظرياً هي حدود العالم الإسلامي. إن السلاطين العلويين يصرون على ذلك، في الحقيقة، لأنهم شرفاء، من نسل الرسول محمد [ﷺ]م، وخلفاء كل المسلمين أكثر من السلاطين الأتراك حكام الأمبراطورية العثمانية. لم يعلنوا هذا بشكل عمومي، ولكنهم تجنبوا الدخول في العلاقات الدبلوماسية مع الحاكم العثماني (الذي كانت له السيادة الاسمية على الأيالة التركية في الجزائر)، ولم يعترفوا قط بأية حدود شرعية على امتداد أراضي مجالهم. ولذلك، فإنه تبعاً للمعيار الديني فإن سيادتهم على موريطانيا وتوات وتمبكتو لا تقل عن سيادتهم على فاس ومراكش.[25]

ومع ذلك، فإن إعلان مطالبة السلطان عن سيطرته على أطراف الصحراء المغربية لا يتجاوز التصور النظري للسياسة الإسلامية أكثر من ممارسة السلطة، وأن الفرق بين الادعاءات والواقع لم يكن حقاً أوسع مما كان يدعو إليه معظم الملاحظين الأوروبيين في القرن التاسع عشر. إن الشمال الغربي للصحراء كان له ارتباط حيوي بقلب أرض المغرب عبر التجارة. فمنذ أن أصبح توسع السلاطين العلويين يتوقف على استقرار التجارة عبر الأطلس وعبر الصحراء، فإنهم لا يستطيعون تجاهل القضايا الداخلية للقبائل وسكان الواحات التي تمر منها القوافل. وكانت لهم أيضاً مصلحة سياسية خاصة في قضايا تافيلالت، مادامت هي الموطن الأصلي للدولة العلوية وبالتالي مركزها الإيديولوجي. فكيفما كان التأثير الذي يمكن أن يمارسه السلطان على هؤلاء السكان المنتشرين في المنطقة، فإنه نابع من الاحترام والاعتبار الأخلاقي لمكانته الروحية. فإذا لم يتمكن السلاطين من الحكم، فإنهم يستطيعون نصحهم والتوسط فيما بينهم. كما أن سكان القصور والقبائل في الجنوب من جهتهم يعترفون بقيمة الحفاظ على العلاقات مع السلطان مادامت تمكنهم مكانته الروحية والأخلاقية من دعم الاستقرار في حياتهم السياسية. والسلطان باعتباره أميراً للمؤمنين هو أعلى مصدر للشرعية السياسية والسلطة القضائية. ولذلك، فإن قادة القبائل يلتمسون منه الولاية لتعزيز شرعيتهم ونفوذهم محلياً. كانت القبائل وسكان القرى والأفراد يذهبون إلى فاس أو إلى العواصم

---

(25) Edmund Burke, "Pan - Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration, 1900 - 1912", Journal of African History, 13, no. I (1972), p. 101.

السلطانية الأخرى لطلب تحكيم السلطان أو أحد قضاته. كما كانت المراسلات والمبعوثون والبعثات بين القصر الملكي والصحراء لا تنقطع. فقد كان السلطان يعين الولاة في توات بين 1692 و1792، وفي فجيج بعد 1882، وفي تافيلالت طيلة العهد العلوي. ولم يكن هؤلاء الممثلون يحكمون فعلياً، ولكنهم كانوا يقومون بوظيفة هامة تتجلى في الاحتفاظ بالروابط بين العاصمة وهذه المراكز الثلاثة. وباختصار، يمكن نعت الأراضي التي تقع وراء الأطلس بشكل معقول بـ «بلاد السيبة»، ومع ذلك فإن سياسة السلطان قد وصلت إلى عمق الصحراء. ولذلك، فإن الحياة السياسية للجنوب الشرقي، وإن اتسمت بالطابع المحلي بتفاعل القبائل والمجموعات بشكل واسع، وكل واحدة تملك مؤسساتها الخاصة وتجربتها التاريخية، فإن هذه الحياة السياسية المحلية لا تأخذ مدلولها الكامل إلا داخل السياق الواسع لنشاط المخزن وتأثيره.[26]

(26) تاريخ العلاقات بين سلاطين المغرب وأهل توات والجنوب الشرقي هو الذي أُخذ من الوثائق العربية التي جمعت في توات وترجمت إلى الفرنسية من طرف A. G. P. Martin, Quatre siècles d'histoire marocaine (Paris, 1923), pp. 1 - 166 وكان مارتن هذا يشتغل مترجماً في الشؤون الأهلية في توات. وقد عارضت بشدة كل من السلطات المدنية والعسكرية سعيه لنشر وثائقه، لأنها تعطي مصداقية كبيرة جداً لمطالب الدبلوماسية المغربية في الصحراء الوسطى.

وبعد حصول المغرب على الاستقلال في 1956، جدد المغرب مرة أخرى مطالبه للأراضي الصحراوية التي ضمتها فرنسا إلى الجزائر. وللتعرف على عرض لهذه المطالب انظر، علال الفاسي، حقائق حول الحدود المغربية (طنجة، 1960) Allal El Fassi, La Vérité sur les frontières marocaines (Tanger, 1960). وقد درست مسألة الحدود المغربية بشكل مفصل ودقيق من طرف : Frank E. Trout, Morocco' s Saharan Frontiers (Geneva, 1969). [ويمكن الرجوع كذلك إلى، أحمد العماري، توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب من حوالي 1850 إلى 1902»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء. 1988؛ ومحمد أعفيف، «مساهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي لوحات الجنوب المغربي: توات في القرن XIX»، رسالة جامعية، خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1982، رقم، ر-ج 964,02 عف، الفصل السابع، ص. 235-312.]م.

الفصل الثاني :

السكان الرحل : ذوي منيع وأيت عطّا

من القبائل التي لعبت دوراً بارزاً في الأحداث التي وقعت بالمغرب بين 1881 و1912 القبائل الرعوية ذوي منيع وأيت عطّا. كان مجموع هذه القبائل يسيطر على الجزء الأكبر من أراضي الرعي التي دخل إليها الجيش الفرنسي واحتلها. وكان لردود فعل هذه القبائل، ذات الطبيعة السلمية و العنفية، تأثير عميق على مصير المنطقة بأسرها. ولذلك، فإن مكانتها في الإطار الاجتماعي والتاريخي في الجنوب الشرقي تستحق وقفة خاصة.

يتكلم ذوي منيع العربية، ويتكلم أيت عطّا الأمازيغية. ومع ذلك، فإن نمط حياتهما متشابه في كثير من الجوانب، بل وتشابه حياة بعضهما ببعض هو أكثر من تشابه كليهما مع حياة تلك القبائل العربية والأمازيغية التي تسكن في الواحات. ترعيان الأغنام والجمال وتسلكان ترحالاً منتظماً، وتستغلان أشجار النخيل ومحصولات أخرى، كما تشتغلان بتجارة القوافل. وتسكنان أساساً في الخيام، وتعيشان حياة الرحل القاسية والمتحركة والعنيفة. وإذا كانت المؤسسات الاجتماعية للقبيلتين تختلف بشكل واضح، فإن تنظيماتهما البنيوية الداخلية لها خصائص مشتركة لا نجدها في القبائل الأخرى التي تقطن في المنطقة.

ومع ذلك، فبالرغم من هذه التشابهات الثقافية، فإن الدينامية السياسية للمجموعتين كانت متفاوتة بشكل واضح في أواخر القرن التاسع عشر. فبعد بضعة قرون من حياة الترحال والغارات الحربية، استقر ذوي منيع نهائياً في مجال بيئي يناسب حياتهم. لقد كان جزء كبير من مواردهم الاقتصادية يرتكز على المحصولات المحلية فقط. ومع ذلك، فإنهم كانوا بصفة عامة يتخذون موقفاً دفاعياً في علاقاتهم مع الآخرين. وفي المقابل كانت أيت عطا تهجم على الآخرين وتردعهم، وتقوم بعمليات النهب والسلب في القرن التاسع عشر من أجل الاستيلاء على القسم الأكبر من موارد المنطقة، وبخاصة

موارد الواحات. ولما كان ذوي منيع يوجهون كل عنايتهم لقبيلتهم، فإن أيت عطا كانوا يتطلعون إلى الخارج؛ يهاجمون الآخرين ويتحرشون عليهم ويسلبون أموالهم كلما وجدوا معارضة ضعيفة. ولهذا تَطَلَّبَ من الأوروبيين أن يتغلبوا على ذوي منيع وأيت عطا في مرحلتين تاريخيتين متفاوتتين.

خمس أخماس ذوي منيع

في أواخر القرن التاسع عشر كان ذوي منيع يحتلون شريطاً واسعاً في البلاد شبه الصحراوية، يمتد من وادي زوزفانة إلى تافيلالت. وينحدر أجدادهم من عرب معقل الذين هاجروا من مصر إلى المغرب مع بني هلال وبني سُلَيم في القرن الحادي عشر. وربما تكونت قبيلة ذوي منيع من مجموعات معقلية مختلفة في نواحي تافيلالت بين القرن الرابع عشر والسادس عشر. وتقول الأسطورة إن «عدي المنيعي، الجد الأكبر، قَدِم إلى هناك من الجزيرة العربية في القرن الثالث عشر بصحبة الشريف مولاي الحسن، الجد الأول للدولة العلوية.[1]

يبدو أن القبيلة اتسع حجمها في القرن السابع عشر وأصبحت في حاجة إلى مراعي واسعة، فبدأت في التوسع شرقاً نحو وادي گير ووادي زوزفانة. وكان هذا التوسع هجوماً عسكرياً أكثر مما كان نتيجة لصيرورة تطور حياة الترحال. كانت قبائل بني معقل تتقدم نحو الشمال وراء الأطلس في المنطقة، مثلما كانت قبائل ذوي منيع تتحرك لتطارد المجموعات البدوية الأخرى التي تعترض سبيلها. وكانت تزعم أن نجاحها في الحروب يرجع إلى نظامها الخاص المعروف بخَمْس اخْمَاس (خمسة أخماس).[2] ومعناه أن القبيلة مقسمة إلى خمس قبائل فرعية متقاربة في النسب. وتتجمع كل واحدة منها في هيأة وحدة عسكرية تحت إمرة قائد. والفرق الخمس، هي: أولاد بوعنان، أولاد بلگيز، أولاد يوسف، أولاد جلول، وإدراسة. ويعتبر الجد الأكبر لكل واحدة منها من أبناء المنيع.

(1) M&L, II. 584 - 7: Georges S. Colin, «Origine arabe des grands mouvements des populations berbères dans le Moyen - Atlas», Hespéris, 25 (1939), pp. 265 - 8; Robert Montagne, La Civilisation du désert (Paris, 1947), pp. 243 - 52; F. de la Chapelle, «Le Sultan Moulay Isma'il et les Berbères Sanhaja au Maroc central», Archives Marocaines, 28 (1931), pp. 18 , 19.

(2) ينطق هذا المصطلح في الفرنسية Khoums Khmas. والنطق العربي السليم هو Khams akhmas خمس اخماس، ولكنني اسقطت الألف الأول في هذه الحالة ليقترب أكثر من النطق المحلي.

لم يكن اختيار رقم خمسة مجرد صدفة. فبعض القبائل المغربية تُقَسَّم بدورها إلى خمسة فروع أساسية. وفي بعض المجموعات مثل دكالة وزمور بسهول الساحل الأطلسي لم يكن في الغالب تركيب خمسة أخماسها تركيباً بنيوياً داخلياً مهماً، بقدر ما كان مفروضاً عليها من طرف المخزن بطريقة عُرْفيّة لتحصيل الجبايات. وكانت لهذه الأخماس الخمسة التي تتكون منها قبائل ذوي منيع وأيت عطا، وأيت ورياغل بالريف، وقبائل أخرى، وظائف مشتركة. كما كانت ترى هذه القبائل في خمسة أخماسها مزية خاصة، وتعتقد أن هذا التنظيم هو الذي يمنحها القوة العسكرية الفائقة. وكانت ترى كذلك، أن القبائل التي لها خمسة أخماس قوية أكثر وأحكم تنظيماً من تلك التي تفتقر إلى إيديلوجية ذلك التنظيم. وبعبارة أخرى، فإن طريقة هذا التقسيم الخماسي لها دلالة إيديلوجية واجتماعية كذلك. هذا وإن كانت الأصول الثقافية لمفهوم خمسة أخماس غير واضحة إطلاقاً، فإن المغاربة على العموم كانوا ومازالوا يعتقدون أن رقم خمسة، المتمثل بطرق مختلفة، يدل على الحظ، ويقي من المرض ومن عين الشيطان[3]. لم تكن خمسة أخماس، فعلاً، في مقابل أربعة أرباع أو ستة أسداس، تنظيماً عسكرياً فعالاً بطبيعته، وإنما الاعتقاد في قوته هو الذي يمكن أن يشجع على القيام بالأفعال العدوانية. أما إذا كانت القبيلة تنتصر باستمرار في المعركة، فإن الإيمان بخمسة أخماس لا يمكنه إلا أن يتقوى أكثر.[4]

يظهر أن ذوي منيع يعتقدون أن مثل هذا النجاح يتوقف على عمل كل الأقسام بأجمعها. أي أن تعبئة ثلاثة أو أربعة أخماس فقط، لا يدل على قلة الناس الذين سيحاربون فحسب، ولكن يدل كذلك على فقدان الحظ في نجاح المعركة. ولذلك، فإن الرأي العام يطالب بمشاركة كل خمس بقوته الكاملة عندما تذهب القبيلة إلى الحرب. ويكون قائد كل خمس، وهو رئيسها الدائم، هو المسؤول عن دعوة كل رجل قادر على الحرب، باستثناء أولائك الذين يُتْرَكُون لحماية النساء والأطفال والماشية. يعقد المحاربون أولاً تجمعاً ليقرروا بالإجماع فيما إذا كانت الظروف تدعو إلى الحرب أو لا، وإذا ما اتخذوا

---

(3) استعمال رقم خمسة كأداة للوقاية من الشر نوقشت في Edward Westermarck, Ritual and Belief in Morocco (London, 1926), I, 421, 445 - 62, 467 - 71.

(4) David M. Hart, «Segmentary and the Role of ' Five Firths' in tribal Morocco», ROMM, no 3 (1967), pp. 65 - 95 يقارن Hart وظيفة خَمس أخْماس داخل أيت ورياغل، وأيت عطا، ودكالة. ويجب أن نعترف له باكتشافه وجود نسبة كبيرة من هذه البنية ضمن القبائل المغربية. وانظر أيضا: Marcel Lesne, «Les Zammour: essai d'histoire tribale», ROMM, no. 4, p. 55.

الجدول 1 : أخماس وعشائر ذوي منيع

- أولاد جلول
  - المساعدة
  - أولاد ارزگ
  - الرحامنة
- أولاد يوسف
  - أولاد عياد
  - أولاد عَمُّور
  - المعرگبيين
  - أولاد سعيدن
  - الحوشيين
  - المرابطين
- إدراسة
  - أولاد علي
  - أولاد رزوگ
  - أولاد النصاير
  - الغيوت
  - أولاد الطالب
- أولاد بوعنان
  - العبادلة
  - السوالم
  - أولاد ايبيش
  - أولاد بگرة
  - الدّيابات
  - أولاد عبد الواحد
  - الخويسيين
- أولاد بلگيز
  - أولاد جابر
    - أولاد عياد
    - أولاد يعقوب
    - المرازگة
  - الأعشاش
    - أولاد بوزيان
    - أولاد العوفي
    - المطران
  - المضافرة
    - أولاد حمو
    - أولاد عيسى
    - أولاد علي

قراراً لصالح الحرب، فإنهم ينتخبون شيخاً لهذا الغرض، وتكون له سلطة مطلقة طوال مدة الأزمة. ويحارب كل خمس كفرقة مستقلة تحت إمرة قائدها على الأقل نظرياً. وإذا تخلفت جماعة أو فرد عن الحرب فإنها ستكون عرضة لعقاب صارم من طرف قوة الرّدع الخاصة بالقبيلة، المعروفة بأيت أربعين، التي تتكون من الشيخ ومن محاربين من كل خمس. وبعد الانتصار في المعركة تُقسم الغنيمة من الجمال والأغنام والأسلحة والمواد الأخرى على الأخماس بنسبة الأشخاص الذين شاركوا من كل خمس. وفي بعض الحالات عندما يقتل أو يجرح أحد أعضاء القبيلة شخصاً أجنبياً على القبيلة، فإن الأخماس تسعى في جمعيتها إلى تعويض عائلة الضحية، تجنباً للدخول في حرب مضادة عصيبة. وفي مثل هذه الحالات يكون كل خمس مسؤولاً عن أداء نصيبه بشكل متساو.(5)

يمثل الخمس المستوى الأعلى من الانقسام في بنية قرابة القبيلة. وينقسم كل قسم إلى عدد متنوع من العشائر التي تمثل بدورها مستوى آخر من الانقسام. كل عشيرة، أو كل واحدة منها تنقسم تقريباً إلى عدة سلالات. وأشير إلى أن البنية الانقسامية كما هي مبنية في الجدول 1، بالنسبة لمستويي القسم والعشيرة، تمثل القبيلة في أواخر القرن التاسع عشر أو فيما بعده.(6) ويبدو أن هذا النموذج كان يختلف عن ذلك في القرن السابع عشر، إذ كبرت القبيلة وتوسعت في مستوى المجال، وتكونت أقسام جديدة نتيجة للانقسامات الفرعية، أو نتيجة لانضمام الأجانب إليها، بينما تلاشت أقسام أخرى بفضل الاندماج أو الهجرة أو التلاشي الطبيعي.

لاشك أن القبيلة قد كبرت عن طريق التّجَمُّع أكثر مما كبرت بشكل طبيعي. أي أن جماعات من الناس التي هزمت قبيلة ذوي منيع قبائلهم، أو الذين هاجروا إلى أرضهم، أو وجدوا ملجأ في العائلة، وضعوا لأنفسهم مكانة في شجرة الأنساب بتكوين قسم جديد أو بانضمامهم إلى سلالة قائمة. وتَدَّعِي عشائر كثيرة من ذوي منيع بأنها من أصول أجنبية، وهي في الأغلب الأعم تلك التي كانت تعيش على أطراف مراعي القبيلة أو في مجموعة مستقرة.(7) ومع ذلك، فإننا نجد في نفس الوقت أن كل قسم في

(5) M&L. II. 589 - 92; AGGA. 30H. 3. Enquête sur les rapports qui existent entre les indigènes algériens et les tribus du territoire marocain. Lt. Brunot, «Notice histotique de la confédération des Doui Menia». pp. 5 - 8, 10.11.

(6) اعتمد في هذا الجدول على M&L, II, 599 - 610؛ وعلى الاستجواب رقم 4.

(7) تَدَّعِي عشائر وسلالات ذوي منيع بأنها قد استحدثت أصولاً داخل القبائل والنواحي مثل عرب حَمْيَان، والعمور، وعرب منطقة وادي درعة، وأنگاد الوهراني، وأولاد بوطيب في منطقة مراكش. Bernot, Ain Chair and Figuig, "Notice historique", pp. 17 - 21 (عين الشعير هي واحة في الطرف الشمالي لبلاد القبيلة).

كل المستويات الثلاثة كان يلح على أن جده الأول ينحدر من المنيع. وكان اللجوء إلى مثل هذا الإقرار لتأكيد عضويته في القبيلة التي لا يمكن التعبير عن القرابة إلا داخل بنيتها الداخلية. ومثل هذا التناقض الواضح لم يكن ليزعج ذوي منيع، ما دام تصور الأصل الثنائي يخدم وضعية اجتماعية وسياسية معينة. وعندما يحتاج الخمس أو القبيلة كلها لتتحرك بأكملها، فإن التذكير بأن «أجدادنا كانوا إخوة»، يكون مسوغاً فعالاً من أجل الوحدة. ومن جهة أخرى، فإن العشائر والأنساب يمكنها أن تفرض هويتها الاجتماعية المتميزة، وتفسر اختلافها واستقلالها بالتأكيد على انفصالها الأصلي.[8]

تخدم القرابة، إذن، حاجات الوحدة والاختلاف معاً كما تصلح خارج القبيلة الموسعة لملاءمة المصالح المشتركة، ولا تخلقها. وتُطَوِّر الأخماس الخمسة والقبيلة ككل وعيها الذاتي بهويتها السياسية بشكل واسع خارج المصالح المشتركة للتوسع الترابي والعداوة تجاه القبائل الأخرى. وتعطي المغامرة المشتركة للاستيلاء على الأراضي الجديدة والدفاع عنها قدرة خاصة للقبيلة ولأقسامها الخمسة على البقاء والاستمرار عندما تعمل كل واحدة منها كوحدة قتالية. وبعبارة أخرى، فإن ذوي منيع قد دخلوا إلى التاريخ وكأنهم خلقوا خصيصاً من أجل التوسع العدواني. فروابط القرابة، الحقيقية أو المعترف بها، هي التي تؤكد الوحدة وتجعلها أمراً أخلاقياً.

التوسع نحو الشرق

في بداية القرن السابع عشر، كانت جل القبائل ترعى ماشيتها في الحمادة الكبرى لگير شرق تافيلالت.[9] ونظراً لقلة المراعي، بدأت بعض الدواوير، أو بعض التجمعات البدوية تتحرك في اتجاه الشرق إلى حوض وادي گير، وإن لم تتخل القبيلة عن الحمادة. وفي ذلك الوقت، كان عرب احْميَّان، من بني هلال، يحتلون حوض وادي گير. وقد تغلب ذوي منيع على احْميَّان، وأرغموهم على التراجع نحو الشمال الشرقي في اتجاه الهضاب العليا الجزائرية، حيث يقيمون اليوم.[10] وانطلاقاً من حوض گير حاول

(8) انظر فيما يخص مفهوم الأصل الثنائي داخل زَمّور، Lesne, «Les Zemmour», no. 2 (1966), p. 141.

(9) الاستجواب رقم 4.

(10) Capt. Noël, «Documents pour servir à l'histoire des Hamyan et de la région qu'ils occupent», BSGAO, 35 (1915), pp. 146 - 8; M&L, II, 584 - 86.

ذوي منيع، أن يتوسعوا نحو الشمال، ومع ذلك، فإن بني گيل، الذين كانوا يرعون ماشيتهم في منطقة واسعة جداً في الهضاب العليا المغربية، قد حاصروهم بصورة فعالة في هذا الاتجاه. كما كانت القبيلتان تهجمان على بعضهما البعض بشكل منتظم خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أنه لم تستطع إحداهما أن توسع أراضيها على حساب أراضي الأخرى.(11)

كان التوسع شرق حوض گير مُهمّاً أكثر. فخلال أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، عَوَّضَ ذوي منيع الغنائمة، القبيلة العربية الصغيرة جداً، كقوة سياسية كبرى تسيطر على قصور الواحات، والمعروفة ببني گومي، على طول مجرى وادي زوزفانة. وكانت القبيلتان تتحاربان طوال معظم القرن التاسع عشر. والواقع أن هجوم الغنائمة في سنة 1885، على قصر كان في حماية ذوي منيع، هو الذي عجّل بقيام التحالف الأخير بين الأخماس. (12)

امتد أبعد توسع لسلطة ذوي منيع إلى منطقتين شمالي توات، حيث كانت تلتقي مختلف المجموعات الصغيرة من المحاربين مع عصابات الغنائمة وأيت عطا لترهب سكان القصور. وكانت عقود «الخاوة» التي تُبرم مع سكان القصور تقضي بأن يضمن لهم الرحل «الحماية» مقابل أداء إتاوة دورية. وكانت الاتفاقات تحصل أحياناً بين القصر ومجموعة تمثل عشيرة كاملة لذوي منيع (مع الالتزام بترك القرية في سلام يشمل كل القبيلة)، وأحياناً تحصل بين الأفراد. كما كان الحماةُ في بعض الحالات يُعَيِّنُون ممثلاً في القصر لجمع الضريبة مقدماً، ثم يرجعونها لهم عندما يرون ذلك مناسباً لإظهارها.(13) كان استخلاص الأموال والمواد بالقوة من المجموعات الحضرية في توات من اختصاص عمل بعض الأفراد في القبيلة فقط. ولم يكن يسافر إلى الجنوب البعيد من أجل الابتزاز أو التجارة إلا بعض الأفراد.

انتهت هجرة ذوي منيع وتوسعهم في العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وكانوا في ذلك الوقت يراقبون منطقة واسعة من أراضي الرعي، يحدها من الشمال بني

(11) Lt. Bauger, «La Confédération des Beni Guil», BSGAO, 27 (March 1907), pp. 19 - 20 وانظر كذلك Jean Despois, L'Afrique du Nord (Paris, 1958), p. 233.

(12) Calderaro, «Beni Guoumi», BSGA, 9 (1904), pp. 307 - 52; P. Passager and S. Barbançon, «Taghit (Sud-oranais): étude historique, géographique et médicale», Archives de l'Institut Pasteur d'Algérie, 34 (Sept. 1956), P. 407; Brenot, «Notice historique», pp. 10, 11, 593 -5.

(13) A. G. P. Martin, Quatre siècles d'histoire marocaine (Paris, 1923), pp. 159 - 264 passim.

گيل، ومن الغرب أيت عطا، ومن الشرق والجنوب الغنانمة أو الصحراء التي لا تصلح للرعي في معظم السنة. كما كانوا يمارسون السلطة السياسية على المستقرين في تافيلالت وبني گومي، وفي منطقة وادي الساورة وتوات. وربما توسعوا إلى أبعد من ذلك حيث لا يجدون معارضة من جيرانهم، ولذلك فإن الأرض والموارد التي كانوا يملكونها في القرن التاسع عشر كانت كافية لمعيشة سكانهم الذي كانوا يبلغون حوالي 15000 نسمة.

الحبوب والتمور والماشية والغنيمة

في القرن الثامن عشر بدأ ذوي منيع يزرعون الشعير والقمح في سهل الطمي الواسع على طول وادي گير السفلى قرب بلدة العبادلة الجزائرية حالياً. وفي بعض أوقات السنة يكون مجرى هذا النهر في الجنوب البعيد للأطلس جافاً . غير أن وادي گير يفيض أحياناً بصفة دورية مرتين أو حتى ثلاث مرات في السنة، حتى يصل إلى سهل العبادلة. وعندما يفيض تجري المياه بغزارة، ويفرغ هذا الفيض تربة غنية بالغِرْيَن على منطقة واسعة. ونظراً لقوة المياه وكثرتها في بعض السنوات، فإن ذوي منيع يسمون هذه المنطقة ب «البحيرة». كان طول هذا السهل حوالي 64 كلم وعرضه يزيد على 20,8 كلم. وفي نهاية جنوب هذا السهل يضيق مجرى النهر ويتجمع مرة أخرى في مجرى واحد ثم يواصل سيره نحو الصحراء.

يحصل فيض الخريف في شهر نوفمبر أو دجنبر. وبمجرد ما ينخفض مستوى المياه، يزرع ذوي منيع حبوبهم في الأرض الرطبة الغنية بتربة الغِرْيَن. وكانت الأراضي الصالحة للزراعة تتسع بواسطة شبكة من القنوات والسدود الصغيرة التي تقوم بتوزيع المياه التي تجري خارج القنوات العادية. ويمكن أن تصل المساحة المسقية إلى ستة آلاف هكتار، وإن كانت المساحة المزروعة كل سنة تقل عن ذلك.[14] وغالباً ما تكون الغلة جاهزة للحصاد بين شهري أبريل ويونيو. أما إذا جاء الفيض في الربيع، فإن الحبوب

---

(14) Etienne Bovet and François Lamotte d'Incamps, «Les Conditions socio- économiques de la mise en valeur du périmètre irrigué d'Abadla», République Algérienne Démocratique et Populaire, 1968. لقد أُنجزت هذه الدراسة لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ولوكالات أخرى للحكومة الجزائرية بارتباط مع بناء سد على وادي گير في أعلى نهر جرف التربة من سهل العبادلة. وأنا مدين للسيد لاموط دينكمب بنسخة من هذه الدراسة. Quenard, «Secteur d'amélioration rurale de la vallée de Guir», Documents Algériens, Jan. 1, 1947, p. 112; Capt. Guoin d'Ambrières, «Le S. A. R. du Guir», CHEAM, no. 2. 101, Nov. 1952.

تكون جيدة ويكون المحصول أكثر. ونتيجة لجودة التربة التي تتجدد باستمرار بفضل ما يفرغه الوادي من الغرين، فإن المحصول الزراعي قد يكون مرتفعاً جداً، إذ يمكن أن يصل إلى ثلاثين قنطاراً في الهكتار الواحد عندما تكون الظروف جيدة.(15) وبهذا يصبح إنتاج الحبوب قطاعاً حيوياً في اقتصاد القبيلة، وليس مجرد زيادة على موارد رعي الأغنام والجمال.

يمكن أن تكون الدعوة إلى الحرث والحصاد كل سنة فرصة لجمع الناس الموزعين في الأراضي الشاسعة. فعندما يأتي فيض الخريف، ينتشر الخبر بسرعة، ويتجمع معظم القبيلة تقريباً للحرث. وفي فصل الربيع يرجع كل واحد منهم من أجل حصد الزرع ودرسه ثم خزنه في المطامير تحت الأرض.(16) ومع ذلك، فإن القبيلة لا يمكنها أن تعتمد على الفلاحة فقط لأن كمية المحصول لا يمكن التأكد من وفرتها. فالأمطار والفيضانات لا تستقر على حال، ويمكن ألا تأتي إطلاقاً لعدة سنوات في الوقت المناسب. ويمكن لكثرة المياه أن تتلف الغلة كلها، وبخاصة في فصل الربيع. ففي سنة 1895، مثلاً، أتلف الفيضان الغلة بكاملها، بينما انعدمت المياه تماماً في سنة 1902 ثم في 1904.(17)

يمثل موقع سهل العبادلة مركز أراضي ذوي منيع نظراً لأهميته الاقتصادية الكبرى للقبيلة. ولما كان محصول القبيلة يتقلب من سنة إلى أخرى، فكان لابد من الاعتماد على موارد أخرى. وهذه الموارد هي غرس النخيل والرعي.

مع نهاية القرن التاسع عشر كان ذوي منيع يملكون الآلاف من شجر النخيل في الجهة الجنوبية الشرقية لتافيلالت، وفي منطقة بني ﮔومي على طول وادي زوزفانة. ويبدو أنه إلى غاية القرن السابع عشر، كان أعضاء من هذه القبيلة يملكون بساتين النخيل في الغرفة. ومنذ ذلك الوقت تراكمت أملاكهم تدريجياً سواء عن طريق الشراء أو المصادرة التامة. ففي سنة 1865، وقع صراع، مثلاً، بين رجال من خُمس أولاد يوسف

---

(15) Quenard, «Secteur d'Amélioration», p. 112; Bovet and Lamotte d'Incamps, «Conditions socio-économiques», pp. 8 - 10.

(16) Lt. Ballot, «La vallée inférieure de l'Oued Guir et la coopération», BSGAO, 66 - 7 (1945 - 6), p. 52; R. Capot-Rey, «Transformation récentes dans une tribu de Sud-Oranais», Annales de Géographie, 16 (March -April 1952), p. 138. M&L, II, 561.

(17) AGGA. 30. 23, Documents établis depuis 14 Mars 1893, Lt. Regnault, «Doui- Menia». June 9, 1895; AMG, Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Jonnart to Min, of War, June 1, 1904, no. 1218. Capt. Jigue, «Evolution d'une tribu nomade: Les Doui-Menia», CHEAM, no. 1553, 1950, p. 27.

وبين سكان قصر صغرين، بدعوى حصول اعتداء على امرأة من ذوي منيع. وعندما وصل وقت جني التمر، جاء عدد كبير من المحاربين من كل خمسة أخماس وحاصروا القصر. ولم يهدأ الصراع إلا عندما رأى أهل صغرين معظم نخلهم قد وزع على الأخماس.[18]

كانت الأراضي والنخيل التي يعتمد عليها ذوي منيع ملكاً خاصاً بهم. والعمال الحراطين الذين يعيشون باستمرار في الواحة يتعهدون النخيل مقابل قسط يتراوح بين سُبُع وعُشُر محصول التمور، كما كانوا يستفيدون من جزء كبير من محصول البساتين التي تحيط بالنخيل. ويملك أعضاء من خُمُسَيْ أولاد بوعنان وأولاد بلگيز بساتين كثيرة في الغرفة، مع أن القبيلة بأسرها لم تكن تملك هناك إلا خُمُس عدد النخيل فيها. أما الباقي فكان يملكه سكان القصر أو المخزن.[19]

كان ذوي منيع قد بدأوا في الحصول على النخيل في بني گومي عندما استنجد بهم سكان تاغيت، القصر الكبير في المنطقة، حوالي سنة 1825، لطرد جماعة من الغنائمة الذين كانوا قد استولوا على القرية. وقد بسط ذوي منيع تدريجياً سلطتهم السياسية على المنطقة كلها، وامتلكوا كثيراً من بساتين النخيل عن طريق الترهيب أو المصادرة الصريحة. وكان أعضاء من أخماس إدراسة، وأولاد يوسف، وأولاد جلول يملكون معظم النخيل بها.[20]

تؤشر بساتين الغرفة وبني گومي على القطبين الغربي والشرقي لأراضي ذوي منيع. وترعى القبيلة الجمال والأغنام بين تافيلالت وزوزفانة في منطقة واسعة جداً.[21] تتجمع معظم الخيام في شهر نونبر أو دجنبر في وادي گير لزرع الشعير أو القمح، وتمكث الخيام في هذه المنطقة حتى فصل الربيع، ربما لوفرة المياه هناك. وعندما تنتشر مراعي الربيع على السهوب تتفرق القبيلة إلى دواوير تتكون عادة من ست أو سبع خيام. وتنتشر الدواوير في كل أنحاء وادي گير، وإن كان معظمها يتجه إما نحو الشرق إلى زوزفانة أو نحو الغرب إلى الحمادة گير. وفي شهر مايو أو يونيو تتجمع

(18) M&L, II, 593; «Brunot, Notice historique», pp. 8, 9؛ الاستجواب رقم 8.

(19) الاستجواب رقم 7.

(20) Calderaro, «Beni Goumi», pp. 3-6, 323.

(21) M&L, (II, 614) يقدران في سنة 1895 أن القبيلة، من دون أولاد بوعنان، كانت تملك حوالي 000 56 غنم وماعز، و000 6 جمل.

الدواوير مرة أخرى في سهل العبادلة من أجل حصاد محصول الزرع. وفي شهر غشت تبدأ الدواوير في التحرك نحو الغرفة أو بني گومي، وربما ليصلوا في شتمبر أو أكتوبر إلى غلة التمر. وعندما تحمل التمور على الجمال أو تخزن محلياً، تبدأ الخيام في العودة نحو وادي گير، وهكذا تبدأ الدورة من جديد (انظر الخريطة رقم 3).[22]

قبل القرن العشرين كانت القبيلة كلها تسكن في الخيام. وقد احتفظت على نمط الترحال في حياتها، ولو أن حقول حبوبهم هي التي كانت تحدد تنقلاتهم الموسمية. فالدواوير تمكث في مكان واحد لمدة أسبوع أو أكثر خلال مواسم الرعي، ريثما ترعى الماشية في المنطقة التي تحيط بمقر إقامتها. وتعتبر أراضي الرعي ملكية جماعية للقبيلة. وليس هناك علامات خاصة تدل على الحدود بين مراعي هذه الفرقة أو تلك. والواقع، أن أراضي الأسر التي تجمع بينها القرابة غير محددة، بل تحاول دمجها بشكل حر تقريباً. كما ترحل العائلات التي بينها قرابة متينة في نفس الدوار. غير أن القرابة لم تكن المعيار الأساسي في تحديد نظام الرعي الموحد. وغالباً ما كانت تتدخل في ذلك عوامل أخرى، مثل، غنى بعض القادة، والخدمات التي يقدمونها للقطيع، والصداقة والعداوة. وكانت العائلات من أخماس مختلفة ترعى في أرض موحدة. وكان حجم الدواوير وتركيبها يتغير بشكل مستمر مادامت الخيام تنتقل من دوار إلى آخر أو تقوم حتى بالرعي لوحدها لمدة معينة. والنمط المعروف في تنقل المجموعات التي تجمع بينها قرابة عائلية، هو نمط أولاد بوعنان وأولاد بلگيز الذين يحاولون الرعي غرب وادي گير، لأن معظم نخيلهم كان يوجد في الغرفة. وكانت جل الأخماس الأخرى تذهب شرقاً في اتجاه بني گومي.[23]

كان القيام بالغارة على المجموعات الأخرى في الصحراء نوعاً ثالثاً من النشاط الاقتصادي. وكان ذوي منيع يغيرون على غيرهم طوال السنة. غير أنهم كانوا لا يغيرون إلا عندما تكون محصولاتهم ضعيفة، أو يكون مخزونهم من المؤونة غير كاف. وبعبارة أخرى، فإن الغارة تمكنهم من الحصول على مورد إضافي للعيش، وربما تحميهم من

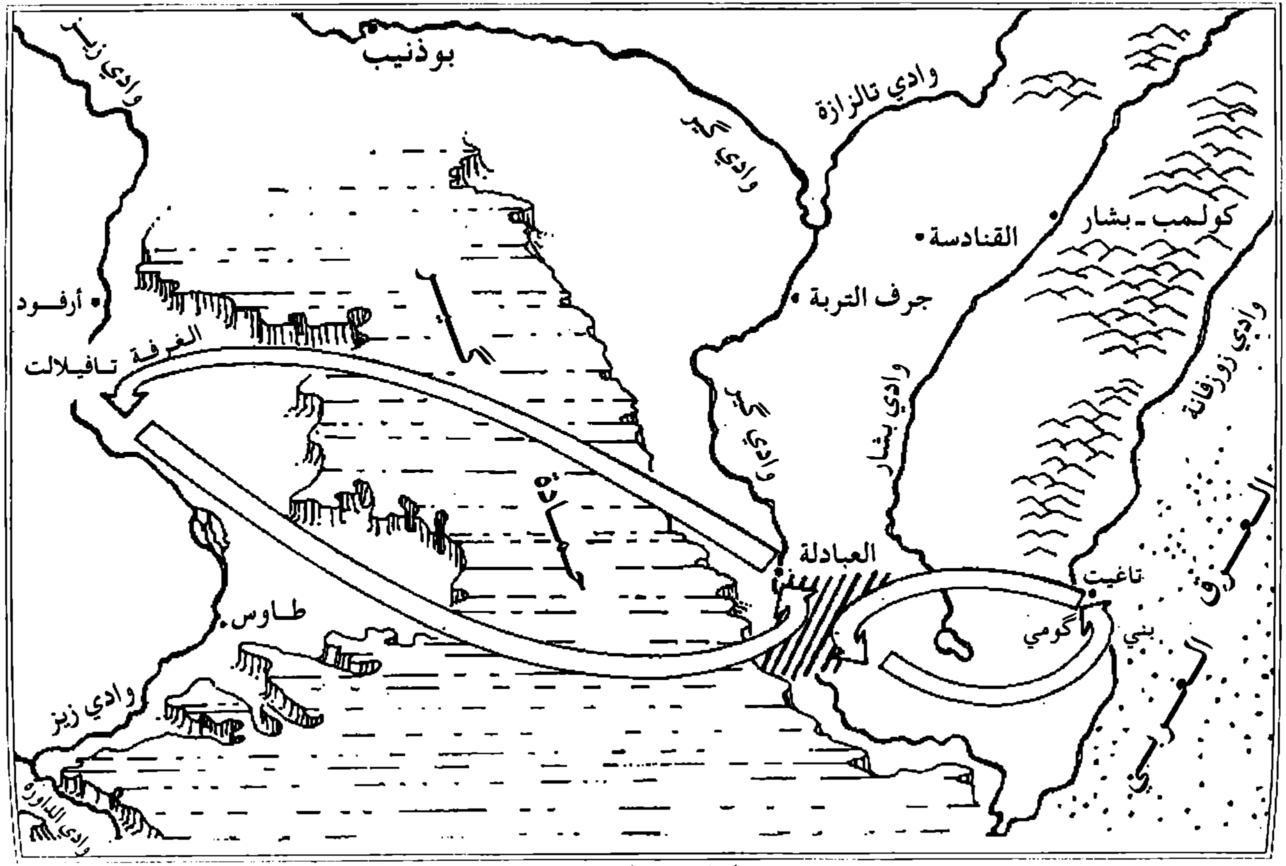
(22) M&L, II, 599-612: Capot-Roy, «Transformations récentes», p. 140، الاستجواب رقم 3.

(23) الاستجواب رقم 3 و5. دراسات قبائل البدو الأخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا تفيد في مسألة التركيب الاجتماعي لوحدات الرعي. Fredrik Barth, Nomads of South Persia (Oslo, 1961), pp. 22,23,28; J. Bisson, «Nomadisation chez les Rrguibat L'Guouacem», in UNESCO, Nomades et nomadisme au Sahara (Paris, 1963), pp. 55,56; Ian Cunnison, Baggara Arabs (Oxford, 1966), pp. 59 - 85; I.M Lewis, A Pastoral Democracy (Oxford, 1961), pp. 56 - 89.

ويلات الكوارث الاقتصادية. وفي بعض الأحيان تقوم عصابات صغيرة بالغارات على الجيران القريبين منهم، مثل بني گيل أو أيت إزدگ. كما كان الجيران يغيرون على ذوي منيع كذلك. وبالفعل ،كانت عصابات متنوعة من كل القبائل في المنطقة تقوم بغارات لا تنتهي على قطعان بعضهم البعض. ويجتمع المشاركون في الغارة مسبقاً ليخططوا للعملية ويختارون قائداً عليهم. ويمكن للعصابة أن تكون غير متجانسة، ممثلة لعشائر، وأخماس، بل ولقبائل مختلفة ومتنوعة. ويتم تخطيطهم للغارة في سرية تامة، ثم يقصد المغيرون إلى هدفهم دون إثارة الانتباه إليهم ما أمكن. وكان تكتيك المفاجأة هو الأنجح دائما، لأن العصابة التي تتأخر في نقل الماشية المسروقة غالباً ما يتعقبها أصحاب تلك الماشية. وعندما تنجح العصابة في مهمتها تقتسم المال المسلوب بالتساوي ثم تختفي.

كان اللجوء إلى الغارة بالنسبة لعدد كبير من ذوي منيع نوعاً من الاختصاص الاقتصادي. فقد كان بعض الأفراد لا يكسبون عيشهم تقريباً إلا من سرقة الأغنام والجمال فقط، ثم يبيعون بعضها أو يبادلونها بالبنادق أو المواد الأخرى. ونفس الرجال هم الذين يظهرون عندما يتعلق الأمر بالغارة. كما أن المحاربين الشجعان والذين ينجحون في مهامهم هم الذين يُختارون مراراً لقيادة العصابة. وقد اشتهر إدْراسة بأحسن هؤلاء القادة. أما الرجال من أولاد بلگيز وأولاد يوسف فكانوا معروفين بفشلهم في مثل هذه المهام.(24)

(24) Institut de France; Fonds Auguste Terrier, LXI (5951), «Notes sur les rezzou marocains», Mercier, «Une Harka des Doui Menia et Ouled-Djrir vers le Sahel (Août 1904 à Février 1905)», Ren. Col. (July 1905), pp. 265 -7; Capt. Doury, «Du Guir à la Mauritanie», Rens. Col. (Nov. 1910), pp. 353 - 70.



3 – نمط ترحال ذوي منيع

الخمس السادس

يَدَّعي ذوي منيع أحياناً بأنهم منظمون في ستة أخماس بدل خمسة أخماس، وأن الخمس الإضافي يتكون من أولاد جرير، وهم قبيلة ناطقة بالعربية بلغ عددها حوالي 5000 نسمة في أواخر القرن التاسع عشر. فقد أقام أولاد جرير حلفاً سياسياً وعسكرياً قوياً مع ذوي منيع، وهو حلف ربَّما تشكَّل في الأصل على أساس الحاجة إلى الدفاع المتبادل ضد القبائل المجاورة. لم يكن أولاد جرير تابعين لحلفائهم، بل كانوا يشاركونهم في حروبهم الخارجية ويقتسمون معهم غنائمهم بالتساوي. ومع أن أولاد جرير قد انخرطوا في السياسة الداخلية لذوي منيع، فإنهم لم يدمجوا في بنية القرابة معهم، ولم يزرعوا الحبوب في سهل العبادلة. كانوا يُشكِّلون الخمس السادس، الذي يمثل الوحدة العسكرية فقط. ومع ذلك، فإن وضعيتهم الخاصة تمثل الحلف الذي يرمز إلى الشراكة السياسية الدائمة ويضفي المشروعية عليها.[25]

ينقسم أولاد جرير إلى قبيلتين فرعيتين، هما: المُفَالْحَة، التي تضم سبع سلالات، والعسَاعْسَة، التي تضم ثلاث عشائر يصل انقسامها في حده الأقصى إلى عشر سلالات.[26]

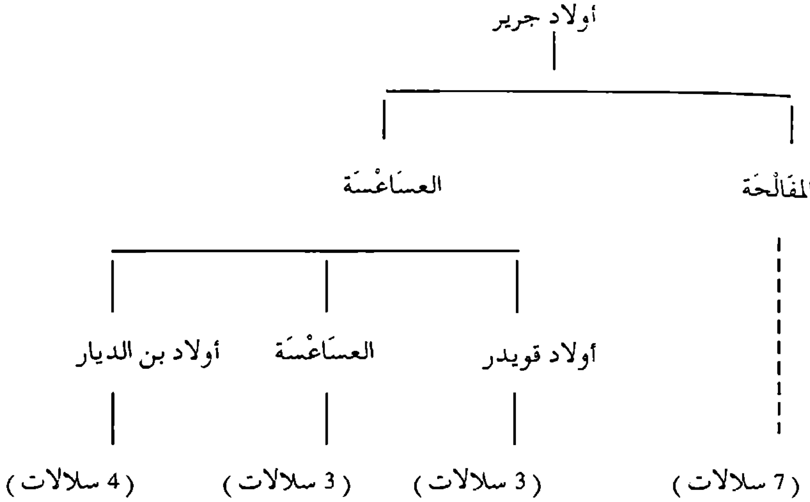
كانت الأراضي التي يرعون فيها تغطي المنطقة الواقعة بين فجيج وبشار. وكانوا يملكون النخيل في واحات متفرقة على طول وادي زوزفانة شمال بني گومي، ولكن معظم نخيلهم كان في بشار وأطرافه. كما كانوا يزرعون الشعير والقمح على طول وادي زوزفانة. وكانوا يملكون الجمال أكثر من الأغنام، وكانوا مشهورين بأنهم من المغيرين المحترفين، وبخاصة المحاربين من فرع العسَاعْسَة.[27]

(25) Lt. Cavard. «Les Oulad Djerir». Ren Col. (Nov. 1904). pp. 279. 280. Calderaro. «Beni Guoumi». pp. 336 - 8; M&L. II. 576 - 587.

(26) جدول انقسام أولاد جرير مأخوذ من Cavard. Les «Oulad Djerir». p. 280

(27) AGGA. 22H. 26. Lt. Huot. «Historique du cercle de Colomb-Béchar». 1908; Albert. «Les Ouled Djrir». p. 384; Cavard. «Les Oulad Djrir». pp. 279 - 81. M&L. II. 582 - 583.

الخمس السادس لذوي منيع : أولاد جرير



القيادة القبلية

كانت لذوي منيع ثلاث مؤسسات يمارس بها الناس السلطة والقيادة؛ وهي الجماعة ومنصب الشيخ والقائد. تمثل الجماعة مجلساً تمثيلياً للخمس. وكل سلالة ترسل عادة من يمثلها في هذا المجلس، ولكنه يجوز لكل رجل راشد أن يأخذ الكلمة في تجمعات المجلس. ولا يمنع المثلون الجمعية من الانعقاد إلا إذا كان ذلك غير ممكن. لم تكن الجمعية هيئة مؤسسة في تنظيمها بشكل رسمي تقوم على قواعد من الحكم، وعلى نظام معتمد في سجلات محفوظة، ولكنها تقوم على تجمع عُرفي يجمع بين الناس الحكماء من ذوي التأثير القوي. وتناقش الجماعة كل القضايا المتعلقة بحياة الخمس ككل، إلا أن وظيفتها الأساسية كانت ذات طبيعة قضائية. فهي تحكم في القضايا المدنية مثل، نزاعات الإرث، والخصومات حول حدود حقول الزرع، وفي الحالات الجنائية مثل السرقة، والضرر الشخصي، وفرض الغرامة على المارقين. وكانت قراراتها تعتمد على مزيج من مقتضيات الشريعة الإسلامية والعرف. ومن خلال الجماعة كانت الأخماس تتحمل مسؤولية تقويم السلوك الاجتماعي لأعضاء أفراد القبيلة. لم تكن لذوي منيع ككل جماعة منتظمة، ولكنهم كانوا يجتمعون فقط عندما تهددهم قبيلة أخرى بالحرب. وكانت جماعات الأخماس، التي تلتقي بشكل منتظم وذات وظائف قارة،

تعبر عن التضامن والاتحاد القائم بين إخوة الخمس أكثر مما هو موجود بين جماعة أولاد المنيعي.[28]

كان شيخ القبيلة قائداً عسكرياً، ينتخب فقط من طرف رجال كل الأخماس الخمسة عندما توشك الحرب أن تندلع. وتستمر قيادته ما دامت الأزمة قائمة، ولم يكن هناك ما يمنع نفس الرجل من أن يُختار قائداً أكثر من مرة. وكل عضو قادر في القبيلة يمكنه أن يُنتخب قائداً، ما دامت تتوفر فيه صفات الذكاء والشجاعة.

بينما كان منصب الشيخ مؤقتاً وله مسؤولية وحيدة، فإن قائد الخمس يمكنه أن يتولّى هذا المنصب مدى الحياة، ويخدم الخمس في عدد من الأمور. فهو يُنتخب من طرف الجماعة، ويكون مسؤولاً عنها في جميع الحالات. ومن أهم مهامه أن يعبئ محاربي خُمسه ويقودهم عندما تذهب القبيلة كلها إلى الحرب. وهو الناطق باسم الخمس في علاقته مع الأجانب، ويتوسط أو يحكم في النزاعات البسيطة بين أعضاء الخمس. ويقدم الحالات الخطيرة جداً للجماعة ويسهر على تنفيذ أحكامها. ونادراً ما كان يقال القائد من مهامه بسبب عدم كفاءته أو أي مبرر آخر، ولكن بقاءه في مهمته يتوقف، مع ذلك، على رأي الخمس فيه.[29]

كان الشيخ والقائد دائما من الناس المحترمين ومن ذوي النفوذ، ولا يرجع ذلك إلى أية سلطة دائمة كامنة في منصبهما. لقد اختيروا ليتحدثوا باسم الخمس، ويقوموا بالوساطة ويحملوا عبء الحروب، ولكنهم ليسوا حكاماً ولا إداريين. فالقبيلة تمنح للشيخ السلطة المطلقة أثناء الحرب، ولكنه يتخلى عن منصبه عندما يعود السلم. وكانت سلطته متوقفة على الحاجة السريعة إلى عملية توحيد الجماعة. فقد كان الشيخ بمثابة الرمز الأساسي لإجماع القبيلة، ولكن هذا الإجماع ليس ضرورياً أو مرغوباً فيه كل الوقت. والقائد مثل الشيخ ليس له السلطة الفعلية إلا عندما يكون الخمس معبأً للحرب. ويكون وسيطاً في أوقات أخرى، ويسعى إلى التراضي، ويتكلم باسم الجماعة. فليس لديه وسائل للإكراه ما عدا قوة شخصيته، والرأي العام الذي تعبر عنه الجماعة. فالقائد يمكث في هذا المنصب بصورة دائمة ليخدم الجماعة، ويفصل في بعض الخصومات البسيطة التي تقع في الخمس كل يوم، ويعبّر عن قدرة الخمس على

(28) المعلومات عن الجماعة أو الجماعات وعن النظام الشرعي نادرة جداً. Huot, «Historique»; Brenot, «Notice historique», p. 5, M&L, II. 577 - 9, 581, 589. والاستجواب رقم 5 و7.

(29) M&L, II, 577-9, 588; Brenot, «Notice historique», pp. 3, 4, 54، والاستجواب رقم 3.

الوحدة والعمل المشترك في نفس الوقت.

لم يكن الشيخ والقائد هما اللذان يحتكران الزعامة. فعندما كانوا يجتمعون فيما بينهم للنظر في مصالحهم المشتركة، يظهر بعض القادة لتقديم الأفكار، أو يسعون إلى الوصول إلى الاتفاق، ويقترحون قرارات تكتيكية. وكانت الزعامة غير المُشكّلة مهمة فيما يتعلق بحياة الدوار بشكل خاص، مثل اتخاذ قرارات يومية تخص الرعي. وإذا كان ذوي منيع يشبهون القبائل الرحل الأخرى في الصحراء والشرق الأوسط، فإن حجم دوارهم يعكس جزئياً فعالية قيادتهم. فالرجل الذي يتخذ قرارات مضرة بمصالح المجموعة ولا يمنع الانشقاق الذي يؤذي الناس، فإنه سيرى الدوار ينفر منه ويعوضونه برجل آخر. كانت ممارسة السلطة أو التأثير حتى على المستوى المحلي مهمة غير مضمونة مادام مورد القادة المؤهلين قد تجاوز بكثير ما يطلبونه. فالقادة يواجهون ضغوطاً مستمرة كي يقوموا بعمل فعّال أو يتركوا المجال لرجال أفضل منهم.[30]

كان التأثير الذي يمكن أن يمارسه الرجال على غيرهم متوقفاً على ما يتحلون به من حكمة وشجاعة، وعلى العلاقة الشخصية المتينة التي يقيمونها بواسطة القرابة والصحبة، كما يتم ذلك في أغلب الحالات من خلال الزواج.[31] لذلك كان الرجل يبني شهرته أولاً وسط أقربائه، ولا يقف تأثيره عند حدود العشائر القبلية. فعندما تجتمع المجموعات للقيام بعمل مشترك، وبالأخص الدوار والجماعة المغيرة، وليس بينها قرابة دموية، فإن تولي القيادة في هذه الحالة لا تتحكم فيه قرابة هذه العشيرة أو تلك. وفي أواخر القرن التاسع عشر كان القائد أساساً قائد الخمس بأسره، ولكنه في الواقع لم يكن مُؤيَّداً بالضرورة من طرف كل أعضائه. كان قادة أولاد جَلول، وإدْراسَة، وأولاد بلگيز

---

(30) لم تكن الكونفدرالية تعترف بأية سلطة. وقد كان على رأس كل قبيلة (خمس) جماعة، ولكن الأعيان الذين يشكلونها نادراً ما يتفقون مع بعضهم البعض؛ بل كانوا في بعض الأحيان يتنافسون فيما بينهم، وكان كل واحد منهم يسعى عمليا إلى أن يجمع حوله عدداً من الخيام، ليجمع الزبناء لنفسه، وليُكوّن دوارا قد يؤثر عليه. Huot, «Historique». وتقدم المصادر المكتوبة معلومات طفيفة عن القيادة القبلية قبل الغزو الفرنسي. وفيما يتعلق بالقيادة غير المشكّلة اعتمدت على: Lioyd Cabot Briggs, Tribes of the Sahara (Cambridge, Mass, 1960), pp. 196, 197; E.E.Evans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica (Oxford, 1949), pp. 59 - 62; Barth, Nomads of south Persia, pp. 26 - 9; 71 - 90; Cunnison, Baggara Arabs, pp. 85 - 114 - 115; Lewis, A Pastoral Democracy, pp. 196 - 213.

(31) المصادر المكتوبة لا تقول لنا شيئاً عن انماط الزواج عند ذوي منيع، ولكن المخبرين (الاستجواب رقم 1 و3) يؤكدون على أن تبادل النساء خارج السلالة وحتى بين خمس وآخر لم يكن معهوداً. وقد كان للروابط المتينة بين فروع النسب بالفعل صلة قوية في العلاقات السياسية والاجتماعية بينهم وبين قادتهم.

يتمتعون بتأييد قسم من الخمس فقط. ومن جهة أخرى، كان لأيِّيش ولد موسى، قائد أولاد بوعنان، نفوذ كبير داخل القبيلة، وربما اختير شيخاً في حالة التعبئة العامة.[32]

التحالف والتعارض

يفترض في القادة القبليين أن يكونوا بارعين في التوسط في النزاعات، ولكنهم عندما يخفقون أو يخفق طرف ثالث آخر في إقرار المصالحة، ربما يتم اللجوء إلى الأخذ بالثأر. والسبب الرئيسي في اللجوء إلى الثأر هو القتل. وعندما يقتل الرجل إنساناً آخر، غالباً ما يفر من أرض القبيلة بصحبة مجموعة من أقربائه الأوفياء. وعندما يغيب هذا القاتل، يمكن للجماعة، أو الفقيه، أو زعيم قبلي أن يتدخل بين عائلة القاتل وعائلة الضحية بأداء الدِّيَّة بالجمال أو المال. وإذا ما تم ذلك التعويض، فإن الطرفين عادة ما يعتبران أن المسألة قد انتهت، وإن كان ينتظر من مرتكب الجريمة أن يبقى في المنفى لمدة غير محدودة من الزمن. وفي بعض الحالات يقبل أقرباء المتهم أن يحلفوا أمام ضريح (قبر) أحد الأولياء على براءته. وإذا لم تستطع الدية ولا أداء القسم أن يحل المشكلة، فإن أقرباء الضحية قد ينتقمون آنذاك بقتل أحد الأعضاء من أسرة القاتل. واللجوء إلى الانتقام ما هو إلا بداية لسلسلة من القتل والقتل المضاد، وهو مسلسل يؤدي إلى إقحام أعداد كثيرة من الناس من الطرفين. والاحتمال الكبير الذي يتحول فيه قتل الفرد الواحد إلى الثأر هو ظهور تباعد اجتماعي مباشر بين العائلتين المعنيتين. وهذا يعني أن الأخذ بالثأر لم يكن ممكناً داخل العائلات أو السلالات الفرعية، حيث توجد العلاقات الدموية المتينة أو التعاون اليومي أساسياً. وغالباً ما كان يتم اللجوء إلى الأخذ بالثأر حينما يقع القتل بين عائلات تنتمي إلى خمسين مختلفين، وإن كان من شأن وجود المصالح المشتركة، أو روابط الزواج، أو الصداقة بينهما، أن يساهم في تفادي نشوب العداوة بينهما. وعندما يبدأ الأخذ بالثأر، فإنه يستمر لعدة سنوات، ولا يتوقف إلا عندما تأتي حظوظ المصالحة النهائية.

اندلع الصراع بين رجال أولاد بوعنان وأولاد بلگيز حوالي سنة 1894. ويبدو أن هذا الصراع القائم على الثأر قد غطى على كل النزاعات الداخلية لعدة سنوات. ويرجع تاريخ العلاقات السيئة بين الخمسين، أو على الأقل بين بعض المجموعات في كل منها،

---

(32) M&L. II. 603. 608. 611.

إلى سنة 1881 على الأقل. [33] وقد ظل الخمسان في وضعية الثأر سواء بشكل ظاهر أو خفي، خلال فترة الغزو الفرنسي، بل بقي حتى إلى وقت قريب. وحكاية هذا الصراع، كما يرويها أحد الشيوخ الكبار، تلقي بعض الأضواء على طبيعة هذا الثأر والحلف الذي يحصل داخل القبيلة. [34]

كان سبعة إخوة من أولاد بلگيز قد تعودوا على سرقة أولاد بوعنان. وكان أربعة إخوة من أولاد بوعنان يسرقون في نفس الوقت أولاد بلگيز. وذات مرة قُتل أحد رجال أولاد بلگيز السبعة خلال إحدى الغارات. ثم اتُّهم إخوتُه الستة الإخوة الأربعة من أولاد بوعنان بقتله. ورفض هؤلاء الأربعة أداء القسم الجماعي. وعندما اجتمع الخمسان معاً في تافيلالت لجني التمور، انتقم أولاد بلگيز بقتل أحد عشر شاباً من أولاد بوعنان. ثم اندلعت المعركة التي سقط فيها خمسة آخرون من أولاد بلگيز. وهنا حاول المرابطون من أولاد سيدي الغازي في تافيلالت التدخل لإرساء الهدنة.

وآنذاك رحل أولاد بوعنان وذهبوا إلى سهل العبادلة. وذهب أولاد بلگيز إلى بوذنيب، حيث نجحوا في حشد المحاربين من أولاد يوسف لصالح قضيتهم، وهم قبيلة من خمس آخر، وجمعوا كذلك أولاد حميدة، وهم سلالة من أولاد جرير. وانضم إليهم هؤلاء الرجال من أجل الغنيمة.

وبعد مرور الوقت، غادر تافيلالت، ثمانية عشر رجلاً من أهل مطران، وهم عشيرة من أولاد بلگيز، إلى بشار وهم يحملون كمية من الجلد الفيلالي. ولما سمع أولاد بوعنان باقترابهم، هاجموهم بأربع مائة من المحاربين. وقتلوهم كلهم باستثناء واحد من أصحاب القافلة واستولوا على كل المواد والجمال. ومع ذلك، فإن جماعة أولاد بوعنان اعتبرت أن المحاربين قد قاموا بعمل طائش، فأخذت كل الغنيمة إلى القنادسة وطلبت من الصلحاء أن يقيموا السلم. وقد حدث أن السي الطيب، ولد المرابط المشهور

(33) AGGA. 30H. 40. Lutte entre deux fractions de Doui Menia. Boitard (Com. Div. Oran) to Gov. Gen. Dec. 30. 1894. no. 638: Brenot. «Notice historique». p. 12.

(34) الاستجواب رقم 6. كان المخبر رجلاً مسناً من أولاد بوعنان، ولذلك فإن روايته عن الثأر ربما كانت تميل لصالح خمسه الخاص. ومع ذلك، فذكرياته كانت تتفق في الجوهر مع الخلاصة السريعة التي قدمها برونو لنفس الأحداث. Brenot. («Notice historique». pp. 12. 13) and M&L. (II. 692 -4). والرواية المقدمة هنا هي صياغة مبسطة بالعربية بعلاقة المخبر بالحدث، والتي توجد عندي في شريط مسجل.

بوعمامة، كان في القنادسة آنذاك فقبل التوسط بين الخُمسين. وهكذا أعطاه أولاد بوعنان عشرة جمال صغيرة ديّةً عن كل واحد من الأحد عشر المقتولين ظنّاً منهم بأن هذا التعويض عن عدد هؤلاء الضحايا سيقضي نهائياً على الحقد القديم. والتقى السِّي الطيب بأولاد بلگيز، ولكن هؤلاء رفضوا الدية. ولما أصروا على العداوة، دعا عليهم السي الطيب الذي سانده مرابطو القنادسة، بأنهم سيبقون ضعافاً إلى الأبد مثل النعاج.

ومع ذلك، فقد استمر أولاد بلگيز في التحضير للحرب. فبدأوا يؤدون لكل رجل من أولاد يوسف وأولاد حميدة نصف دُورُو كل يوم ليبقوا معهم في الحلف. ومن جهة أخرى، حصل أولاد بوعنان على دعم من اثنين وعشرين رجلاً من إدْراسَة، معظمهم من عشيرة أولاد علي. وكان ما يزال أولاد بوعنان يأملون في تجنب اللجوء إلى المكاشفة ويشجعون أولياء القنادسة على الاستمرار في جهودهم من أجل الوساطة. غير أن أولاد بلگيز كانوا قد قرروا من قبل طريقة توزيع أغنام أولاد بوعنان.

والتقى الجمعان أخيراً في تافيلالت، وحاول أولاد بوعنان استدراج أعدائهم خارج بساتين النخيل ثم شرعوا في قتالهم ومحاربتهم. ولما انتهت الحرب خسر أولاد بلگيز ألفاً ومائتي محارب، ولم يخسر أولاد بوعنان سوى أحد عشر محارباً وحرطانياً واحداً!. وفيما بعد، انتقل سوق تافيلالت فعلاً، إلى الغرفة من أجل بيع كل ممتلكات أولاد بلگيز وحلفائهم التي تم الاستيلاء عليها. وقد أراد عدد من أولاد بوعنان أن يطاردوا ويقتلوا كل أولاد بلگيز، ولكن الشيوخ الكبار منعوهم من ذلك وقالوا لهم هذا يكفي.

وهكذا، فإن حالة واحدة من القتل قد تحولت إلى الثأر بين الخُمسين. واعتماداً على النظرية الانقسامية، فإن هذا ما كان يجب أن يحصل بالضبط، ما دامت عائلتا القاتل والضحية من أصول نسبية تختلف فيها الواحدة عن الأخرى على مستوى الخمس من حيث التقسيم. والجد المشترك الوحيد الذي كانوا يشتركون فيه هو المنيع نفسه، ولذلك كان من المنتظر ألا يتوحدوا جميعاً إلا في مواجهة عدو خارج القبيلة. كان من المنتظر أن يتحد أولاد بوعنان لمساندة أحد الأعداء، لأن أولاد بلگيز كانوا على وشك الاتحاد لمساندة العدو الآخر. وبعبارة أخرى، فإن الوحدة المشتركة القائمة بين خُمس واحد كانت تظهر في معارضتها الفعالة للآخر. وقد كان من الممكن نظرياً أن

ينتج عن تعبئة الخُمسين حالة من «المعارضة المتوازنة» بين المجموعتين، ومن ثم تتوقف العداوة ويسهل إقرار السلم.

ومع ذلك، فإن الحكاية المذكورة تظهر أن علاقات النَسَب لا تحدد لوحدها خطوط التحالف أو المعارضة. يمكن لمجموعات من المحاربين خارج الخُمسين المتعارضَيْن أن ينضموا إلى جانب أو آخر من أجل الغنيمة أو من أجل محاربة جيدة فقط. ويمكن للروابط الشخصية، بطريقة أو أخرى، أن تحفز بعضهم على ذلك أيضاً. وتبعاً للتقرير الفرنسي، فإن كلاً من أولاد بلگيز وأولاد بوعنان كان لهم حلفاء من أولاد جرير. بل إن أولاد بلگيز قد طلبوا المساعدة من أولاد سيدي الشيخ وبني گيل، جيرانهم من جهة الشمال.[35] ولذلك، فإن التحالفات الداخلية لا تنشأ داخل بنية القرابة فقط ولكنها قد تمتد خارج القبيلة كلها. كما يمكن للمصالح المشتركة في الموارد، والعلاقات الشخصية المتينة، وربما الروابط القديمة مع القبائل الأخرى، أن تتعارض مع النموذج المحكم للمعارضة الانقسامية.

وإذا وصلت الأخماس المتعارضة إلى حالة من التعارض المتوازن، فإنها تكون قد وصلت بذلك إلى وضع قريب من المساواة العددية. لذلك، فالمجموعات التي تجمع بينها قرابة تختلف كثيراً في الحجم في كل المستويات. فمثلاً، عدد الخيام في كل عشيرة يمكن أن يمتد من أقل من عشرين إلى أكثر من مائة وخمسين. كما تكون الأخماس من الناحية العددية غير متناسبة أيضاً.[36] وعندما تندلع حرب الأخذ بالثأر، يحاول كل طرف أن يجمع حلفاً كبيراً. وغالباً ما كان يؤدي هذا إلى توازن هش للقوة، عندما ينضم بعض الرجال إلى الطرف الضعيف لمنع القوي من التفوق المفرط. ولكن يسعى كل طرف إلى جمع الحلفاء أينما وجدوا، دون اتباع «قواعد» المعارضة الانقسامية.

يبين لنا صراع أولاد بوعنان ـ أولاد بلگيز حول الثأر بأن التحالفات كانت مرنة وغير ثابتة. فلم يكن هناك نظام قار، أو نظام صارم للتحالفات يتوازى أو يتقاطع مع القرابة الانقسامية. وكانت بعض القبائل المغربية تتوفر على نظام داخلي للأحلاف المتعارضة التي تسمى اللّفوف، وهي أحلاف دائمة أو شبه دائمة تخترق تراتب

(35) AGGA, 30H, 40, Lutte entre deux fraction de Doui Menia, Metzinger (Com. Div Oran) to Gov. Gen. Nov. 8. 1894, no. 528; M&L, II, 693, 694.

(36) M&L, II, 599 - 613 وفي نظرهما أن عدد الخيام في كل خُمس كان كما يلي: أولاد يوسف 670 خيمة، وأولاد بلگليز 400 خيمة، وأولاد جلول 312 خيمة، وإدراسة 424 خيمة، وأولاد بوعنان 470 خيمة.

المجموعات المنحدرة من أصل واحد. لم يكن ذوي منيع يتوفرون على مثل هذا النظام، ولذلك، ربما اكتفوا باستعمال مصطلح اللف كمرادف «للحلف» فقط.[37]

يبدو أن مسلسل إقامة الأحلاف كان يتم في كثير من الأحيان عن طريق الصدفة، والمرونة، و«اللاانقسامية» أكثر مما يظهر حين الأخذ بالثأر. فقد كان أعضاء القبيلة وبَعْدَهم المستخبرون الفرنسيون، يحاولون وصف المجموعات التي تكون الأحلاف على أساس القرابة العائلية. فهم يتكلمون عن المعارضة بين أولاد بلگيز وأولاد بوعنان، ولو أن بعض المجموعات داخل هذه الأخماس قد بقيت محايدة، بينما اشتركت عصابات من أخماس أخرى وقبائل أخرى في الحرب مع جانب أو آخر. إن نموذج القرابة العائلية يمثل «دستور» السياسة القبلية، بحيث يقدم صورة مثالية عن الطرق التي يجب على الناس أن يتبعوها في العلاقات السياسية والاجتماعية مع بعضهم البعض. فالقرابة العائلية تحمل معها الالتزامات الأخلاقية للمساعدة المتبادلة، وكلما كانت القرابة متينة، كلما كان الالتزام كبيراً. ويسمح «الدستور» الانقسامي للفرد بأن يَنسِب لكل واحد في القبيلة صنفاً من القرابة في علاقته مع نفسه، وبالتالي تحديد من سيعتمد على مساعدته، ومن سيحتاط منه، ومن سيحارب أولا يحارب. باختصار، يقدم لنا نموذج القرابة العائلية إطاراً أساسياً لشبكة من التحالفات وتنظيمها وما تتصف به من وضع معقد وغير قار.[38]

يعتبر السكان الرحل الذين يعيشون في أرض الصحراء ما بين وادي زيز ووادي زوزفانة أنفسهم أبناء المحارب الجليل «عَدِّي المنيع». ولم يكن هذا الادعاء عند معظم أعضاء القبيلة يعني تزييفاً للحقيقة، ما دام الهدف منه هو استجماع التجربة التاريخية المشتركة - التوسع الترابي - وتمثيل المصلحة المشتركة في الدفاع عن الأراضي التي تمت الغارة عليها. كان تضامن أولاد المنيع في القرن التاسع عشر لا يعبر عن نفسه كهيئة متحدة إلا في مثل تلك المناسبات التي يحارب فيها المحاربون جميعاً من كل الأخماس

---

(37) فيما يتعلق بأحلاف اللّف هناك المرجع الكلاسيكي لـ Robert Montagne, Les berbères et le Makhzen pp. 182 - 216 - وقد انتقده وراجعه David M. Hart. «Clan. Lineage. Local Community and the Feud in a Rifian Tribe». in Louise E. sweet. (ed). Peoples and Cultures of the Middle East (Garden City. New York. 1970). II. pp. 39 - 45. and by Ernest Gellner. Saints of the Atlas (Chicago. 1969). pp. 64 - 8.

(38) يظهر التباين بين التصور والحقيقة في سياسة مجتمعات الرحل في، E.L. Peters. «Some Structural Aspects of the Feud among Camel-Herding Bedouin of Cyrenaica». Africa. 37 (July 1967). pp. 261 - 82; Cunnison. Baggara Arabs. pp. 187 - 94; Lesne. «Les Zemmour». no. 2 (1966). pp. 142 - 54.

تحت إمرة قائد واحد ضد القبيلة المجاورة. وعندما تنتفي مثل هذه الأزمة، لا نجد عند ذوي منيع نشاطاً مشتركاً. فليس لديهم رئيس أعلى دائم، أو مجلس دائم، وكذلك الأرض التي يتحكمون فيها لم تكن لها حدود مضبوطة. أمّا الشجرة العائلية التي تربطهم جميعاً بالمنيع وأخبار أصولهم القبلية أو الحروب السابقة ضد الأجانب فقد كانت تصلح لتزكية الوحدة وإضفاء الشرعية عليها. ومع ذلك، فإن حاجة المحافظة على الأراضي وموارد الكلأ، أو الرغبة في توسيعها وتنميتها هي التي تستطيع وحدها تحريك القبيلة من أجل عمل مشترك. وعندما يميل الرأي العام نحو التعبئة العامة (ولو أن هجوماً أو غارة من طرف قبيلة أخرى لا يعني بالضرورة بأنه ستحصل التعبئة) فإن القبيلة تضغط على الممتنعين للامتثال لرأيها بالغارة على ماشيتهم. ومع ذلك، فلا نشك في وجود بعض المجموعات والأفراد الذين لا يستجيبون للدعوة إلى الحرب، لأنهم يرون من مصلحتهم في مثل هذه المناسبات أن يحافظوا على حيادهم الحذر، أو ربما يلتحقون بالطرف الآخر. ومن المستبعد تماماً تعبئة كل الناس القادرين على الحرب، ولو لفترة قصيرة من الزمن.

عندما لا يحارب أعضاء القبيلة أو تكون لديهم معاملات أخرى مع الأجانب، فإنهم يحاولون صرف النظر عن نَسَبِهم المشترك، ولا يميزون أنفسهم عن المجموعات المتعاونة المتنوعة بشكل مؤقت، حسب الظروف، والتي قد تتضمن في بعض الحالات أعضاء من قبائل أخرى. وتتكون هذه المجموعات ـ الدواوير، عصابات الإغارة، القوافل، الجمعيات التي تشترك في نفس الموارد، والتحالفات من أجل الثأر ـ أو تتفكك استجابة لتغيير اقتصادي، أو لمناسبات وظروف سياسية. وتقدم لنا الأقسام المعروفة داخل النموذج النَّسَبي مرة أخرى (الأخماس والعشائر والسلالات) إطاراً للهوية الاجتماعية، وطريقاً لتفعيل التعاون والصراع معاً. ومع ذلك، فهي لا تحصر الفرد داخل نمط معين من العمل. لقد بُنِيَت علاقات الإخلاص والتعهد على أساس واحد هو المصالح المشتركة، وليس على النسب أو على الأصل الوهمي أو الحقيقي.

يساهم الفرد عادة في عدد من المهام التعاونية في نفس الوقت، ولكن مساهمته في أي منها كانت دائماً ظرفية أو تجريبية. وغالباً ما تتقاطع دوائر مصلحته المشتركة مع أمر واحد، فيضطر إلى مساعدة أحد على حساب آخر. ولكن الأهم من ذلك هو أن البيئة شبه الصحراوية تعمل باستمرار وبطرق غير منتظرة على إلحاق الضرر بأموال كل مجموعة متعاونة، مما يفرض على الفرد أن يكون مستعداً لإعادة النظر في تعهداته

وإخلاصه عندما يفرض عليه الظرف ذلك. يمكن الارتياح أكثر إلى صيغ التعاون أو التحالف المنظم من الاعتماد على حجم تساقط المطر أو فيضان المياه أو عدد قطعان الماشية التي تتفاوت من فصل إلى آخر.

في أواخر القرن التاسع عشر كانت الحياة السياسية الداخلية، بالفعل، أكثر مرونة وانقساماً مما كانت عليه في الأوقات السابقة. فقد تقلص التوسع العسكري العنيف. وكان امتداد الصحراء جنوباً وشرقاً، ووجود جيران أقوياء في الشمال والغرب، أمْرَيْن يثبطان العزائم، أو يحُولان دون الذهاب إلى المغامرات البعيدة. وفي نفس الوقت نجد أن الأرض الفلاحية الغنية لسهل فيض گير تغري رجال القبيلة بالعمل على حرث أرضهم مرتين في السنة. وهذا الاستقرار في الأرض هو الذي يقوض وظيفة خمس أخماس ويؤشر على بداية تفكك روابط وحدة القبيلة. ولذلك، يبدو أن قضايا السلطة الداخلية والمصلحة الخاصة عند نهاية القرن قد امتصت كل الطاقات السياسية، وعقّدت مسألة التحالف والمعارضة. وفي المقابل نجد أيت عطا، وجيرانهم ذوي منيع في الغرب، يظهرون تماسكاً أكثر واضطراباً داخلياً أقل. ومع ذلك، فقد بقي أيت عطا مرتبطين أكثر بالخارج في أوج الأزمة الاستعمارية.

خَمْس اخْمَاس: الصيغة الأمازيغية

في أواخر القرن التاسع عشر كانت أراضي أيت عطّا تمتد نحو الغرب من الحمادة گير إلى وادي درعة، ونحو الجنوب من سفوح الأطلس إلى الصحراء. كان جبل صغرو هو قلب أرض القبيلة، وهذه الأرض عبارة عن سلسلة من الجبال المنخفضة الجدباء التي تسير في شكل متواز حوالي 19 كلم جنوب وسط الأطلس الكبير. وكان معظم أيت عطا يرعون الأغنام والماعز. كانوا مثل الرحل الآخرين الذين يسكنون في شبه الصحراء يوجهون قطعانهم شمالاً نحو المرتفعات في فصل الصيف ويوجهونها نحو عمق الصحراء في فصل الشتاء. وكان البعض منهم يملك الجمال والنخيل في واحات درعة وزيز ووديان الأنهار الأخرى التي تخترق المنطقة. وكان يبلغ مجموع سكان القبيلة ما يقرب من 50000 نسمة.[39]

---

(39) مقابلة خاصة مع David Hart.

تنتمي تقريباً فروع أيت عطا التي تسكن في منطقة أسفل وادي زيز وتشترك في الحمادة مع ذوي منيع إلى أيت أونبگي، أحد الفروع الأولية للقبيلة. وكان أيت أونبگي منقسمين بدورهم إلى قبيلتين فرعيتين (تَاقْبِيلْت). وكان أيت خباش، أكبر هذين الفرعين، يتنقلون بأغنامهم وجمالهم في منطقة واسعة شرق تافيلالت، وغربها، وجنوبها، وبينما كان أيت عطا الآخرون يسكنون في الغالب في القصور خلال شهور فصل الشتاء، فإن معظم أيت خباش كانوا يسكنون في الخيام على طول السنة. وتختلط مجموعات قليلة من أيت خباش مع أيت أُمناصف، وهي تَاقْبِيلْت أخرى من أيت أونبگي، في منطقة الرتب بوادي زيز، على بعد بضعة كلمترات شمال تافيلالت. وتقترب فروع الرتب أكثر في حياتها من النمط العام لحياة أيت عطا، فتسكن في الديار كل السنة أو جزء منها. وينتقل أولائك الذين يغادرون قراهم في الربيع والصيف نحو الغرب من زيز في اتجاه وادي غريس الأوسط وجبل صغرو. وربما كان يصل عدد سكان أيت خباش في أواخر القرن التاسع عشر إلى ما بين ثلاثة أو أربعة آلاف نسمة، وأيت أُمْنَاصف حوالي أربعة آلاف.»[40]

اعتمد أيت عطا نظام خمس اخماس مثل ذوي منيع، ولما كانوا جيراناً فإنه من المحتمل أن تكون قبيلة منهم قد استعارت نظام القبيلة الأخرى. وكان يعتقد في الحالتين معاً أن اعتماد نظام خمس اخماس في حد ذاته هو مصدر قوة القبيلة وتماسكها. ويكمن الفرق فقط في الهدف الخاص الذي يستعمل من أجله. هذا وإن كانت أخماس أيت عطا، مثل اخماس ذوي منيع، قد مثلت خُمس الهيئة العسكرية في وقت مبكر من تاريخ القبيلة، فإن وظيفتها التوحيدية الأساسية في القرن التاسع عشر كانت تتمثل في الانتخاب السنوي للرئيس الأعلى، أمْغَارَ نُ فَلاًّ. وكانت وظائف هذا الرئيس تتمثل في الربط بين فروع القبيلة المتنوعة، والتحدث باسم القبيلة أمام الأجانب، والتنسيق بين الدواوير في قضايا الرعي، والتوسط والتحكيم في النزاعات الصغيرة، والقيام في زمن الحرب بالتنسيق وربما بدور القائد.

---

(40) AGGA, 30H, 12, Pourparlers avec les Beni Mhamed et Ait Khebbach à Beni Abbès, Regnault (Com. of the Annex of Beni Abbès), «Notice sur les Ait khebbach», Feb. 29, 1904 (hereafter cited as Regnault, «Notice sur les Ait Khebbach)»; AGGA, 31H, 9, Capt. Charpentier (Bureau of Native Affairs Erfoud), «Etudes sur la tribu des Ait Khebbach», Sept. 20, 1930; Georges Spillmann, Les Ait Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra (Rabat, 1936), pp. 93 - 94; F. Joly, «Les Ait Khabbach», Travaux de l'Institut de recherches Sahariennes, 7 (1951), pp. 133, 134 وقد تم الاعتماد في عدد السكان هنا على تقدير كل من: Charpentier, Spillmann, and Joly.

يتجمع ممثلو خمس اخماس كل سنة في مكان خاص بجبل صاغرو لانتخاب أمْغَار. وكان يحكم هذا الانتخاب إجراءان أساسيان: الأول، هو أن منصب أمغار ينتقل كل سنة من خمس إلى آخر حسب نظام قار للتناوب Rotation. أي: أن كل خمس يحصل نظرياً على الرئاسة كل خمس سنوات. وفي الواقع، يمكن لقائد ذي فعالية استثنائية أن يتولى الرئاسة لمدة طويلة، في حين أن قائداً فقيراً أو ضعيفاً يمكن أن يُزاح من منصبه في أي وقت. والثاني، هو أن رجال الخمس الذي يقدم مرشحيه لا يشاركون في الانتخاب، ولكنهم يجلسون في دائرة ريثما تتخذ الأخماس الأربعة القرار بالتصويت العام. ويبدو هذا الأمر كما لو أن رئيس الولايات المتحدة قد اختير من بين مواطني كالفورنيا بينما يتولى التصويت مواطنو الولايات التسع والأربعين الأخرى. كان هذان المبدآن: التناوب Rotation والانتخاب المتقاطع، Cross-election، يُستعملان أساساً لتفادي بروز فصائل سياسية أو طغاة. وفي المقابل نجد نظام ذوي منيع يتم فيه اختيار كل خمس لقائده الخاص، الذي يمكنه أن يبقى في منصبه إلى أجل غير محدد، ولم يكن يستعمل التناوب والانتخاب المتقاطع في اختيار الرئيس الذي لم يكن سوى شيخ مؤقت. ومع ذلك، يبدو وكأن ذوي منيع لم يكونوا يعرفون ظلم الطغاة أكثر من أيت عطا. وربما كانت المرونة الفعلية وتقاليد المساواة القوية عند القبيلتين معاً أداة تُساعد على تجنب القيادة المستبدة. ولذلك ربما لم تكن الإجراءات الانتخابية لأيت عطا إلا بمثابة حماية إضافية وغير ضرورية.

ولما كانت الوظيفة المشتركة لخُمس أيت عطا هي المساهمة في الانتخاب السنوي، فإن حسّ الوحدة والأخوة داخلها أضعف مما كان داخل نظرائهم من ذوي منيع. لم يكن ينتخب أيت عطا رئيسهم مثلما كان يفعل خمس ذوي منيع، ولم يكن يركز على الروابط النسبية، ولم يحارب كوحدة عسكرية، ولم يكن هذا على الأقل في القرن التاسع عشر. ثم إن المجموعات التي لها قرابة عائلية داخل الخمس التي تسكن في أجزاء منفصلة انفصالاً بعيداً في أرض القبيلة، تكشف بشكل واضح مدى الانقطاع المجالي الموجود بينها. فمثلاً، نجد عشائر وسلالات أيت أونبگي (سواء منها أيت خباش أو أيت أُمْناصَف) لا تسكن حول تافيلالت وفي الرَّتَب فقط ولكنها تسكن كذلك قرب درعة السفلى وفي وادي دادس بعيداً عن سفوح الأطلس الكبير.

يوجد الشعور بالاندماج ضمن أعضاء تاقبيلت أكثر مما هو في الخمس. فبينما لا تظهر علامات الوحدة في الخمس إلا في تقديم المرشحين والامتناع عن التصويت مرة

كل خمس سنوات أو ما شابه ذلك، فإن لتاقبيلت رئيسها (أمغار نْ تْمَازيرْت) وتجمعاً سنوياً خاصاً لانتخابه. وتقوم العشائر (إغْسّ أمَقْرَان) الخاص بالوظيفة الانتخابية بالتناوب والانتخاب المتقاطع، مثلما يقوم به الخمس في اختيار رئيس القبيلة بأسرها. وفي حالة أيت خباش تنتخب العشائر الأربع (أيت عمرو، إرَجْدال، حاحيان، وإزّولاّين) التي عُرف مؤسسوها بكونهم من أولاد خباش، الرئيس سنوياً، مع كل عشيرة تقدم المرشحين كل أربع سنوات. كان أيت بورك، العشيرة الخامسة، من المرابطين ولا يشتركون في الانتخاب، وإن كانوا يشرفون على إقامة طقوس الانتخاب بفضل نفوذهم الروحي. فالعشائر مثل الأخماس ليس لها رئيسها الخاص. ويصادق الرئيس الأعلى لأيت عطا على انتخاب قائد تاقبيلت، والذي يكون بالتالي مسؤولاً على تعيين رؤساء فروع السلالة المحليين. وليس للسلالات (إغْسّ أمَزّين / أمَزّيَان) رؤساء وليس لها دور في عملية الانتخاب. ويبين الجدول رقم 2 العلاقة البنيوية والانتخابية بين أيت خباش والمجموعة العائلية الانقسامية المعروفة داخل القبيلة.[41]

---

(41) تم وصف النظام الانتخابي في David M. Hart. «Segmentary System and the role of "Five Fifths" in Tribal Morocco». ROMM. no. 3 (1967). pp. 82 -92; and in Gellner. Saints. pp. 81 - 104 وقد أوضح جيلنر أولاً نمط التناوب والانتخاب المتقاطع، بانه يوجد مع ما يدعوه هارت «بالتناوب والتكامل» في عدد من قبائل الأطلس المتوسط إلى جانب أيت عطا.

الجدول رقم 2: النموذج الانقسامي لأيت خباش

I	II	III	IV	V	VI
القبيلة	الخُمس	تاقبيلت	إغَسْ أمَقْران	إغَسْ أمَزّيان	السلالات الفرعية
	أيت واحليم		أيت عمرو	أيت أحسين	4
	أيت ولال			أيت حافي	3
أيت عطا	أيت أونبگي	أيت أمناصف		أيت حمي	2
	أيت عيسى مزين	أيت خباش		أيت الغازي	
	أيت إسفول				
	أيت علوان		إرجدال	أيت زوهو	4
				أيت بن يعقوب	4
				أيت كارا	2
				أيت تاغلا	3
			إلّحْيان	أيت علي أو حُسين	
				أيت علي أو احْمَد	
			إزولاين		
			أيت بورك	أيت هورشيمت	
				أيت سگا	

أيت خباش وأيت أمناصف هما القبيلتان (تقبلين) الوحيدتان من أيت عطا الممثلتان بشكل قوي في منطقة وادي زيز. وكان معظم القبيلة يسكن في غرب المنطقة التي اصطلحنا على تسميتها بجنوب شرق المغرب. وكانت تحاول أيت خباش وأيت أمناصف أن تتصرفا في الحياة السياسية للجنوب الشرقي وكأنهما قبيلتان منفصلتان ومتميزتان في علاقتهما مع المجموعات الأخرى، مثل ذوي منيع وسكان تافيلالت. ومع ذلك فإنهما تعتبران نفسيهما دائماً كجزء من نظام أيت عطا الواسع، ولم تتخلفا قط عن القيام بدورهما في انتخاب رئيسها.

امبريالية أيت عطا

كانت الأراضي الواسعة التي تحتلها أيت عطا في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة أكثر من ثلاثة قرون تقريباً من التوسع السياسي المتواصل. وقد نشأت هذه القبيلة في جبل صغرو. وقد وصل عرب بني معقل إلى جنوب المغرب في القرن الثالث عشر وأرغموا القبائل الأمازيغية المحلية على التشتت. ويرى الفرنسيون. أن بعض هذه المجموعات الأمازيغية قد انضمت في القرن السادس عشر إلى اتحادية سياسية تحت قيادة المحارب دادا عطا من أجل مقاومة السيطرة العربية. وإذا كانت قبائل بني معقل قد بدأت في مغادرة منطقة صغرو مع نهاية القرن الرابع عشر، فإن بعضاً منها انتقل نحو الشمال عبر الأطلس، وبعضهم الآخر اتجه نحو الجنوب الغربي إلى الساقية الحمراء وموريطانيا، واتجه آخرون، بما فيهم أجداد ذوي منيع وعرب تافيلالت معاً، نحو زيز وما وراءه. ولذلك، كانت الاتحادية الأمازيغية الجديدة عصبة قوية سعت إلى احتلال ومراقبة الأراضي المهجورة أكثر مما كانت حلفاً دفاعياً ضد الاضطهاد العربي. ولعل هذا قد حصل قبل سنة 1500.[42]

كانت تُفهم أخوة أمازيغ صغرو على أساس انتمائهم الفعلي أو الوهمي إلى ذرية دادا عطا وأحفاده الأربعين المحاربين. ولذلك تحولت الاتحادية إلى قبيلة أيت عطا أو «أهل عطا». ويبدو أن الاندماج اهتم في البداية بالدفاع عن مراعي صغرو، وسرعان ما تحول إلى توسع يسعى إلى مهاجمة السهول المنبسطة المحيطة بالجبال. ومع حلول القرن السابع عشر، كبرت القبيلة وتجاوزت صغرو، ولربما بسبب الجفاف المتعاقب الذي صاحبه النمو المستمر للسكان والماشية معاً. وقد قوى هذا التوسع من تماسك القبيلة ضد الأجانب وشجع تطور المؤسسات التي تخدم الوحدة السياسية والعسكرية. وبالخصوص انتخاب الرئيس الأعلى (أمغار) عن طريق التناوب أو الانتخاب المتقاطع، وتوزيع حقوق الرعي على المجموعات القرابية الخاصّة، والمنتشرة في أقسام من الأراضي المنفصلة انفصالاً كبيراً عبر تراب القبيلة.

---

(42) AGGA, 22H, 27, Denoun (Officier-Interprète, Colomb-Béchar), «Essai de monographie de la tribu berbère des Ait Atta», April 7, 1913, p 1. Spillmann, Ait Atta, pp. 32 - 33 - 40 -41.

هذا الجزء من الفصل قد استُمد كثيراً من مقالتي: «Berber Imperialism: The Ait Atta Expansion in Southeast Morocco», In Ernest Gellner and Charles Micaud, Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North africa (Lexington, Mass, and London, 1972), pp. 85 - 107. ويمكن الرجوع إلى كتاب احمد البوزيدي، التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17 ومطلع القرن 20): دراسة في الحياة الساسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثاق المحلية، آفاق متوسطية، 1994، الفصل الخامس، ص، 103-118]م.

سيطرت هجومات أيت عطا على كثير من تاريخ المغرب شبه الصحراوي من القرن السابع عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر. فكان أهل الحضر والمدر الذين يسكنون في الأراضي الواسعة حول جبل صغرو يشعرون بثقل سلطة أيت عطا بطريقة أو بأخرى. وكانت القبيلة تتوسع منذ البداية، عن طريق الغزو والاحتلال بالقوة، وعن طريق التنقل السلمي لرعي الأغنام والجمال. كان محاربو أيت عطا يهجمون، في بعض المناسبات، بحشد من المحاربين يتكون من عدة آلاف رجل. ومع ذلك، فإن القوات الكبيرة لا تتجمع إلا في الحملات الخاصة، وتتفرق بمجرد ما تنتهي المعركة الرئيسية. وكانت تقوم في الغالب بالغارات على المجموعات الأخرى من الرحل وتستولي على ماشيتها، أو تهجم على الواحات شبه الصحراوية من أجل التمور والغنائم الأخرى، ثم تسيطر عليها فيما بعد.

ربما كانت الحملة الأولى في اتجاه سفوح الأطلس، لأن الأراضي الخضراء كانت تمتد في ذلك الاتجاه. وكان هناك عدد من الوديان العميقة الضيقة التي تؤدي إلى الجبال. ومع ذلك، كان التوسع عبر هذه الوديان محدوداً بسبب مقاومة القبائل الأمازيغية الأخرى التي سبقتهم خلال القرن الخامس عشر أو السادس عشر. وللوقوف في مواجهة الضغط الذي كان يمارسه أيت عطا، على طول جبهة تقدر بأكثر من 160 كلم، من وادي زيز في الشرق إلى دادس في الغرب، تجمعت هذه القبائل كلها في حلْف يُعرف بأيت يَفْ الْمَان، أي، «الشعب الذي يسعى إلى السلم».[43] وقد استمرت الغارات، والمناوشات، والمعارك الحامية بين أيت عطا وقوات أيت يَفْ الْمَان من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين. وقد حصل المستكشف الفرنسي، شارل دو فوكو، أثناء مروره بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير، سنة 1884، على تقارير حية، لا تخلو من مبالغة عن المعركة الدامية التي دارت بين 8600 من أيت عطا و12700 من أيت مرغاد، وهي إحدى قبائل يَفْ الْمَان. وقد قدرت الخسائر ب 1600 من أيت عطا و400 من أيت مرغاد. وكان الجانبان يستعدان مرة أخرى للحرب أثناء مرور دو فوكو من هناك. والسبب المباشر لهذه الحرب هو استيلاء أيت عطا على عدد من قصور أيت مرغاد في وادي غريس.[44]

---

(43) F. de la Chapelle, «Le Sultan Moulay Isma'il et les Berbères Sanhaja au Maroc central», Archives Marocaines, 28 (1931), pp. 23 - 24.

(44) Charles de Foucauld, Reconnaissance au Maroc (Paris, 1939), p. 381. [انظر كذلك، عبدالأحد السبتي، «المدينةوالمجال في الكتابة التاريخية التقليدية محاولة توطين إشكالية أمن الطرق»، أطروحة جامعية، خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2005، رقم، ر-ج 956,05 سبت، ص. 307-313.]م.

نجح أيت يَفْ الْمَان في منع أيت عطا من التوغل في أي مكان في الأطلس الكبير ما عدا منطقة وادي دادس شمال جبل صغرو مباشرة. وهنا كانت مجموعة أيت عطا التي تمثل أربعة من الأخماس قد أقامت مساكنها في عمق الجبال.[45] ومن الراجح أن قبائل أيت يَفْ الْمَان إذا لم تنجح كثيراً في منع أيت عطا، فلأنهم كانوا قد تسربوا إلى الأطلس بأعداد كبيرة جداً أو هاجروا جميعاً إلى خارج شبه الصحراء.

وعلى كل حال، فالطريق كانت مفتوحة للتوسع نحو الجنوب والشرق. فقد تقدم أيت عطا إلى جنوب شرق صغرو إلى وادي درعة السفلى. وفي واحات النخيل على طول هذا النهر، نجد عدة قبائل فرعية تعقد اتفاقات للحماية (الرعية) مع سكان القصور. وكانت بنود هذه المواثيق تركز على حماية أيت عطا لبساتين النخيل مقابل نسبة مائوية من الغلة وحقوق المرعى في الواحة وحولها.[46] وكان التغلغل مباشرة إلى جنوب صغرو يقتصر على احتلال مؤقت لمراعي الشتاء في شمال الصحراء، وإن كان محاربو أيت عطا ينضمون إلى ذوي منيع ورحل آخرين للغارة على الجمال في عمق الصحراء.[47]

وربما بدأت قبائل أيت خباش وأيت أمناصف في نقل ماشيتها وأهلها نحو الشرق إلى منطقة وادي زيز في القرن الثامن عشر. وكان عليها أن تقضي بعض الوقت لتقوية نفوذها داخل شؤون الواحات وتحصل على نصيبها من محصول التمر بطريقة أو أخرى.

يتحدث أقدمُ تقرير عن دخولهم إلى تافيلالت في حلف في سنة 1783 ـ 1784 مع خليفة المخزن، الذي كان يقوم بالثأر ضد فرقة من الشرفاء. وقد نجح السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي قاد حملة عسكرية في طرد محاربي أيت عطا من الواحة، وإن كانوا قد عادوا بسرعة.[48] وفي حملة مخزنية أخرى سنة 1816 هزمهم المخزن مرة أخرى، ولكنهم انشغلوا بعد سنتين في حرب مع أيت إزدگ انتهت بتدمير قصبة سجلماسة

(45) كانت عشيرة واحدة ممثلة في أحنصال في قلب الجبال، وقد كان للقبيلة كلها، في الواقع، علاقة قريبة مع أولياء أحنصال (Gellner, Saints, pp. 172 - 81) وكان تجمع أيت عطا يسكن أيضاً في منطقة محدودة حول وأويزَغْت في الجانب الشمالي للأطلس الكبير (Spillmann, Ait Atta, p. 36)

(46) انظر، F. de la Chapelle, «Une Cité de l'Ouest Dra sous le protectorat des nomades», Hespéris, 29 (1929), pp. 29 - 42. D. Jacques Meunié, «Les Oasis des Lektaoua et des Mehamid», Hespéris, 54 (1947), pp. 397 - 429. also Niclausse, «Rapport entre nomades et sédentaires dans le coude du Draa: la raia» CHEAM, no 2306, 1954.

(47) انظر هامش 24.

(48) Eugène Fumey, (trans), «Chronique de la dynastie Alaouite du Maroc» (كتاب الاستقصاء) لأحمد الناصري السلاوي. Archives marocaines, 9 (1906), pp 336-9; أبو القاسم بن أحمد الزياني: المغرب من 1631 إلى 1812، مأخوذ من ترجمة كتاب، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، لـ: O. Houdas (Paris 1886), p. 153

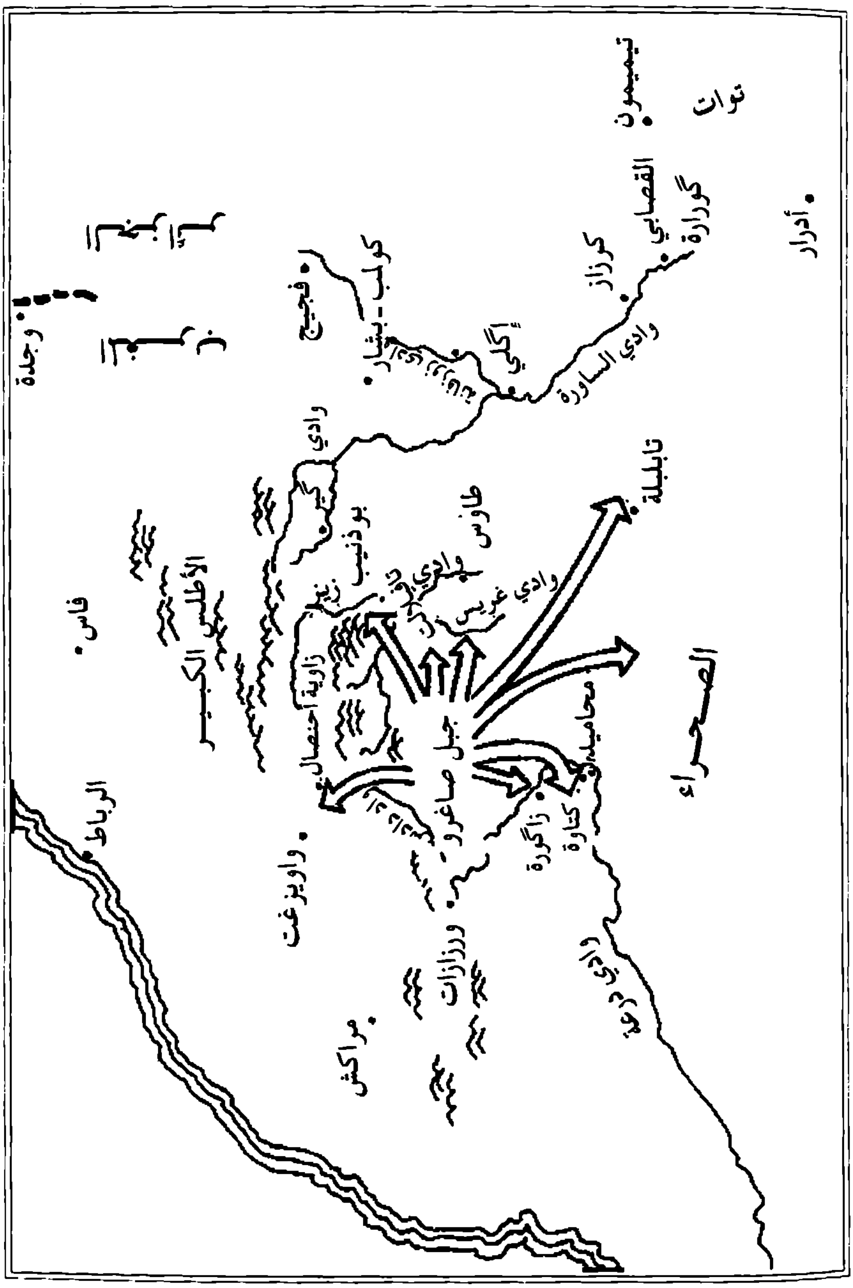
وهجر المدينة نهائياً.[49] وخلال القرن التاسع عشر، مارس أيت خباش، بصورة خاصة، تأثيراً عنيفاً وقوياً على سكان قصور الواحة بالوادي، ومارسه عليهم أيت أمناصف بصورة أقل. ومع ذلك، فلم يكن هجوم أيت عطا لمجرد مسألة النسب البدوي والغضب، بل من أجل التأثير السياسي والاجتماعي على سكان القصور.

يتجلى الظهور المزعج لسلطة أيت خباش على المجموعات الأخرى بشكل واضح في تملكها الكامل للأراضي. ويثير احتلال السهول بوادي زيز بعض النزاعات. وكان لأيت خباش خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر أراضي غرب زيز خاصة بهم. وكانوا يشتركون مع ذوي منيع في الحمادة شرق هذا الوادي. وكان المرعى قليل الكلأ ولكنه واسع حتى إن الحدود بين القبائل غير موجودة والنزاعات على حقوق الرعي كانت غائبة ونادرة. بالإضافة إلى أن وجود المعاهدات المتبادلة للمساعدة والاستضافة، التي تدعى بالعربية طاطا، أو بالأمازيغية تاطا أوتاضّا*، كانت تسهل العلاقة السلمية بين القبيلتين. كانت هذه المعاهدات المعروفة في المجتمع القبلي المغربي، تعقد بين كل أعضاء عشائر بأسرها، على أن كل فرد يتوفر على شريك خاص في طاطا من عشيرة قبيلة أخرى. كانت تقام طاطا في احتفال خاص يختلف من مجموعة إلى أخرى. عادة ما كان أفراد كل عشيرة، يضعون نعلهم الأيمن في كومة خاصة. ثم يختار كل فرد شريكه في طاطا عن طريق سحب نعل من كومة العشيرة الأخرى. وكان يحضر الولي أحياناً ليبارك العهد. كان إخوة طاطا (والأخوة في النسب كانت ممثلة على الأقل بشكل رمزي) يتفقون على أن يأوي الواحد منهم الآخر، ويقدموا لبعضهم البعض أنواعاً أخرى من المساعدة. وقد يترتب عن الإخلال بهذه الالتزامات جلب العار للقبيلة. كانت هذه المؤسسة بمثابة جسر دبلوماسي بين القبائل، يصلحُ بالخصوص عندما تختلط المواشي في نفس المنطقة، وتنشب النزاعات المحلية بين العائلات، أو عند الحاجة إلى العبور الآمن عند السفر. وتتضمن تاضا الاعتراف بوجود عدد من عوامل التوتر بين القبيلتين، وتقدم طريقة فعالة لحلها. وكانت طاطا الموجودة بين أيت خباش

---

* أنظر، مادة، تاطا، أو تاضا (ويقال أيضا طاطا)، في معلمة المغرب، ج.6، مطابع سلا، 1992، ص. 2067-2066.

(49) Georges Spillmann, Districts et tribus de haute vallée du Draa', (Paris, 1931), pp. 66 - 67; H. Dastugue «Quelques mots au sujet de Tafilet et de Sidjilmassa», BSGP, 5th ser, 13 (April 1867), pp. 364, 365, 371 - 372; Fumey, «Chronique» 10 (1907), pp. 45 - 9.



4 - توسع أيت عطا

وذوي منيع إنجازاً لافتاً إذ أن إحدى القبائل كانت أمازيغية والأخرى عربية.[50]

لم يكن مثل هذا الأسلوب من التعايش يستعمل في وادي زيز. فقد كان أيت خباش يتحكمون باستمرار في تافيلالت في ثلاثة قصور بمنطقة تانَجْويت، وقصرين آخرين في أطراف السِّفالات. وقد حاولوا في كثير من المناسبات الهجوم على قصور أخرى، والاستيلاء عليها أو سلبها، وبخاصة في السفالات.[51] وكان أيت خباش وأيت أمناصف (مع مجموعة صغيرة من أيت إسْفُول، وهي تاقبيلت أخرى) في الرتب يحتلون حوالي ست عشرة قرية مع نهاية القرن التاسع عشر.[52] وقد كانت المجموعتان تغيران دوماً على القصور في أنحاء الوادي، حيث لا توجد مقاومة لحلف يَفْ الْمَان. كما منعت في الشمال أيت مرغاد وأيت إزدگ، قبيلة أخرى من يافلمان، أيت عطا من أن تتقدم أكثر في الوادي، غير أن ذلك كان يتطلب التعود على محاربتهم، مثلما اعتادت «الشمس أن تشرق كل صباح»، حسب تعبير أحد المخبرين من أيت خباش. وقد انضم أيضاً عرب الصباح وسكان قصور السفالات إلى حلف أيت يَفْ الْمَان، وطلبوا الدعم من أيت إزدگ وأيت مرغاد لصدّ عدوان أيت خباش في تافيلالت وفي المناطق التي تقع شمالها[53].

كانت الطريقة التي يعامل بها غزاة عطا السكان المستقرين بعد الاستيلاء على القصر تختلف كثيراً من مكان إلى آخر، وتختلف حسب درجة المقاومة التي يلاقونها.

---

(50) تاضّا التي كانت بين أيت خباش وذوي منيع المشار إليها في Regnault, «Notice sur les Ait Khebbach»; F. Albert («Les Ouled Djerir», BSGAO, 25 (Oct. Dec. 1905), pp. 393, 394) تقدم لائحة لروابط تاضّا بين عشائر أيت خباش وأولاد جرير. وقد أكد المخبران من أيت خباش وذوي منيع معاً أن تاضّا توجد بينهما، وإن لم تكن لكل عشيرة في كل قبيلة مثل هذه العلاقة. ويوجد نقاش أساسي عن هذه المؤسسة في G. Marcy, «L'Alliance par colactation (Tâd'a) chez les berbères du Maroc central», Revue Africaine, 2, (1936), pp. 957 - 73. H. Bruno, and G.H. Bousquet, «Contribution à l'étude des pactes de protection et l'alliance chez les Berbères du Maroc central», Hespéris, 33 (1946), pp. 353 - 70; Spillmann, Ait Atta, pp. 50 - 2. Gellner, Saints, p. 137. Lesne, «Les Zemmour», no. 2 (1966), pp. 144, 145.

(51) Denoun, Ait Atta, pp. 14 - 15. Bernard, «Le Tafilala», p. 391 الاستجواب رقم 12 و21. كانت قصور تانجويت هي: مزگيدة وسيدي بوبكر أُعْمَر، والهارون. والتي كانت قرب السفالات هي مَجد السّيفا وأُطارة.

(52) Denoun, «Ait Atta», pp. 14 - 15 وتضمّ الزريگات وأمَلْكير والجرامنة.

(53) الروايات الأوروبية المعاصرة المفيدة أكثر عن عدوان أيت عطا على وادي زيز هي روايات، Dr. Linarès, «Voyage au Tafilalet avec S.M. le Sultan Moulay Hassan en 1893» مستخلصة من Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc, nos. 3 and 4 (1932), pp. 48 - 49. «Le Tafilalt d'après Gerhard Rohlfs, pp. 248 - 249 - 253 - 254; and Harris, Tafilet, pp. 208- 209 - 288. Linarès, Rohlfs, and Harris زارا تافيلالت في القرن التاسع عشر. وينظر أيضاً في: Gendre, «Tafilalt», pp. 49 and Spillmann, Ait Atta, p. 42.

وكانت المجموعة السائدة من قبل في القرية إما أن تقتل أو تُطرد أحياناً. فقد طرد أيت عطا في الرتب كل أو معظم أيت إزدگ وعائلات الشرفاء، وسلبوا لهم ممتلكاتهم ببساطة، ثم تتعرض للقتل أو النفي. وحسب ما رواه مخبر من أيت خباش، لم يضطر إلى المغادرة في إحدى القصور في تانجويت إلا الذين قاوموا فقط. وقد سمح للكثيرين، بما فيهم بعض العائلات الشريفة للبقاء واسترجاع ممتلكاتهم.[54] ومن المحتمل أن كثيراً من الحراطين كانوا يمكثون في كل القصور، للقيام بأعباء العمل الزراعي.

لم يمارس أيت عطا الهجوم والاستيلاء فقط لبسط سيطرتهم على حدودهم الشرقية. بل لقد مارسوا كذلك سيطرة واضحة على المجموعات الأخرى عبر تحالفات خاصة، وتحصيل رسوم المرور، والابتزاز. وفي أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل التاسع عشر، كان آيت خباش يقومون أحياناً بحملة ضد بني امْحَمَّد ويذلونهم. ونظراً لكون بني امحَمَّد مازالوا يحتفظون ببنية قبلية قوية، ولربما لكونهم مازالوا يعرفون ترحالاً جزئياً، فإن أيت خباش لم يُلحقوهم بهم، ولكنهم ارتبطوا بهم عبر حلف معروف في المنطقة بتافرْگانت، أي، «المنع». لم تكن تنصّ تافرگانت على العلاقات السلمية فقط، والمساعدة المشتركة، ولكنها كانت تمنع منعاً باتاً الزواج بين القبيلتين كذلك. وكان هذا الفعل المحرم يتضمن علاقة الأخوة الرمزية بينهم، ولكنه ربما كانت له وظيفة عملية في القضاء على مصدر محتمل للتوتر.[55]

كانت روابط الحلف قوية إلى الحد الذي أصبح فيه بني امْحَمَّد مندمجين إلى حد ما في التنظيم السياسي الواسع لأيت عطا. هذا وإن لم يتقدموا قَطّ للحصول على منصب أمغار نُ فَلاّ، فإنهم كانوا يشاركون في انتخابه السنوي كجزء من خمس أيت أونبگي. وكانوا يستعملون التناوب والانتخاب المتقاطع في اختيار شيخ العامِ الخاص بهم.[56] هذا وإن كان بني امْحَمَّد قد أصبحوا جزءاً من نظام خمس اخماس بالمعنى السياسي، فإن تافرگانت نفسها تمنعهم من أن يندمجوا في أيت عطا سواء بالنَّسَب الحقيقي أو المزعوم. وأكثر من ذلك، فإن بني امْحَمَّد، ورغم الطبيعة المتبادلة ظاهرياً لتحالفهم، فقد اعتبروا مجرد شركاء ولم يصلوا قط إلى مرتبة أيت خباش.

---

(54) الاستجواب رقم 10 و12 و21.
(55) Spillmann, Ait Atta, pp. 50 - 52، والاستجواب رقم 9.
(56) Spillmann, Ait Atta, pp. 96. Denoun. «Ait Atta», pp. 1 - 25.

وقد طور الحلف أيضاً بعداً اقتصادياً. فكان كثير من بني امحَمَّد من تجار القوافل المحترفين، وينشطون بالخصوص في الطريق التي تربط بين تافيلالت وتوات. وقد أشركوا في معاملتهم التجارية قوات أيت خباش، التي تستطيع أن تمدهم بالخُفَراء والسائقين والجمال. ولم يكن يتمتع التجار الآخرون في توات وتافيلالت بنفس الحماية والامتيازات التي كان يتمتع بها بني امْحَمَّد. فكان هؤلاء التجار «يسافرون مع قوافل بني امحَمَّد». وغالباً ما يضطر أولائك الذين يسافرون وحدهم إلى دفع جباية رسم المرور (الزّطاطا)* لعبور أراضي أيت خباش، أو يُسوِّقون سلعتهم باستعمال السلاح. ولما تَوَصَّل أيت خباش إلى مراقبة الطريق الرئيسية بين تافيلالت وتوات، فإنه كان في إمكانهم سلب القوافل كما يشاؤون.[57] هذا وإن كان الملاحظون الفرنسيون يصفونهم في الغالب بِقُطَّاع طرق لا يمكن ردعهم، فإنهم كانوا يهتمون، بصفة عامة، بتوسيع التجارة بالتحالف مع بني امحمد أكثر من اهتمامهم بالتعرض لها أو إتلافها. وباختصار، كان نشاطهم التجاري يمثل مظهراً إيجابياً في دخولهم إلى شرق زيز ولم يكن ظاهرة لا معنى لها.

كان الحد الشمالي الشرقي لسلطة أيت خباش هو قصر بوذنيب، مركز إنتاج التمر في وادي گير الذي سكنه عدد من العائلات الشريفة والحراطين. وهنا استقر ثلاث مائة من أيت خباش حوالي 1893 على إثر مناوشة جيرانهم أيت إزدگ.[58] وإذا كان سكان قصور توات يشعرون ببعد المسافة، فإنهم لم يكونوا يستشعرون ضعف توسع أيت عطا. وهنا انضم أيت خباش وبني امحَمَّد ومجموعات أخرى من أيت عطا في كثير من المرات إلى ذوي منيع للاعتداء على سكان المناطق الشمالية والوسطى.[59] فقبل سنة 1808، كانت عصابات أيت عطا أو حتى الأفراد قد أقاموا معاهدات الخَاوة، مع عدد من القرى. وقد ظهرت هذه العلاقات في بداية القرن بأنها قائمة حقاً على

* يمكن الرجوع فيما يتعلق بالزطاطة إلى أطروحة عبدالأحد السبتي، مرجع مذكور.

(57) AGGA, 30H. 3, Enquête sur les rapports qui existent entre les indigènes algériens et les tribus du territoire marocain, Lt. Huot, «Notice succinct sur les Beraber», Oct. 18, 1902, pp. 10 - 13. A.G.P. Martin, Quatre siècles d' histoire marocaine (Paris), 1923), pp. 147 - 148.

(58) Capt. Canavy, «Les Régions du Haut-Guir et l' Oued Haiber», Ren. Col. (May 1905), p. 127. Augustin Bernard, Les Confins algéro-marocains (Paris, 1911), p. 86. والاستجواب رقم 9.

(59) القرية البعيدة جداً لأيت عطا في الحدود الشرقية كانت في واحة تابَلْبَلة، وهي محطة لتوقف القوافل بين تافيلالت وتوات. Francine Dominique Champault, Une Oasis du Sahara Nord-occidental: Tabelbala (Paris, 1969), pp. 32 - 43.

المساواة والمصلحة المشتركة. ولكن لما وصل أيت خباش إلى المنطقة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبحوا يعيشون أوضاعاً قاسية. فبدأوا بالقيام بالهجوم على القصور، ثم أضافوا إلى ذلك مطالبتهم السكان بالمال مقابل حمايتهم. وكان معظم سكان القصور الذين يتعرضون لهذا الابتزاز يستسلمون لأداء إتاوة منتظمة حتى لا تُنهب ديارهم أو يُسقط نخيلهم على الأرض. وقد استمرت هذه الحالة إلى بداية الحماية الفرنسية.(60)

كان عدوان أيت عطا هو الموضوع المهيمن في تاريخ الجنوب الشرقي للمغرب من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين. وفي سنة 1900، بدأ الفرنسيون يأخذون المبادرة من أيت عطا ويسبقونهم في ذلك. وما زالت أسباب هذا التوسع وطول معاناته لم تتضح كلية بعد. فقد كانت مراحله الأولى، مثل حركات القبيلة خارج الصحراء ناتجة عن الاختلال المزمن للتوازن القائم بين السكان والموارد، وربما كانت مرتبطة بطول فترات الجفاف.(61) كان الاتجاه الطبيعي للتوسع العطاوي، أو ما يمكن أن يسمى بالهجرة، نحو مراعي الأطلس الخضراء. ومع ذلك، فإن حلف أيت يافلمان قد أثبت بأنه قد قام بدور فعال جداً، إن لم يكن قد وقف حاجزاً حاسماً دون التوسع العطاوي. لذلك نجد أن انحصار الطريق الشمالية، التي كانت المنفذ الوحيد للقبيلة، قد تسبب في الهجرة والانتشار، أي، في تملك أراض جبلية وشبه صحراوية كافية لإعادة التوازن للسكان ولموارد العيش. وقد سمح النجاح المتواصل لهذا التوجه غرب وجنوب وشرق صغرو للقبيلة بالنمو المستمر.

والراجح أن تحركات أيت خباش وأيت أمناصف داخل أراضي الرعي على جانبي زيز السفلى قد تمت بالطريقة البدوية السلمية، أكثر مما كانت عن طريق الغزو المقصود. حقاً، ليس هناك دليل مباشر على أن أي رحّل آخرين، غير ذوي منيع، كانوا يسكنون تلك المنطقة عندما وصل إليها أيت عطا، ولو أن أيت إزدگ وأيت مرغاد ربما كانوا يتجولون فعلاً على مقربة من الصحراء في وقت من الأوقات. كانت تحدث معظم النزاعات التي يشترك فيها أيت خباش وأيت أمناصف في الواحات، مما يدل على أن عدوانهم كان موجهاً مباشرة للسيطرة على الموارد الفلاحية أكثر مما كان مُوجَّهاً لاحتلال أراضي الرعي. وكان معاشهم يقوم على التمور والحبوب والحليب. وقد أصبح عيشهم

---

(60) Martin, Quatre siècles, pp. 124, 125, 130, 147 , 153 - 60, 287. 288.

(61) انظر Lesne, «Les Zemmour», no. 3 (1967). pp. 100 - 8

يتوقف تقريباً على التمور مثلما هو الشأن عند سكان القصور. ولما أصبح امتداد الأراضي الصالحة للحرث محدوداً تماماً، بخلاف أراضي الرعي، كان على البدو والحضر أن يشتركوا في المحصولات أو يتحاربوا عليها. وقد تميزت علاقاتهم، في معظم الأحيان، بالتعاون المتبادل، بما في ذلك التبادل السلمي لعدد من المنافع. فكان أيت عطا يشترون الأراضي ويستعملون الحراطين لخدمتها؛ وكانوا يبادلون اللحوم، والصوف، في السوق بالتمور والحبوب والمنتوجات الفلاحية، كما كانوا يحرسون بساتين النخيل مقابل الحصول على قسط من الغلة.

ومع ذلك، فبالرغم من هذا التعايش بين البدو والحضر، فإن أيت عطا لم ينظروا قط إلى الفلاحين، من عرب وأمازيغ، وبيض وسود على أنهم يتساوون معهم اجتماعياً أو سياسياً. فهم يحتقرون الجميع، نظراً لبنسالتهم الحربية، وروحهم الجماعية القبلية، وحدّة إحساسهم بالتفوق الاجتماعي على الحضر العرب والحراطين. ولا يتردد أيت عطا في استعمال القوة بطريقة أو أخرى عندما يريدون اشتراكاً كبيراً في موارد العيش أكثر مما يمكن أن يحصلوا عليه عادة عن طريق المبادلة. فلو لم يكن التدخل الفرنسي، لاستمر الاعتداء على القصور أكثر في وادي زيز وتوات بعد 1900، وربما توسع إلى المراكز البعيدة شرقاً. وقد افتخر أحد المخبرين، من أيت خباش، عندما تحدث عن الأيام المجيدة السابقة، وقال، إنه لولا «الهجوم الفرنسي المضاد»، كان في إمكان أيت عطا أن تحتل الطريق كلها عبر الجزائر!

ومع ذلك، فقد ظلت أعمال العنف، في الأخير، انتقائية ومحصورة، رغم استمرارها في المنطقة خلال القرن التاسع عشر. ولما كان هدف أيت عطا هو الاستغلال والسيطرة على موارد سكان القصور دون سحقهم، فقد سلكوا سياسة عشوائية في النهب والسرقة. ولعل ما كان يؤدي إلى التخفيف من استعمال القوة العنيفة، هو ما كانت تعرفه المنطقة من توازن اقتصادي هش يعتمد على بساتين وأسواق الواحات أكثر مما يعتمد على ندرة الكلأ في السهوب.

الفصل الثالث :

سكان الواحات: تافيلالت وفجيج والقنادسة

كانت واحات المغرب شبه الصحراوي تنتشر عبر الصحراء أو تمتد في شريط متقطع على طول الأنهار، حيث توجد المراكز النشيطة في مجالي الفلاحة والتجارة. وكانت هذه الواحات تستوعب الكثافة السكانية للمنطقة كلها. وقد كانت تتوفر على مؤسسات للتعليم والفقه والصناعة الحرفية، وربما كانت تبدو لسكان المدن السلطانية مؤسسات بدائية. كما كان السكان الرحل في السهول المجاورة يجعلون من بساتين النخيل مراكز حياتهم القبلية. وقد كانوا في البداية يترددون على الواحات ليدبروا الممتلكات الفلاحية ويقومون بالتجارة، ولكن كانوا يأتون إلى الواحات كذلك للقاء بالأقرباء، ولجمع الأخبار، وإقامة التجمعات القبلية، وتنظيم الغارات، وحل النزاعات، والبحث عن الخدمات الروحية والسياسية التي يقدمها الأولياء، بل كانوا يعيشون هناك في بعض الحالات جزءاً من السنة. كما كانت الواحات أماكن للتجمعات المختلفة لعدد من القبائل والعشائر وجماعات القصور، وغيرها من القبائل المتفرقة والمنتشرة في الأطراف، وذلك لتوسيع وتمتين علاقاتها الاجتماعية. وقد كان الجمع بين علاقات العداوة والتعايش من ضرورات ومميزات العلاقات بين الرحل وسكان الواحات. ومع ذلك، فهذا الواقع لا يعني أن أطراف البساتين كانت تعتبر حداً متميزاً بين عالمين ثقافيين لا يصطدم أحدهما بالآخر من حين لآخر، بل بالعكس، كانت الواحات، مثل المدن الواقعة شمال الأطلس، مراكز أساسية للحياة الاجتماعية سواء للرحل أو للحضريين، لأنها كانت تملك مثل المدن مصادر لا يمكن أن يستغني عنها أي عنصر من السكان.

ولما كانت الواحات مراكز لحياة المجموعات السكانية فيما بينها، فإنها كانت تمثل بذلك بؤراً للحركات السياسية والعسكرية في الجنوب الشرقي. وفي أواخر القرن التاسع عشر كان لدينامية هذه الجماعات دور كبير في مقاومة المنطقة للغزو الاستعماري. ولم يكن أحد يدرك هذا، بشكل فعلي، أكثر من الجيش الفرنسي، الذي كان يرى في الغزو

سلسلة من عمليات الزحف من واحة أساسية إلى أخرى. وقد لعبت ثلاث واحات أدواراً أساسية خاصة في أحداث 1881 ـ 1912. وهي، تافيلالت، التي تعتبر من الأراضي الواسعة الخصبة في المنطقة، ومن المراكز الحيوية للسياسة القبلية والمخزنية، بل وقاعدة صلبة لمقاومة الفرنسيين. وفجيج، ثاني مركز كبير في المنطقة، التي كانت قريبة جداً من الجزائر، مما جعلها عرضة لمطامع الجيش الفرنسي منذ سنة 1881. والقنادسة، التي كانت تقع في وسط الطريق بين تافيلالت وفجيج، وهي واحة صغيرة جداً، ولكنها كانت مقراً لسلالة من الأولياء الذين اشتهروا في المنطقة بنشاطهم السياسي. لذلك، فإن المظهر السياسي لهذه الجماعات الثلاث، إلى جانب موقع ذوي منيع وأيت عطا، يفيد إلى حد ما في فهم صورة وضعية الجنوب الشرقي للمغرب في ظل الأزمة الاستعمارية.

تافيلالت

إذا كانت للجنوب الشرقي عاصمة، فلن تكون إلا تافيلالت: فهي أكبر مركز للسكان الحضريين في المنطقة؛ وملتقى الطرق الرئيسية للمسافات البعيدة والتجارة المحلية معاً؛ ومهد الشرفاء العلويين وموطنهم، ومقر أحد خلفاء السلطان الثلاثة، أو ولاته. كانت تافيلالت بمثابة جزيرة عربية في محيط أمازيغي. ينحدر معظم سكان تافيلالت، ماعدا الحراطين واليهود، من عرب بني معقل الرحل، الذين دخلوا إلى المنطقة من الشرق في القرن الثالث عشر، ثم تعاطوا للفلاحة بشكل تدريجي. وهاجرت مجموعات أخرى من بني معقل إلى الشرق أو الشمال، وتركت الجزء الأكبر من وادي زيز السفلى وأراضي السهوب المحيطة بتافيلالت لأيت عطا وأيت إزدگ الأمازيغ.

كانت تافيلالت تتألف من سبعة تجمعات من القصور، أو مقاطعات هي: السّيفا، وتانجويت، ووادي إفْلِي، والغُرْفَة، والزّوَا، والسّفالات، وبني امْحَمَّد. وكانت توجد واحات أربع كبيرة غير بعيدة في الشرق والشمال الغربي على طول ضفاف زيز وغريس، وهي: تِيزِيمِي، والمعاضيض، والجرف، وفزنة. في سنة 1960 كان يبلغ عدد السكان المستقرين في هذه المنطقة بأسرها حوالي 67000 نسمة، ويسكنون في حوالي 164 قصراً. وربما كان السكان في نهاية القرن التاسع عشر يبلغون أكثر من 100000

نسمة، والقصور كانت أكثر أيضاً.[1]

كان كل قصر يشكل وحدة اقتصادية يتعاون فيها كل أعضائها ويتقاسمون الموارد فيما بينهم، ولو أن كل الأراضي الخصبة كانت ملكية خصوصية. كانت غابات النخيل، والبساتين وحقول الزرع المحيطة بالقرى تُسقى من منبعين أساسيين هما: المياه الجوفية والفيضانات الموسمية. وكان مستوى المياه الجوفية يتغير من سنة إلى أخرى، لأن توفرها كان يتوقف على حجم التساقطات المطرية وسقوط الثلوج في الأطلس الكبير، وعلى توالي فيضانات وادي زيز وغريس. أما المياه الجوفية فكانت تستخرج عن طريق الآبار، التي كانت موجودة بأعداد كبيرة في المنطقة، أو عن طريق الخَطّارات التي تجمع المياه ثم تُحوِّلها إلى السطح، وكانت الآبار، في الغالب، ملكية خاصة، بينما كانت الخطارات ملكية جماعية للذين يقيمونها ويتعهدونها. ومياه الفيضانات تفيض على نهري زيز وغريس من الجبال في شهور الربيع والخريف. ولكن حجمها وتوقيتها لم يكونا مستقرين ولا يمكن توقعهما أبداً. وعندما تأتي هذه المياه، فإنها تجري في شبكة معقدة من سواقي الري. يملك القصر بشكل جماعي السواقي وحق السقي. ونظام الأسبقية في استعمال المياه يحدد في جل الأحيان بموقع أحدهم على النهر أو الساقية، مع إعطاء الأسبقية للمالك الذي يوجد في وضع المستوى الأعلى من النبع. وعندما يَستَعمِل المياهَ أكثرُ من قصر واحد من ساقية واحدة، فإن القصر الذي يوجد في رأس الساقية هو الذي يسقي في المرحلة الأولى. ويحوِّل كل قصر المياه إلى نظام ساقيته خلال مدة معينة من الزمن، وعادة ما تكون نصف يوم كامل. وغالباً ما تُطَبَّق نفس القوانين داخل القصر، ولذلك فإن الرجل الذي يقع بستانه في المستوى المنخفض من أعلى الساقية يحصل على نوبته في الأخير.[2] ولما كانت القرى والقصور التي تقع في المستوى

---

(1) Daniel Noin, La Population rurale du Maroc (Paris, 1970), pp. 183-90; Augustin Bernard, Les Confins algéro-marocains (Paris 1911), p. 358; E. Menneson, «Ksour du Tafilalt», Revue de Géographie du Maroc, n° 8 (1965), p. 89; F. Gendre, «Tafilalt», Revue de Géographie Marocaine, 26, n° 3-4 (1942), p. 52; [Larbi Mezzine, Le Tafilalet : Contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII e et XIII e siècles. Pub. de la faculté des Lettes et des Sciences Humaines - Rabat, Serie Theses 13, Najah El Jadida, Casablanca, 1987, pp.263-360; معلمة المغرب، ج.6، 1992، ص. 2082-2083. م].

(2) Morocco. Office National d'Irrigations, «Amenagement de la région du Tafilalt: rapport général préliminaire» (no date) أنا مدين للسيد E. Menneson في وزارة الفلاحة المغربية لاستعمال هذه الدراسة. L. Clariond. «Le problème de l'eau au Tizimi et au Tafilalt», Bulletin Economique du Maroc, 4 (July 1937), pp. 237-40; Paul Roché, L'Irrigation et le statut juridique des eaux au Maroc (Paris, 1965), p. 259; E. Menneson, «Ksour du Tafilalt», p. 91.

الأعلى من النهر أو الساقية تتميز عن جيرانها التي تقع في المستوى السفلي، فإن توزيع المياه كان مصدراً لكثير من التوترات والنزاعات المتكررة، وبالخصوص عندما يقل الفيضان، أو عندما تحاول إحدى الجماعات أن تأخذ أكثر من نصيبها. ففي سنة 1894، مثلاً، قام خليفة تافيلالت بحَرْكَة تأديبية، لمنع سكان المقاطعة الشمالية للسّيفا من بناء سد على نهر زيز كان الغرض منه تحويل معظم الفيض إلى مجراهم الخاص.

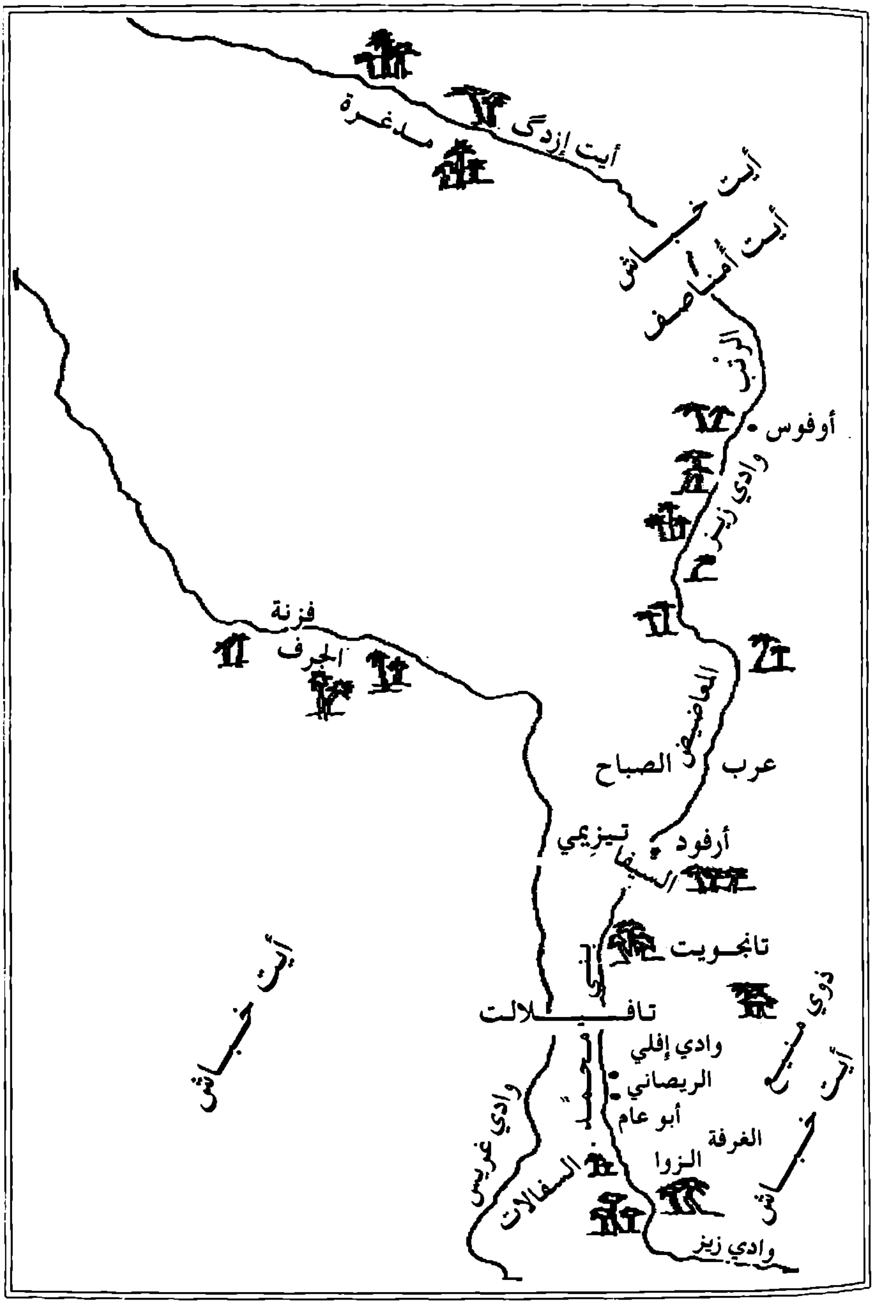
كانت الأصناف الاجتماعية الستة لواحات شبه الصحراء ممثلة كلها في تافيلالت. وكان الشرفاء العلويون بصفة خاصة يشكلون الأغلبية لأسباب ذكرناها من قبل. وقد كان عددهم يبلغ عدة آلاف. فكانوا يتمركزون أكثر في وادي إفلي، المقاطعة المركزية التي يوجد فيها قبر مولاي علي الشريف. وقلة منهم هي التي تستطيع تقديم أدلة على نسبها لإثبات قرابتها الدموية، ولكنهم مع ذلك يعتزون كلهم بانتسابهم إلى السلطان وأجداده، سواء كان ذلك حقيقة أم معترفاً به. أما الشرفاء الأدارسة فكانوا يشكلون جماعة قليلة تنتشر في المنطقة.

كان هناك على الأقل ثمان سلالات من المرابطين، أبناء الأولياء المحليين، ترعى عدداً من الزوايا بتافيلالت. وكان بعضها يتولى الوساطة السياسية أو التحكيم بين سكان القصور أو الرحل في المنطقة. وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت الأسرة الرائدة في هذه المنطقة هي أسرة أولاد الغازي، التي كانت تقيم في الجانب الغربي من منطقة السّفالات.[(3)] وهذه الأسرة هي التي أقامت السلم في الغرفة بعد المعركة الأولى بين أولاد بوعنان وأولاد بلگيز سنة 1894.

كان كل من الشرفاء والأولياء يعيشون عادة من التجارة، وامتلاك بساتين النخيل، وجمع "الزيارات"، أي، الهبات الدينية التي يقدمها لهم المؤمنون. ومع ذلك، فلم يكن لديهم ما يكفي من الهيْبَة الروحية حتى تُدرّ عليهم العطايا بصورة منتظمة. ويبدو أن مرابطي تافيلالت قد جمعوا كثيراً من المداخيل مقابل الخدمات السياسية أكثر مما جمعه الشرفاء. ولكي تكون الجماعات فعالة في وساطتها، تلتزم الحياد السياسي، وتقيم في مكان منعزل، وليس لديها أقرباء كثيرون بين الناس الذين يخدمونهم. فبينما كان الأولياء يتوفرون على هذه الخصائص، فإن الشرفاء، على الأقل جماعة العلويين،

(3) Maurice Bernard, «Le Tafilalt», Rens. Col. (Oct. 1927), pp. 390, 391; Georges Spillmann, Les Ait Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra (Rabat, 1936), p. 70، الاستجواب رقم 16.

5 - تافيلالت ووادي زيز



كانوا يتألفون من عدد كبير من الناس المنتشرين في المنطقة، والذين كانوا يتخاصمون فيما بينهم ويتحالفون مع القبائل ومجموعات المنطقة. وغالباً ما يلجأون إلى الوسطاء أكثر ممَّا كانوا يقومون بالوساطة للآخرين.(4)

كان أغلب سكان تافيلالت فلاحين لهم أملاكهم الخاصة التي تتوافق من الناحية الاجتماعية مع القصر، ومع جماعة من القصور، أو المنطقة. ومعظمهم لا يعتبر القرابة فوق مستوى السلالة، التي لم تكن تتعدى في الغالب أكثر من خمسة أجيال. وكانت بعض السلالات على العموم تشترك في قصر واحد، وكل سلالة تحتل حيّها الخاص. ومع ذلك، هناك في المنطقة مجموعتان لهما نظام قرابة متشعب أكثر يخترق سلالات القرية. فبني امْحَمَّد الذين يسكنون في المنطقة التي تحمل نفس الاسم، يَدَّعون بأنهم ينحدرون من جَدّ واحد، ويتكونون من ثلاث عشائر، وكل عشيرة منقسمة إلى أربع سلالات(5). وكذلك عرب الصَّباح، الذين يسكنون شمال تافيلالت في واحات الجرف، وفزنة، وتيزمي، والمعاضيض، لهم نفس التنظيم «القَبَلي».(6)

كانت عائلات الحراطين متفرقة في المنطقة، وعادة ما يشتغل الحراطين كعمال خَمَّاسين لفائدة المجموعات الحضرية ذات الوضعية الاجتماعية الراقية، ولفائدة ذوي منيع وأيت عطا الذين يملكون أشجار النخيل في المنطقة. ومع ذلك، فإن الحراطين لم يكونوا يُحْرَمُون من امتلاك الأرض، بل كان بعضهم فلاحين مستقلين. وكان لا يسكن في عدد من القصُور في تافيلالت إلا الحراطين.(7)

وفي أواخر القرن التاسع عشر كان يبلغ عدد سكان الواحة من اليهود حوالي ستة آلاف نسمة. ويوجد حيهم الكبير، الملاَّح، في قصر الريصاني في منطقة وادي إفلي. وكان معظمهم إما من التجار، وصناع الحلي، أو من صناع الأحذية.(8)

---

(4) أنظر Ernest Gellner, Saints of the Atlas (Chicago, 1969), pp. 140-59.

(5) AGGA, 22H. 27, Denoun (Officier-Interprète, Colomb-Béchar), «Essai de monographie de la tribu berbère des Ait Atta», April 7, 1913, p. 8; Spillmann, Ait Atta, pp. 95-96. الاستجواب رقم 18.

(6) Henriet, «un Problème de l'Extrême-Sud marocain: répercussion de sa situation politique et sociale sur son relèvement économique», CHEAM, n°.6, 1937. الاستجواب رقم 19.

(7) D. Jacques-Meunié, «Abbar, cité royale de Tafilalt», Héspéris, 46 (1959), pp. 11-12, Bernard, «Le Tafilalt», pp. 393-9؛ يستعرض برنار في معلوماته التي تعود إلى 1910، عدة قصور يسكنها الحراطين فقط.

(8) Walter B. Harris, Tafilet (London, 1895), p. 296، تقدير السكان حسب جرهارت رولفس Gerhardt Rohlfs، الرحالة الألماني الذي زار تافيلالت في سنتي 1862، و1864. مُستشهد به في كتاب، أوسكار لينز Oskar Lenz, Timbouctou (Paris, 1886), p.302.

كان القصر في تافيلالت، كما هو الشأن في أي مكان من الجنوب الشرقي، وحدة سياسية مستقلة، بل هو يمثل في حد ذاته قانوناً خاصاً. وتأخذ الحياة السياسية وراء أسواره العالية والعريضة شكل العلاقات الدولية. والمؤسسة الأساسية للحكم عبر الواحة هي الجماعة. وتتكون عادة من ممثل واحد أو أكثر لكل سلالة. وربما اشترك فيها الحراطين في بعض القصور التي يكون فيها عددهم كبيراً، إلا أن اليهود لا يشتركون فيها أبداً. والجماعة هي الهيئة التنفيذية العليا والقضائية في القرية. فبالإضافة إلى النظر في كل القضايا السياسية والإدارية التي تهم السكان، فإنها تقوم كذلك بتدبير توزيع مياه السقي، وتصدر الأحكام الزجرية وفقاً للشريعة الإسلامية والعُرف.

تظهر قوة اندماج الحياة الاجتماعية بوضوح في القصر بصورة حية في الإجراءات الانتخابية المتميزة المطبقة بشكل واسع عبر الواحة. وتنتخب عدة قصور الشيخ سواء كل سنة أو كل نصف سنة ليعمل كمنسق للجماعة أو كناطق رسمي باسمها. يختاره الرجال الراشدون بواسطة نفس نظام التناوب وعبر الانتخاب الذي يستعمله أيت عطا. أي، أن المنصب يمر من سلالة إلى أخرى تبعاً لنظام تناوب مضبوط، ولو أن قائداً استثنائياً يمكن أن يُحتفظ به في المنصب لمدة أكثر من سنة واحدة إذا لم يعارض في ذلك أحد. ولا يضم المنتخبين إلا أولئك الذين ينتمون إلى السلالات التي لا تقدم مرشحين عنها. وفي بعض القصور، تنتخب كل سلالة مندوبيها الخاصين للجماعة. ولو أنه في السلالات الأخرى يُختار كل الأعضاء عن طريق الانتخاب. فمثلاً، إذا أرسلت السلالة أربعة أشخاص إلى المجلس، فإن هؤلاء الأربعة يُنتخبون من طرف مجموع أفراد السلالات الأخرى. وعلى غرار أعراف أيت عطا، تمنع هذه الإجراءات القادة من تكوين نفوذ شخصي قوي، أو من تقديم مصالح سلالتهم على مصالح القرية كلها. وفي ظروف عدم انتظام الموارد المائية، لا يستطيع أي قصر توفير الماء، الذي تنشأ عنه النزاعات الداخلية. إن النظام الانتخابي يوفر ضمانات إضافية، إذ يمكن للجماعة أن تشتغل كوحدة اقتصادية تعاونية ولا يمكنها أن تنحرف أبداً إلى جمع العائلات أو السلالات المتعادية.[9]

(9) يصف مخبري (الاستجواب رقم 21) استعمال التناوب والانتخاب التقاطعي في انتخاب شيخ قصره، تَابُوعَصَّامْت في السفالات. ويؤكد أن النظام كان مطبقاً بشكل واسع عبر تافيلالت، ولكنه ينكر بان الجماعة كانت كلها منتخبة بالانتخاب التقاطعي في تَابُوعَصَّامْت E. Menneson ("Ksour du Tafilalet", p. 90) قد وصف الإجراء الاخير. ربما قد لاحظ القرى التي يطبق فيها، مع انه لم يقل شيئاً عن انتخاب الشيخ/الشيوخ. وقد سجل الانتخاب بالتناوب لمنصب الشيخ برنار في Bernard, "Le Tafilala", p. 391

ولما كانت القصور نفسها مكتفية بذاتها بشكل كبير، فإن العلاقات فيما بينها كانت دائماً متوترة وحذرة. ونظراً لمحدودية الموارد، وبخاصة المياه، فإن المنافسة كانت تتحول أحياناً إلى نزاع مفتوح لا يمكن تهدئته إلا بتدخل طرف ثالث من الوسطاء. ومع ذلك، فمن الخطأ أن نتصور بأن القصر كان حصناً مدججاً بالسلاح كل الوقت. فقد كان التجول عبر تافيلالت في الظروف العادية لا يشكل أية صعوبة، وكانت القصور في الغالب تعمل كلها لحماية نفسها من هجمات الرُّحَّل (أيت خباش بالخصوص) أو مواجهة الطوارئ الطبيعية. وكانت القصور في كل المناطق السبعة تلتقي كلها في تجمع خاص. وكانت هذه الهيئة، التي يمكن أن ترسل إليها كل قرية في المنطقة ممثلين عنها تشتغل وتتخذ قرارات في ظروف غير عادية فقط، مثل نشوب الحرب. وتشبه هذه الهيئة عصبة القصر التي لم يكن لها في معظم الوقت إلا وجود خَفي. ومع ذلك، فإنها تعطي لكل واحدة من هذه المناطق هويتها السياسية المستقلة المتميزة التي لا تقتصر على الموقع الجغرافي. وبخلاف سكان المناطق الست الأخرى، بقي بني امْحَمَد، متحدين عن طريق القرابة كما لو كانوا يسكنون في مكان محدد، وكانوا ينتخبون كل سنة شيخ القبيلة الذي ينسق أشغال كل القرى، ويتصرف كناطق رسمي باسمهم، ويتوسط في نزاعاتهم الصغيرة. وكذلك عرب الصباح الذين كانوا يوحّدون الواحات الأربع شمال تافيلالت عن طريق اختيار القائد الأعلى كل سنة.[10]

كان من الممكن أن تكون تافيلالت خالية من أي أثر للمخزن لولا وجود الخليفة، أو خليفة السلطان. فتبعاً للنظرية السياسية المغربية في القرن التاسع عشر، كان السلطان ينتدب سلطات خاصة لثلاثة خلفاء، يحكمون باسمه وفي غيابه في ثلاث عمالات، أو «ممالك»، تتركز في فاس ومراكش وتافيلالت. كان الخلفاء مسؤولين عن مراقبة وتنظيم عمل الموظفين الرسميين المحليين والقضاة المعينين من طرف الحكومة المركزية، وترأس صلاة الجمعة والأعياد الدينية، وبصفة عامة فإن الخلفاء يتولون نوعاً من السلطة الأخلاقية على السكان القاطنين في منطقة نفوذهم. وكانوا في الغالب من أقرباء السلطان، وكانت تساعدهم فرق من جيش السلطان وإدارة لها بنية تراتبية على شكل مخزن مصغر.[11]

---

(10) الاستجواب رقم 18، 19، و21.

(11) انظر محمد الحبابي، Mohamed Lahbabi, Le gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle (Rabat, 1958), pp. 74-75.

في الواقع، كانت سلطة الخليفة خاضعة لنفس الإمكانيات العسكرية المحددة التي كانت للسلطان والتوافقات مع السلطة المحلية. فيمكن لنواب الملك في فاس ومراكش أن يحكموا فعلاً داخل أبواب مدنهم، وإن كان تأثيرهم في المناطق القروية لعمالتهم يتوقف على ميزان القوى العسكرية السائد بين المخزن والقبائل. وبالمقابل، لم يكن خليفة تافيلالت قط عاملاً يتوفر على سلطة فعلية، مادام مجال حكمه بعيداً ولا يمكن أن يصل إليه جيش السلطان إلا في بعض المناسبات القليلة. لم تكن تتمتع تافيلالت بوضعية «العاصمة الإقليمية»، لأنها كانت منذ زمن قلعة للسلطة العلوية في الصحراء، بل لدلالتها الدينية الإيديلوجية. وكان الخليفة يمثل تأكيداً حياً على أن جذور الدولة العلوية مازالت منغرسة بشكل ثابت في موطنها تافيلالت، وأنها ستبقى مقراً لمؤسسها.

كان الخليفة يسكن في قصر الريصاني في منطقة وادي إفلي الوسطى، حيث يسكن كثير من الشرفاء العلويين. وكانت تتكون إدارته من عدد صغير من الأعوان الشرفاء، والقاضي الذي تعينه الحكومة المركزية. وكانت جماعات القصور، مثلما كان طلاب الشريعة المحليين، الذين أصبح لهم زبناء قانونيون، يحكمون في القضايا الجنائية والمدنية في المرحلة الابتدائية. وكان القاضي يحكم في الاستئنافات والنزاعات الخطيرة الاستثنائية على أساس الشريعة الإسلامية.

لم يكن للخليفة إلا بضع عشرات من الجنود المخزنيين تحت سلطته. ولذلك، فإنه لا يستطيع أن يمارس سلطته إلا عندما تساعده جماعة القصر أو ربما جماعة من الرحل المسلحين. فقد كان يجمع الزكاة والعُشُور، مثلما كان يجمع الزيارات للسلطان من الذين يرغبون في منحها له طوع إرادتهم. ولكنه لما لم تكن لديه قوة مسلحة منتظمة ذات معنى، فإنه لم يستطع جمع الجبايات بالقوة قط ـ وطبيعي أن يكون هناك من لا يؤدي أي شيء إطلاقاً. وبالرغم من هذا التقليص لسلطته، فقد استطاع أن ينجز عدداً من الخدمات الملموسة للمخزن والسكان المحليين. فحافظ على النظام في السوق المركزي في أبو عام، وتوسط في نزاعات الثأر بين القصور والقبائل، وقام بتدبير عدد كبير من الأراضي والممتلكات الخاصة بالأسرة الملكية، وطمأن الشرفاء أو أعضاء من نخبة القصر الذين أُبعدوا إلى تافيلالت ورعاهم، وعمل كرابطة بين السلطان والشرفاء أو مجموعات أخرى في المنطقة. وباختصار، فإنه بقي خارج شبكة العلاقات القبلية والقروية، وبعيداً من الشرفاء العلويين الآخرين. لذلك، كان في وضعية تسمح له بالقيام بدور الوسيط

البارز في الحياة السياسية والاجتماعية في المنطقة.[12]

إن حضور الخليفة ومصالح المخزن المعقدة التي تدور حوله، بالإضافة إلى حجم السكان ومستوى التجارة والإنتاج الفلاحي، جعل تافيلالت قطب رحى الجنوب الشرقي المغربي. ولهذا كان لها تأثير كبير في المنطقة على خلاف القصور الأخرى في القرن التاسع عشر. وكان الاستثناء الأساسي من هذه القاعدة هو فجيج، التي تقع في الباب الشرقي للجنوب الشرقي، وتوازي تافيلالت بشكل مصغر كمركز سكاني وفلاحي وتجاري.

فجيج

تمتد واحة فجيج، ذات المساحة الكبيرة الواسعة الخضراء من أشجار النخيل، في منحدر واسع تحيط به من الجهات الثلاث الجبال الوعرة القاحلة التي تشكل نوعاً من حلقات الوصل الغربية من سلسلة جبال الأطلس الصحراوي. ويَحُفّ وادي زوزفانة، الذي ينبع غير بعيد من شمال فجيج، الجانب المكشوف من المنحدر في الشرق، ثم يتجه إلى الجنوب نحو الصحراء. وتحتل غابات النخيل مساحة تقدر ب 12 كلم مربع. ويخترق المنحدر في الوسط جرف صخري يمتد من الشرق إلى الغرب فيقسمه إلى قسمين، علوي وسفلي. وتقع ستة قصور من قصور فجيج السبعة في القسم العلوي من المنحدر. وهذه القصور هي: الوداغير، وأولاد سليمان، وأولاد المعيز، والحمام الفوقاني، والحمام التحتاني، والعبيدات. ويمتد قصر زناگة وحده، الذي يعادل سكانه تقريباً مجموع سكان القصور الأخرى، في السهل الذي يقع تحت الجرف. وربما لم يكن يتجاوز مجموع عدد سكان فجيج مع نهاية القرن التاسع عشر ستة عشر ألف نسمة.[13]

(12) AMG (Archives du Ministère de la Guerre, Service Historique de l'Armée), Alg. 19, Sit. Pol. 1911, Berriot (Com. of the Annex of Beni Abbès), «Contribution à l'étude de la région du Sud Ouest», 1911, pp. 16-30; Gabriel Delbrel, «Notes sur le Tafilalet», BSGP, 7th ser., 15 (1894), p. 209; «Le Tafilalet d'après Gerhard Rohlfs», Ren. Col. (Aug. 1910), p. 251; A. Le Chatelier, Notes sur les villes et tribus du Maroc: Tafilalet, Tizimmi, Er-Reteb, Medghara (Paris, 1903), p. 12; Bernard, "Le Tafilala», p. 391.

(13) التقدير المقدم سنة 1921، الذي اعتمد في جزء منه على الإحصاء الضريبي المحلي، يقدر عدد السكان ب: 16000 نسمة. P. Russo, «Au Pays de Figuig», Bulletin de la Société de Géographie du Maroc, 1st trimester (1923), p. 471 يقدر الإحصاء المغربي لسنة 1960 عدد السكان الأصليين ب: 12185 نسمة، ولكن يبدو أن السكان قد انخفضوا بسبب الهجرة إلى المدن الشمالية خلال مرحلة الحماية.

في القرن التاسع عشر كان يتكون سكان كل قصر من مجموعات ذات قرابة موسعة، بالإضافة إلى الحراطين العمال. وكل السكان المقيمين في فجيج يتكلمون الأمازيغية، بالإضافة إلى أن معظم الراشدين يتكلمون الدارجة المغربية. والوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي هي العشيرة، المعروفة بالفَلْقَة، أو أحياناً بالفَخْذَة. كان لزناگة ثمان عشائر أو تسع، والقصور الأخرى لها من ثلاث عشائر إلى خمس. وتسكن العائلات التي تكون عشيرة واحدة مجتمعة في حيّ من القصر (مع بعض الاستثناءات)، ويكون لها أحياناً مسجدها الخاص، وترسل الممثلين عنها إلى مجلس العشيرة أو الجماعة. وبصفة عامة، فإن العشيرة/الفلقة هي مركز العلاقات الاجتماعية بالنسبة للفرد. وكانت منقسمة إلى عدد من الأنساب السلالية (إغَسّ)، وعادة ما تصل إلى أربعة أو خمسة أجيال.

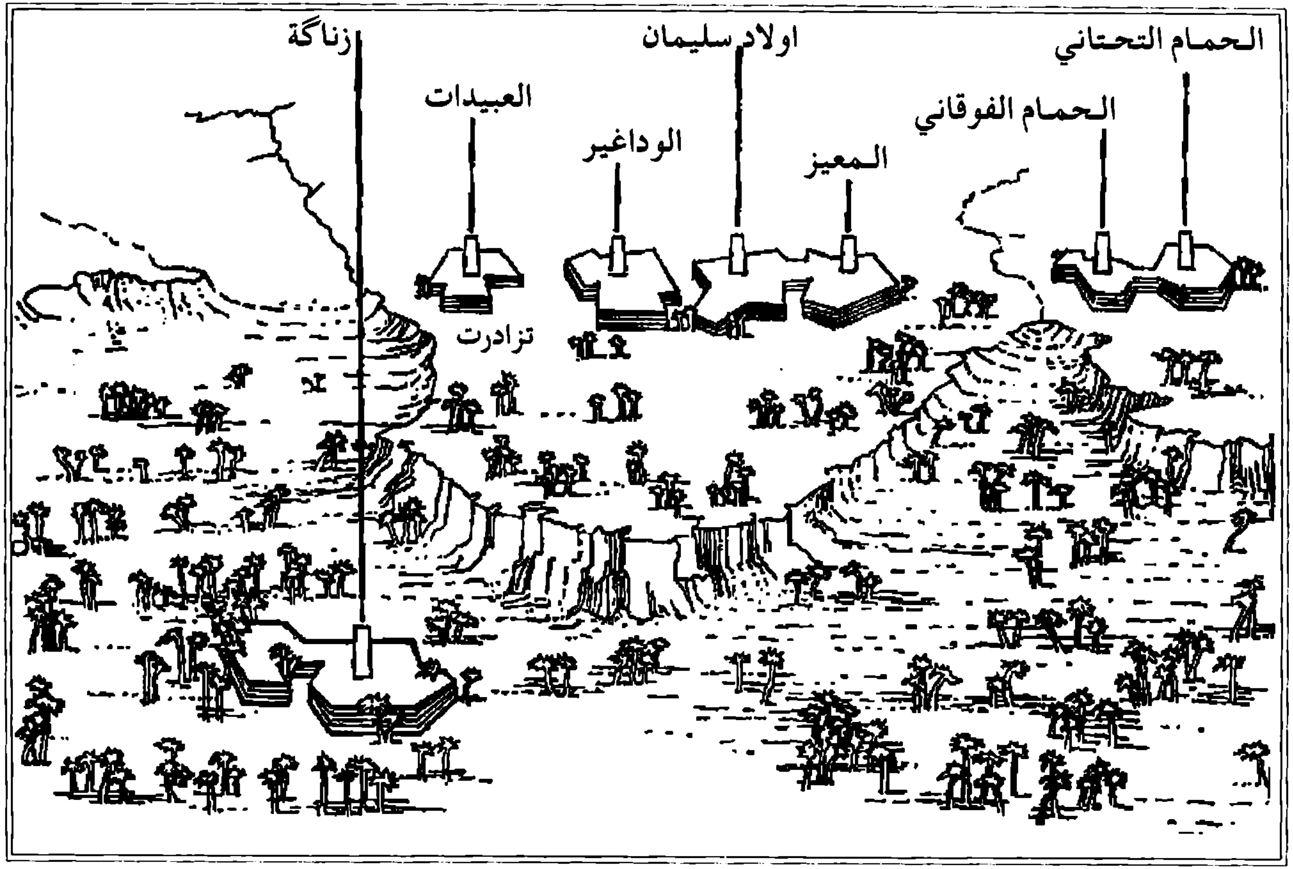
ليس هناك قصر يدّعي سكانه بأنهم ينحدرون من جد واحد باستثناء الوداغير. فعشائر الوداغير تُصرّ على أن نسبها يرجع إلى مولاي أحمد الودغيري، الشريف الإدريسي الذي هاجر إلى فجيج من فاس في القرن الثالث عشر.[14] ويحاول سكان القصور الأخرى أن يكذبوا هذا الادعاء، ولو أن كثيراً من العائلات في فجيج تحاول بدورها أن تدعي في نفس الوقت بأنها من الشرفاء عندما تُسأل في هذا الموضوع. كان ما يسمى بالشرفاء الأدارسة يوجدون بأعداد كبيرة في المغرب، ومع ذلك، فإن قلة منهم هي التي تستطيع إثبات زعمها بالوثاق النّسبيّة الصحيحة.

كانت عائلات قليلة من اليهود تعيش في زناگة والوداغير وأولاد سليمان. وكانوا كلهم من صناع الحلي أو التجار، ولهم أحياؤهم الخاصة في القصر.[15]

تعتبر فجيج عملياً أقصى غابة للنخيل توجد في الشمال من سلسلة طويلة من الواحات المنتجة للتمور التي تمتد نحو الجنوب على طول وادي زوزفانة ووادي الساورة إلى توات. والإحصاء الذي وقع سنة 1911 يقدر عدد النخيل في فجيج بحوالي 125000

(14) R. Gromand, «Le Particularisme de Figuig», Ren. Col. (April) 1939), p. 91 . الاستجواب رقم 28؛ [انظر كذلك، أحمد مزيان، فجيج «فگيگ» مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1903)، مطبعة فجر السعادة، 1988، ص. 259-270؛ بنعلي محمد بن بوزيان، واحة فگيگ: تاريخ وأعلام، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدارالبيضاء، 1987، ص. 61-67؛ الدر النثير فيمن اشتهر وصح نسبه من شرفاء الوداغير بفجيج، فاس ومكناس، للفقيه النسابة محمد بن الحسن المخلوفي الودغيري الفاسي، مراجعة ذ. المهندس العربي هلالي، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، 2003/1424؛ معلمة المغرب، مطابع سلا، ج.19، 2004، ص. 6487-6510.]م.

(15) Edmond Doutté, «Figuig: notes et impressions», La Géographie, 7 (March,1903), p. 188 . الاستجواب رقم 28.


الحمام التحتاني
الحمام الفوقاني
المعيز
اولاد سليمان
الوداغير
العبيدات
تزادرت
زناگة

6 – فجيج

نخلة، مما جعلها أكبر تجمع للنخيل في منطقة الحدود، باستثناء تافيلالت.[16] يملك بعض سكان زناگة، وربما حتى سكان القصور الأخرى كذلك، الأراضي وغابات النخيل في المنطقة المجاورة، وبخاصة في قصر بني ونيف، الذي يوجد على بضعة أميال جنوباً، وكان، يسكنه الحراطين وبعض العائلات العربية. ويوجد ممر ضيق مغروس بالنخيل بين جبلين قاحلين؛ جبل زناگة وجبل تاغْلَة يربط فجيج ببني ونِّيف.[17]

كانت فجيج على الدوام أكثر قصور المنطقة ازدهاراً، ويعود ازدهارها بالأساس إلى وجود المياه باستمرار. ففي الوقت الذي يتوقف سكان وادي زيز، وگير، وزوزفانة في إمدادهم بالغذاء على عدم انتظام الأنهار الجارية، فإن سكان فجيج يمكنهم أن يعتمدوا على مدار السنة، إن لم يكن بوفرة دائماً، على جريان المياه من عشرين عيناً. وتلقي الخطارات التي تدعى الفجَّارات، الماء إلى السطح في السواقي المفتوحة حتى يصل إلى البساتين. وتعتبر العيون المصدر الوحيد الملموس للمياه، مادام معدل تساقط الأمطار لا يتجاوز سنوياً ما بين سبعين ومائة ملمتر، بينما زوزفانة، الذي لا تجري مياهه إلا جزءاً من السنة، يوجد بعيداً جداً عن الواحة مما لا يسمح بالسقي منه.[18]

إذا كان الفلاحون في تافيلالت يملكون أرضهم الخاصة، ويستعملون مياه الساقية الوحيدة بشكل جماعي، فإنهم يشتركون في ملكيتها والمحافظة عليها. وتختلف فجيج

---

(16) Victor Bérard, «La leçon de Figuig», Revue de Paris, 18 (July-Aug. 1911), p.440.

(17) Capt. Cavard, «Le Ksar de Beni-Ounif», BSGAO (Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran), 30(Oct. Dec. 1905), pp. 413-414; J. Bouchat, «Beni-Ounif (Sahara oranais): étude géographique, historique et médicale», Archives de l'Institut Pasteur d'Algérie, 34 (Dec. 1956), pp. 581-3, 594,595. [العربي هلالي، فجيج، تاريخ وثائق ومعالم، طنجة، 1981، ص. 21-26؛ أحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 24-42؛ بنعلي محمد بن بوزيان، مرجع مذكور، ص. 21-26؛ A. Bencherifa et H. Popp, L'Oasis de Figuig: Persistance et Changement, Passau- Rabat, pp.19-34؛ معلمة المغرب، ج.19، 2004، ص. 6482-6484.]م.

(18) Charles Delafosse, «Contribution à l'étude du régime juridique de l'eau au Maroc; essai sur le régime juridique de l'eau de Figuig», 1932. كتب السيد دولافوص هذه الدراسة الطويلة عن النظام القانوني لفجيج كما هو مطبق في استعمال الماء لما كان يشتغل هناك كمراقب مدني لمدة ثمانية عشر شهرا. وقد أمدني مشكورا بنسخة مرقنة من العمل هي في ملكه الخاص بباريس. وقد اعتمدت في وصفي لنظام السقي في فجيج في معظمه على هذه الدراسة.

من العوامل التي واجهت الثروة الاقتصادية لفجيج منذ منعطف القرن التاسع عشر هو انتشار البيوض، وهو مرض فطري يصيب شجر النخيل، وقد وصل إلى فجيج عبر تافيلالت في سنة 1898، ثم انتشر نحو الجنوب إلى توات. ويبدو أن هذا المرض وآثاره الاقتصادية لم تكن واضحة إطلاقاً، ولكن يظهر أن ذلك كان له تأثيره الاجتماعي على السكان عبر الجنوب الشرقي للمغرب خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. انظر في ذلك: Edmond Sergent and Louis Parrot, Contribution de l'Institut Pasteur d'Algérie à la Connaissance humaine du Sahara, 1900-1960 (Algiers, 1961), pp. 227-9, 246. [أحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 127-173.]م.

في ذلك عن تافيلالت، إذ أن حقوق المياه ليست ملكية مشتركة للقصر حتى تقتسم بشكل متناسب مع العائلات المكونة له. هي بالأحرى ملكية خاصة، مثل الأرض، ويمكن شراؤها أو بيعها أو كراؤها أو رهنها أو مقايضتها.

تتوفر فجيج على أحد أدق أنظمة تنظيم السقي وتسييره في شمال إفريقيا.[19] فاستعمال المياه يقاس بالزمن بدل الحجم. ووحدة القياس هي الخَرُّوبَة، التي تمثل انسياب الماء في البستان أو في الصهريج لمدة خمسة وأربعين دقيقة بالضبط. والمُلاَّك الذين يستعملون مياه القناة الرئيسية يأخذون نوبتهم أو دورهم حسب دورة تتكون من خمسة عشر يوماً. وعلى العموم، فإن 32 خروبة تشغل فترة 24 ساعة، أي، 480 خروبة في كل دورة. فإذا كان الشخص يملك وحدة (خروبة واحدة) فإنه بإمكانه أن يسقي بستانه لمدة 45 دقيقة كل 15 يوماً. ويملك بعض الناس عدة وحدات، ويُخَوَّل لهم حق استعمالها كلها خلال الدورة. وما دام للمالك الحق في كل الماء الذي يجري في الساقية الرئيسية خلال نوبته، فإن ملكية واحدة فقط هي التي يمكن سقيها في كل مرة. هناك، فعلاً، مُدبِّر مختص يُدْعى الصيرفي (أسْرَايْفَيْ) وهو الذي يحفظ أسماء ملاكي كل خروبة وفق نظام نوبتهم، ويتأكد من احترام التتابع العادل للنوبة، ويشرف على عمليات بيع وشراء واستبدال الخروبات، والتي تتم كلّ ستة أشهر. ومعلوم أن النظام القانوني لفجيج، يقوم على العُرف أكثر من الشريعة، وهو يتضمن مجموعة من القوانين المرتبطة باستعمال الماء وسوء استعماله.[20]

لقد توفرت لدى القليل من سكان فجيج نسبياً مصادر أخرى للثروة إلى جانب النخيل والبساتين، لذلك فإن الحصول على الماء والمحافظة عليه كانا أمرين ضروريين. فقد كانت أحوال الشخص المعاشية في علاقته مع جيرانه تتوقف بلا أدنى خلاف على عدد ما يملك من الخروبات، قلة أو كثرة. كما كان تتوقف ارتفاع أو انخفاض أثمانها تبعاً لحجم المياه المتداولة المنسابة من العين، ومكانة الخروبة (الساعة واليوم) في نظام النوبة، وعدد البساتين والمحاصيل التي ستسقى بها. ومع ذلك، فإن مقدار الخروبة (زمن الصبيب [القادوس]) كان محدداً بشكل مضبوط، ولذلك كان الطلب عليها مرتفعاً باستمرار.

---

(19) Roché, L'Irrigation et le statut juridique, p. 270-19.

(20) E. Margot, «Organisation actuelle de la justice à Figuig», BSGAO, 29 (Dec. 1909), pp. 495-505. Delafosse, «Régime juridique».

كانت مسألة توزيع نِسَب الماء حاضرة في سائر العلاقات بين الناس، والعشائر، والقصور، وكان لها تأثير قوي في العلاقات السياسية داخل مجتمع الواحة، وربما كانت هذه الظاهرة أقوى في فجيج مما هي عليه في تافيلالت. فالوحدة السياسية لكل من القصور السبعة كانت تنشأ عن الحاجة إلى الدفاع عن عين واحدة أو أكثر، وعن شبكة السواقي التي ترتبط بها. لقد كان لكل واحد في القصر مصلحة مشتركة في صيانة العيون والمحافظة عليها. كما كان يشترك أكثر من قصر واحد في أكبر عينين من عيون الواحة. وكانت هذه الوضعية تنتج عن مشكلة الدفاع عن السواقي التي توجد تحت الأرض، والتي تأتي من العين، وذلك لتجنب تخريبها أو محاولة تحويل مياهها إلى نظام سقي آخر.

ونظراً للمصلحة العامة التي كانت تجمع بين أهل القصر الواحد، فإنها نادراً ما كانت تتجاوز القصر وبساتينه المحيطة به. ولم تحاول فجيج قط أن تمتد قوانين حكمها خارج القصور. فقد كانت جماعات القصور السبعة تعتبر كل واحدة منها هي الهيئة التنفيذية والقضائية العليا في حيزها الترابي. وفيما يتعلق بمناقشة القضايا السياسية والإدارية التي تهم السكان المستقرين، فإن هؤلاء كانوا يعتمدون في تطبيق الأحكام الجنائية على القوانين العُرفية المكتوبة. وكان القضاة المحليون يحكمون في القضايا المدنية، ولكن الجماعة كانت تتدخل فيما يخص حقوق الماء، بدعوى أن ذلك يتعلق بالمصلحة العامة. كان أعضاء الجماعة ينتخبهم كل الرجال الراشدين بأغلبية الأصوات، وقد خصص لكل عشيرة عدد قار من المناصب.

كانت قصور فجيج مستقلة، وتشكل وحدات اجتماعية متماسكة، وإن كانت نوعاً ما أقل مما كانت عليه في تافيلالت. فلم تستعمل القصور قط التناوب أو الانتخاب ـ التقاطعي في اختيار الجماعة، ولم تنتخب الشيوخ قط، ولو أن أشخاصاً محترمين جداً كانوا يشرفون أحياناً على الحكم. بل أكثر من ذلك، كانت للعشائر داخل القصور جمعياتها الخاصة، التي تضمّ رؤساء كل العائلات المكونة لها. كان لهذه الهيئات مهمة إيجابية للسهر على أحوال معيشة أعضاء العشيرة، ولكنها كانت تعمل على شحذ الهمم من أجل المصلحة الخاصة للمجموعات داخل القصر الواحد. وقد يرجع التسامح في الانقسامات الداخلية إلى حد ما في جماعات القصر بفجيج، إلى استقرار موارد المياه والمحصول الزراعي فيها، أكثر من تافيلالت. وعلى أية حال فإن الآلية السياسية التي كان يستعملها السكان لم تكن تظهر على أنها كانت تهدف

بشكل مقصود إلى ضمان تعاون وتضامن واسعين للقصر، كما كانت تهدف إلى ذلك تلك الآليات في تافيلالت.[21]

وحتى إذا كان سكان أحد القصور يزورون بصورة اعتيادية مجال القصر الآخر، أو يمتلكون هناك ملكاً خاصاً بهم، فإن الحياة الاجتماعية بين القصور كانت ضعيفة في فجيج. لقد كانت القصور السبعة في حالة من العداء الخفي أو الواضح باستمرار فيما بينها، بل وفي أغلب المرات دونما تدخل لمورد الماء الذي يتوقف عليه كل قصر في معاشه. وغالباً ما كانت تحدث الصراعات المفتوحة عندما تكون العيون أو الفجارات مشتركة بين سكان أكثر من قصر واحد. وأحياناً كان من الصعب إخماد الصراعات التي تنتج عن محاولة تغيير مجرى المياه أو تحويلها. وعلى امتداد وادي زيز وگير كانت القرى التي تقع في أعلى مجرى الوادي هي التي لها امتياز أكبر في تملك مياه السقي على القرى الأخرى التي توجد في أسفله. والواقع أن أولوية أعلى النهر هي القاعدة السائدة في المغرب لتحديد نظام توزيع المياه السطحية. وكان الأمر على عكس ذلك في فجيج. فكل عيون الواحة توجد في المنطقة العليا فوق الجرف. ويتسرب الماء نحو المنطقة السفلى من تحت الأرض، وأحياناً يجري في مجار ضعيفة. وأكبر عين في الواحة هي التي تدعى: تْزَادَرْت Zaddert، وتوجد في الحافة العليا من الجرف غرب الوداغير. ولكي يحصل قصر زناگة على الإمداد بالماء كان عليه أن يحفر القناة إلى العين من الأسفل حتى يتمكن الماء من الانسياب إليه بقوة، أو كان على السكان أن يعمقوا مستوى العين فقط بحفر مغارات وفجّارات تحت الأرض عن طريق استعمال المتفجرات. ولما قاموا بذلك وانخفض مستوى المياه، قل الماء الذي كان يجري في فجارات المرتفع، وبالخصوص فجارات الوداغير، والعبيدات، وقصر أولاد جابر في ذلك الوقت (لم يبق منه إلا الأطلال منذ أواخر القرن الثامن عشر). وكان لتقوية انسياب المياه إلى زناگة كذلك أثر على انخفاض مياه كل المنطقة المرتفعة من الواحة، مما قلل من مدد مياه العيون المستعملة في كل من أولاد المعيز وأولاد سليمان.[22]

---

(21) M&L. II, p. 486; R. Gromand, «la Coutume de la Bezra dans les Ksours de Figuig», Revue des études Islamiques, cahier 3(1931), pp. 277-312. Gromand, «Particularisme», p. 155. Doutté, «Figuig», pp. 189-190. Margot, «Organisation actuelle», p. 502. الاستجواب رقم 28.

(22) E.F. Gautier, «La Source de Thaddert à Figuig», Annales de Géographie, 26 (Nov. 15, 1917), p. 464.

يبدو أن الصراع حول مياه تزادرت قد سيطر على العلاقات بين القصور طوال القرن التاسع عشر. وتبعاً للضابط الفرنسي دوكاستري de Castries، الذي نشر وصفه لفجيج في سنة 1882 الذي كان أساساً لتعليقات لاحقة، فإن قصر الوداغير كان متحالفاً في القرن الرابع عشر مع جيرانه أولاد جابر في صراع مستمر لمنع زناگة من الحصول على شيء من الماء من مياه تزادرت. وفي أواخر القرن الثامن عشر عقد قصر زناگة اتفاقية مع الوداغير ودمرا معاً قصر أولاد جابر. ونتيجة لذلك تحوّل معظم الماء إلى الوداغير، ولكن زناگة استمر في مجهوداته للحصول على أكبر قدر من مياه تزادرت. وبذلك كانت تزادرت أساساً للثأر المتواصل بين زناگة والوداغير والعبيدات خلال معظم القرن التاسع عشر. ومع انهزام العبيدات مبكراً في الصراع وسقوطهم تحت سيطرة زناگة، حوالي 1877، أحرز قصر زناگة على النصر النهائي عن طريق تلغيم العين، وأحدث فيها سكان هذا القصر ثقباً كبيراً كافياً لحرمان الوداغير من وفرة مياههم. ثم بنى قصر زناگة حصناً صغيراً في منطقة تزادرت، لمنع أي إخلال أو تلاعب بمستوى المياه. وكان الوداغير، بدون شك، الذي يقل عددهم بأكثر من النصف عن سكان زناگة، قد أُنهكوا خلال مدة طويلة من النزاع الطويل الذي اتخذ طابعاً دموياً في أغلب الأحيان.[23]

ومع ذلك، فلم يكن النزاع حول الماء هو السبب الأساسي للقيام بالثأر بين القصور. ففي سنة 1885، مثلاً، كان القتل هو الذي تسبب في الثأر الذي اشتركت فيه قصور زناگة، والمعيز، وأولاد سليمان، والحمام التحتاني، والحمام الفوقاني. وفي سنة 1886، شب نزاع بين عائلات من زناگة والمعيز، حسب ما يشاع، على إثر سرقة بعض الماعز.[24] وحوالي سنة 1892، نشب نزاع بين رجل من المعيز وأخواله حول الإرث أدى إلى القتل وإلى صراع قصير، ودموي، شارك فيه المعيز وزناگة معاً.[25]

كانت أنماط التحالفات والمعارضات في هذه النزاعات لا تعرف الاستقرار. فقد نجد داخل قصر واحد عشيرتين في جهتين متعارضتين، كل واحدة في تحالف مع عشائر أخرى في قصر أو قصور أخرى. ففي نزاع الإرث في قصر المعيز، قيل بأن عشائر زناگة

(23) De Castries, «Notes sur Figuig», 7th ser., 3(1882), pp. 405-406. Gautier, «Source de Thaddert», pp. 459-65.
[أحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 291-297.] م.

(24) AMG. Maroc C17. Maroc-Frontière-Figuig, 1886, Reuillon (Director of Arab affairs, Ain Sefra), to Gov. Gen. Aug. 22, 1886, n° 640.

(25) M&L. II, 477.

كانت منقسمة إلى معسكرين متعارضين. كل واحدة تؤيد إحدى الأطراف المتنازعة، وإن كانت أسباب تدخلهما غير واضحة. وفي سنتي 1885 و1886، كانت زناگة منقسمة إلى مجموعتين، ومن ثم كان التحالف بين العشائر مختلفاً نوعاً ما. وكانت بعض القصور أو العشائر في كل هذه النزاعات محايدة.[26] ولربما كانت النزاعات المكشوفة داخل العشيرة قليلة ما دامت معظم العائلات تسكن مجتمعة في حي واحد من القصر، وتتزاوج فيما بينها في أغلب الأحيان.[27] وقد كان الزواج بين العشائر أيضاً داخل القصر الواحد سائداً مما جعله عاملاً يقي من الثار. ومن جهة أخرى، قَلَّت روابط الزواج بين القصور.[28]

تحاول الكتابات الفرنسية حول السياسة في الواحات الصحراوية أن تفسر مسألة الثأر على أساس الصراعات بين الصُّفوف. وكلمة الصَّف التي يستعملها الفرنسيون تدل بالأساس على تحالف العصبيات والتعاون المتبادل في جبال القبائل في شرق الجزائر، ثم توسع استعمالها فيما بعد، على سبيل المقايسة، لتدل على الفرق السياسية أو الأحزاب في المجموعات الصحراوية.[29] مع العلم أنه كان يوجد فعلاً، نوع من «نظام الحزبين» مثلاً في واحات وارگلة، ولَغْوَاط، وتوات. وواضح أن فجيج لم يكن يعرف نظام الصفّين، ولا أي عدد محدد من بنيات التحالف لذلك الغرض. أما التحالف والمعارضة فيظهر أنه كان موجوداً باستمرار، كما كان عند الرحل ذوي منيع، عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية والتعهدات على الأغلب . لقد استمرت المعارضة بين زناگة والوداغيرجزءاً من القرن التاسع عشر على الأقل، ولكن السبب الأساسي في هذه الحالة بالتحديد هو التوزيع غير العادل للماء. وقد بقيت بعض القصور بعيدة عن هذا

---

(26) M&L. II, 481-482.

(27) M&L. II, 503 . يلاحظان أنه ليس من النادر أن نرى أعضاء من نفس العائلة يتحاربون في صفوف متعارضة. وهذه مبالغة، لأنه تستطيع العائلة أو العشيرة تحمل الثار الداخلي طويلا. وُصِفَ الزواج ونمط السكن في القصر من طرف باريال. Pariel. «La Maison à Figuig», Revue d'Ethnographie et de Sociologie, 3 (1912), pp. 259-80.

(28) الاستجواب رقم 28 و29.

(29) A. Hanoteau and A. Letourneux, La Kabylie et les coutumes Kabyles, 3 vols. 2nd ed. (Paris, 1893). "Les Soffs de Tell, de Sud et du Sahara", Revue de l'Ecole d'Anthropologie, 17 (1907), pp. 369-87. Zannettacci, «Influence de la politique de l'eau dans la lutte de deux çofs à Laghouat», CHEAM, n° 411, 1935. M&L. III, 188-98; Robert Montagne, (Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, 1930)

قد كتب المعالجة الكاملة والمعروفة جدا للعصبيات الثنائية، سواء الصفوف أو اللفائف. وانظر كذلك:

Lloyd, Cabot Briggs, Tribes of the Sahara (Combridge, Mass. 1960), p. 79.

النزاع المعروف المتعلق بالثأر. وقد يؤدي الانقسام إلى فئتين إلى تعارض متوازن، مثل الانقسام بين زناگة في السهل وبين كل القصور الأخرى في المرتفع. ومع ذلك، فيبدو أن الوداغير لم تتم مساعدتهم بشكل دائم من طرف أي قصر آخر في المرتفع في الواحة، وبقي هو الخاسر الدائم خلال أواخر القرن التاسع عشر.[30]

إن القول بأن النزاع لم يكن عادة موجوداً داخل القصر، بسبب الانحياز المتوازن للعائلات لا يعني أن الإجراءات لم تكن موجودة لتفادي الأخذ بالثأر بشكل مفتوح أو الحد منه على الأقل. لقد كان الثأر في بعض الحالات يصل إلى حد التخريب الذي ينتج عنه تدمير النخيل، والبساتين. ومع ذلك، فإنه لما كان القصر يعتمد على بساتينه وتجهيزات السقي، فلم يكن من الحكمة أن يسمح باستمرار النزاعات الحادة لمدة طويلة دون الحد منها. فقد كانت المصالح الخاصة تفرض أحياناً على الأطراف المتنازعة أن توقف الأخذ بالثأر، وتتوصل إلى الهدنة. وفي بعض الحالات كانت جماعة القصر المحايد تتدخل في النزاع كوسيط.[31] وكما كان الشأن في تافيلالت، فإن سلالات المرابطين المتخصصة في خدمات الوساطة، كانت تُدعى عادة لمنع قيام العنف أو وقفه.[32]

غالباً ما كان يشارك الرحل في جنوب شرق المغرب وعبر الصحراء في غارات الثأر في الواحات، وكانوا يستغلون أحياناً الانقسامات الداخلية لفرض هيمنتهم الخاصة على المجموعات الحضرية. أما في فجيج، فكان العكس، إذ كان تدخل الرحل في الشؤون الداخلية أو القيام بفرض الامتيازات والاعتراف بهم أمراً نادراً، في القرن التاسع عشر على الأقل. وبهذا الاعتبار بقيت فجيج في اختلاف تام مع تافيلالت، حيث كان أيت عطا يهددون سكان القصور باستمرار خلال العقود التي سبقت الاحتلال الفرنسي. وربما كان للوضع الجغرافي لفجيج، التي تحيط بها الجبال، ما جعلها تتوفر على دفاع فعال واستثنائي يقيها من غارات الرحل. ومن جهة أخرى، كانت القبائل التي ترعى في المنطقة تستفيد بشكل كبير من العلاقات السلمية مع فجيج. فقد كانت قبائل بني گيل، والعمور، وذوي منيع، وأولاد جرير تتردد كلها على الواحة بصورة منتظمة لتبيع الأغنام والصوف والقمح مقابل التمر وعدد من المواد المستوردة. كما كانت هذه القبائل

(30) الاستجواب رقم 28.
(31) الاستجواب رقم 28.
(32) M&L. II, 477. Doutté, «Figuig», p. 189. الاستجواب رقم 28 و29.

كلها تحتفظ لنفسها بمخازن للحبوب في أحد قصور الواحة.[33] وكان بعض الأفراد من بني گيل والعمور يملكون هناك بعض النخيل والخروبات.[34] وبطبيعة الحال، كان الرحل يتاجرون ويخزنون الحبوب في واحات كثيرة في المنطقة كذلك. وعلى الرغم من كل ذلك، لم تخضع فجيج لذلك النوع من التهديد الذي كان يميز عادة العلاقات بين الرحل وسكان القصور في بقية منطقة الجنوب الشرقي.

كانت تافيلالت جزيرة عربية في محيط أمازيغي، وكانت فجيج على العكس منها تماماً؛ جزيرة أمازيغية في محيط عربي. وكانت الجبال العالية التي تحيط بالواحة تخفيها عن المنطقة المحيطة بها وتساعدها على تقوية خصوصيتها اللغوية والثقافية. ولذلك، فمن الملاحظ فعلاً، أن السكان لا يبدون وعياً سياسياً قوياً في علاقتهم مع الأجانب. فلا توجد هناك مؤسسات سياسية وقضائية أو اقتصادية واسعة في الواحة، كما لم يعرف عن أعيان القصور السبعة أنهم قد التقوا مع بعضهم إلا في حالات نادرة. لم يكن العداء واضحاً في تافيلالت أو في الواحات الأخرى للمنطقة مثلما كان واضحاً في قصور فجيج. ويسجل التقرير المبكر عن فجيج ما يلي:

> ... حروبهم هي من أشرس الحروب التي يخوضها سكان الصحراء؛ لأنهم يدمرون النخيل، بالرغم من الاتفاقات الضمنية، المحترمة في أي مكان آخر، والتي تفرض مواجهة الناس فقط، واحترام نخيل الغالب والمغلوب معاً.[35]

يبدو أن هذه الفُرقة ناتجة في جزء منها عن الوضع الطوبوغرافي غير العادي للواحة وعن نظامها المائي. وقد كان لتعدد العيون وللانتظام النسبي لانسياب الماء منها (في مقابل الفيضانات الموسمية التي تعتمد عليها كثيراً الواحات المجاورة للأنهار) ما قلل من الرغبة في التعاون بين القصور في تدبير سقي المياه، بل وفي أمور أخرى كذلك. ولعلّ ما يشجع على التعاون، أحياناً، هو أنه كان في إمكان أحد القصور أن يصادر الماء عن القصر الآخر عن طريق التلاعب بنظام الماء. فقد كان زناگة والوداغير يتخاصمان باستمرار، لأن أحدهما لا يستطيع كبح رغبته في الحصول على قدر كبير من ماء العين، في حين أن الآخر كان مهدداً بانهيار اقتصادي. وإذا كان الصراع بين

---

(33) Lt. Col. Daumas, Le Sahara Algérien (Algiers, 1845), p. 269; M&L., 472, 481, 484, 489, 494.

(34) الاستجواب رقم 28. [أحمد مزيان، مرجع مذكور. ص. 203-216. م].

(35) Daumas, Le Sahara algérien, p. 264.

الرحل والحضر، أي، عدوان آيت عطا، هو المظهر البارز في تاريخ تافيلالت قبيل الغزو الفرنسي، فإن الانشقاق والانقسام هو الوضع المتفشي في فجيج. وفي كلتا الحالتين، فإن هذه القضايا المحلية المتباينة والمتعارضة هي التي هيأت ردود فعل السكان تجاه الأزمة الاستعمارية، أكثر من أي خصائص عامة تجمع بين سكان الواحات.

القنادسة

تمتد بين فجيج وتافيلالت عدد من جماعات فلاحية صغيرة جداً تنتشر في أطراف الصحراء. ويتكون معظمها من قصر واحد، ويتراوح عدد سكانها بين بضع مئات وبضعة آلاف. ويشكل بعضها مراكز تجارية أو محطات تتخلل الطرق التجارية، وبعضها الآخر يضم أضرحة للأولياء الصالحين، وفي بعض الحالات زوايا صوفية، تستقطب الزوار والمسافرين وطلبة القرآن، والمرضى، والناس المعوزين، والمتقاضينِ الذين يطلبون تحكيم الأولياء. ومن بين هذه الواحات الصغيرة، القنادْسَة، التي تقع في أراضي ذوي منيع، في منتصف الطريق بين فجيج وتافيلالت، وهي من الواحات القليلة التي جعلتها الزاوية وسلالتها الصالحة مكاناً مشهوراً يحترمه سكان المنطقة. والواقع، أن القنادسة كانت مشهورة في المغرب وفي الغرب الجزائري رغم صغرها وقلة عدد سكانها.

كان مؤسس زاوية القنادسة هو الحاج محمد بن بوزيان، الشريف الإدريسي الذي عاش في القرن الثامن عشر، الذي كون أثناء سفره بين المغرب ومكة، سمعة طيبة بفضل زهده، ومعرفته الدينية، وكراماته، أي كل علامات الولي الصوفي. وقد جمع حوله تدريجياً جماعة من الأتباع الذين كانوا يسعون إلى الإحسان، ومعرفة الإيمان، والاتحاد الصوفي مع الله عبر التقرب من الولي والتماس بركته. ثم أصبحت القنادسة تحت قيادته مقراً لزاوية صوفية، بطريقتها وأذكارها الخاصة، وتراتبية المشرفين على شؤونها. وبعد وفاته، آلت بركته، مع تسيير شؤون الزاوية، إلى أبنائه الذين كانوا من أهل الورع جميعاً. كما أصبح أعضاء آخرون من سلالة بوزيان من الأولياء الصالحين. وأصبح ضريح بوزيان، وفقاً لشعائر الأولياء المعروفة في شمال إفريقيا، المعين الروحي للزاوية. وهكذا أصبح يتجمع بها الأتباع، ويأتي إليها الزوار، ويؤدي بها رجال القبائل القسم الجماعي، ويعتقد الجميع بالحضور الروحي الدائم للولي الميت، وبقدرته على

التوسط والشفاعة بينهم وبين الله.[36]

لم تصبح القنادسة مشهورة كمزار، وملجأ، ومقر للزّيّانية فقط، ولكنها صارت كمحطة تجارية في الطريق الرابطة بين الجزائر التركية والسودان. واشتغل الأولياء أنفسهم بالتجارة، بل اختصوا في قيادة القوافل وحمايتها من قطاع الطرق في الصحراء، ولما كانت المراكز الصوفية في شمال إفريقيا ملاجئ للاجئين والخارجين عن القانون، فإن القوافل التي كانت في حماية الأولياء كانت محصنة من أي أذى. وفي كلتا الحالتين، فإن كل من تجرأ على إيذاء السلطة الخارقة للولي الصالح فسينال عقاب الله الشديد. كان المرابطون يتوصلون بالزيارة مقابل خدماتهم التجارية، فجمعوا بذلك ثروة طائلة. ومع ذلك، فقد تراجعت أهمية الطريق التي تعبر القنادسة بعد احتلال فرنسا للجزائر. ثم ساءت أحوال الواحة وأصبحت مجرد موقع لسوق محلي، مع نهاية القرن التاسع عشر، وتوقف الأولياء عن مهمة ممارستهم للتجارة.[37]

ومع ذلك، فقد ظلت الزاوية غنية بفضل استمرار أنشطتها الروحية والسياسية، وأصبح للأولياء نوعان من الأتباع: يضم الأول أتباعهم الروحيين أولئك الذين ينتمون فعلياً إلى الزاوية، أو الذين يتبعون طريقتها. وكان ينتمي إلى هذه الفئة عدد غير قليل من ذوي منيع أو رجال قبائل الجنوب الشرقي. كانت الزّيّانيّة مثل زوايا شمال إفريقيا الأخرى، إذ إن الأغلبية الكبرى من أعضائها النشيطين كانوا حضريين، وكانوا أحياناً من أهل المدن الذين لهم ميل الالتحاق بالجماعات الصوفية. كما كان معظمهم يعيش في المدن والحواضر الواقعة بولاية وهران بالجزائر، وإن كان بعضهم يعيش في المغرب، وبالأخص في منطقة الشمال الشرقي. كان المنقطعون إلى الزاوية يحضرون إلى التجمعات الدينية والاجتماعية التي ينظمها المقدمون أو المشرفون المحليون على الطريقة. وكان الأولياء من القنادسة، وفي الغالب شيخ الزاوية نفسه، يقومون بجولات

(36) A. Cout. «Le Cheikh El Hadj Mhammed Ben Bou Zyan», Revue du Monde Musulman, 11 (1910), pp. 359-79, 12 (1911), pp. 571-90; L. Voinot, «Confréries et Zaouias au Maroc», BSGAO, 58 (March, 1937), pp. 39-45; O. Depont and X. Coppolani, Les Confréries religieuses musulmanes (Algiers, 1897), pp. 497-9; Louis Rinn, Marabouts et Khouans (Algiers, 1884), pp. 497-500; [وينظر كذلك في الرسالة الجامعية التي انجزها محمد مرزاق بعنوان، «الشيخ محمد بن زيان وزاويته بالقنادسة: "الدور الديني والثقافي والسياسي"، خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1987-1988، رقم ر-ج 964,02 مرز.]م.

(37) AGGA, 30H, 13, Commission Franco-Marocaine, N. Lacroix to Gov. Gen., August 20, 1901; Général de Wimpffen, «L'Expédition de l'Oued-Guir», BSGP, 6th ser. 3 (1872), pp. 34-60; M&L., II, 625-626.

إلى الجزائر لزيارة مختلف فروع الزاوية بإذن من السلطات الفرنسية. وخلال هذه الأسفار كانوا يقومون بممارسات صوفية ويقدمون البركة مقابل ما يقدم لهم من الصِّلات، التي كان يجمع جزء منها المقدمون مقدماً قبل وصولهم.(38)

وكان النوع الثاني من الأتباع يتمثل في القبائل وجماعات القصور، التي يقدم لها الأولياء خدمات الوساطة والتحكيم، والتي تختلف عن أنشطتهم الروحية كزهاد متصوفة. كما كان هناك رؤساء قبائل حكماء يقومون باستمرار بوساطة جيدة كذلك، ولكن عندما يتعلق الأمر بإخماد نزاع داخلي بين القبائل، فإنهم قلما كانوا يتساوون معهم في أداء مثل هذه المهمة. وكان كل قائد مرتبطاً بشبكة من التحالفات والعلاقات التي كانت تؤدي في جميع الحالات إلى شل مهمته كطرف ثالث محايد. فكلما كان النزاع واسعاً كلما كانت الصعوبة كبيرة في إيجاد زعيم لم يكن له بعض الارتباط بالقضية من جهة أو أخرى. وكانت الوساطة في النزاعات بين قبيلتين، أو قصرين، من أحد أعضائهما مرفوضة. ولذلك، فغالباً ما كانت تتطلب تسوية النزاعات تدخل فاعلين مؤهلين لذلك، ومن خارج النظام القبلي كله. وعلى غرار سلالات الصالحين في شمال إفريقيا، كان أولياء القنادسة، ذوي شهرة واسعة في حل القضايا السياسية، ويتخذون موقفاً حيادياً واضحاً من قضايا النزاعات القبلية الداخلية، ويقبلون بصفة عامة معالجة الحالات الصعبة جداً أو المعقدة، بعد أن يفشل في حلها، في الغالب، رؤساء القبائل. ومن قبيل الصدفة أن توجد الزاوية قرب ملتقى أراضي ثلاث قبائل كبرى: ذوي منيع، وأولاد جرير، وبني گيل. فكان الأولياء الذين يقدمون خدمات سياسية يقيمون عبر شمال إفريقيا قرب الأماكن التي يحدث فيها النزاع عادة. ففي أواخر القرن التاسع عشر توسط أولاد بوزيان في نزاعات الثأر أو في الحروب التي نشبت بين هذه القبائل الثلاث، مثلما توسطوا في نزاعات الغنائم في وادي الساورة وسكان قصر فجيج. وبطبيعة الحال، كانت تتدخل في وساطتهم دائما، قوة خارقة، بمعنى أنهم كانوا يعتمدون في قرارتهم على سلطة إلهية. وكل معارضة لحكم المرابطين هو معارضة لحكم الله. والقبائل والجماعات التي تستفيد من خدماتهم تقدم لهم هبات عينية أو نقدية. وكان من عادة عائلات ذوي منيع وأولاد جرير أن تقدم لهم كل سنة خروفاً بالإضافة إلى هدايا أخرى.(39)

---

(38) AGGA, 16H, 13, M. Colas. ، (مترجم رسمي في تلمسان)، «Notice sur les ordres religieux» 1883, 16H, 4, «Dept. d'Oran, «Personnages religieux à la commune Mixte», Feb. 15, 1904; Charles-Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France (Paris, 1968), I, 309; Depont and Coppolani, Confréries religieuses, pp. 252-5.

(39) F. Albert, «Les Oulad Djerir», BSGAO, 25 (Oct. Dec. 1905), pp. 386-8; M&L. II, 580-623.

بينما كانت تافيلالت وفجيج مهمتين بسبب ساكنتهما وفلاحتهما وتجارتهما، كانت القنادسة مهمة بأوليائها فقط. كان عدد سكانها حوالي 2000 نسمة، بما فيهم حوالي عشرين عائلة من أولاد بوزيان، وبعض العائلات من العرب من غير سلالات الأولياء، وبعض الحراطين. وهذه العائلات «غير الدينية» كانت تزرع الأراضي الفلاحية للواحة التي تملكها الزاوية. وكان الأولياء يملكون أيضاً أراضي واسعة في واحات أخرى بالمنطقة، بما في ذلك تافيلالت. وكانت تُسَيِّر هذه الواحة جماعة تتكون من الأولياء وبعض الممثلين من العائلات العربية.(40)

وتجدر الإشارة إلى أنه لما كان أولاد بوزيان من أهم الوسطاء الممتازين في المنطقة، فإنهم لم يكونوا بذلك يحتكرون كل تجارتهم. ومن عائلات الأولياء الأخرى التي كان لها تأثير واسع وتقدير كبير في أواخر القرن التاسع عشر مرابطو كَرْزَاز، وهم أصحاب الزاوية الموجودة في الطرف الشمالي لتوات؛ وشرفاء مدغرة في وادي زيز، وكانت زاويتهم تابعة للزاوية الدرقاوية الكبرى، وأولاد سيدي الحنفي في منطقة الرتب لوادي زيز، وأولاد سيدي الغازي لتافيلالت، وأخيراً سيدي بوعمامة وولده في فجيج وتوات (وسنتحدث عن كل هذه العائلات فيما بعد). كانت قبائل وجماعات قصور المنطقة في حاجة إلى أن تختار بين عائلة مُبَجَّلَة وأخرى، مادام الوسيط غير الكفء لا يعتبر وسيطاً على الإطلاق. والخدمة الناجعة التي كان يقدمها الولي الصالح كانت تتوقف إلى حد كبير على ما له من قدرة على المنافسة الحقيقية مع الأولياء الآخرين في الخدمة التي يقوم بها. كان يزخر تاريخ شمال إفريقيا بأدعياء السلام المتصوفة الذين فشلوا فيما تتطلبه مهنتهم حقيقة. وإذا كان الأولياء المذكورون يعتبرون منارات الهدى في المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر، فإن أولياء آخرين في الواحات الأخرى، كانوا يتربصون في الخفاء لينتهزوا أول فرصة تأتي في طريقهم.(41)

---

(40) M&L., II, 623-5

(41) كتاب إرنست گلنَر Ernest Gellner, Saint of the Atlas يفيد بالخصوص في فهم الدور السياسي للأولياء في المغرب. وتركز دراسته على زاوية أحنصال في وسط الأطلس الكبير، وفيما يخص تعبد الأولياء، انظر كذلك: Alfred Bel, La religion musulmane en Berbérie (Paris, 1938), 2 vols; Edmond Doutté, Notes sur l'islam maghrébin: Les marabouts (Paris, 1900); Georges Drague, Esquisse d'histoire religieuse du Maroc: confréries et zaouias (Paris, 1951); Edward Westermarck, Ritual and Belief in Morocco (London, 1926), 2 vols.

كانت حواضر ومدن شمال إفريقيا والشرق الأوسط تنقصها الوحدة الاجتماعية والسياسة التي كانت تتوفر في المراكز الحضرية لأوروبا ما قبل الحديثة. فقد كانت مقسمة في الغالب إلى عدد من الأحياء مثل القرى، ولكل واحدة منها كيانها الاجتماعي المتميز. كما كانت تبدو المؤسسات التي تربط حياً بآخر ضعيفة وغير منتظمة. وكانت هذه الخصائص تظهر بشكل قوي جداً في الواحات الكبيرة للجنوب الشرقي بالمغرب. وإذا كان سكانها يعيشون مرتبطين ببعضهم داخل حدود محددة جداً من الأراضي الخصبة، فإن القصر، بَدَلَ الواحة ككل، هو الذي يشكل الوحدة الأساسية للحياة المشتركة. وقد كان لمدن شمال إفريقيا سور خارجي واحد، يقوي وحدتها العضوية. وكانت الواحات الكبيرة في الجنوب الشرقي مقسمة بعدة أسوار، تتعارض مع الوحدة الطبيعية المتميزة لغابة النخيل.

كانت تتمتع الواحة الصغيرة، التي تتكون من قصر واحد فقط، مثل بوذنيب أو بشار، بحياة اجتماعية مندمجة إلى حد كبير، تسهر على شؤونها وعلى نظامها جماعة واحدة، وفي بعض الحالات يقوم بذلك شيخ منتخب. وكان التضامن الاجتماعي قوياً بصورة استثنائية في القرى ـ الزوايا مثل القنادسة، حيث تدور الحياة العامة كلها حول الأنشطة والمصالح الخاصة بالأولياء. ومع ذلك، فإن الواحات التي تتكون من أكثر من قصر واحد غالباً ما تتوفر على أكثر من جماعة واحدة، وبالتالي يسودها قدر كبير من الانقسام والصراع الداخلي. لم تكن العلاقات العدائية بين سكان القصور والرحل حول استغلال الموارد الفلاحية أقسى مما كانت عليه بين سكان القصر الواحد. ففي تافيلالت كان خليفة السلطان أو القاضي يتدخلان في الحياة السياسية إلى حد ما، أو يفصلان في النزاعات. لكنهما لم يكن لديهما جهاز إداري أو وسائل ثابتة تساعدهما على فرض قراراتهما بالإكراه. لقد كانا يمثلان رموزاً أكثر مما يمثلان حكومة مركزية.

كان سكان الواحة الكثيفة قبيل الغزو الفرنسي غير مستعدين لتنظيم أو تنفيذ برنامج سياسي أو عسكري مشترك، نتيجة لانقساماتهم الاجتماعية العميقة. وكانت القبائل الرعوية في المنطقة على الأقل تملك إيديولوجية اندماجية تقوم على النسب، ونجد في حالة أيت عطا، بدورها تاريخاً طويلاً من الهجومات العنيفة، وإن كانت هذه القبائل بدورها قد تعرضت لانقسامات داخلية. ومن سخرية القدر أن نجد تافيلالت وفجيج، الواحتين الكبيرتين اللتين تتوفران على أكبر تجمع سكاني وعلى مصادر العيش، هما آخر من يستطيع تعبئة ذلك من أجل حركة موحدة. كانت تافيلالت كلها

تجمعاً سكانياً كبيراً بدون رئيس، تتكون من وحدات اجتماعية، لم تستطع في مواجهتها لهجمات أيت عطا لعدة سنوات أن تهتدي إلى تكوين جبهة موحدة. أما فجيج فقد انشغلت بالمنافسات الداخلية لأنها وجدت نفسها بعيدة عن هجمات الرحل. وعند اقتراب الأزمة الاستعمارية، لم تكن الحياة السياسية المتميزة بتدهور الروح الجماعية قادرة على توحيد هؤلاء السكان المنقسمين حول أنفسهم لمواجهة الخطر الخارجي.

ومع ذلك، فلم تكن العزلة الاجتماعية لقصر ما تشمل كل القصور الأخرى. فإذا كانت الأسوار قد نجحت في المحافظة تقريباً على كل معاني الجماعة، فإن الناس كانوا يشاركون كذلك في الأنشطة التي توسع آفاقهم الاجتماعية، وتغير إلى حد ما من نظرتهم الضيقة ومن عداواتهم. ومهما كانت وسائل اتصال الأفراد خارج حدود القصر - وتشمل الاتصالات العضوية في الزاوية، والإخلاص المشترك للأولياء، والأحلاف السياسية لغرض معين - فإن أكثرها أهمية هي التجارة وموقع السوق، لأنهما ساعدا على الحَدِّ من آثار الانقسامات الاجتماعية.

الفصل الرابع:

شبكة الطرق التجارية

في أواخر القرن التاسع عشر، حين تمر القوافل التجارية القادمة من الشمال بتافيلالت، فهي تمر بمجموعة كبيرة من الآثار الدارسة قبل أن تصل إلى محطتها النهائية في أبو عام بمنطقة وادي إفلي. وهذه الآثار هي التي كانت تشكل يوماً ما مدينة سجلماسة، إحدى الأسواق التجارية الصحراوية الكُبرى. ورغم احتفاظ سجلماسة بالطريق التجارية المؤدية إلى تمبكتو، فإنها عرِفت تقهقراً متواصلاً منذ سقوط أمبراطورية سُونْغاي في القرن السادس عشر. ويُعتقد أن انقراضها النهائي قد كان في سنة 1818، على إثر تدمير قَصَبَتها في حرب ذات طبيعة قبلية. وقد استطاع الرحالة الإنجليزي ولتر هاريس Walter Harris أن يسجل سنة 1893، أن ما بقي يدل على المدينة الكبيرة هو «بعض الأميال تقريباً من بقايا الآثار».[1]

ومع ذلك فإن نهاية سجلماسة لم تكن نهاية للنشاط التجاري في تافيلالت. فعلى بعد أزيد من كلمتر ونصف فقط جنوب شرق الأسوار المُهدَّمَة أقيم سوق أبو عام ليأخذ مكانها. وقد ورث أبو عام انحطاط التجارة الصحراوية، ولكنه مع ذلك كان يمثل العصب التجاري لجنوب شرق المغرب، إذ كان مرتبطاً بواسطة الطريق التجارية بالأسواق الأخرى في المنطقة، ويربطها كلها بالمدن والموانئ الواقعة شمال الأطلس. وتدل الأنشطة التي كانت تقام في أبو عام يوم السوق على أن تراجع تجارة السودان لم يمنع من انتعاش الحياة التجارية في هذا الجزء من شمال إفريقيا.

في أواخر القرن التاسع عشر يمكن تقسيم الخطوط التجارية للجنوب الشرقي إلى أربعة أصناف كبرى: التجارة عبر الصحراء، والتجارة عبر الأطلس مع المدن المغربية والجزائرية، والتجارة بين الواحات، وأخيراً التجارة المحلية بين الصحراء والواحات. وكان الصنفان الأولان يتعلقان بتجارة تمتد خارج المنطقة. والصنفان الأخيران يتعلقان

---

(1) Walter B. Harris, Tafilet (London, p. 264).

بالتجارة التي تخدم مباشرة القبائل وسكان القصور.[2] وإذا كانت النظرة الإجمالية توحي بأن كل هذه الأنواع من الأنشطة التجارية تشتغل دفعة واحدة، فإن الطرق والأشخاص والسلع كانت تتداخل في كثير من النقاط. وهذا التقسيم يميز العمليات التجارية على أساس المستوى الترابي فقط، بدءاً بالتجارة البعيدة المدى (عبر الصحراء) وانتهاء (بالتجارة المحلية) ذات الإطار المحدود. والواقع أن كل هذه المستويات الأربعة من التجارة تتشابك فيما بينها، مكونة بذلك نظاماً مصغراً يعمل داخل العالم التجاري لشمال إفريقيا وغربها. ومثل هذا التقسيم يتناسب بشكل عام مع العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. أما التطورات التجارية لما بعد سنة 1900 فهي تنتمي إلى تاريخ الأزمة الاستعمارية.

التجارة عبر الصحراء

كانت معظم الطرق التجارية تمر عبر المراكز التجارية الموجودة في الطرف الشمالي للصحراء. وكانت مواد هذه الأسواق تُنقَل في الغالب من قافلة إلى أخرى ومن مجموعة من التجار إلى أخرى قبل أن تتجه إلى الساحل الشمالي أو إلى السودان. وفي الجنوب الشرقي، كانت هذه التجارة عبر الصحراء تمر عبر فجيج وأبو عام. وكانت الموانئ الصحراوية الأخرى المشهورة في الصحراء المغربية من الشرق إلى الغرب هي: كتاوة، وواحات أخرى لوادي درعة السفلى، وطاطا، وأقّا، وتِنْدُوف، وكلميم.

كانت فجيج مستودعاً مهماً للتجارة الصحراوية إلى أن احتلت فرنسا الجزائر. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت القوافل القادمة من توات، أو القادمة أحياناً من السودان، تحمل مواد إفريقيا الغربية إلى فجيج، عبر طريق وادي زوزفانة ـ الساورة المشبعة بالمياه. ومن فجيج تتفرع الطرق المؤدية إلى الطرف الشمالي. تذهب إحداها إلى فاس، عبر دَبْدُو وتازة. وتذهب أخرى مباشرة إلى الشمال عبر رأس العين إلى وجدة، وتصل ثالثة إلى تلمسان ومدن أخرى من التل الجزائري عن طريق عين

---

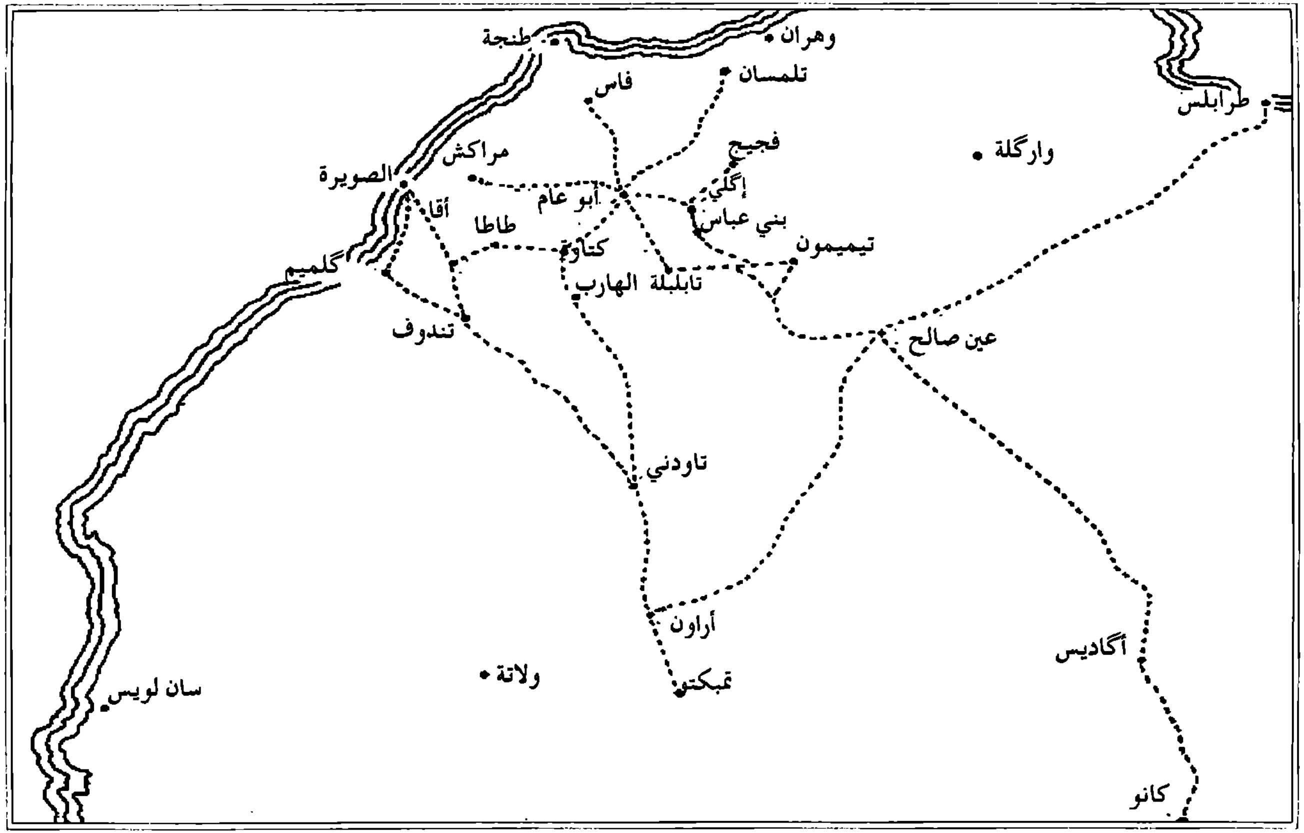
(2) الصنف الخامس، هو تجارة الحج من الغرب إلى الشرق بين المغرب والديار المقدسة في العربية السعودية، التي لم يكن لها تأثير كبير على تجارة المنطقة، ولكنها أدخلت مجموعة من المواد الثمينة، مثل التوابل، والعطور، والحرير، والأثواب الهندية، التي لم تكن لتتوفر لولا ذلك. انظر مقالتي: «The Trade of Tafilalt: Commercial Change in Southeast Morocco on the Eve of the Protectorate», African Historical Studies, 6, n° 2 (1971), pp. 283-5.

الصفراء. وكانت المواد المستوردة من السودان تشمل العاج، والتّبر، والصّمْغ، وريش النعام، وأهمها العبيد السود. أما المواد التي كانت تصل من الطرف الشمالي من المدن المغربية والجزائرية فتشمل المواد المصنعة في شمال إفريقيا أو في أوروبا. كتب كل من كاريط Carrette ورونو Renou اللذين اعتمدا في وصفهما للصحراء الوسطى سنة 1844 على المعلومات التي استقياها من المخبرين، أنه كان في فجيج أكثر من ثلاثمائة متجر، «إذ كان سكان المناطق الغربية عندما يرون منتوجاً عجيباً يعبرون عنه بقولهم: لن ترى ذلك حتى في فجيج». وقد سجل الملازم دوما Daumas في سنة 1845، بأن حجم تجارة فجيج يجعل منها «فاس الصغير».[3]

ومنذ أربعينيات القرن التاسع عشر تقلص دور فجيج في نظام التجارة الصحراوية بسرعة. ومنذ احتلال الجيش الفرنسي للتل والأطراف الشمالية للصحراء، ابتداء من احتلال مركز الغواط سنة 1852، تحول معظم التجارة الصحراوية إما إلى المغرب أو تونس أو ليبيا. ولما كانت فجيج أكثر أهمية كمنفذ تجاري إلى الجزائر منه إلى المغرب، فقد تضررت تجارتها لصالح الأسواق البعيدة في الغرب. وبعد سنة 1845 بدأت السلطات الفرنسية في تحويل القوافل مرة أخرى إلى الطريق الصحراوية. وقد بذل الحاكم العام راندون Randon في سنوات 1850 و1860 مجهودات كبيرة لإعادة الروابط مرة أخرى بين الجزائر والسودان. أما المرسوم الصادر سنة 1843، الذي كان يمنع استيراد المواد من المغرب وتونس والصحراء، فقد ألغي بالنسبة للدول المجاورة في سنة 1853، وألغي بالنسبة للصحراء في سنة 1860.[4] ومع ذلك، لم يُجْدِ نفعاً لا القانون الجديد ولا سلسلة من البعثات التجارية، مثل بعثات كولونيو Colonieu وبورين Burin إلى توات في سنة 1860. ولم يكن هذا الفشل راجعاً إلى عدم رغبة التجار المسلمين في التعامل مع الفرنسيين، بل كان راجعاً إلى إلغاء تجارة العبيد التي كانت عماد التجارة الصحراوية في الجزائر. وقد تم إلغاء مؤسسة الرّقّ في الأراضي الفرنسية كلها سنة 1848، عندما كانت تحاول السلطات الجزائرية بذل مجهوداتها لإحياء التجارة الصحراوية. واستمر عدد من العبيد في الدخول

(3) E. Carette and E. Renou, Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale (Paris, 1844), pp. 92-4; E. Daumas, Le Sahara Algérien (Paris, 1845), pp. 266-9. ويتضمن هذان العملان الوصف الأوروبي لفجيج في بداية القرن التاسع عشر فقط.

(4) Jean Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (Paris, 1961-63), III, 76-9; Edouard Déchaud, Le Commerce algéro-marocain (Algiers, 1906), pp. 14-15; A. Adu Boahen, Britain, the Sahara, and the Western Sudan (Oxford, 1964), pp. 222, 223.



7 – الطرق عبر الصحراء

إلى الحدود الجنوبية للمستعمرة طيلة سنوات بعد 1848، ولكن لم تكن للتجار رغبة في حمل قوافلهم إلى هناك ما دام الطلب على العبيد في المغرب مازال قائماً باستمرار بشكل مرتفع خلال بقية القرن. [5] ومع ذلك فلم تتعرض فجيج للتهديد الفرنسي إلا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، مع أن فجيج فقدت أهميتها كمركز للتجارة الصحراوية حوالي سنة 1850. واستمر كمركز تجاري جهوي فقط، وكمحطة للتوقف في الطريق الثانوي التي تربط بين توات وفاس.

هذا وإن كان أبو عام لا يقع إلا على بعد 240 كلم فقط جنوب غرب فجيج، فإنه قد استحوذ على معظم تجارة العبيد، واستمر في نقل الأفارقة السود وكميات صغيرة من مواد إفريقيا الغربية، حتى نهاية القرن. في القرن التاسع عشر كانت هناك أربع طرق أساسية على الأقل تربط أبو عام بالسودان. تذهب الأولى نحو الجنوب عبر درعة السفلى إلى طاطا وأقًّا. ومن هناك مباشرة تدور إلى الجنوب نحو تندوف، ثم تتجه عبر الصحراء إلى تاودني (موقع لأكبر مناجم الملح)، وأراون، وتمبكتو. والطريق الثانية تتجه أيضاً من تافيلالت إلى وادي درعة، لكنها تتجه جنوباً عبر عرق إگدي إلى تاوُدْني. وتتجه الطريق الثالثة نحو الجنوب من تافيلالت عبر تَابَلْبَلَة إلى گورارة، المنطقة الشمالية لتوات. ومن توات تتجه الطرق إلى تمبكتو، وكانو، ونقاط أخرى في السودان. أما الطريق الرابعة فكانت بمثابة بديل ثانوي للثالثة، إذ تتبع الخط الشرقي من تافيلالت إلى وادي الساورة في إگلي. وهناك تلتقي بطريق فجيج - توات، مروراً بابن عباس وكرزاز إلى گورارة. وكانت القوافل تنحرف أحياناً عن هذه الطرق الأساسية عندما تكون غير آمنة. وكان المعيار الأساسي لاستعمال أي من هذه الطرق هو توفر المياه على بعد مسافات معقولة. [6] أما عدد الأيام التي كانت تقضيها القافلة في الطريق

---

(5) Marcel Emerit, «L'Abolition de l'ésclavage», in Emerit, la Revolution de 1848 en Algérie (Paris, 1949); pp. 29-42; August Beaumier, «Premier établissement d'Israélites à Timbouctou», BSGP. 5th ser., 19 (11870), pp. 367; Déchaut, Commerce, pp. 14-15.

(6) I. D. de la Porte, «Itinéraire de Constantine à Tafilet», Bulletin de la Société Royale de Géographie d'Egypte, 133 (1925), pp. 205-49; James Grey Jackson, An Account to Empire of Morocco (London, 1814), pp. 285-286; René Caillié, Journal d'un voyage à Tembouctou et à Jenné dans l'Afrique Centrale (Paris, 1830), II and III, passim; Marcel Emerit, «Les Liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIe et au début du XIXe siècle», Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes, II n°1 (1954), pp. 34-35; D. Jacques-Meunié, «Abbar, cité royale du Tafilalt», Hespéris, 46 (1959, p. 15; L. Mercier, «Notice économique sur le Tafilalet», Ren. Col. (June, 1905), p. 220; Carette and Renou, Recherches, pp. 299-305; Harris, Tafilet, pp. 305, 306.

بين تافيلالت وتمبكتو فيتوقف أساساً على أوضاع الطريق، وحجم القافلة، وطول بعد المسافة بين محطات التوقف، والوقت الذي يستغرق في صَدٍّ قطاع الطرق الرحل أو تفاديهم. وكان الزمن العادي للرحلة يستغرق أحياناً ما بين أربعين وستين يوماً.(7)

لقد أعادت الأبحاث الحديثة النظر في النظرية القائلة بأن التجارة الصحراوية كانت في وضعية تقهقر خلال القرن التاسع عشر وقدمت معلومات هامة عن حجم التصدير من المغرب وليبيا، وأشارت إلى أن التجارة كانت مزدهرة جداً منذ سنوات 1840 إلى حوالي سنة 1875.(8) ومع ذلك، فلم يستفد أبو عام كثيراً من هذا الانتعاش التجاري، نظراً لتحول التجارة المغربية نحو الغرب إلى الساحل الأطلسي. ولم تفد الطريق الجنوبية الغربية عبر تندوف وتاودني قوافل تافيلالت فقط، بل أفادت أيضاً قوافل سوس والساحل الأطلسي. فمنذ حوالي سنة 1840 جذب ميناء الصويرة أكبر قدر من التجارة المتجهة نحو الشمال في هذه الطريق على حساب أبو عام. وقد أسس السلطان سيدي محمد الصويرة خلال ستينيات القرن الثامن عشر لتكون مركزاً يحتكر التجارة الخارجية على الساحل الجنوبي. واستطاعت الصويرة أن تجذب إليها عدداً كبيراً من سفن التجار الأوروبيين والوكلاء التجاريين بفضل تواصل استقرار التجار اليهود بالمدينة، وتخفيض الواجبات الجمركية المفروضة على الاستيراد. ومع حلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر أصبحت الصويرة تستحوذ على التجارة في الموانئ المغربية. وكانت المواد التي تصدر من الصحراء هي الصمغ، وريش النعام، أما الذهب والعبيد، اللذان يعتبران قوام التجارة التقليدية، فكان يباع جزء هام منهما داخلياً. وكانت تصل إلى الصويرة كل سنة قافلة أو قافلتان مُحمّلتان ببضعة آلاف من الجمال، بالإضافة إلى عدة قوافل صغيرة أخرى. وكانت الشركات الأوروبية تستورد في المقابل، السكر، والشاي، والنسيج، والمواد المصنعة المختلفة، التي كانت تتجه نحو الجنوب مع مواد مغربية مختلفة. وقد أعيد بناء تندوف سنة 1852، وازدهرت فأصبحت مرفأ صحراوياً شمالياً أساسياً، بينما ازدهرت گلميم، التي تقع بعيداً إلى الشمال الغربي، على حساب أقّا

---

(7) de la Porte, «Itinéraire de Constantine», p. 206; Carette and Renou, Recherches, pp. 299-302. Caillié, Journal d'un voyage, II and III, passim.

(8) Miège, Le Maroc et L'Europe, II, 146-54, III, 74-95, 358-66 IV, 381-5.

C. W. Newbury, North African and Western Sudan trade in the Nineteenth Century: A re-evaluation, Journal of African History, 7, n°2 (1966), pp. 233-46.

وطاطا، وهما مركزان أساسيان في الطريق إلى تافيلالت.[9]

وبازدهار حركة التصدير في الصويرة، لم يعد التجار الذين يعملون في الصحراء الغربية يرغبون في توجيه قوافلهم إلى أبو عام. بل إن ثمن المواد الأوروبية التي كانت تُرسل إلى الجنوب كان في الصويرة أقل مما كان في أبو عام، بسبب عدم عبور البر عبر الأطلس الكبير والمتوسط. وقد حمل إلينا وُلْتَرْ هَارِيس شهادة على هذا التحول التجاري لما زار تافيلالت سنة 1893، بقوله:

> ... ليس لدينا ما نقوله عن الطرق المؤدية إلى جنوب تافيلالت، لأن التجارة القادمة من السودان إلى المغرب مع هذه الطريق كانت ضعيفة، وأن القدر الأكبر منها يمر إلى الصويرة عبر تندوف وسوس.[10]

تنطبق ملاحظة هاريس أكثر على ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر مادام الطريق إلى الصويرة قد نضب كلية منذ سنة 1893. ومن العوامل التي عجلت بالتقهقر العام بعد سنة 1875، التراجع التجاري في أوروبا، ومنافسة المنافذ الأوروبية في غرب إفريقيا، وعدم الاستقرار السياسي في الجنوب الغربي للمغرب. ثم كان التوسع الفرنسي إلى السودان الغربي واحتلال تمبكتو في سنة 1894، كان ضربة قاضية، بحيث أصبح طريق الطرف الشمالي المؤدية إلى المغرب بدون جدوى.[11]

لقد تراجع ازدهار الصويرة وتندوف قبل سنة 1875، ولكن ذلك لم يقض نهائياً على العلاقات التجارية التي كانت تربط بين تافيلالت والسودان. فقد استمر وصول العبيد، وكميات قليلة من المواد التجارية إلى أبو عام على طول الطريق الجنوبية الشرقية من توات حتى نهاية القرن التاسع عشر. وكانت توات، وبالخصوص بلدة عين صالح في المنطقة الجنوبية لتيدِكُّلت، من أنشط ملتقيات الطرق التجارية في الصحراء. فالطرق التي تلتقي في عين صالح لا تربط غرب السودان ووسطه بالمغرب فقط، بل تربطها كذلك بتونس وطرابلس. كانت گورارة وهي منطقة توات الشمالية، وعدة واحات، وبخاصة تِيمِيمُون مراكز ثانوية للتبادل التجاري مع غرب المغرب الكبير.[12] وكان العبيد يباعون في الغالب في توات وينتقلون من تاجر إلى آخر. وكان تجار تافيلالت يشترون

---

(9) Miège, Le Maroc et L'Europe, II, 142-5; III, 74-95.

(10) Harris, Tafilet, p. 305, Henri Schimer, Le Sahara (Paris, 1893), p. 358.

(11) Miège, Le Maroc et L'Europe, III, 358-66 IV, 381-5.

(12) M&L. III, 382-385.

العبيد هناك باستمرار مقابل المواد المغربية والأوروبية، وإن كانوا يرافقون القوافل كذلك طوال الطريق إلى السودان. وكان بعض تجار تافيلالت يسكنون في تمبكتو، ويعملون كوكلاء تجاريين لزملائهم المغاربة.[13]

يبدو أن ابتعاد القوافل عن فجيج وعن المراكز الأخرى جنوب الجزائر قد أفاد تجارة أبو عام، مادام الطلب على العبيد في المغرب ظل مرتفعاً حتى بعد منعطف القرن. والواقع أن طرق الجنوب الغربي لتافيلالت قد أخذت في التقهقر بسبب الصويرة، وأن التجارة في توات كانت تعرف انتعاشاً قليلاً، وإن كانت تجارة العبيد هي التي استفادت أكثر مما استفادت تجارة ريش النعام والصمغ. وقد سجل جرهارد رولفس Gerhardt Rohlfs، الذي كان في تافيلالت للمرة الثانية في سنة 1864، بأن العلاقات بين أبو عام والسودان كانت تمر بشكل شبه كامل عبر توات.[14]

كانت تافيلالت محطة لاستراحة معظم تجار العبيد، ومن المؤكد أن الأغنياء المحليين كانوا يشترون عدداً قليلاً من العبيد كل سنة، ولم يكن يملك أحدهم الكثير منهم - ربما أزيد من عشرين فقط، وهو العدد الأقصى.[15] وكان معظم هؤلاء العبيد يرسلون إلى فاس ، ومراكش، وإلى مدن أخرى وراء جبال الأطلس. كانت تتكون أغلبية هؤلاء العبيد من النساء حتى ارتفع الطلب عليهن لاتخاذهن جواريَ أو خادمات. وكان البائعون والتجار، مثل مالكي ضيعات العالم الجديد، يعتقدون كذلك بوجود العلاقة بين خصائص العبد وبين موطنه الأصلي في غرب إفريقيا. فقد سجل هاريس أن «بنات الحوسة يستحقن أعلى الأثمان، لأنهن أكثر انشراحاً وأكثر ظرفاً من

---

(13) (Journal d'un voyage, II, 366) . René Caillié عندما يتحدث عن أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، يذكر أن «[الذهب، والعاج، وريش النعام] كان يرسل عادة إلى تجار تافيلالت من طرف مراسليهم في تمبكتو، مقابل السلع التي أرسلها لهم تجارهم، وكانوا يبيعونها [التجار في تمبكتو] باسمهم». وكذلك (III, 86) «وكان التجار المشهورون يذهبون في الغالب إلى تمبكتو ليستقروا هناك، كما فعلنا نحن لما تركنا أوروبا إلى العالم الجديد بحثاً عن الثروة. وبعد قضاء خمس أو ست سنوات في التجارة، من شراء الذهب والعبيد، يعود هؤلاء التجار إلى بلدانهم ليعيشوا في رخاء». ويبدو أن التجار الفيلاليين ربما ظلوا يمارسون مثل هذا العمل حتى أواخر القرن. ويقدر Bacaumier («Premier établissement », p. 369)، في سنة 1870 أنه كان يعيش في تمبكتو ما بين عشرين وخمسة وعشرين تاجراً من فاس وتافيلالت، وحوالي ستمائة من توات.

(14) «Le Tafilet d'après Gerhard Rohlfs», Ren. Col. (Aug. 1910), p. 251.

(15) ربما كان للرجل الغني من قبيلة أيت عطا ستة من العبيد AGGA, 22h. 27, Denoun (Officier-Interprète, Colomb-Béchar), «Essai de monographie de la tribu berbère des Ait Atta», April 7, 1913, p. 30 . وكان بعض الأعيان في توات يملكون عشرين من العبيد . M&L. III, 389 .

اللواتي يأتين من غرب إفريقيا البعيد.[16]

وحتى مع احتمال تزايد تجارة العبيد بعد سنة 1850، لم تعرف أبو عام، في مجال تجارة العبيد، مستوى النشاط الذي عرفته سجلماسة فيما قبل. وكانت تجارة أي سوق من الأسواق شبه الصحراوية ضعيفة إذا ما قورنت مع التجارة الأطلسية، أو مع التجارة عبر الصحراء في القرون السابقة. ويرى مييج Miège أن التجارة في المغرب كله قد وصلت في القرن التاسع عشر أوجها بين 1840 و1855، ب 3500 إلى 4000 من العبيد الذين كانوا يصلون سنوياً. ويقدّر بأنه كانت تصل بين سنة 1875 و1885، ما بين 500 و1000 من العبيد كل سنة إلى تندوف. وقد اعتمد في تقديراته على تقارير الرحالة والقناصلة الخاصة بالجنوب الغربي فقط، ولم يضع تقديرات للتجارة التي كانت تمر عبر توات.[17] أما بالنسبة للجنوب الشرقي فإن التقديرات المتوفرة هي التي تركها رولفس، الذي رأى أنه كانت تصل في أوائل ستينيات القرن التاسع عشر، ما بين 500 و1000 من العبيد إلى توات سنوياً لنقلهم إلى المغرب، وربما كانت تباع منهم بضع مئات في تافيلالت وفاس.[18]

لم يتجاوز ما يستورده أبو عام من العبيد بين ثمانينيات القرن التاسع عشر و1900 ما كانت تستورده تندوف منهم، وربما لم يتجاوز عددهم مائتين أو ثلاثمائة في السنة. وكيفما كان الحال، فإن هجرة أفارقة غرب إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر لم يكن لها تأثير ديموغرافي ملحوظ في أية منطقة من المغرب. وأكثر من ذلك، فإن القيمة الاقتصادية للتجارة بالنسبة لتجار أبو عام لم تكن كبيرة بالنظر إلى القيمة الإجمالية للتجارة الجهوية أو التجارة العابرة للأطلس. ومن جهة أخرى، فقد كان هناك عدد قليل من العبيد ما يزال يدخل إلى البلاد في تسعينيات القرن التاسع عشر، وأن التعامل مع الاسترقاق وتجارة العبيد لم يتغير كثيراً بالرغم من استمرار الضغوط التي ظلت تمارسها القوى الأوروبية من أجل وضع حد للرّق وتجارة العبيد معاً.[19]

(16) Harris, Tafilet, p. 297، وأيضاً Ed. Michaux-Bellaire, «l'Esclavage au Maroc», Revue du Monde Musulman, II, nos. 7-8 (1910), p. 424.

(17) Miège, Le Maroc et l'Europe, III, 92, 363.

(18) ذكر في : M&L., III, 389.

(19) انظر Adu Boahen, Britain, pp. 141-5

لقد وضع الاحتلال الفرنسي لتمبكتو سنة 1894، ولتوات سنة 1900 حداً لكل تجارة للعبيد. ومن المؤكد أن عدداً قليلاً من العبيد كان يدخل إلى المغرب بعد سنة 1900، ما دام الجيش الفرنسي قد استغرق عدة سنوات ليتمكن من المراقبة الفعالة لطرق قوافل التجارة الصحراوية. ثم إن عدم كفاءة المراقبة الفرنسية جعلت ذوي منيع وأيت خباش يقومون بغارات عبر الصحراء، مما أعاد بيع العبيد في أبو عام. وحتى بعد أن استحال استيراد العبيد، فقد كانوا يباعون في أبو عام، وربما حتى الاحتلال النهائي لتافيلالت سنة 1932. وقد منعت سلطات الحماية تجارة الرقيق سنة 1912، ولكن من الصعوبة فرض ذلك على مناطق لم يتم التحكم فيها بعد.[20]

التجارة عبر الأطلس

في أواخر القرن التاسع عشر كانت التجارة بين جنوب شرق المغرب والمراكز الحضرية شمال الأطلس أكثر انتظاماً وأكبر حجماً من التجارة عبر الصحراء. وكانت القوافل التي تنطلق من فاس ومراكش، وبدرجة أقل، من مكناس، ووجدة، وتلمسان، تحمل لسكان الجنوب الشرقي معظم منتجاتها وبعض المواد الغذائية. وتعتبر فجيج وأبو عام من أهم المراكز التي يتم فيها توزيع هذه المواد على القبائل وعلى سكان القصور بالمنطقة، بما في ذلك توات. وفي المقابل، كانت قوافل الشمال تحمل كميات كبيرة من التمور وبعض منتجات المنطقة الخاصة، بالإضافة إلى سلع غرب إفريقيا، والعبيد الذين يعبرون المنطقة.

قبل سنة 1900 كانت طريق فاس من أهم الطرق في استيراد المنتوجات الأوروبية والمغربية. ولم يكن الجنوب الشرقي مهماً بالنسبة لهذه المواد؛ فقد كان عدد سكان تافيلالت وحدها يصل إلى ما يقرب 100000 نسمة. وكانت المستوردات المغربية تشمل المصنوعات التقليدية لفاس والمدن الشمالية الأخرى، مثل البلاغي، والأحزمة، وأواني النحاس الأبيض والأصفر، والسجاد، والكتب، والأسلحة النارية. ومع تقدم القرن بدأت القوافل تحمل أحمالاً من البضائع الأوروبية، وهي ظاهرة تعكس التوسع المستمر للتجارة الأوروبية والتأثير المالي عبر البلاد. ففيما بين 1856 و1873 وَقَّعَ السلطان مولاي عبد

(20) سجل ضابط الشؤون الأهلية السابق الذي عمل في أرفود في سنة 1925، بان بيع العبيد في سوق أبو عام في ذلك الوقت كان ما يزال قائماً. الاستجواب رقم 32.

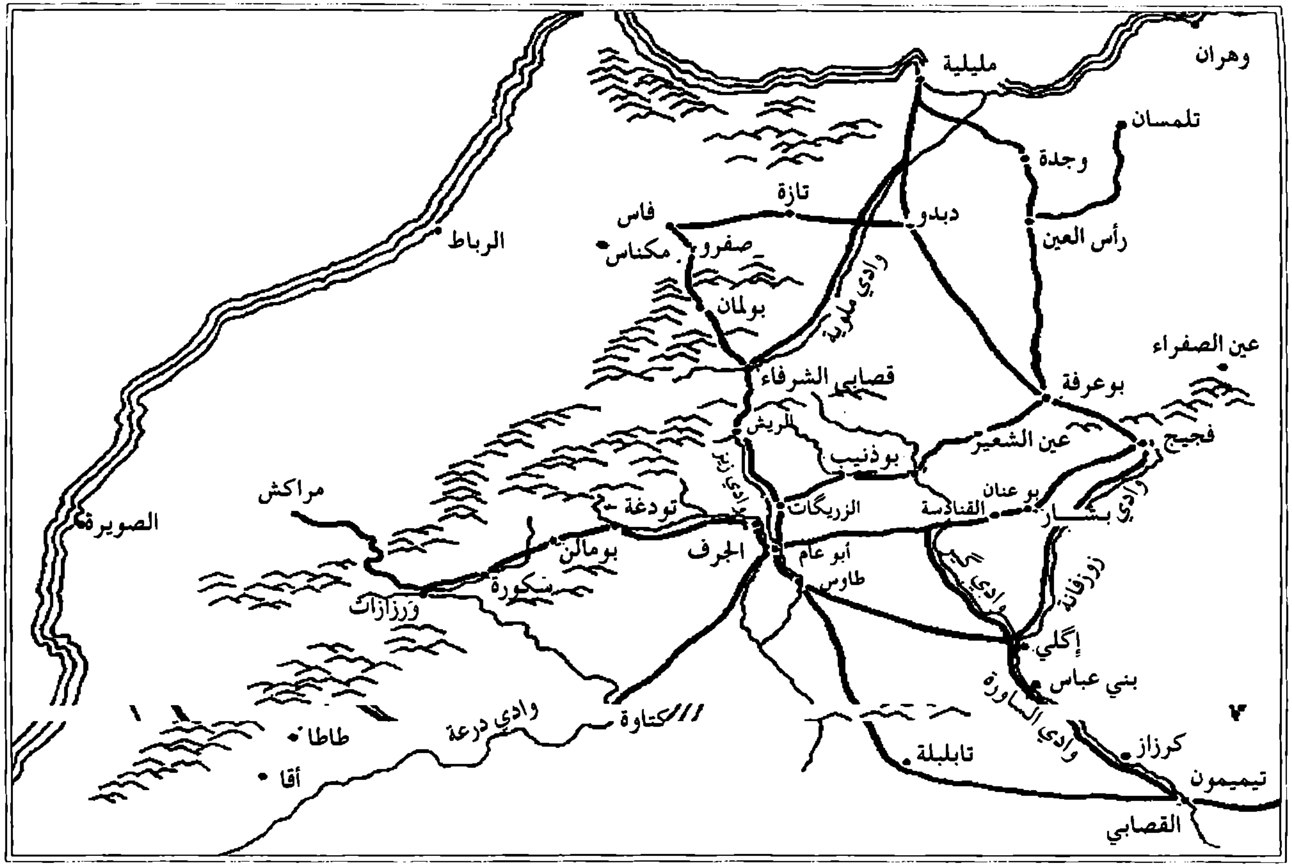
الرحمن وسيدي محمد على الاتفاقيات التجارية مع بريطانيا العظمى، وإسبانيا، وفرنسا، وهي اتفاقيات أعطت لهذه الدول امتيازات جمركية هامة لم تعرفها من قبل. وهكذا ارتفع حجم الواردات بسرعة في السنوات التالية، حتى بدأ المغرب حوالي سنة 1878 يعرف اختلالات في ميزانه التجاري. فمواد السكر، والشاي، والقطن، بدأت تصل بكميات كبيرة إلى أن أصبحت هذه المواد من قبيل الضروريات في معظم البلاد.[21]

كان الأطلس الكبير حاجزاً ضد تسرب هذه التجارة الجديدة نحو الجنوب. ففيما بين 1880 و1900 قضت المنسوجات الأوروبية نهائياً على المنسوجات المغربية في الجنوب الشرقي. ثم أصبح استهلاك السكر مع الشاي تقليداً وطنياً أدمن عليه سكان القصور والرحل مثل سكان فاس وتطوان. كما كانت أنواع مختلفة من المنتوجات تعبر الأطلس بكميات كبيرة أكثر من ذي قبل؛ مثل: القهوة، والشمع، والورق، والتوابل، والأدوات والأواني، وقضبان الحديد، والأسلحة النارية الحديثة.[22] ومع حلول سنة 1900، عندما بدأ مجرى التجارة يتحول نحو الأسواق الفرنسية الجديدة في المنطقة الحدودية الجزائرية ـ المغربية، كان السكان المغاربة حتى في الجنوب البعيد في توات، قد اكتسبوا بشغف عادة تذوق المواد الصناعية الأوروبية.

وفي أواخر القرن التاسع عشر تجاوزت، بالفعل، قيمة المواد المستوردة إلى أبو عام قيمة الصادرات منها إلى الشمال. ومع ذلك، فإن تافيلالت كانت تنتج مادتين أساسيتين هما: التمور والجلود، مما جعل الطلب خارج المنطقة يحافظ على حجمه. وكانت تنتج الواحة، في الحالات العادية، ما يكفي من التمور لغذاء سكانها، والرحل المجاورين لها، بل وتصدر فائضاً كبيراً منها إلى منطقة فاس في معظم الحالات. ويدوم وقت جني التمر من أواخر غشت إلى شهر أكتوبر، وبعض النخيل تغل كل سنة، وأخرى كل سنتين. وأهم أجود هذه التمور (مثلاً: المجهول، الفَكُّوس، وبُوزكْري) تُصَدَّر إلى الشمال في أكياس من سعف النخل أو من الكتان، أو تُستهلكُ محلياً. أما الأنواع الأخرى من التمور غير الجيدة فتقدم علفاً للحيوانات. ويشتري تجار فاس قدراً كبيراً من تمر المجهول لنقلها في البواخر عبر طنجة إلى أنجلترا. وكانت «تمور تافيلالت» كما كانت تعرف بذلك في سوق لندن تباع بأثمان جيدة في بريطانيا، وبخاصة قبل موسم عيد الميلاد

(21) عولج تطور العلاقات التجارية الأوروبية المغربية بإسهاب في الأجزاء الأربعة من كتاب مييج Le Maroc et L'Europe.

(22) «Le Tafilelt d'après Gerhard Rohlfs», p. 251; Harris, Tafilet, p. 297. Delbrel, «Notes sur le Tafilelt», p. 220.



8 - الطرق الرئيسية عبر الأطلس والطرق الجهوية

مباشرة. وكان حجم الصادرات من تافيلالت يختلف، بالطبع، من سنة إلى أخرى حسب حجم الغلة، والوفرة النسبية للمحصول في المناطق الأخرى (بالخصوص في وادي درعة) التي تزود الأسواق الحضرية.[23]

كان الجلد الفيلالي الذي كان ينتجه دباغو تافيلالت منذ قرون معروفاً في شمال إفريقيا والصحراء. ومن المراحل الأساسية في دباغة جلد الماعز أو الغنم، نَقْعُه في خليط من الماء مع مادة خاصة تدعى تَكّاوت، وهو نبات يوجد في أغصان شجرة الأثْل. وتشتمل حبات تَكّاوت* على حامض العصف الضروري لتحويل الجلد الحي إلى جلد ناعم. ويصدر التجار أحياناً الجلود حية أو غير مصبوغة، وكذلك تكوات، إلى الدباغين في فاس، وتطوان، وفجيج، وإلى اتجاهات أخرى. ومع ذلك، فإن دباغي تافيلالت يصبغون معظمه سواء بالأحمر أو بالأصفر، وهذان اللونان يعطيان للجلد الفيلالي صفته الخاصة. كانت المدابغ توجد في كل مناطق تافيلالت، وإن كان أكبرها يوجد في وادي إفلي. وكانت صناعة الدباغة منتشرة بكثرة، إلى الحد الذي كانت فيه القوافل التي تتكون مثلاً من مائة دابة عندما تنطلق في اتجاه فاس، لا تحمل إلا الفيلالي. والغريب، أن صناعة خدمة تحويل الجلد كانت صغيرة. وكان بعض الصناع اليهود يصنعون الأحزمة، والأحذية، والجِرَاب للاستعمال المحلي.[24]

كان من أهم مظاهر العلاقات التجارية في تافيلالت هو تخصص بعض المجموعات الاجتماعية والقبائل في التجارة عبر طريق ذات مسافة بعيدة، أو في أخرى. فكانت السيطرة على الطريق التجارية بين فاس وتافيلالت في تجار من الفاسيين واليهود الفيلاليين. وأن تجار الأسر الأخرى، وبالخصوص الشرفاء العلويين، يشاركون فيها كذلك. وكان التجار يعملون على طرفي الطريق. وعادة ما كان الفاسيون يرافقون القوافل إلى أبو عام لبيع الشاي، والسكر، والأقمشة للتجار بالتقسيط، ثم يعودون بالتمور، والجلود، والنقود. وكان بعضهم معروفاً بالتردّد على تافيلالت لشراء غلل

---

(23) James MacLead (نائب القنصل في فاس)، FO 174/262. Memorandum: Tafilet date Trade, Manner of export and Method of Cultivation, April 17, 1901; 174/267 MacLeod to Lowther, May 16, 1906. Charles René-Leclerc, «Le Commerce et l'Industrie à Fès», Ren. Col. (July 1905), pp. 244-247; Harris, Tafilet, p. 297. Mercier, «Notice économique», pp. 212, 213, 217.

* وتعرف كذلك بـ«الدَّغْمُوسْ»، انظر السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران، علي المحمدي، دار توبقال– الدارالبيضاء، 1989، ص. 134.

(24) Mercier, «Notice économique», pp. 213, 217. Roger Le Touneau, Fès avant Le Protectorat (Casablanca, 1949), p.425; A. Joly, «l'Industrie à Tetouan», Archives Marocaines, 8 (1906), pp. 215,216.

التمور وهي ما تزال في النخيل، ثم بعد ذلك يوسقها إلى الشمال عند نضجها.[25] وربما كان يقيم في تافيلالت بضع عشرات تقريباً من التجار الفاسيين، وكان معظمهم يقيم في أبو عام. ولا يسافرون إلى الشمال إلا للبيع أو الشراء. وكانوا يملكون المخازن التي يوزعون منها المواد على تجار التقسيط.[26]

ومع ذلك، فإن حركة البضائع لا تتطلب بالضرورة تنقل التجار. فقد كان لدى بعض التجار المسلمين واليهود معاً مراسلون في فاس يتوصلون بأذونات مكتوبة عن السلعة ووسقها إلي الجنوب مع حمّارين مأمونين.[27] كانت بعض الأسر الفاسية، على الأقل، تحتفظ لها بالوكلاء والمخازن في تافيلالت. وربما كان محمد بن إدريس التازي، في أواخر القرن التاسع عشر، من التجار الفاسيين المشهورين الذين اخترقوا جبال الأطلس. فقد كان ينتمي إلى العائلات الفاسية المشهورة بالتجارة، التي اختص أهلها الأغنياء في استيراد النسيج الأوروبي. كان ابن إدريس يقيم باستمرار في أبو عام، تاركاً تدبير شؤون مقره التجاري بفاس في أيدي أقاربه. وكان يستورد السلع الأوروبية، ولم يتعامل في أية حال، على ما يبدو، مع تصدير التمر والجلد. كانت بضاعته التي تبعث من فاس تباع للتجار بالتقسيط، أو تباع لمعظم التجار بالعملة الأوروبية أو المغربية، وكان لا يرجعها إلى فاس إلا في فترات غير منتظمة.

كانت قوة ابن ادريس المالية تتمثل في الخدمات البنكية غير الرسمية التي تقدمها شركاته التجارية. فقد كان تجار تافيلالت، بعد بيعهم لأحمالهم من التمور والجلود في فاس، يودعون أموالهم أحياناً لدى هذه الشركات التجارية، ويحصلون في المقابل على رسوم يمكن استخدامها فيما بعد مع وكيل الشركة في تافيلالت. وكان هذا الإجراء، الذي تأخذ به الشركة 10 في المائة، يعفي التجار (الفيلاليين الذين يعملون في الشمال مؤقتاً) عادة من مخاطر حمل مبالغ مالية كبيرة معهم في الطريق. ونظراً لعدم وجود الأمن في جبال الأطلس، فقد التجأ المخزن بدوره إلى استعمال التسهيلات البنكية للشركات الكبيرة ليتمكن من أداء أجور موظفيه في تافيلالت

(25) Mercier, «Notice économique», p. 219.

(26) Mercier, («Notice économique», pp. 214,215). يسجل مرسيه هنا أن «عدداً كبيراً» من التجار الفاسيين كانوا يعيشون في تافيلالت، ولكن تقديري ذلك بازيد من عشرين ليس إلا تخميناً مني. وانظر كذلك: Delbrel, «Notes sur Tafilelt», p. 220.

(27) AMG, Alg. 19, sit. Pol. 1911, Capt Berriau (Com: Annex of Beni Abbès), «Contribution à l'étude de la region de Sud-Ouest», 1911, p. 15

ورجال الحامية العسكرية فيها. ففي سنة 1907 مثلاً، كان مولاي عبد العزيز يؤدي لمولاي رشيد، خليفته بتافيلالت، أجرته الشهرية، التي تبلغ 1500 دورو، عبر وساطة ابن إدريس.[28]

كانت الرحلة من تافيلالت إلى فاس تستغرق إثني عشر يوما في الظروف العادية، لقطع مسافة 640 كلم. وكانت تُستعمل البغال والحمير في الغالب أكثر من استعمال الجمال، بسبب الممرات الجبلية غير المأمونة. وتتكون أكبر قافلة بصفة عامة من خمسين إلى مائة دابة.[29] وغالباً ما كان التجار يجتمعون لِيكَوِّنوا قافلة واحدة رغبة في الأمان والفائدة. وكان كل تاجر يملك مجموعة من دوابه الخاصة، أو يكتريها من السكان الفيلاليين الآخرين، أو من أيت إزدگ، أو من أيت مرغاد الأمازيغ الذين يسكنون في شمال تافيلالت.[30]

كانت القوافل تدفع الزّطَاطَة، أي، رسم المرور لكل قبيلة تمر من أراضيها طوال الطريق لتفادي التحرش أو الهجوم عليها. وفي المقابل، كانت توفر القبيلة الزَّطَّاط، أي الخفر، الذي يتكون عادة من مجموعة صغيرة من الرجال المسلحين الذين يقودون القافلة إلى نهاية أراضيها. ثم تتكفل القبيلة الأخرى الموالية بمهمة الزطاطة. وتُحتسب قيمة الزطاطة، حسب عدد الدواب المحملة في القافلة، وتؤدى بالنقود دائماً، وحسب قيمة المواد المحملة، وظروف الأمن في الطريق. وكانت هذه الزطاطة عالية جداً، في الغالب، خاصة بالنسبة لليهود الذين يؤدون عن أنفسهم مثلما يؤدون عن دوابهم، وكان ذلك يمثل ابتزازاً صريحاً. وتمثل هذه الضريبة أمراً التزم به الضامنون من أجل سلامة زبنائهم. بل أكثر من ذلك، إن قبائل الأطلس كانت تستفيد في نهاية الأمر من رسوم مرور القوافل

(28) الأعمال التجارية عبر الأطلس لمحمد بن إدريس، عرضت بشكل مختصر في تقريرين فرنسيين: AMG, Alg. 16, sit. pol, 1906 وتقرير Gov. Gen. To Min. War. Dec. 31, 1906, n° 3666; Sit. Pol. 1907, ؛ والمعلومات قدمها السي أحمد بني ماني، ممثل التاجر الفيلالي السي محمد بن إدريس في بشار». وانظر كذلك، الاستجواب رقم 20. وكان هذا المخبر ابناً لتاجر فيلالي مهم في منعطف القرن.
وفيما يخص عائلة التازي في فاس، انظر: «l'Evolution du Makhzen: la famille Tazi», Af. Fr. (February 1904), pp. 50-51; and René-Leclerc, «Le Commerce et l'Industrie», pp. 231-249، ويمكن أن نجد ملاحظات عامة عن الخدمات البنكية للشركات التجارية للفاسي مع فروعها في تافيلالت في عبد الوهاب الحلو: «Notes sur la banque et les moyens d'échanges commerciaux à Fès avant le Protectorat», Hespéris, 24 (1937), p. 231.

(29) Charles de Foucauld, Reconnaissance du Maroc (Paris, 1959), p. 391; René-Leclerc, «Le Commerce et l'Industrie», p. 231.

(30) Mercier, «Notice économique», p. 219 . الاستجواب رقم 20.

أكثر مما تستفيده من النهب العشوائي. لذلك كانت الزطاطة تؤخذ بنوع من الجدية، وأن الثمن لم يكن مرتفعاً جداً قط، على الأقل في الأوقات العادية، إلى الحد الذي قد يؤثر على التجارة.[31]

وهناك طريق أساسي آخر عبر الأطلس يربط تافيلالت بمراكش. إلا أن التجارة في هذا الاتجاه كانت في الغالب أخف من اتجاه فاس، بسبب المسافة البعيدة، وربما لأن درعة كان يزود مراكش بالتمر أكثر من وادي زيز، كما كانت القوافل تذهب إلى هناك باستمرار محمّلة بالجلود والتمور ثم ترجع بالألبسة الأوروبية العادية والمواد المغربية. ويمكن أن تكون طريق مراكش بديلاً مريحاً عندما تكون طريق فاس خطيرة.[32]

كانت الطريق من تافيلالت إلى تلمسان هي الخط الرئيسي لشبكة التجارة الصحراوية في أيام رخاء سجلماسة. وإذا كان غزو فرنسا للجزائر قد أنهى أهمية هذا الخط، فإن منع تجارة العبيد لم يكن هو السبب الوحيد في ذلك. فتجار تافيلالت والمراكز الأخرى في الجنوب الشرقي المغربي كانوا يريدون التعامل مع الجزائر الفرنسية، وقد استطاعوا بعد سنة 1867 تصدير موادهم التي أتوا بها من المغرب بطريقة قانونية عبر حدود معفاة من الضريبة. ومع ذلك، فإن القدرة التجارية لم تكن تتوقف على الصادرات فقط مثلما كانت تتوقف على استيراد المواد الأوروبية. ولكن الضرائب المرتفعة على الاستيراد وضرائب ميناء وهران رفعت من ثمن الشاي، والسكر، والنسيج فوق ما كان يدفعه التجار في فاس أو مراكش. ثم إن حاكم مدينة مليلية المحتلة قد بدأ في سنة 1884 في قبول سلع كثيرة من بريطانيا، وبلجيكا، ومن ألمانيا، بدون ضريبة، وهي سلع كان يشتريها تجار الجنوب الشرقي من الشمال. وفي سنة 1896، لما تزعزعت السلطات الجزائرية من جراء فشلها في الدخول إلى السوق المغربية، خفضت من التعريفة الجمركية على المواد المخصصة للمغرب أو للصحراء. ولكن كان في استطاعة تجار تافيلالت الذين يرغبون في الاستفادة من الأثمان المنخفضة أن يذهبوا في ذلك الوقت إلى نهاية خط السكك الحديدية في عين الصفراء، من أن يذهبوا إلى تلمسان

(31) Foucauld, Reconnaissance, pp. 367, 385, 390. Mercier, «Notice économique», p. 220. Edward Westermarck, Ritual and Bilief in Morocco (London, 1926), I, 535-537, and H. Bruno and G.H. Bousquet, «Les Pactes d'alliances chez les Berbères du Maroc central», Hespéris, 33 (1946), pp. 357-62. [ويمكن الرجوع كذلك فيما يتعلق بالزّطاطة، إلى أطروحة عبدالأحد السبتي، مرجع مذكور.]م.

(32) Mercier, «Notice économique», pp. 215-7, 220. Harris, Tafilet, p. 303.

البعيدة.[33]

كان لتحول التجارة عبر الصحراء نحو الغرب أن تقهقرت فجيج بعد سنة 1840، لأنها كانت المركز التجاري الوحيد في الجنوب الشرقي الذي كان مرتبطاً بالمدن الشمالية، إلى جانب أبو عام، وكان عدد سكانه ما يزال يبلغ ستة عشر ألف نسمة في أواخر القرن التاسع عشر، كما كانت تعتبر السوق الرئيسية للرحل وسكان القصور الذين يعيشون في المنطقة. وقد كانت فجيج توازي أبو عام، وإن في مستوى أدنى، من حيث توزيع المواد التي تصل من الشمال ومن أوروبا.

كان تجار فجيج ينجزون معظم عملياتهم التجارية في الأسواق المغربية إلى ما بعد سنة 1896، بسبب الأثمنة المرتفعة في الجزائر. فكان طريق القوافل الذي يمر عبر دبدو ويمر تازة يربط فجيج مباشرة بفاس، وكانت تجارة هذا الطريق في أيدي أهالي الواحة، بما فيهم بعض العائلات اليهودية، وإن كان هناك، حسب ما يقال، تاجر فاسي واحد على الأقل، كان يقضي بعض الشهور في فجيج كل سنة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر.[34] كانت قبائل ذوي منيع، وأولاد جرير، وبني گيل توفر النقل بالجمال، والبغال، والحمير، ومن يقودها. وكانت الصادرات الأساسية من فجيج تتكون من الألبسة الصوفية المختلفة المصنوعة محلياً. وقد اكتسب الحايَك والبَرنُوس سمعة خاصة بسبب جودتهما، وليس في فاس فقط، بل وفي غرب المغرب كذلك.[35]

كانت هناك طرق أخرى تذهب شمالاً إلى وجدة عن طريق رأس العين، وإلى مليلية عن طريق دبدو. وقد انتعشت التجارة في هذين الطريقين بشكل كبير بعد سنة 1884، لما فتحت مليلية أبوابها للسلع الأجنبية بدون ضرائب جمركية. فأصبح في إمكان تجار فجيج أن يشتروا هذه السلع، وبخاصة الشاي، والسكر، بثمن أرخص في مليلية ووجدة من فاس، وذلك بسبب قصر المسافة، بالنسبة لوجدة، وبسبب شراء السلع في الميناء مباشرة وبدون وسيط تجاري، بالنسبة لمليلية. ولم تتغير هذه الوضعية بشكل ملحوظ عند تمديد خط السكك الحديدية الجزائرية إلى عين الصفراء في سنة 1887، ما دامت الأثمان منخفضة في الجهة المغربية، بالرغم من استعمال قوافل النقل على مسافة

(33) L. Demaeght, «Voyage d'études commerciales sur la frontière marocaine», BSGAO, 17 (18897), p.39; Déchaud, Commerce, pp. 14-26; Miège, Le Maroc et l'Europe, III, 71-3.

(34) M&L. II, 539.

(35) Daumas, Le Sahara algérien, pp. 265-266; M&L. II, 469; Déchaud. Commerce. p. 55 . الاستجواب رقم 28.

كبرى. ولم يحصل التغيير الجوهري في إعادة توجيه تجارة فجيج إلا بعد منعطف بداية القرن التاسع عشر.[36]

التجارة الجهوية

كان السكان القرويون شمال الأطلس الذين يعيشون في منطقة جغرافية واحدة يتعاملون بالتجارة فيما بينهم عبر شبكة من الأسواق الأسبوعية. ويتراوح حجم الأسواق الصغيرة التي تخدم سكان بعض القرى، والأسواق الكبرى بين القبائل التي تقصدها عدة آلاف من الناس كل أسبوع. ويُقام كل سوق داخل المنطقة في يوم معين من الأسبوع، وتتفاوت كل هذه الأسواق فيما بينها ليتمكن الناس من التعامل في أي يوم دون قطع مسافة طويلة. والتجار المتجولون المستقرون في المدن أو القرى هم الذين يزودون الأسواق الموجودة في القرى بالمنتوجات المغربية والأوروبية.

كان جنوب شرق المغرب يتوفر هو الآخر على شبكة خاصة من الأسواق الجهوية، تربط المراكز الهامة بعضها ببعض، وبالواحات المنتشرة هنا وهناك في السهوب والصحراء. ومع ذلك، فإن الفضاءات المفتوحة في الصحراء الواسعة كانت تعطي للتجارة الجهوية في الجنوب نوعاً من الاختلاف عن التجارة الكثيفة في الشمال. وقد كانت الأسواق الكبرى تنعقد بشكل منتظم في أيام محددة في الأسبوع، وإن كانت متباعدة جداً ليتم انتظام التناوب فيما بينها. وكان القرويون والرحل الذين يسكنون في منطقة معينة يذهبون عادة إلى سوق واحد قريب منهم. وكان التجار المتجولون الذين نجدهم في الشمال، يجدون صعوبة في الذهاب والإياب لوحدهم عبر الصحراء الشمالية. وكانت قوافل الجمال من أحجام مختلفة هي التي تحمل مواد التجارة الجهوية.

كانت شبكة التجارة الجهوية تخدم سكان الجنوب الشرقي بطريقتين. الأولى، بواسطة الطرق الفرعية التي تمر منها المواد المستوردة إلى أبو عام وفجيج من الشمال، لتصل إلى توات والمراكز الصغرى الأخرى. والثانية، بواسطة الطرق التي كانت تحمل منتوجات الصناعة المحلية، والمنتوجات الفلاحية من واحة أو قبيلة إلى أخرى. وكانت

(36) Edmond Doutté, Figuig, pp. 190, 191; Demaeght, «Voyage d'études», p. 39; M&L, II, 539; Déchaud, Commerce, pp. 17-18.

الطرق النشيطة في هذا النظام الجهوي تربط أبو عام، وفجيج، وگورارة، لِتُكَوِّن بذلك شكل مثلث تقريباً. أما الشبكة الثانوية فكانت تربط هذه الطرق الثلاثة الرئيسية حتى بالواحات الصغيرة والبعيدة جداً بقصور المنطقة.

كانت القوافل التي يتراوح حجمها بين بعض الحمير والمائتي جمل، تنطلق من أبو عام في عدد من الاتجاهات. فالقافلة الكبيرة تتجه نحو الجنوب إلى تيميمون ومراكز أخرى في گورارة، عن طريق تَابَلْبَلَة في الغالب. وقبل سنة 1900 كانت قصور توات تعتمد كثيراً على هذه القوافل في تموينها بالمواد المغربية والأوروبية، وإن كانت المواد المستوردة تأتي من اغْدَامَسْ وطرابلس كذلك. كان يصل الشاي، والسكر إلى توات في تسعينيات القرن التاسع عشر، وإن كانت عادة شرب الشاي ما تزال جديدة في شمال الصحراء. وكانت القوافل تحمل الحبوب، والأغنام، والصوف كذلك، لأن عدد سكان توات المستقرين كان كبيراً، بحيث لا تستطيع توات أن تكتفي بذاتها في الإنتاج الفلاحي والماشية. ومع ذلك، فإن معظم الصوف والأغذية المستوردة كانت تأتي من القبائل العربية الوهرانية أكثر مما تأتي من تافيلالت.[37] لم يكن لتوات إلا القليل مما تقدمه للتجار عند عودتهم إلى الشمال. فقد كانت الحركة التجارية هناك تقوم على التجارة الصحراوية. وإلى جانب القليل من العبيد ومواد إفريقيا الغربية التي كانت ما تزال تمر من هناك في أواخر القرن التاسع عشر، كانت توات تصدر كميات قليلة من التمور، والحناء، والتبغ، وألبسة من الصوف، وملح البارود، والعملة الفضية والذهبية الفرنسية، المكتسبة من التجارة مع القبائل الوهرانية. وكانت الصادرات من التمور ترتفع في بعض السنوات، لأن بساتين توات كانت بمثابة احتياطي بالنسبة لقبائل الشمال، وبالخصوص عندما يكون محصول وادي زيز ضعيفاً.[38]

(37) Augustin Bernard and N. Lacroix, L'Evolution du nomadisme en Algérie (Paris, 1906), pp. 222, 223; M&L. III, 386-9; Mercier, «Notice économique», pp. 217,218. كانت القبائل الرعوية للجنوب الشرقي مثلما كانت تلك التي في الغرب الجزائري تزود مباشرة سكان حاضرة توات بالحبوب واللحوم مقابل التمور. وكانت القبائل الجزائرية التي توجد تحت المراقبة الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها كانت ما تزال تتاجر بحرية في توات، تنظم سنوياً قوافل كبيرة من القبائل المتعددة. ولم تكن تستعمل هذه القبائل طريق زوزفانة - الساورة مثلما كانت تستعمله القبائل المغربية، ولكنها تسافر عبر العرق الغربي البعيد إلى الشرق بعدة أميال. Bernard and Lacroix, Evolution, pp. 224-38; M&L., III, 367-433.

(38) Bernard and Lacroix, Evolution, p. 223; M&L. III, 385.

كان التجار وسائقو القوافل الذين يقومون بالتجارة الجهوية في الجنوب الشرقي يختلفون كثيراً عن أولائك الذين يتعاملون في تجارتهم مع الطرق التي تعبر جبال الأطلس. وكان تجار طريق تافيلالت ـ توات من قبيلة بني امحَمَّد بامتياز، وهم من المجموعات الحضرية لتافيلالت. وكان بنو امحمد يرافقون القوافل بشكل منتظم إلى تمبكتو منذ أوائل القرن التاسع عشر، وكانوا يتميزون بمتاجرتهم بالعبيد.[39] وحتى إذا كان بعض التجار قد اضطروا إلى العودة إلى العمل في بساتين النخيل عندما تقهقرت التجارة الصحراوية، فإن القبيلة قد احتكرت إمداد توات بالشاي، والسكر، والأثواب، والأدوات المصنعة. ويبدو أنهم كانوا يشترون كميات كبيرة من هذه المواد من التجار الفاسيين أو اليهود في سوق أبو عام. ولم يسكن أحد من بني امحمد في توات بشكل دائم، ولكن كان لكل تاجر منهم: «أصدقاؤه» المحليون الذين يعملون كمضيفين ووسطاء لهم. وكان بعضهم يملك أو يكتري دوراً للتخزين يُودِعون فيها المواد عند وصولها.[40] وكان أيت خباش، وهم من أيت عطا، الذين يراقبون معظم الأراضي بين تافيلالت وتوات، يزودون تجار بني امْحمد بمعظم جمالهم وسائقيها. ونظراً لوجود شراكة سياسية بين القبيلتين، فقد كان أيت خباش يوفرون لهم المرافقين، ولكن بدون أداء واجب الزطاَطَة. وكانت القبيلتان تستعملان معاً في الغالب الطرق التي تربط بين أبو عام، وگورارة والتي تمر عبر طاوس وتابلبلة، وعبر طاوس، وإگلي، ووادي الساورة.

وهناك مجموعة أخرى من الطرق التي كانت تربط أبو عام بالقبائل والقصور الواقعة شرق الحمادة الكبرى لگير. وكان منتهى السير الرئيسي لهذه الطرق هو فجيج، وإن كانت القوافل تمر أحياناً عبر مراكز صغيرة أخرى على طول الطريق أو ينتهي سيرها عندها، مثل القنادسة، وبشار، وبودنيب، وبوعنان، وعين الشعير. وتتجه المسالك الفرعية نحو منطقة وادي گير العليا ومناطق عيسى ـ حيبر، وإلى منطقة بني گومي على طول وادي زوزفانة. وكانت التجارة المتجهة شرقاً تشمل المواد المغربية والأوروبية، مثلما تشمل الجلد الحي الفيلالي، والجلد المدبوغ، والحبوب، وبعض الأنواع من التمور التي لا

---

(39) «Berriau, Région du Sud-Ouest», p. 19; Mercier, «Notice économique», pp. 215-7; الاستجواب رقم 18.

(40) AGGA, 30H, 3, Enquête sur les rapports qui existent entre les indigènes algériens et les tribus du territoire marocain, Capt. Dineaux, «Rapport... au sujet des relations des indigènes de l'annexe avec les tribus du territoire marocain», Jan. 20, 1903; Bernard and Lacroix, Evolution, p. 225. الاستجواب رقم 18.

تنتج في فجيج. أما القوافل المتجهة غرباً فكانت تحمل تمور فجيج، والألبسة الصوفية.[41] وكان تجار فجيج يراقبون معظم هذه التجارة المباشرة بين فجيج وأبو عام.[42] وكان التجار الفيلاليون يعبرون الحمادة من حين لآخر، غير أن فجيج كانت تحصل مباشرة على معظم وارداتها الأوروبية، التي تعبر الأطلس، من فاس، ومليلية، ووجدة، وإن كان معظم النقل الذي يمر عبر الحمادة يوجد تقريباً في أيدي ذوي منيع وأولاد جرير. كانت القبيلتان تملكان معاً قطعاناً كبيرة من الجمال، كما كانت مواشيها ترعى معاً في معظم الأراضي الواقعة بين زيز وزوزفانة. وكانت بعض الفصائل من ذوي منيع تملك بساتين من النخيل في واحة الغرفة، في المنطقة الجنوبية الشرقية لتافيلالت، مما مكنها من تزويد القبائل والقرى شرق الحمادة بتمورها الخاصة.[43]

كانت فجيج، بالمقارنة مع أبو عام، تلعب دوراً محدوداً في التجارة الجهوية ذات المسافة البعيدة. وبالإضافة إلى علاقة تجار فجيج بتافيلالت والقصور المجاورة، فإنهم كانوا يُوسِقُون السلعة الأوروبية، والحبوب، والصوف، والألبسة الصوفية، إلى توات، وإن كان ذلك بقدر أقل بكثير مما كان يقوم به بني امحمد. وكان ذوي منيع وأولاد جرير يشرفون على النقل عبر طريق فجيج - توات.[44]

التجارة المحلية ومكان السوق

كانت أهم مراكز التوزيع في الشبكة التجارية عبر الأطلس والتجارة الجهوية - أبو عام، فجيج، تيميمون - في آن واحد أسواقاً محلية يقوم فيها الرحل وسكان قصور المنطقة المجاورة ببيع وتبادل الفائض من المنتوجات والماشية عندما تكون متوفرة. كانوا يتسوقون بالمعنى الضيق للكلمة، لأنهم كانوا يبيعونها لقضاء حاجاتهم من المواد الأخرى. وكانت هذه الممارسة بمثابة نوع من الامتداد لاقتصاد الكفاف، كما كانت تختلف عن التجارة بالمعنى الصحيح للكلمة التي يكون فيها الشراء من أجل إعادة البيع كنشاط تجاري خاص.

(41) De Castries, «Notes sur Figuig», BSGP, 7th ser., 3 (1882), p. 407. والاستجواب رقم 28.
(42) الاستجواب رقم 20.
(43) Mercier, «Notice économique», p. 217.
(44) Bernard and Lacroix, Evolution, pp. 223-224; M&L., III, 38555-389. والاستجواب رقم 28.

كان تبادل المواد المنتجة محلياً بشكل منتظم على الأقل في كل واحة حيث يوجد السكان المستقرون. والسوق في الواحات الصغرى عبارة عن أرض منبسطة في فضاء مفتوح في القصر أو قريب منه، وليس له منشآت قارة. وقد كانت التجارة تتم بين الرحل والفلاحين في أي وقت بدل أن تتم في أيام معلومة من الأسبوع كما هو الشأن بالنسبة للمراكز الكبرى. ويمكن أن نذكر من هذه الأسواق الصغيرة في المنطقة تلك التي نجدها في الزريگات، وبودنيب، وبوعنان، وعين الشعير، والقنادسة، وبشار، وبني عباس. كما كانت توجد في تافيلالت أسواق صغيرة تابعة لها، بالإضافة إلى أبو عام.[45]

كان أبو عام، بالطبع، سوقاً محلياً مثلما كان مستودعاً كذلك. كان السكان الذين يبلغ عددهم 000 150 تقريباً، بما فيهم السكان الحضر لوادي زيز، وغريس، والسكان الرحل للسهوب المجاورة، يذهبون إلى هناك بانتظام لتبادل المواد المحلية وشراء المواد المستوردة . ويقع السوق في فضاء واسع مفتوح أمام قصر أبو عام حيث كانت تُربط دواب الحمل، كما كانت هناك، في الجنوب مباشرة، مجموعة من البنايات الصغيرة الطينية المُقَبَّبَة، أو الأكواخ. أما الباعة الآخرون فكانوا ينشرون بضاعتهم في خيام صغيرة.[46] كما كانت تقوم بعض التجارة الأخرى في أماكن أخرى. وكانت توجد لدى بعض التجار الفاسيين واليهود متاجر كبيرة داخل قصر أبو عام يعرضون فيها سِلَعَهم. أما الدبّاغون الذين يبيعون الجلد المدبوغ بكميات كبيرة للتصدير فكانوا يجرون معاملاتهم في مخازنهم الخاصة.[47]

كان الحجم الأكبر من التجارة المحلية يتكون من المواشي (الغنم، الماعز، الجمال، والخيول)، وجُزَّة الصوف، والمنتوج الفلاحي. وكانت تباع في السوق بعض المنتوجات من الصناعة المحلية والتعدين، وإن كانت لا تُصَدَّر في حال من الأحوال. وكانت تشتمل هذه الصناعة المحلية على صناعة الحلي، وصناعة السروج، وصناعة الأحذية (أقل جودة من تلك المستوردة من فاس)، والأدوات الحديدية، والبنادق. وكانت صناعة الحلي والحدادة محتكرة من طرف اليهود تقريباً. وكان معدن الرصاص (لصناعة الرصاصات)، وحجر الكُحْل (يستعمل للدواء) يستخرج من المنطقة

(45) Berriau, Région du Sud-Ouest, p. 15; Harris, Tafilet, p. 278; Mercier, «Notice économique», p. 215; M&L, III, 382.

(46) Harris, Tafilet, p. 281; Delbrel, «Notice sur Tafilelt», p. 220.

(47) Mercier, «Notice économique», p. 213,214.

بكميات قليلة.[48] وكان الشرفاء الفيلاليون يحتكرون استخراج الملح من مكان قريب جنوب شرق تافيلالت، ويبيعونه في أماكن قريبة من ذلك.[49]

لا يستطيع سوق أبو عام أن يشتغل، مثل أي سوق آخر، إلا عندما يسود القانون والنظام. وقد كانت هناك قاعدتان أساسيتان تحكمان سير الأسواق في المغرب لضمان الأمن والتجارة: الأولى، يجب أن يكون موقع السوق في أرض محايدة، بعيد عن الغارات العنيفة التي كانت تميز العلاقات بين القبائل. ولم يكن لأحد أن يجرأ على «كسر السوق» دون أن يلحقه عقاب شديد. والثانية، وجود سلطة مقبولة من طرف كل المجموعات التي ترتاد السوق، تستطيع فرض الأمن بفرض عقوبات من هذا النوع أو ذاك. ويستطيع مجلس أعيان المجموعة التي «تملك» مكان السوق، في بعض الأسواق، وبالخصوص الصغيرة منها، أن يحافظ على الأمن ويفرض الغرامات على الذين يثيرون الشغب. غير أن المهمة الأساسية الخاصة بسلطة السوق هي التي تتمثل في القدرة على مواجهة كل المشاغبين والمهددين للأمن، وبدون محاباة، كيفما كانت انتماءاتهم القبلية. وبعبارة أخرى، لا يمكن لسلطة السوق أن تحكم بشكل فعال عندما تمثل المصلحة السياسية لجماعة أو أخرى، أو عندما تحاول تطبيق القانون على الأجانب الذين لا يعترفون بها. وعادة ما يعين القائد في المنطقة التي تكون تحت مراقبة الحكم المركزي «قائد السوق»، الذي يستطيع بمساعدة فرقة من شرطة السوق المعروفة «بالمخازنية»، معاقبة الخارجين عن القانون، والذين يثيرون النزاعات، وجمع جبايات السوق، وفرض الغرامات القائمة على أساس الشريعة الإسلامية وعلى العرف. أما في المناطق التي لا تصل إليها إدارة المخزن، فيتوقف فرض القانون والأمن فيها على وجود سلطة لا يمكنها أن تتساهل مع الخلافات القبلية. وكان الحل الناجع المعروف في ذلك، هو أن يُمْنَح التصرف القضائي فيها إلى ولي صالح مشهور، ويُقام مكان السوق قرب ضريحه. ذلك أن بركة هذا الولي ستحمي السوق، وتحل لعنة الله على «الذين يكسرون السوق». وعندما تنشب النزاعات بين القبائل والأفراد كانت تُقْسَم الأيمان على هذا الضريح لتحديد البريء من المذنب منهم.[50]

---

(48) Harris, Tafilet, pp. 271, 290, 295, 296; Mercier, «Notice économique», p. 215.

(49) Mercier, «Notice économique», p. 214.

(50) انظر: Walter Fogg, «The Organization of a Moroccan Tribal Market», Americain Anthropologist, 44 (1942), pp. 47-61, and «A Tribal Market in the Spanish Zone of Morocco», Africa, 11, n° 4 (1938), pp. 428-58. Francisco Benet, «Explosive Markets: The Berber Highlands», in Carl Polanyi, Trade and Markets in the Early Empires (Glencoe, Illinois, 1957), pp. 188-217; and Robert Montaigne, Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc (Paris, 1930), pp. 249-53.

ولما كان وجود الناس في أبو عام يوم السوق يمثل تجمعاً للقبائل والقرى، فإن المحافظة على الأمن فيما بينهم يصبح مهمة خطيرة. ففي أواخر القرن التاسع عشر كان الخليفة، مولاي رشيد، يسند هذه المهمة إلى «شريف علوي» محلي.[51] وقد وُضعَت تحت إمرة قائد السوق فرقة عسكرية تتكون من خمسين إلى مائة مخازني، الذين يسكنون في بيوت خاصة بقصر الريصاني الذي يقع قرب شمال أبو عام.[52] وكان هؤلاء المخازنية يمثلون في معظم السنوات مجموع القوة السلطانية العسكرية في تافيلالت، ولذلك لم يكونوا يمثلون قوة عسكرية حقيقية إلا في السوق أكثر من أي مكان آخر. كانوا يتجولون في السوق لصد الشغب وتجنب العنف، ويساعدون قائد السوق في إلقاء القبض على السُّرَّاق أو الغاصبين الآخرين. وعندما ينشب الصراع بين قبيلتين فإنهم لا يستطيعون فعل أي شيء. وربما كان مولاي علي الشريف، مؤسس الدولة العلوية، وأصحاب البركة لكل الأولياء في تافيلالت، أكثر قدرة على مواجهة الجريمة والعنف من القائد ورجاله. ولم يكن ضريح مولاي علي بعيداً عن مكان السوق، إذ كان أداء القسم مرتبطاً بصخب السوق هناك.[53] ومع ذلك، فلم يكن هناك نظام فعال للردع والمعاقبة. وقد يحدث للسوق أن «يتكسر» أحياناً. ففي سنة 1896 تحولت حادثة قتل في أبو عام إلى صراع الأخذ بالثأر، وهو صراعٌ دام أربع سنوات، فاضطر السوق فيها إلى الإقفال لعدة شهور.

كانت فجيج توازي أبو عام كمركز محلي مهم للتجارة بين الرحل وسكان القصور. فكانت قبائل ذوي منيع، وأولاد جرير، وبني گيل، والعمور، وقبائل منطقة وهران تذهب إلى هناك بدرجة أقل لتبادل حبوبها وأغنامها وصوفها بالتمور، والألبسة الصوفية، وأنواع من الفواكه والخضر. وكان قصر زناگة، وهو أكبر القصور السبعة في فجيج، يزرع شعيره الخاص على طول ضفة زوزفانة. ومع ذلك، فإن القرى الأخرى كانت تعتمد على القمح الذي يأتي به الرحل. وكان ذوي منيع يزودون أكثر هذه

(51) أخبرني بهذا السيد شهيد بوعلام، من بوذنيب. وقد اشتغل كمترجمي في 1969. وكان الذين أخبروه من السكان المسنين في تافيلالت.

(52) Rohlfs, («Le Tafilelt d'après Gerhard», p. 251) وقد سجل في 1864 بأن الحامية كانت تتكون من حوالي مائة رجل. ويقدر (Harris, Tafilet, p. 247) ذلك بخمسين رجلا.

(53) يشير هاريس وآخرون إلى السوق باسم مولاي علي الشريف، وليس باسم أبو عام، لأن ذلك يعني أنه كان هو وليه الصالح الأكبر.

القرى عندما يكون محصولها في سهل العبادلة جيداً، أما الباقي فيأتي من القبائل الوهرانية، وبخاصة لحوم بني گيل وصوفها.(54)

كان نظام سوق فجيج يختلف عن نظام سوق تافيلالت في بعض النواحي. فلم يكن لفجيج مكان لسوق مركزي، محايد سياسياً، بل كان لكل قصر من القصور السبعة سوقه الخاص. وكان أهمها في زناگة (الإثنين والجمعة)، والوداغير (الثلاثاء والسبت).(55) ويمكن إرجاع عدم الاتفاق على مركزية السوق ومضاعفته بالعداوة التي كانت قائمة بين القصور، ولو أن السكان كانوا بدون شك يختلطون بشكل كبير فيما بينهم بحرية، في أوقات السلم، في أي سوق من الأسواق المذكورة. كان سوق الوداغير أنشط الأسواق في أواخر القرن التاسع عشر. وكان الجزء الأكبر من التجار المحترفين في فجيج يعيشون هناك، ومعظم التجارة الجهوية والتجارة عبر جبال الأطلس كانت تمارس في أسواقه.(56) وكان قصر زناگة، وربما القصور الخمسة الأخرى، تمارس في الغالب التجارة المحلية في المواد الغذائية وأثواب الصوف. فبينما كان قصر الوداغير مشهوراً بأنشطته التجارية وسكانه التجار، كان قصر زناگة مشهوراً بإنتاج قمحه المتميز، وتموره الجيدة، وصناعته النسيجية.(57) وكانت جماعة كل قصر تُسَيِّر سوقها الخاص وتسهر على أمنه.

عدم الاستقرار النقدي والتضخم

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرف المغرب أزمة نقدية حادة، كان لها، بدون شك، أثر مباشر على الحياة الاقتصادية في الجنوب الشرقي. كانت تستعمل النقود في أطراف الصحراء كشكل للأداء وكقيمة عامة معاً. فقد كانت المقايضة معروفة فقط في التجارة المحلية، وفي تبادل التمور والحبوب والماشية في توات. أما أبو عام، فكانت تتداول فيه النقود المغربية والأوروبية في معظم التجارة كلها تقريباً. كما أن نظام القيم في الجنوب الشرقي هو نفس النظام السائد عبر بقية البلاد. وكانت وحدة الحساب النقدي هي المِثْقَال. وقد تم فيما قبل تداول هذه النقود الذهبية التي تحمل هذا الاسم في

---

(54) De Castroe, «Notes sur Figuig». p. 407; Daumas, Le Sahara Algérien, p. 262 . الاستجواب رقم 28.

(55) M&L., II, 489,496.

(56) M&L., II, 489 . والاستجواب رقم 28.

(57) الاستجواب رقم 28 و31.

المغرب، ولكنها اختفت تقريباً مع أواسط القرن التاسع عشر.[58] وكان المثقال ينقسم إلى الوحدات التالية:

1 مثقـــال = 10 دراهم أو أواقي

1 درهـــم = 4 موزونات

1 موزونة = 6 فلوس (ومفردها فِلْس)

فالدرهم والموزونة تحيلان على النقود الفضية المغربية التي قل تداولها في أواخر القرن التاسع عشر.[59] والفلس، وهو قطعة برونزية، كان هو المستعمل آنذاك في التجارة المحلية عبر البلاد. كما كان يتم كذلك تداول القطع الفضية المغربية التي ضربها مولاي الحسن (ثم بعده مولاي عبد العزيز)، إلى جانب بعض القطع القديمة، والفضة الفرنسية والإسبانية. وكان المغاربة بصفة عامة يحولون ظاهر قيمة أية عملة يستعملونها إلى المثقال والدرهم والفلس.

كانت الظروف النقدية في الجنوب الشرقي تعكس الأزمة العميقة التي وصل إليها النظام النقدي في البلاد. وكانت هذه الأزمة من إحدى النتائج المضرة للتدخل الاقتصادي الأوروبي، الذي أدى إلى اختلال التوازن بشكل متزايد في الميزان التجاري، إذ إن هروب العملة الفضية إلى الخارج والزيادة الفاحشة في حجم الفضة الرديئة والعملة البرونزية، قد جعل قيمتها تنخفض بسرعة. ففي سنة 1881 حاول مولاي الحسن إصلاح النظام بسك عملة فضية جديدة، تسمى الحَسني، تساوي قيمتها قيمة الدورو الإسباني (خمس بَسِّيطات، وتسمى أيضاً بالقرش، أو الدولار). ولما كان دورو الحسني يتضمن قليلاً من الفضة أكثر من معادله الإسباني، فإن الإصلاح لم ينجح. وكانت العملة الجديدة تُكْنَز أو تصدر بشكل غير قانوني من طرف المضاربين. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر ضربت الحكومة الكثير من عملة الحسني. ولكن الثمن العالمي للفضة في ذلك الوقت قد انخفض بشكل حاد، مما جعل هذه العملة تفقد كثيراً من قيمتها بالمقارنة مع العملتين الفرنسية والبريطانية القويتين القائمتين على قاعدة

(58) Miège, Le Maroc et l'Europe, III, 97, 100. Marion Johnson, «The Nineteenth Century Gold, "Mithqal", in West and North Africa». Journal of African History, 9, n° 4 (1968), pp. 558-9.

(59) Miège, Le Maroc et l'Europe, III. 97; Mercier, «Notice économique», p. 218. كان نظام القيم النقدية النسبية يتغير من حين لآخر طوال القرن التاسع عشر، والنظام المشار إليه هنا هو الذي كان سائداً في أواخر القرن. انـظـر Le Tourneau, Fès, p. 283؛ [انظر كذلك، كتاب عمر أفا، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس1872-1906)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأگادير، أطروحات ورسائل 1، الدارالبيضاء 1988، ص. 117-171.]م.

الذهب. ولكي يواجه المخزن الطلب الداخلي، وحتى متطلباته المالية المتزايدة، لجأ إلى ضرب كميات متزايدة من فلوس البرونز. كما بدأ تداول كمية كبيرة من البرونز المزيف. بالإضافة إلى ذلك، نجد الفضة الإسبانية التي ضُربت قبل 1868، ذات القيمة المنخفضة، ومثلها البسيطة الفلبينية، قد دخلت بكثرة إلى البوادي المغربية من طرف المضاربين. وكانت النتيجة أن انخفضت قيمة العملة المتداولة بشكل كبير، في حين أن العملة الأوروبية المعتمدة على الذهب كانت نادرة. فكان لتزايد حجم العملة الرديئة أمام الجيدة أن أصبحت أسعار كل المواد في ازدياد متصاعد. وقد تضرر كل الناس من هذه الوضعية ما عدا التجار الأغنياء والمضاربون، وتضرر خاصة السكان القرويين، الذين أنفقوا كل ما كان لديهم من مخزون الفضة (بما في ذلك النقود والحلي)، وأصبحوا يعتمدون حتى على الفلوس ذات القيمة المنخفضة.[60]

إن انعدام المعلومات الكافية عن الظروف النقدية في الجنوب الشرقي لا تسمح بأية مقارنة مفيدة مع تلك التي كانت في الموانئ أو في المدن الكبرى، حيث بدأ ظهور الأزمة. ونظراً لبعد المسافة عن الساحل، فإن الأطراف الجنوبية قد عاشت تجربة عدم الاستقرار النقدي والتضخم بشكل متأخر، وربما بشكل تدريجي أكثر من بقية البلاد. ومن جهة أخرى، ربما كان للارتباط التجاري المباشر لتافيلالت بفاس ومراكش، أن ظهرت هناك الأزمة مبكراً قبل الأطلس الكبير، أو قبل أجزاء أخرى من المنطقة الصحراوية. وقد تضاعف بدون شك تداول البرونز في الجنوب الشرقي مع نهاية القرن. كما كان الدورو الحسني المنخفض القيمة معروفاً هناك أيضاً.[61] لم تكن تستعمل الفضة الإسبانية كثيراً قبل تسعينيات القرن التاسع عشر، ولكنها أصبحت بعد ذلك متوفرة أكثر بفضل استيراد كثير من الدوروبات المنخفضة القيمة والعملة الفليبينية.[62]

(60) فيما يخص الأزمات الاقتصادية، انظر جرمان عياش German Ayache, «Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860», Revue Historique. 220 (1958), pp. 271-310; Ed. Michaux Belaire, «L'Organisation des finances au Maroc», Archives Marocaines, 11, n° 2 (1907), pp. 171-251; and «Les Crises monétaires au Maroc», Revue du Monde Musulman, 38, (March 1920), pp. 41-57; Miège, Le Maroc et l'Europe, III, 97-106, 428-36; IV, 113-23. [عمر أفا، مرجع مذكور، ص. 173-258.]م.

(61) Harris, Tafilet, p. 291; Mercier, «Notice économique», p. 218.

(62) يدّعي Rohlfs («Le Tafilelt d'après Gerhard Rohlfs», p. 251) أن النقود الإسبانية كانت نادرة في تافيلالت في سنوات 1860. ويؤكد هاريس (Tafilet, p. 291) بأن الفضة الإسبانية الرديئة كانت مستعملة في مراكش، ولكنها لم تكن مقبولة في تافيلالت. وانظر فيما يتعلق باستيراد الدورو المنخفض القيمة والنقود الفلبينية Miège, Le Maroc et l'Europe, IV, 116-19

ودخلت بعض الكميات من الفرنك الفرنسي، التي كانت لها قيمة مرتفعة في التجارة أكثر من أية عملة أخرى بفضل استقرارها، إلى الجنوب الشرقي بواسطة الطرق التجارية من الجزائر وتوات. ولكن ربما لو لم تكن مزورة، لما تسربت بسرعة إلى فاس أو مراكش ومن ثم إلى خارج البلاد.(63)

ومن المؤكد، أن انتشار التضخم في الجنوب الشرقي قد هز بقوة فلاحي القصور الذين انخفضت القيمة الحقيقية لرصيدهم النقدي، ولكن أذواقهم قد بدأت تستسيغ أيضاً الشاي، والسكر، والمستوردات الأوروبية الأخرى. ولما كان إنتاج التمور في أيدي عدة منتجين صغار، فلم يكن من المعقول أن نتصور بأنهم يستطيعون، مع انتشار التضخم، أن يطلبوا أثماناً مرتفعة من التجار الذين يُوسِقُونها إلى الشمال. ولربما كان التجار المحترفون في المنطقة يتركون الأمر عائماً عن طريق اللجوء إلى المضاربة وتحميل عبء هذا التضخم للسكان المستهلكين. ومع ذلك، فقد كانوا يواجهون التجارة عبر الأطلس التي كانت مهددة باستمرار وغالية بسبب النتائج الأخرى المترتبة عن عدم الاستقرار الاقتصادي، أي، الاضطراب الذي ساد القبائل التي اضطرت إلى دفع الضرائب، وارتفاع رسوم المرور في الطرق التجارية، والانتشار الكبير للُّصُوصِية وقطع الطرق.

من الواضح أنه لما كان الجنوب الشرقي، وبالخصوص تافيلالت، قد اندمج في النظام المالي والاقتصادي المغربي، فقد شعر برجّات الهزات الاقتصادية الصادرة عن الموانئ الساحلية. ومع ذلك، من الضروري أن نسجل أن هذه الصعوبات التي لم تظهر، لأن تدخل التجارة الأوروبية في الصحراء تمَّ بشكل مفاجئ ولم يسبق له نظير. فقد كان تجار الجنوب الشرقي ينقلون منذ قرون المواد التجارية إلى الشمال والجنوب معاً عبر شبكة من الطرق التي تربط في نهاية الأمر غرب إفريقيا بأوروبا. وفي القرن التاسع عشر كانت تافيلالت تصدر لأوروبا لحسابها الخاص، ما دام جزء من غلتها من التمر كان يرسل إلى إنجلترا عبر فاس. وباختصار، فإن التجارة بين الجنوب الشرقي وأوروبا كانت تتم بشكل متبادل، وكانت مستقرة جداً مدة من الزمن قبل أن تبدأ الأزمة التجارية.

---

(63) Nigèr, «Le Touat», Rens. Col., n° 7 (1904), p. 175; M&L., III, 375. Bernard and Lacroix, Evolution, pp. 223,224.

سلعة من نوع خاص: الأسلحة النارية

كان من نتائج توسع الجيش الفرنسي في الجنوب الوهراني في سنة 1881 تزايد كبير للطلب على الأسلحة النارية الأوروبية الحديثة في أرجاء الجنوب الشرقي. ولهذه السلعة اعتبار خاص بسبب أهميتها في تاريخ المقاومة المغربية للفرنسيين، وبسبب وصولها إلى سوق الجنوب الشرقي عن طريق عدد من القنوات الأخرى غير تلك التي تتَّصل بتجارة القوافل المنتظمة.

عندما بدأ الهجوم الفرنسي، كان سكان الجنوب الشرقي يملكون من قبل مخزوناً كبيراً من مدافع البارود، أو البنادق، من أنواع مختلفة. بعضها كان يستورد من أوروبا وبعضها كان يصنع محلياً أو في المدن التي تقع شمال الأطلس، وبخاصة تطوان. وكانت صناعة الأسلحة وهي في الغالب من اختصاص اليهود، صناعة نشيطة في تافيلالت وإلى حد ما أقل في فجيج. كان الصناع يستطيعون إنتاج بنادق الزناد المزركشة الجميلة والمسدسات، مستعملين الحديد المستورد من الشمال. وربما كانت تستعمل هذه الأسلحة في الصيد والرياضة مثلما كانت تستعمل في الأغراض الحربية.

كانت قبائل الجنوب الشرقي في ثمانينيات القرن التاسع عشر تهتم أكثر بالحصول على البنادق التي تحشى من عقبها أكثر من حصولها على الأسلحة المصنوعة محلياً. لم يكونوا في الحاجة إلى مواجهة الفرنسيين في المعركة ليتبينوا عدم صلاحية بنادق الزناد عندما تواجه البنادق الحديثة. والواقع، أن قبائل المغرب والحكم المخزني قد توصلوا إلى نفس النتيجة. وكان من الأعراض الواضحة تقريباً في التعامل المكشوف في تجارة الأسلحة عبر البلاد التدخل الأوروبي غير الرسمي والتهديد المتصاعد للنظام الداخلي. لقد اشترى مولاي الحسن وخلفاؤه آلاف البنادق من أوروبا من أجل تقوية جيش المخزن. وقد وجدت نسبة كبيرة من هذه الأسلحة طريقها إلى القبائل في نهاية الأمر. وغالباً ما يسلح السلطان فرقاً من القبائل التي تخدم في الجيش كمساعدين. وغالباً ما يحتفظ هؤلاء بالبنادق أو يبيعونها من أجل مصلحتهم الخاصة. زيادة على ذلك، فإن المهربين الأوروبيين، وبخاصة الإنجليز والاسبان، كانوا يُغَذُّون التجارة المحظورة المزدهرة طوال السواحل البعيدة، وبخاصة سواحل الريف وسوس، أو عبر الجيوب الإسبانية. وكان تهريب الأسلحة عبر الساحل، الذي لم يتمكن المخزن من مراقبته، هو

المحرك الأساسي لتجارة الأسلحة الداخلية إلى أن قامت الحماية.[64]

كانت تجارة الأسلحة قد انتشرت بسرعة كبيرة في الجنوب الشرقي بعد 1880، بالرغم من بعد المسافة من الساحل إلى أطراف الصحراء، إلى الحد الذي لم يعد فيه المحارب مضطراً لأخذ البندقية معه في نهاية القرن. كان الخط الرئيسي لتجارة الأسلحة هو تلك المجموعة من الطرق التي تعبر الهضاب العليا انطلاقاً من مليلية والريف. كما كانت تصل الأسلحة أيضاً من فاس، ومراكش، ومن سوس إلى حد ما. ونظراً لخطورة مثل هذه السلع، فإن القوافل التجارية المعتادة لم تكن تحمل منها في الغالب أحمالاً كبيرة. وكان الأفراد يسافرون إلى الشمال لشراء بنادقهم الخاصة، أو ينتظرون تسربها إلى المنطقة بكميات قليلة عبر سلسلة من المبادلات التي تمر من قبيلة إلى أخرى. وبعبارة أخرى، فإن كثيراً من البنادق كانت تصل إلى الجنوب الشرقي عن طريق عمليات التسرب المختلفة. وهذا يعني أنه كانت هناك في وقت ما كمية من البنادق في أيدي القبائل لا تتناسب والمسافة التي توجد بين القبيلة والساحل.[65]

كانت السلطات الفرنسية في الجزائر تمنع بيع البنادق للسكان في المغرب والصحراء. ومع ذلك، فقد كان تجار التهريب من المسلمين والمغاربة الذين يزورون الجزائر بشكل مؤقت للتجارة أو للعمل، يُدخِلون بعض البنادق إلى الجنوب الشرقي. ونذكر في هذا الصدد أنه في سنة 1894 التقط الفرنسيون رسالة وجّهها القائد الثائر بوعمامة، الذي كان في كورارة في ذلك الوقت، إلى رجل مسلم يعيش في منطقة جيريفيل Géryville البَيِّض، وهي تتعلق بِنقل شحنة من بنادق Chassepôt التي تحشى من عقبها.[66]

---

(64) Miège, Le Maroc et l'Europe, IV, 106.

(65) AGGA, 30H. 37, Détrie (Com. Div. Oran) to Gov. Gen. Nov. 2, 1891, n° 906; 30H. 22, Contrebande de poudre et armes, Boitard (Com. Div. Oran) to Gov. Gen., June 23, 1894, n° 170; Metzinger (Com. Div. Oran) to Gov. Gen. Nov. 1, 1894, n° 109; AMG, Maroc C5, MM 1889, Gov. Gen. to min. War, Sept. 28, 1889, n° 5665. Maroc C10, MM 1887 Schlumberger to Min. War, Feb. 1, 1887, n°.4; Maroc C12, MM 1901, Burckhardt to Min. War, Aug. 30, 1901 n° 224. MM 1902, Burckhardt to Min. War, July 4, 1902, n° 286; M&L., II, 541. وقد أشار مرسييه Mercier, (Notice économique, p. 216) إلى أنه لم ينخرط أحد من أهل البلد في تجارة الأسلحة بين تافيلالت والمغرب، وأن كل واحد يتوفر على أسلحته الخاصة، ويذهب حيث يعرف أنه سيجدها، وتبعاً لـ(M&L., (III, 206-207 فإن سكان توات لم يكن لديهم إلا القليل من البنادق الحديثة قبل منعطف القرن، وأن تلك التي كانوا يحصلون عليها كانت تاتي من طرابلس عبر طريق اغْدَامَس أكثر مما كانت تاتي من المغرب.

(66) AGGA. 30H. 22, Contrebande, Boitard to Gov. Gen.. July 14. 1894. n° 235; 21H. 10, Boitard to Gov. March 15. 1896, n° 718.

كانت تجارة الأسلحة تشتمل على أنواع مختلفة من البنادق وأنظمة الاشتغال. فالبنادق المختلفة الصنع، المعروفة عند الجميع عادة ببُوشْفَر كانت متوفرة بكثرة، وإن كان لا يستورد منها إلى المغرب من أوروبا إلا عدد قليل جداً مع نهاية القرن التاسع عشر. كما كانت تتداول أيضاً بنادق الكبسولة التي كانت سائدة في أوروبا حوالي 1830 و1860، إلا أن صعوبة الحصول عليها قلل من استعمالها بشكل كبير.[67] وبصفة عامة، فإن إدخال أنواع خاصة من الأسلحة إلى المغرب كان يتوقف على تطور صناعة الأسلحة في أوروبا. وكانت الجيوش الأوروبية عندما تُغَيِّر سلاحها من نوع قديم إلى آخر متطور عنه، تطلق للبيع تلك القديمة في العالم غير الأوروبي. فالتطور المتواصل والسريع الذي عرفته صناعة الأسلحة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر يدل على أن تقدم تكنولوجية السلاح قد عرفته إفريقيا وآسيا كذلك، ولكن بكفاءة أقل من تلك التي عرفتها أوروبا.[68] وجاء دخول أعداد كبيرة من البنادق ذات الطلقة الواحدة إلى الجنوب الشرقي للمغرب بعد استخدام البنادق ذات الطلقات المتتالية التي ظهرت في أوروبا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. والبنادق التي كانت تستعمل بكثرة في المنطقة هي البنادق الأمريكية ذات الطلقة الواحدة من نوع ريمينجتون Remington لسنة 1860، المعروفة (بالماشوكة أو الكلاطة)، والبندقية الفرنسية المعروفة ب (ساسْبو) Chassepôt لسنة 1866؛ والبندقية من نوع مارتيني - هنري Martini-Henry المعروفة ب (بوحفرة) المستعملة من طرف الجيش البريطاني من سنة 1871 إلى 1888، وبندقية گراس Gras الفرنسية والبندقية القصيرة، المستعملتان من طرف الجيش الفرنسي من سنة 1874 و1885. أما أنواع موزرس Mausers وسبنسرس Spencers، ولوفوشو Lefaucheux، وأنواع أخرى فكانت تباع بأعداد قليلة.[69]

خلال نهاية القرن التاسع عشر بدأت تظهر أسلحة ذات الطلقات المتتالية بكميات كبيرة. فقد كانت البندقية الأمريكية وينتشستر Winchester لسنة 1873 المعروفة

(67) Capitaine Delhomme, «Les Armes dans le Sous Occidental». Archives Berbères, 2 (1917), p. 124 . وتتعلق ملاحظة دلهوم بشكل خاص بالجنوب الغربي للمغرب، ولكن بعض البنادق ربما كانت تستعمل في الجنوب الشرقي كذلك.

(68) انظر فيما يتعلق بمناقشة هذه النقطة بارتباط مع إفريقيا جنوب الصحراء: Cavin White, «Firearms in Africa: An Introduction», Journal of African History, 12, n° 2 (1917), pp. 177-178. [وانظر خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 34، 1997، ص. 444-467؛ بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب: 1844-1912، المطبعة الملكية، الرباط، 2000، ص. 171-265.]م.

(69) النماذج التي تقدم على أنها هي المهمة، هي التي تذكر في الغالب في التقارير الفرنسية التي تأتي من المنطقة الحدودية.

ب (السَّطَّاشية) التي تطلق ست عشرة طلقة بتتابع سريع، معروفة تماماً في الجنوب الشرقي في تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد أدخلها التجار الفرنسيون إلى المغرب، فوصلت إلى الجنوب الشرقي عبر الطرق التجارية.[70] والبندقية الأخرى التي كانت معروفة جداً في المنطقة هي البندقية الفرنسية ذات الطلقات التسع (التّسَاعِيَّة)، التي وزعت على الجيش في سنة 1886، وعَوَّضَت بندقية گراس Gras. وقد أُنتجت البندقية القصيرة carabine سنة 1892، ونوع آخر متطور للمشاة في سنة 1893. وكانت هذه البنادق تصل إلى أيدي المغاربة نتيجة للغارات، والكمائن، والسّرقات التي يقومون بها ضد مراكز الحراسة وقوافل الجيش الفرنسية في مناطق الحدود بعد 1886.

قد تكون البندقية التي دخلت بكميات أكبر من كل الأنواع الحديثة الأخرى هي بندقية ريمينجتون Remington المشهورة، ذات الطلقة الواحدة، والتي أُنتجت لأول مرة سنة 1860. ولربما قد بيعت بشكل واسع أكثر من أي نوع آخر خارج العالم الغربي من سنة 1867 إلى الحرب العالمية الأولى. كانت تشتغل بآلية بسيطة متميزة تجعلها صالحة في المناطق البعيدة. وقد تـمَّ بيع الريمينجتون في المغرب عن طريق التهريب الذي كان سائداً في نهاية القرن بحيث أصبحت هي البندقية «الأساسية» للقبائل في معظم البلاد. وقد كانت مستعملة بشكل واسع في أجزاء من الجنوب الشرقي في سنوات 1890.[71] وقد خلصت الدراسة التي قام بها الجيش الفرنسي في سنة 1894 لقدرة أسلحة الجيش المغربي في المنطقة الحدودية، إلى أن الحصول على نوع الريمينجتون كان يتم بسهولة، وأنها موزعة على نطاق واسع أكثر من أي نوع آخر. وتبعاً لتقديرات هذه الدراسة، نجد أن بني گيل كانوا يملكون 4000 ريمينجتون، ولا يملكون إلا 200 گراس فقط، و20 بندقية من نوع لوبيل Lebels؛ وكان يملك سكان فجيج 350 ريمينجتون، و20 گراس، و5 لوبيل؛ ويملك أولاد جرير 150 ريمينجتون، و30 گراس Gras، و3 لوبيل.[72] أما التقرير الذي وضع على فجيج بعد ست سنوات، فقد قدر عدد البنادق في زناگة وحدها ب 800 ريمينجتون،

(70) AGGA. 30H. 22, Contrebande, Boitard to Gov. Gen.. June 23, 1894, n°170; AMG. Maroc C10, MM 1897, Shlumberger to Min. War, Feb. 1, 1897, n° 4; Maroc C11, MM 1900, Burckhardt to Min. War. Aug. 9, 1900, n° 144; M&L., II, 541; Mercier, «Notice économique», p. 216; Miège, Le Maroc et l'Europe, IV, 106.

(71) AMG. Maroc C5, MM 1889, Gov. Gen. To Min. War, Sept. 28, 1889, n° 5665; Miège, Le Maroc et l'Europe, IV, 106.

(72) AGGA. 30H. 22, Contrebande, Boitard to Gov. Gen. June 23, 1894, n°170.

و35 مارتيني ـ هنري، و18 ساسبو، و47 لوبيل، و75 من الأنواع الأخرى ذات الطلقات المتتالية.[73] وربما انتشرت تجارة الريمينجتون والأنواع الأخرى ببطء أكثر في تافيلالت، بسبب بعد المسافة نوعاً ما بين تافيلالت والساحل المتوسطي. ومع ذلك، فحسب تقرير البعثة العسكرية الفرنسية، فقد كانت تافيلالت، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، تتوفر على الأسلحة النارية السريعة، وبخاصة الريمينجتون[74].

كانت الذخيرة تستورد، بالطبع، مع البنادق، ولكنها كانت بكميات قليلة دائماً، بدون شك. كما كان يتم إنتاج القليل من هذه الذخيرة من طرف الصناعة المحلية. أما مسحوق البارود الأسود فكان يستورد من الشمال، كما كان يصنع محلياً. وكانت مواد ملح البارود وفحم الحطب من نبات الدفلى والرصاص توجد محلياً. وكان الكبريت يجلب بالقوافل عبر جبال الأطلس. وكان المختصون في صناعة الرصاصات في تافيلالت وفي مناطق أخرى في المنطقة، يعرفون كيف يتم حشو الخراطيش المُسْتَنْفَذَة مرة أخرى بالذخيرة المستوردة من مسحوق البارود والمتفجرات. أما المتفجرات فكانت تصنع في سوس، وربما في تافيلالت أيضاً، من خليط الغازولين (سائل سريع الالتهاب) ومادة عود الثقاب.[75] وقد كانت هذه الخراطيش التي أُعيد صنعها من النوع غير الجيد، ولكنها كانت تستعمل بشكل واسع عندما تقل الذخيرة الأوروبية. ومن بعد البنادق التي تحشى من عقبها، بدأت تَسْتَعمل بنادق لوبيل الخراطيش التي تشتمل على ملح البارود القليل الدخان ذي المفعول القوي، لأن صناعة الذخيرة التي تستعملها هذه البنادق كانت غير ممكنة. ولما كانت بنادق لوبيل إما مسروقة أو أُخذت في الغارات أكثر مما كانت تُستورد، فقد كانت ذخيرتها دائماً غالية الثمن.

وفي الجملة، فإن تجارة الأسلحة النارية في أواخر القرن التاسع عشر كانت رائجة، بحيث كانت تُوَفِّر لأي محارب بندقية من نوع الريمينجتون، أو من نوع آخر ذي الطلقة الواحدة، وتوفر للبعض بنادق ذات الطلقات المتتالية. كما كانت تُتداول أيضاً عدة أنواع من المسدسات. وقد أكدت دراسة في سنة 1905 أن الرحل في منطقة تافيلالت كانوا مسلحين «فقط» بالأسلحة الحديثة، وإن كان بعض سكان القصور مازالوا يرغبون في

(73) AMG. Alg. 14 Sud-Oranais 1900. Risbourg (Com. Div. Oran) to Com. 19th Corps, May 29, 1900, no 447.

(74) AMG. Maroc C10. MM 1897.

(75) Denoun, "Ait Atta", p. 27; Mercier, «Notice économique», p. 214; Harris, Tafilet, p. 296; Delhomme, «Les Armes dans le Sous», p. 124.

الحصول على البندقية القديمة.[76] وخلال مرحلة المقاومة الشديدة بين 1900 و1912 انتشرت تجارة السلاح أكثر، نتيجة لاستمرار تجارة التهريب، وتصاعد الغارات على المنطقة التي تراقبها فرنسا، ونقل الأسلحة من قوات جيش المخزن في تافيلالت وفجيج إلى السكان المحليين. هذا وإن كان المحاربون المغاربة يتسلحون بالبنادق التقليدية أكثر من بنادق الزناد، فإن الفرق التكنولوجي بينها والبنادق الفرنسية لم يتقلص بشكل ملحوظ. وكان للمغاربة عدد قليل نسبياً من البنادق ذات الطلقات المتتالية، وليس لديهم إطلاقاً الأسلحة الآلية والمدافع المحمولة التي تمكنها من الانتصار في أي معركة أساسية تتعلق بالمسألة الأمبريالية الفرنسية.

التجارة والأزمة القريبة

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت المنظومة التجارية في الجنوب الشرقي للمغرب تعرف تحولات هامة، نتيجة التدخل الأوروبي العسكري والاقتصادي الواسع في شمال وغرب إفريقيا. وكانت أولى هذه التحولات، هو التقهقر السريع للتجارة بين أسواق الجنوب الشرقي وأسواق الغرب الجزائري، على إثر الغزو الفرنسي في مرحلة 1830 ـ 1850. وإن كانت الصويرة والمراكز الصحراوية للجنوب الغربي قد أخذت نصيب الأسد من تجارة ريش النعام، والصمغ، ومواد غرب إفريقيا الأخرى، فإن تحويل الطريق الصحراوية عن الجزائر قد جلب ثروة جديدة لتجارة العبيد في أبو عام. والتحول الثاني هو تقهقر وتبدد التجارة الصحراوية في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. فإذا كان أبو عام يقوم باستمرار بنقل بضع مئات من العبيد في السنة خلال هذه الفترة، فإن احتلال فرنسا لتمبكتو في سنة 1894، وتوات بعد ست سنوات، قد ساهم في انهيار تلك التجارة الصحراوية. إن سنة 1900 تشكل بالفعل نهاية للتجارة الصحراوية عبر تافيلالت. والتحول الثالث، هو التزايد التدريجي في وتيرة تجارة المواد الأوروبية المستوردة عبر الأطلس. وعندما تقلصت التجارة الصحراوية، توسعت التجارة المتجهة نحو الجنوب في الشاي، والسكر، والنسيج، والمواد المصنعة. وكان سكان الجنوب الشرقي قد بدأوا يتذوقون هذه المواد حوالي سنة 1900، فاستفاد التجار أكثر فأكثر من بيعها. والتحول الرابع، الوثيق الصلة

---

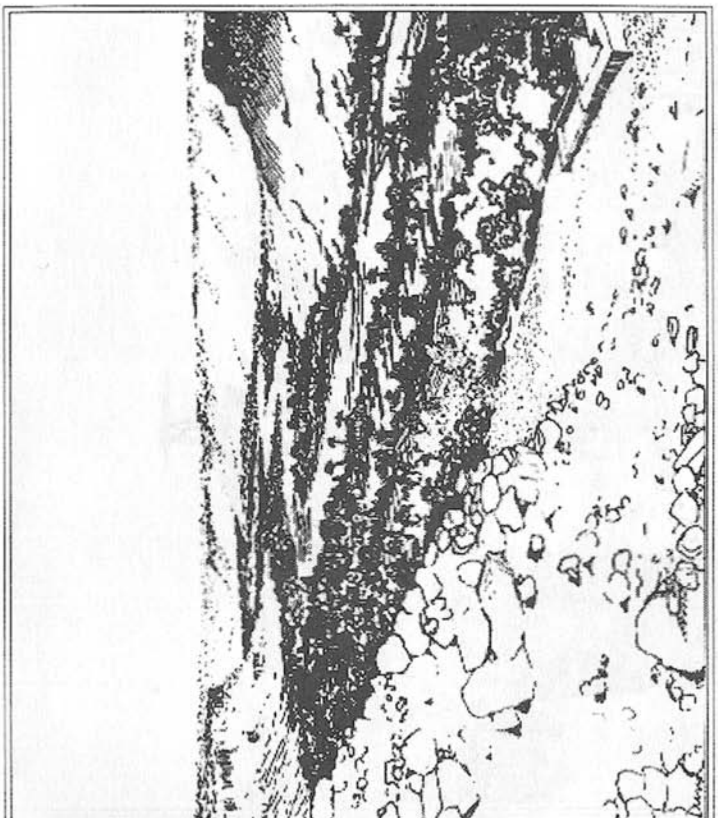
(76) Mercier, «Notice économique», p. 216.

بالثالث، هو ظهور الأزمة الاقتصادية المغربية: تزايد اختلال الميزان التجاري، وهروب العملة الصعبة، والتضخم. وكان سكان الجنوب الشرقي، وبخاصة سكان تافيلالت ونواحيها، يشعرون بأثر هذه الأزمة في التجارة قبل سنوات قليلة من منعطف القرن.

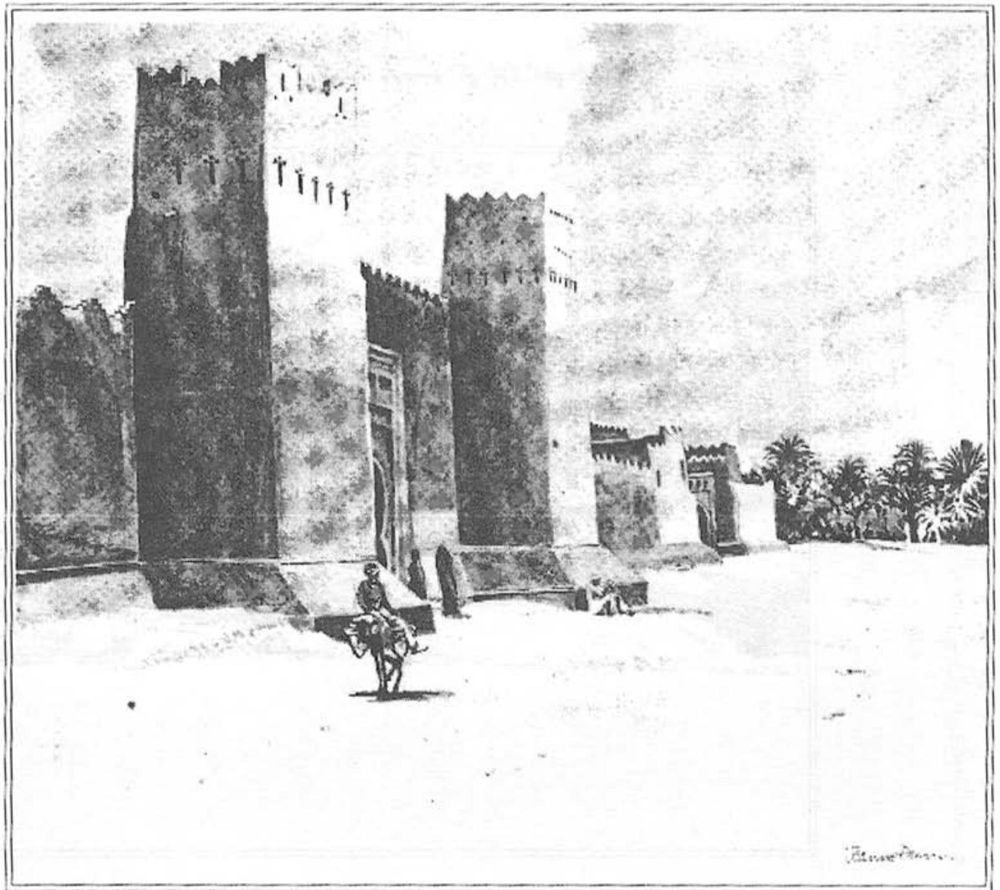
تظافرت هذه التحولات الأربع لتولّد ضغطاً اقتصادياً في الجنوب الشرقي، ولكنها ربما هيأت السكان أيضاً للتحول الخطير في التجارة الذي سيصاحب الهجوم العسكري الفرنسي بعد 1900. وكان السكان في هذا الوقت قد تعودوا، إلى حد ما، على الآثار الاقتصادية للأمبريالية الأوروبية في شمال وغرب إفريقيا. لذلك لم نفاجئهم الأزمة العسكرية والاقتصادية.

إذا كانت التحولات التدريجية في الحياة التجارية قد جعلت السكان شديدي الحساسية بصفة عامة للتحرك الأوروبي خارج المنطقة، فإن الشبكة التجارية نفسها قد جعلتهم يعرفون بشكل ملموس طريقة تطور الهجوم الأوروبي وطريقة ردّ فعل الأفارقة في الشمال وفي جنوب الصحراء. ومع ذلك، فلم تكن أية واحة في الصحراء، بل وحتى المنعزلة منها والعديمة الأهمية، بعيدة عن هذه الخطوط التجارية. وإذا كنا قد وصفنا النظام التجاري، بالصورة التي جاء بها هنا، على أساس الطرق الخاصة، والمجموعات المتخصصة، فإنما كان ذلك على سبيل التبسيط، لأن القوافل الكبيرة والصغيرة كانت تذهب إلى أي مكان يعيش فيه السكان. فقد كان التجار لا يحملون السلع فقط، ولكنهم كانوا يحملون أيضاً الأخبار، والأفكار، والآراء. فكانت الأسواق مراكز للتواصل تربط القصور وجماعات الرحل بعضها ببعض، وتربطها بالعالم الواسع. وإذا كانت المسافات البعيدة تفصل القرى والقبائل داخل هذه المنطقة، فإن التجارة كانت تجمعها مع بعضها، وتضطرها إلى خلق روابط قائمة على المصلحة المشتركة، والتعاون الاجتماعي. كما كانت التجارة تجعلهم في اتصال مع الأحداث التي تقع خارج المنطقة، وتخلق الروابط الاجتماعية والاقتصادية القوية بينهم وبين سكان الشمال. ولهذا كانت الطرق من تافيلالت إلى فاس وإلى مراكش مهمة جداً خلال نهاية القرن التاسع عشر، مادامت تربط الجنوب الشرقي بقصر السلطان وبحياة الحواضر السياسية والثقافية شمال الأطلس. وقد تصبح هذه الطرق أيام الأزمات «خطوطاً ساخنة»، تحمل المبعوثين، والوفود، والفرق العسكرية، والمتآمرين في كل اتجاه. وباختصار، فإن التجارة ونظام الطرق التجارية كانت تمثل قوة مضادة ضد النظرة المحلية المحدودة، والجهل اللذين يشجعهما الانقسام الاجتماعي بشكل مستمر، والحواجز

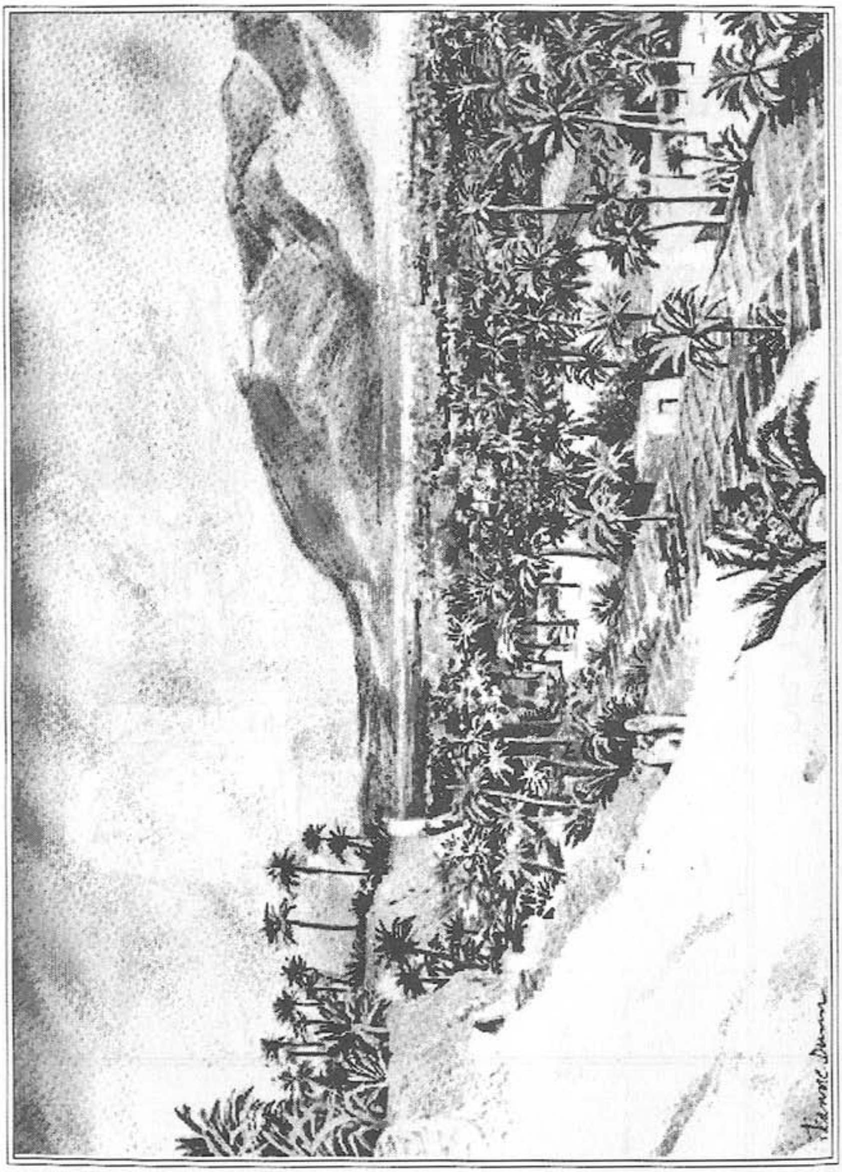
الطبيعية، والمناخ. لذلك، كان السكان في هذه المنطقة، على وعي بدرجات متفاوتة بطبيعة التحدي الأوروبي عندما دخل الجيش الفرنسي إلى الجنوب الشرقي للمغرب.



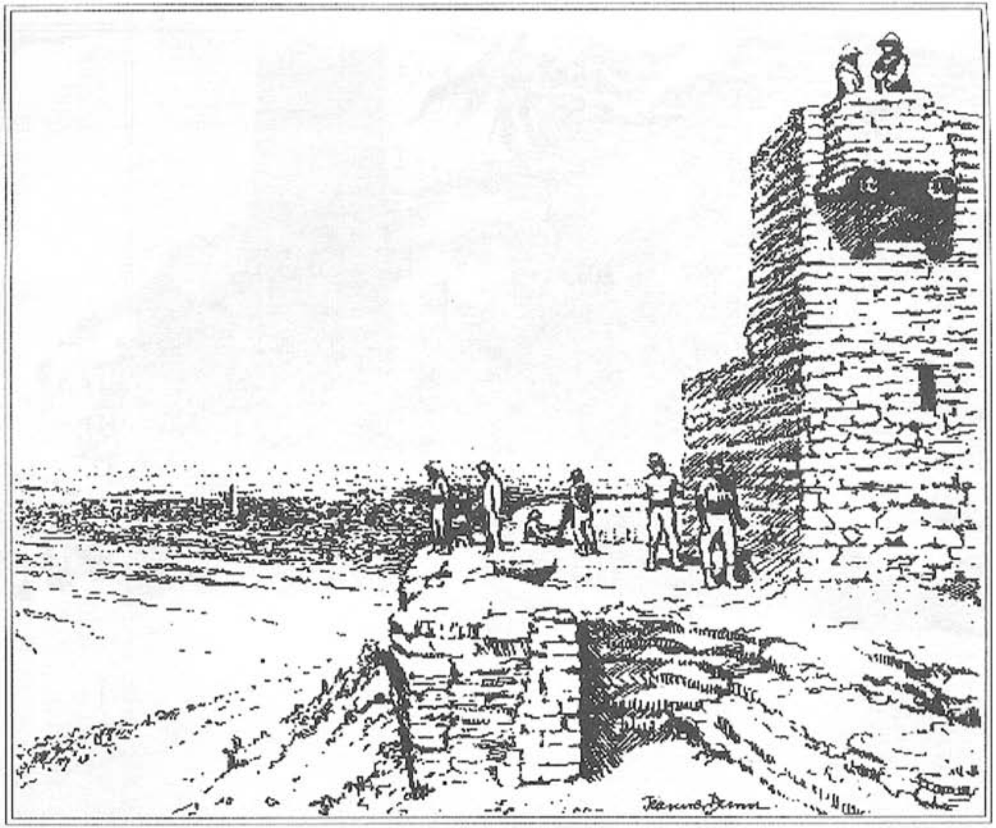
وادي نهر زيز في منطقة مدغرة، من رسم جين دان



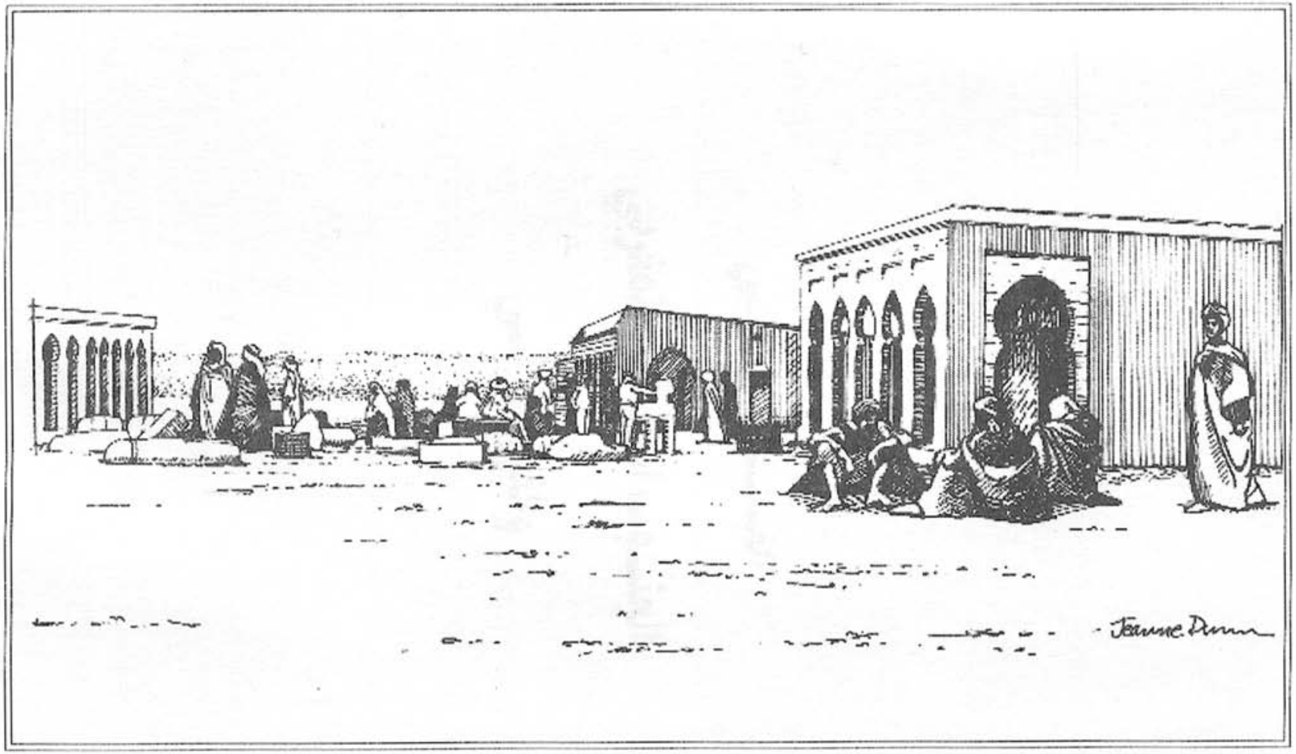
قصر في تافيلالت
من رسم جين دان



واحة فجيج، من جهة الشرق، من رسم جين دان



مركز فرنسي محصّن يطل على بوذنيب، *1910*. من رسم جين دان عن صورة شمسية في كتاب:
Augustin Bernard, Les Confins algéro-marocains



السوق الفرنسي في بوذنيب، 1910 . من رسم جين دان عن صورة شمسية في كتاب :
Augustin Bernard, *Les Confins algéro-marocains*

القســم الثـانــي

الجنــوب الشــرقــي المغربي والغزو الفرنسي

الفصل الخامس:

الجنوب الشرقي بين فرنسا والمخزن
1881 - 1900

لمّا وقّع السلطان مولاي عبد الحفيظ عقد الحماية مع فرنسا في مارس 1912، كان جزء مهم من مملكته تحت المراقبة الفعلية للجيش الفرنسي. إذ كان هذا الجيش على مدى ثلاثة عقود يتسلل تدريجياً إلى الأراضي المغربية، بدعوى التعاون أحياناً مع الحكومة الشريفة، وأحياناً أخرى من أجل توسيع الحدود الجزائرية. وقد تطلبت هذه التدخلات قبل الحماية أربعة مجالات أساسية من العمل العسكري والسياسي. ففي يوليوز 1907 احتلت القوات الفرنسية الميناء الأطلسي للدار البيضاء، كما احتلت طوال السنتين المواليتين الأراضي الساحلية الغربية، المعروفة بالشاوية. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقعت اصطدامات بين القبائل المغربية والفرق العسكرية الجزائرية على طول حدود الشمال الشرقي، انتهت باحتلال وجدة، المدينة المهمة في المنطقة، في مارس 1907 بغزو الأراضي التي تمتد غرباً إلى وادي ملوية. وقد كانت تعتبر هذه المنطقة جزءاً من المغرب، ولكنها كانت تُدار من طرف المندوب السامي الفرنسي حتى بعد سنة 1912. أما مجموعة واحات الصحراء الوسطى (بما في ذلك ثلاث مناطق لگُورَارَة، وتوات نفسها، وتِيدِكَّلْت) فقد أُلحقت بالجزائر ما بين 1900 و1901. ثم انطلق الفرنسيون من هناك في غزوهم الطويل للطوارق والقبائل الصحراوية الأخرى. وأخيراً، بدأ الدخول المتقطع للجنوب الشرقي المغربي يتقدم من جبال القصور إلى وادي زيز في سنة 1881، بل كان ما يزال مستمراً عند إعلان الحماية. ولما وصلت الجيوش الفرنسية إلى ضفتي وادي زيز في سنة 1911، كانت تقريباً على بعد 288 كلم من غرب الحدود الجزائرية - المغربية الحالية.

9 – منطقة الحدود الجزائرية ـ المغربية



أسباب الهجوم الفرنسي

لم يهتم الفرنسيون كثيراً بأسرار الصحراء خلال الخمس عشرة سنة الأولى لحكمهم في الجزائر. ولما تغلبوا على مقاومة الزعيم عبد القادر الجزائري، وأتموا احتلال الولاية العثمانية، آنذاك فقط، ولّوا وجهة نظرهم نحو الجنوب. وربما كانت معرفة الأوروبيين بشمال إفريقيا، إلى ذلك الوقت، معرفة ضعيفة. وتقول فقرة في اتفاقية لألّة مَغْنيَّة لسنة 1845، التي حدّدت الحدود الجزائرية ـ المغربية، من الساحل إلى نقطة تقع في الجنوب بنحو 109 كلم، إنه « فيما يتعلق بالبلاد التي توجد جنوب قصور الحكومتين [الإشارة هنا إلى فجيج، والقرى التي تقع في الأطلس الصحراوي الغربي]، حيث لا يوجد فيها الماء، فإنها غير مسكونة، وأنها بالفعل صحراء: ولذلك، فلا حاجة إلى وضع الحدود هناك ».[1] وأقل مايقال عن هذه الملاحظة، أنها مخالفة للواقع.

كانت الحكومة الفرنسية في بداية خمسينيات القرن التاسع عشر تحت حكم نابليون الثالث، قد بدأت في الحديث عن تطوير العلاقات التجارية البرية بين الجزائر وغرب إفريقيا، بل توحيد الجزائر مع مستعمرة السنغال. فقد وسع الحاكم العام راندون Randon (1851 ـ 1859)، المدافع الصلب عن التوسع في الصحراء، الاحتلال الفرنسي عبر الأطلس الصحراوي في وسط وغرب الجزائر، واتخذ الإجراءات لاجتذاب التجارة الصحراوية إلى المستعمرة. كما أقام في الغرب الجزائري مركز جريفيل Géryville في 1852، الذي كان هدفه الأساسي هو حماية قبائل التل الوهراني، وإخضاعها للسلطة الفرنسية.[2] وكانت بعض بعثات الاستطلاع تذهب من جريفيل إلى نواحي فجيج لجمع المعلومات الجغرافية والعلمية. وفي سنة 1860، قاد الضابطان الفرنسيان كولونيو Colonieu وبورين Burin حملة عسكرية محدودة نحو ممر زوزفانة ـ الساورة إلى توات لإقامة العلاقات التجارية، ولكنهما تعرضا لمواجهة عدائية طوال معظم الطريق، ولما حاولا التوغل بعيداً إلى گورارة اضطرا إلى العودة.[3] وقد كان المستكشف الألماني جيرهارد

---

(1) E. Rouard de Card, Documents diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine (Paris, 1911), pp. 22 - 23.

(2) Augustin Bernard and N. Lacroix, La Pénétration saharienne, 1830 - 1906 (Algiers, 1906); pp. 18 - 57; A. Adu Boahen, Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788 - 1861 (Oxford, 1964), pp. 222 - 5.

(3) Le commandant Colonieu, "Voyage au Gourâra et à l'Aougueroût (1860)", BSGP, 7th ser., 13 (1892), pp. 41 - 97; 14 (1893), pp. 53 - 97; Bernard and Lacroix, Pénétration, pp. 34 - 6.

كانت الدراسة الفرنسية الأولى المهمة عن الجغرافية والمجتمع الصحراوي هي لـ: Lt. Col. Daumas, Le Sahara algérien (Paris, 1845).

رولفس Gerhardt Rohlfs أول من نشر تقريراً مفصلاً عن جنوب شرق المغرب. فقد زار خلال رحلتين عبر الأطلس الكبير في 1862 و1864، تافيلالت، والقنادسة، وفجيج، وتوات. وقد أثارت رحلاته اهتمام أوروبا ببلاد لم تكن معروفة من قبل، وألقت الأضواء على أهلها.[4]

توقف التوسع العسكري نحو الجنوب من التل الوهراني في 1964 بسبب الثورة القبلية الهامة التي كان يقودها أولاد سيدي الشيخ، وهي قبيلة قوية سياسياً تتكون من المحاربين ـ المرابطين. وقد أخمدتها القوات الفرنسية خلال شهور، ولكنها بدأت تشتد من حين لآخر إلى حدود سنة 1883. غير أن اتفاقية لالّة مَغْنيَّة أعطت للفرنسيين حق متابعة رجال القبائل المنشقين إلى الأراضي المغربية. وغالباً ما كانت الحكومة تمنع الجيش من استعمال حق المتابعة، خوفاً من المشاكل الدبلوماسية مع المخزن والقوى الأوروبية الأخرى. ومع ذلك، ففي سنة 1870، حاول ثوار أولاد سيدي الشيخ أن يشكّلوا حلفاً هاماً مع رجال القبائل المغربية من ذوي منيع، وأولاد جرير، وابن گيل للهجوم على التل الوهراني. ونتيجة لذلك، سُمح للجنرال دو ويمبفن de Wimpffen، قائد الفرقة العسكرية لوهران، بممارسة حق متابعة المهاجمين إلى داخل الجنوب الشرقي للمغرب. فقاد حملته على طول ضفتي وادي گير السفلى، وهناك تغلب على قوة قبلية كبيرة. ومن هناك قام بهجوم سريع على قصر عين الشعير قبل أن يعود إلى الجزائر. ولم يتلُ هذه الحملة التأديبية أي توسع للحدود العسكرية، وهو أمرٌ لم يكن ليُرْضي الجيش الفرنسي. وكان من أهم ما نتج عن هذه الحادثة، ظهور سابقة توغل الجيش الفرنسي في الأراضي المغربية.[5]

وبعد حملة ويمبفن، لم يحصل أي اختراق عسكري لمنطقة الحدود الجزائرية ـ المغربية لمدة إحدى عشرة سنة أخرى. وقد نتج هذا الجمود عن استمرار تحرك أولاد سيدي الشيخ في التل الوهراني، وعن السياسة العامة للحكومة الفرنسية التي كانت تسعى إلى التخفيض من النفقات الاستعمارية بسبب الحرب الفرنسية ـ البروسية لسنة 1870، وثورة المقْرَاني في جبال القبائل في 1871. ومع ذلك، فقد بدأ الاهتمام العام

(4) اعتمدت على ترجمة عملين لجيرهارد رولفس Adventures in Morocco and Journeys through the Oases of Draa and Tafilalet (London, 1874), and "Le Tafilalet d'après Gerhard Rohlfs", Ren. Col. (Aug. 1910), pp. 234 - 57. وانظر فيما يتعلق بمرجعية رولفس وتأثيره على السياسة المغربية الألمانية: Pierre Guillen, L' Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905 (Paris, 1967), pp. 11, 12, 22, 23.

(5) Général de Wimpffen, "L'Expédition de l'Oued-Guir", BSGP, 6th ser., 3 (1872), pp. 34 - 60. Augustin Bernard, les Confins algéro-marocains (Paris, 1911), pp. 147 - 9.

بالتوسع الاستعماري يظهر شيئا فشيئاً، حوالي سنة 1876، بفضل عمل مجموعة من المتحمسين أساساً، من بينهم الصحافيون، والمستكشفون، وأعضاء الجمعيات الجغرافية، وبرلمانيون في الجمعية العامة. وقد تجدَّد الاهتمام بالصحراء أساساً بسبب الاعتقاد بأن السودان الغربي (أي، بلاد السافانا الواقعة غرب إفريقيا) يضم ثروة طبيعية كبيرة، وأن فرنسا مطالبة بأن تكون القوة الأولى التي تعلن المطالبة بها. كان معظم دعاة التوسع من الفرنسيين خلال سبعينيات القرن 19 يشاطرون تحَمُّس أوروبا للمحرك البخاري باعتباره رائد الحضارة الغربية. فقد اندفع كثير منهم لبناء خط السكك الحديدية من الجزائر إلى غرب السودان، حيث يمكن ربطه بالسكك الحديدية السنغالية الممتدة نحو الشرق. وفي سنة 1879، سارع شارل دو فريسينه Charles de Freycinet، وزير الأشغال العمومية الفرنسي والبطل المتحمس لخطوط السكك الحديدية، إلى إرسال ثلاث بعثات إلى الصحراء لدراسة الطرق الممكنة لبناء خط السكك الحديدية. وقد قاد القائد بويان Pouyanne إحداها جنوب ولاية وهران، ولكنه لم يتجاوز جبال القصور خوفاً من معارضة القبائل المغربية. كما أُمر العقيد فلاتير Flatters بقيادة حملة أخرى نحو الطريق إلى السودان، ولكنه قُتِل هو وبعثته كلُّها من طرف الطوارق قرب عين صالح في الصحراء الوسطى في فبراير 1881. لقد فجَّرت هزيمة فلاتير مسألة «الخط العابر للصحراء» Le transsaharien، وأقنعت الحكومة الفرنسية بأن احتلال الصحراء يجب أن يسبق بناء خط السكك الحديدية. ولما كانت العوامل الدبلوماسية والمحلية تحول دون السياسة الصحراوية العنيفة طيلة عدة سنوات، فإن العديد من مخططات السكك الحديدية قد عُلِّقت حتى نهاية القرن، وإن لم تكن قد أُهملت كلية.(6)

كانت الثورة المثيرة التي شبت بسرعة في الوسط الوهراني في ربيع وصيف 1881، هي التي دفعت الجيش الفرنسي ليتقدم إلى جبال القصور. وكان قائد هذه الثورة هو الشيخ بُوعْمَامَة، الذي كان يقيم في فجيج، وينتمي إلى أولاد سيدي التاج، الذين ينتمون بدورهم إلى قبيلة صغيرة، لها ارتباط سياسي ونَسَبِي بأولاد سيدي الشيخ. وقد وطد بوعمامة علاقته، وهو شاب، بأبناء الولي الصالح سيدي الشيخ، الذي عاش في

(6) C. W. Newbury and A. S. Kanya-Forstrer, "French Policy and the Origins of the Scramble for Africa", Journal of African History, 10, n°. 2 (1969), pp. 253 - 65; R. J. Harrisson-Church, "Trans-Saharan Railways Projects: A study of Their History and of Their Geographical Setting", in L. D. Stamp and S. W. Woodridge, London Essays in Geography (Cambridge, Mass., 1951), pp. 135 - 50; Bernard and Lacroix, Pénétration, pp. 75 - 90.

القرن السابع عشر، ليصبح مرابطاً نشيطاً فيما بعد. فانخرط عن قرب في دعواته وردد أذكاره بدون انقطاع، يصوم ويوحي بأن له كرامات خارقة. وربما كان مصاباً بالصَّرَع، وهو بلاء قد زاد من بركته بسهولة.[7] أسس بوعمامة في سنة 1878 زاوية في المُگَّار التحتاني، وهي واحة صغيرة في السفوح الجنوبية لجبال القصور. فوضع أذكاراً وطرقاً صوفية حذا فيها حذو طرق أولاد سيدي الشيخ المرابطين، وبدأ يقول بأن سيدي الشيخ قد اختاره كخلف روحي له. وجمع حوله بسرعة مجموعة من أتباعه، وأرسل بعضهم إلى القرى الأخرى لنشر دعوته. فبدأ في 1880، وربما قبل ذلك، في الدعوة إلى الجهاد لطرد الفرنسيين من الجزائر.[8]

لا نعرف بالضبط لماذا ترك بوعمامة نشاطه الديني التأملي، ولا الظروف التي تم فيها ذلك، حتى تحوّل إلى النشاط السياسي، ولكن قبائل الوسط الوهراني وجنوبه لن تتأخر في الاستجابة لدعوته السياسية. وقد أدى قتل قائد المكتب العربي Bureau Arab في جيريفيل في أبريل 1881 إلى ثورة عامة قامت بها قبائل الهضاب العليا. وفي مايو سار بوعمامة نحو الشمال إلى الجبال يجمع الفرق القبائلية في طريقه. وقد انزعجت فرنسا لأنها لم تكن مهيأة لمواجهة الثورة في هذا الوقت، ولذلك لم تستطع منع قوات بوعمامة من التوغل بعيداً في الشمال إلى منطقة سعيدة وتيارت. فقد قام الثوار بهجوم كبير في مايو، وقتلوا فيه عدداً من العمال الزراعيين الأوروبيين، وآخر في يوليوز، استطاعت فيه القوات الفرنسية أن تطاردهم فيه نحو الوراء إلى الجبال، أو في اتجاه الأراضي المغربية. وقد بقي بوعمامة وجماعة من أتباعه في نواحي فجيج إلى وقت من سنة 1882، ثم اتجه جنوباً إلى گورارة.

هذا وإن كانت الثورة لم تكن لتصل إلى المستوى الذي وصلت إليه بدون بوعمامة، فإن الظروف التي كانت تسود في وسط القبائل الوهرانية هي التي ساعدت على نشوب الثورة فجأة ضد الفرنسيين. كان التوسع التدريجي للأراضي التي أخذها

---

(7) جاءت مناقشة الاضطراب الذهني كحالة ممكنة لتجليات البركة في كتاب: Edward Westermarck, Ritual and Belief in Morocco (London, 1926), I, 47-9.

(8) الأعمال الأساسية الخاصة بالثورة هي: E. Graulle, insurrection de Bou-Amama (Paris, 1905); Général Innocenti, Insurrection du Sud-Oranais en 1881: Bou-Amama et le Colonel Innocenti (Paris, 1893): P. Wachi, "L'Insurrection de Bou-Amama", Revue Tunisienne, 8 (July 1901), pp. 336 - 62, (Oct. 1901), pp. 445 - 58, 9 (Jan. 1902), pp. 97 - .104; (July 1902), pp. 289 - 317. M et L., II, 107 - 112, 771, and passim. والمناقشة الحديثة التي تركز على آثار الثورة على السياسة الاستعمارية الجزائرية توجد في: Charles-Robert Ageron, Les Algériens musulmans et La France (1871 - 1919) (Paris, 1968), I, 62 - 6, 310, 311.

المُعمِّرون الأوروبيون هو أصل قيام ثورة أولاد سيدي الشيخ الطويلة، وقد كانت ثورة 1881 هي النشاط الأخير لتلك الحركة. فقد سمح الفرنسيون في 1879 و1880 بتسريع وتيرة تحويل الأراضي القبلية إلى قانون الجماعة المدنية Commune Civile. وقد تسبب طرد القبائل الرعوية من أراضيها ومن الأراضي المسقية في معاناة وتشرد الكثيرين. فاضطرت هذه القبائل إلى الانتقال إلى أراضي القبائل الأخرى البعيدة في الجنوب، مما تسبب في صعوبة الحصول على الأراضي الكافية، وتزايد كثافة السكان القاطنين بها. وربما كانت الثورة نتيجة الاستياء من السياسة الفرنسية فيما يخص الأرض أكثر من أي شيء آخر. كما يمكن إرجاع سبب استمرار الثورة كل ذلك الوقت إلى قلة الفرق العسكرية الموجودة في ولاية وهران، لأن الجنود قد نُقلوا إلى المحميـة الجديدة تونس. والأدهى من ذلك، أن السلطات العسكرية والمدنية قد اتفقتا معاً على أن المقاومة القبلية غير ممكنة في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر.[9]

إن نجاح بوعمامة، فعلاً، في التحريض على القيام بالثورة القبلية في المنطقة التي كان يعتبرها الفرنسيون قد هُدِّئت تماماً أمر لايستهان به، وبخاصة أن الزعيم لم يكن معروفاً نهائياً خارج قريته في أواخر 1879. وليس تفسير ظهوره المفاجئ أمراً سهلاً ما دمنا لانعرف إلا القليل عن صفاته، وحياته قبل 1881، أو الطبيعة الخاصة لدعوته للقبائل. هناك ثلاثة عوامل واضحة أساسية: أولاً، كان في استطاعته أن يستمد مكانته من أولاد سيدي الشيخ، وإن كان ينتمي إلى فرع بعيد من المرابطين فقط، ولم يلعب أي دور من قبل في جهودهم في المقاومة. وأكثر من هذا، أنه تجرأ بالدعوة إلى الثورة في الوقت الذي كان فيه القادة الأساسيون من أولاد سيدي الشيخ، قد التجأوا إلى المغرب أو كانوا يعملون مع فرنسا، وفي جميع الحالات، كانوا حذرين أو منقسمين.[10] ثانياً، كانت القبائل الوهرانية المتذمرة في حاجة إلى قيادة ولي صالح إذا ما أرادت أن تتوحد. فلما كان المرابطون فئات اجتماعية متميزة منفصلة عن القبائل «الوضيعة» في منطقة ما، فإنهم كانوا مؤهلين للتدخل في وقت التهديد الخارجي لفض الخلافات بين القبائل المتنازعة والعشائر وجمعها في تحالف قتالي. كانت بركتهم تعطي الشرعية للحلف

(9) Wachi, "L'Insurrection de Bou-Amama", 8 (July 1901), pp. 348 - 50; 9 (July 1902), pp. 311 - 17.
وهذا هو المصدر الوحيد الذي وجدته يهتم بمسالة الأخطار الاقتصادية على القبائل الوهرانية التي تسببت فيها الثورة.

(10) أنظر: Ageron, Algériens musulmans, I, 63 - 5.

بفضل العناية الإلهية. وكان بوعمامة يتبع نموذج المجاهدين الصالحين الذين ظهروا في زمن محاربة المسلمين للهجوم الإسباني والبرتغالي في القرن الخامس عشر والسادس عشر. ثالثاً، لقد أدى نجاح بوعمامة في إدخال قواته إلى عمق التراب الجزائري وانتصاره الوشيك على الفرقة العسكرية في مايو إلى تأييد خارجي في مرحلته الأولى.[11]

خمدت الثورة بسرعة مثلما اندلعت بسرعة. فقد دفع الفرنسيون بتعزيزات عسكرية إلى المنطقة الوهرانية، ثم هجموا في يوليوز، وشتتوا المرابطين، وأرغموهم على التراجع بسرعة إلى الأراضي المغربية. وقد يكون بوعمامة قد فقد دعم القبائل الوهرانية خلال الأسابيع الأولى من الثورة لما بدأت فرق من عساكر قبائل الصحراء جنوب الجبال تنهب مواشي ومخازن حبوب المسلمين. ولذلك لم تحقق الحركة قط وحدة الهدف. فقد كان ذلك بالنسبة لقبائل التل الوهراني آخر هجوم عنيف ضد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها الحكم الاستعماري. وبالنسبة للفرق العسكرية الصحراوية كان ذلك مناسبة للقيام بغزوة كبيرة، على الأقل، ضد قبائل الشمال. أما بالنسبة لبوعمامة وأتباعه الروحيين فيبدو ذلك وكأنه جهاد مقدس حاول التعبير، بنجاح سريع، عن استياء القبائل الشمالية والقوة الضاربة للقبائل الصحراوية.[12]

كان لهذه الثورة نتيجتان مهمتان. فقد طلب المعمرون الأوروبيون في المنطقة الوهرانية والجيش بأن تُنشأ مراكز للحراسة بسرعة بعيداً في الجنوب لحماية التل والهضاب العليا من القلاقل التي تنطلق من الصحراء البعيدة. لذلك، بدأ الجيش في 1881 في بناء حصن في عين الصفراء قريباً من السفوح الشمالية لجبال القصور. وخلال ربيع 1882، طاردت القوات الفرنسية بوعمامة وبقايا قواته إلى الجنوب بعيداً حتى وادي زوزافانة. وفي سنة 1882، أُقيم مركز آخر في جنين بوررزگ في الجهة الجنوبية من الجبال،

(11) Graulle, Insurrection de Bou-Amama, pp. 42 - 105.

(12) لقد تم الاعتقاد بشكل واسع في فرنسا والجزائر بأن الثورة الوهرانية كانت نتيجة مؤامرة ضد الأوروبيين تقودها زوايا المسلمين، وبخاصة الزاوية السنوسية الطرابلسية، وعناصر الأمة الإسلامية، ومنهم السلطان العثماني. وليس هناك ما يدل على وجود علاقة تربط بين بوعمامة وحركة المقاومة الواسعة، وأن أجيرون Ageron (Algériens musulmans, I, 65, 66, 310, 311) قد استبعد كثيراً هذه النظريات القائلة بالمؤامرة. ومن جهة أخرى، لم تدرس المصادر العربية بأي تفصيل هذه الثورة وفي ذهنها هذه المسائل، وأن القادة مثل بوعمامة ربما كانوا على وعي كبير بأفكار الأمة الإسلامية أكثر من تلك التي يعترفون بها. والمدافع الكبير عن نظرية المؤامرة السنوسية هو هنري دو فيريية Henri Duveyrier, La Confrérie musulmane de Sidi Mohammed ben Ali es-Senoûsi et son domaine géographique, BSGP, 7th ser., 5 (1884), pp. 145 - 226. ويربط بوعمامة مباشرة بالزاوية .(pp. 173 - 184)

في موقع لايبعد عن فجيج سوى مسيرة يوم واحد. وقد مهد مثل هذا التقدم الطريق للمواجهة المباشرة بين الفرنسيين وقبائل الجنوب الشرقي المغربي.

ومن أثر هذه الثورة أيضاً، أن خلقت من بوعمامة مجاهداً كبيراً. فقد أعطته زعامته للانتفاضة الأخيرة في الجزائر شهرة كافية ليحتفظ باحترام أتباعه له، وليلعب دوراً مهماً في سياسة الحدود لمدة سبع وعشرين سنة أخرى. فقد بقي في دَلْدُول في گورارة حتى سنة 1896، ثم انتقل إلى فجيج مصحوباً بجماعة من أتباعه الروحيين، والمغامرين الصحراويين، والهاربين من القانون الفرنسي، وقطاع الطرق المحترفين. ولم يَقُم فيما بعد بهجوم آخر على الفرنسيين، ولكنه دخل معهم في عدة مناسبات في مفاوضات فاشلة للعفو عنه، وكان ذلك أحياناً بواسطة ابنه السي الطيب. كان بوعمامة متردداً في مواقفه السياسية، بحيث كان يضع نفسه باستمرار كمتزعم للمقاومة على طول الحدود، ولكنه لم يتخل قط أيضاً عن التواصل مع السلطات الفرنسية. وكان ضباط الشؤون الأهلية يشتكون دائماً من تملصه ويقللون من تأثيره، وإن كانوا يعتبرونه في نفس الوقت هو المسؤول الشخصي عن معظم نشاط المقاومة التي نشأت في المغرب. ومهما فعل لتشجيع المقاومة بعد 1882، فإنه قد مكَّن الفرنسيين بشكل واضح من إعطاء مصداقية معقولة للتوغل في عمق الأراضي المغربية.

وبالرغم من قوة هجوم 1881 ـ 1882، فإن الجيش الفرنسي لم يتقدم بشكل مستمر إلى جنوب جبال القصور لمدة عشرين سنة تقريباً. وقد تمكنوا خلال هذه الفترة من مراقبة القرى في منطقة واسعة حول عين الصفراء، وبنوا بجنين بورزگ مركزاً للمراقبة، كان يحرس المدخل الجنوبي إلى الممر الأساسي للجبال. ومع ذلك، فقد عمل وزير الخارجية الفرنسي باستمرار على منعهم من التقدم نحو جنوب أو غرب جنين بورزگ. فاتفاقية لالَّة مَغْنيَّة* عَيَّنَتْ الحدود الجزائرية ـ المغربية في اتجاه الجنوب إلى نقطة تدعى ثَنيَّة السَّاسي، وتقع إلى بضعة كلمترات شمال شرق البلدة المغربية الحالية عين بني مطهر (برْگنْت). أما جنوب تلك النقطة فلَمْ تُعَيِّن الاتفاقية إلا بعض القرى والقبائل بأنها مغربية أو جزائرية. فقد صرحت الاتفاقية بأن فجيج وإيشْ مغربيتان، وكذلك قبائل

* فيما يخص هذه الاتفاقية ينظر أحمد العماري في «مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب منذ حوالي 1830-1902، من خلال رحلة علي السوسي (منتهى النقول)؛ القسم الخاص بالحدود مع تحقيق النص»، رسالة جامعية بخزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1981، رقم، ر-ج 964,02 عما،ص. 490-523. وأحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 421-423.

العمور التي كانت ترعى جزءاً من السنة في منطقة عين الصفراء. وعين الصفراء نفسها وستُّ قرى أخرى في المنطقة المجاورة اعتُبِرَتْ جزائرية. واعتبر وزير الخارجية الفرنسي أنه ما دامت الحدود الجنوبية غير محددة، فإن الجيش سيتجنب الدخول إلى الأراضي التي تعتبرها الحكومة المغربية أرضاً مغربية. وبصفة عامة، لم يكن وزير الخارجية يرغب في دعم سياسة التوسع العنيف في الجزائر على حساب إضعاف الروابط التجارية والسياسية مع المخزن، أو إثارة عدم رضى القوى الأوروبية الأخرى التي كانت تنوي المحافظة على استقلال المغرب عن فرنسا.

ومع ذلك، فلم يكن «جيش إفريقيا» مستعداً لجولة أخرى من فرص تقليص نفقاته. فقد تمكنت هيأة الضباط التي قمعت الانتفاضة الوهرانية من قيادة قاطرة التوسع في الصحراء، ورؤية فرص غير محدودة للمجد والتقدم لمحاربة قطاع طرق الصحراء. كما كانوا مدعمين بشكل قوي من طرف الجماعات من المعمرين الفرنسيين الذين يرغبون في تامين الحدود الجنوبية للمستعمرة، ومن طرف «الحزب الاستعماري» الناشئ في فرنسا، الذي أيَّدَ بشكل خاص بعد 1890، التوسع نحو الجنوب الوهراني كحملة تدخل في إطار المزايدة من أجل إنشاء أمبراطورية إفريقية.[13] وقد سجّل احتلال عين الصفراء بداية ثلاثة عقود من الصراع بين الجيش، والمعمرين، واللوبي الاستعماري من جهة، ووزارة الخارجية من جهة أخرى، حول أهداف السياسة الفرنسية في جنوب أراضي الحدود الجزائرية ـ المغربية.

فيما بين 1881 و1900 كان الجيش، يضغط على الحكومة باستمرار ليتحرك بحرية أكثر من أجل «تهدئة» وحماية الجنوب الوهراني (وهوالاسم الذي أطلق على المنطقة المحيطة بعين الصفراء)، ولكن وزارة الخارجية الفرنسية كانت ترفض باستمرار السماح بالقيام بالعمليات التي قد تضر بالعلاقات القائمة مع المخزن. فقد بدأ الجيش، مثلاً، في بناء حصن في جنيِّن بورزگ في 1885، ولكن الحكومة جعلته ينسحب بعد أن عبر السلطان مولاي الحسن عن شكه في أن المكان يقع في الأراضي الجزائرية. وبعد لقاء بين ضباط الجيش الفرنسي وممثلي المخزن في جنين بورزگ، وافق السلطان على المراقبة الفرنسية له. ولكن بناء المركز لم يستأنف حتى سنة 1888.[14] كما كان الجيش يشتكي

(13) أنظر: C. M. Andrew and A. S. Kanya-Forster, «The French "Colonial Party" : Its Composition, Aims and Influence, 1885 - 1914», The Historical Journal, 14, no.I (1971),pp. 99 -128.

(14) René Pinon, L'Empire de la Méditerranée (Paris, 1904), pp. 203 - 5.

باستمرار بأن فجيج، التي اعتُرِفَ بها كواحة مغربية في اتفاقية 1845، تمثل محطة لانطلاق الأطراف المغربية المهاجمة التي تخرب المراكز الجبلية وتقلق السكان المسلمين الخاضعين للمراقبة الفرنسية. وكانت الدعوة العسكرية إلى احتلال فجيج قد وجدت صداها عند السلطات المدنية الجزائرية والمقيمين الفرنسيين الذين رأوا في الواحة أصلاً للداء في منطقة الحدود. وقد بذل الوزير الفرنسي في طنجة لاديسلاس أرديجا Ladislas Ordega، بين 1882 و1884 مجهودات خاصة للحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على احتلال الأراضي، لأن طريق زوزفانة - الساورة بالنسبة لخط السكك الحديدية العابر للصحراء لا يمكن إنجازه ما لم تُخْضَعَ فجيج وتُذَلّ. إلا أنه بالرغم من دعوة هذه الحركة، فإن وزارة الخارجية بقيت متمسكة بمبدأ عدم خرق اتفاقية 1845. وكذلك واصلت مقاومتها للعملية العسكرية ضد فجيج حتى سنة 1903.[15]

اختلفت وزارة الخارجية مع الجيش أيضاً حول مسألة تطويع العمور، الذين كانوا مغاربة بموجب اتفاقية 1845، ولكنهم كانوا يرعون في جبال القصور ولهم ممتلكات في القرى المُرَاقَبة من طرف فرنسا. فطبقاً للفصل 7 من الاتفاقية، كان على المغاربة الذين يقيمون في المنطقة المجاورة للقرى الجزائرية أن يخضعوا لسلطة القانون الفرنسي. فبعد ثورة 1881، خضع معظم شيوخ العمور بشكل رسمي لفرنسا في عين الصفراء، ولكنه فيما بين 1884 و1888، انتقل مايقارب نصف قبيلة العمور (حوالي 240 خيمة) إلى غرب المنطقة الفرنسية، فاتجه أغلبهم إلى جبل بني سمير شمال فجيج. ومن هناك التحق عدد كبير منهم برجال القبائل المغربية للغارة على المواشي، والهجوم على القوافل العسكرية، وإطلاق النار على الموظفين العسكريين. ولوضع الحد لهذا الهجوم الذي اشتد بشكل خاص في 1888، أرسل الجيش الفرق الباقية من القبيلة إلى أماكن معينة وحجزها هناك لمدة ثلاث سنوات، أولاً إلى الأطلس الصحراوي الأوسط، ثم إلى منطقة سعيدة. ومع ذلك، فقد اعتقدت قيادة عين الصفراء أنه لا يمكن إخضاع العمور بصفة نهائية إلا بالقيام بحملة لإخلائهم من جبل بني سمير. وقد تم التخطيط لمثل هذه العملية في مناسبتين على الأقل، ولكن الحكومة الفرنسية، بناء على توصية من وزارة الخارجية، رفضت إعطاء الموافقة النهائية خوفاً من تأويل المخزن والقوى الأخرى لهذه العملية بأنها استفزاز للمغرب. وفي أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر بدأت خيام العمور المنشقة بالعودة تدريجياً إلى الأراضي الفرنسية،

(15) أنظر: Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (Paris, 1961 - 63), IV, 37 - 44.

وكان ذلك لأسباب اقتصادية، ولكن الجيش لم يحصل على إذن للانتقال إلى جبل بني سمير حتى صيف 1903 . ولما كان الأمر يهم الجيش إلى حد ما، فإن الإنجاز الحقيقي الوحيد الذي حققه في الفترة بين 1881 و1900، هو مد خط السكك الحديدية من مَشْرِيَّة إلى عين الصفراء، والارتقاء بالمنطقة العسكرية لعين الصفراء من مستوى الدائرة Cerle إلى مستوى القسم الفرعي Subdivision (1894) . وهذا التغيير يعني أن المنطقة لم تعُد تابعة لقيادة معَسْكَر، ولكنها أصبحت تتلقى الأوامر مباشرة من مقر القيادة في وهران.[16]

هذا وإن كان الجيش، بصفة عامة، يدعو إلى التوسع في الجنوب الوهراني على أساس «التهدئة» المحلية والدفاع عن المستعمرة، فإنه لم ير في عين الصفراء سوى قاعدة للانطلاق لغزو توات وكل الصحراء الوسطى في نهاية الأمر. لقد تضعضعت المصلحة العمومية ومصلحة الحكومة في توات وطريق السكك الحديدية عبر الصحراء على إثر مذبحة فلاتير Flatters، ولكن انتعشت مرة أخرى في أوائل تسعينيات القرن 19، لما كانت المنافسة قد اشتدت بين القوى الكبرى على الأراضي الإفريقية. وتبعاً للاتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي لسنة 1890، الذي اعترف بالمصالح الكبرى الفرنسية في الصحراء الوسطى، فإن الجيش والسلطات المدنية في الجزائر بدأت تضع مخططات لاحتلال توات. وكان جول كامبون Jules Cambon، الحاكم العام للجزائر من 1892 إلى 1897، وأوجين إتيين Eugène Eticnne، نائب وهران في الجمعية الوطنية، وزعيم الحزب الاستعماري، من المدافعين على احتلال توات. وحتى إذا كان معظم الضباط العسكريين يحبذون القيام بعملية عسكرية بعدتها الكاملة، فإن كامبون وآخرين كانوا يبحثون عن طريق سهل وغير مكلف لإقناع سكان توات بقبول الحكم الفرنسي. وفي سنة 1892 تم إرسال مولاي عبد السلام الوزاني، المحمي المغربي من طرف فرنسا، وشيخ الزاوية الطيبية (الوزانية) إلى گورارة بصحبة أولاد سيدي الشيخ ورجال قبائل أخرى للالتقاء بالشيوخ المحليين، وتهيئ الطريق لخضوعهم السلمي للسلطات الفرنسية. كان المكلفون بالخطة يعتقدون أن الزاوية الطيبية لها عدة فروع في توات، وأن الوزاني سيكون الرجل الذي سيقنعهم. ولكنه في الواقع، قد قوبل بعدم الرضى في گورارة، فرجع دون أن ينجز مهمته.[17] كما كانت السلطات الجزائرية تناقش إمكانية ترك شيوخ

(16) تهدئة العمور وآثارها الدبلوماسية قد وصفت في: M &L. II, 250 - 322.

(17) Roger Le Tourneau, L'Algérie et les chorfa d'Ouazzane à la fin du XIXe siècle, ROMM, numero spécial (1970), pp. 157 - 60; Miège, Le Maroc et l'Europe, IV, 251 - 5; M &L., III. 55,56. 70 - 4.

أولاد سيدي الشيخ المخلصين ينظمون حملة أقرب إلى الغزوة الرسمية التي قد تهدئ توات باسم فرنسا، ولكن هذه الفكرة قد رُفضت مرتين، في 1883 وفي 1892، لعدم التأكد من نجاعتها.[18]

رفضت الحكومة الفرنسية إدعاء مولاي الحسن بأن توات كانت في الأراضي المغربية، وأقرت بأن تكون المنطقة تحت المراقبة الجزائرية. ولكنها لم تكن ترغب في خطورة إثارة مسألة «الوحدة الترابية» المغربية. وكان همها الأكبر هو أن بريطانيا لن تنظر إلى اتفاق 1890 كذريعة كافية لضم الصحراء الوسطى إلى الجزائر. وعندما أصبحت بريطانيا منشغلة بحرب بوير Boer في 1899، آنذاك فقط وافقت الحكومة على العملية العسكرية. ولم يضيع الجيش وقته حتى يجد مبرراً ليزحف نحو الجنوب. ففي دجنبر 1899، هُوجمت بعثة جيولوجية فرنسية كانت تعمل قرب عين صالح من طرف الطوارق. فأسرعت فرقة عسكرية لإنقاذ الجيولوجيين في عين صالح، ثم طالبوا بتعزيزات عسكرية أخرى. فأصبحت توات في الطريق إلى الإحتلال. إذ خلال 1900 و1901 احتلت كل المناطق الثلاث لگورارة وتوات نفسها، وتيدُكُّلْت بدون انعكاسات دبلوماسية جدِّية.[19]

الهجوم المضاد للمخزن: ربط الجسور مع ذوي منيع

أدرك مولاي الحسن خلال ثمانينيات القرن 19، الأهداف البعيدة لتوسع فرنسا في الجنوب الوهراني. ولذلك، قام بأكبر مجهود منذ زمن مولاي إسماعيل في القرن السابع عشر، لتقوية نفوذ المخزن ومكانته في الجنوب الشرقي. فقد كان الاحتلال العسكري للمنطقة فوق طاقات جيشه، ولكنه حاول على الأقل إدخال رموز سلطة المخزن عن طريق إرسال مبعوثين خاصين للقيام باتصالات مع الزعامات المحلية، وتقليد الأعيان مناصب مخزنية، وتنصيب العامل في فجيج، وقيادة حَرْكَة كبرى إلي تافيلالت. كما دعا القوى الأوروبية لمساندته في المطالبة بسيادته في الجنوب الشرقي ضد الإدعاءات الفرنسية، وإن

(18) M&L., III, 49 - 53, 80, 81.

(19) فيما يخص قضية توات في الدبلوماسية الأوروبية، انظر: Christopher Andrew, Théophile Delcassé and the Making of Entente Cordiale (New york, 1968), pp. 153 - 6; Guillen, L'Allemagne et le Maroc, pp. 230 - 2, 247, 248, 251 - 7, 296 - 9; 359, 360, 565 - 71; Miège, Le Maroc et l'Europe, IV, 249 - 55; Trout, Morocco's Saharan Frontiers, pp. 25 - 35; M&L.; III, 49 - 123.[انظر كذلك محمد أعفيف، مرجع مذكور، وأحمد العماري، توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب من 1850 إلى 1902، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1988 .]م.

لم يحصل في المقابل على أي شيء سوى تطمينات فضفاضة. فمهما كان يريد القيام به في المنطقة، كان يتوقف كلية على قوة وضعف علاقته بالسكان المحليين.

رجع عرب ذوي منيع ما بين 1881 و1900 إلى نشاطهم المكثف من الغرس والرعي، والغارة وأخذ الثأر، وتقوى لديهم إحساس بأن هناك أحداثاً منذرة تلوح من الشمال الشرقي. فرغم مرابطة الجيش الفرنسي شمال فجيج، فإن القبيلة كانت مرتابة فعلاً في تسعينيات القرن 19، وترى أن غزو توات سيؤدي حتماً إلى الاحتلال الفرنسي لوادي زوزفانة ـ الساورة. وكان مثل هذا التوقع يضع تحدياً خطيراً للدفاع عن إحدى مناطق القبيلة الأساسية لإنتاج التمر. وبالتالي، كانوا يريدون التعاون بشكل جدّي مع مولاي الحسن في حملته لتقوية الروابط السياسية مع قبائل الحدود. كانت الاستراتيجية الدبلوماسية للسلطان ترتكز، في مواجهة الإدعاءات الفرنسية في جزء من المنطقة، على تعيين مجموعة من القواد والقضاة المحليين كممثلين رسميين للسلطة الشريفة.[20] وهكذا نجد السلطان يعين في 1890 ثلاثة شيوخ من ذوي منيع في منصب القائد. وفي سنة 1892، زار عدد منهم مدينة فاس لتجديد تعيينهم أو للحصول على تعيينات جديدة. كان كل قائد يتوصل برسالة رسمية تحمل خاتم السلطان. وقد حظي في سنة 1893 ثلاثة أعيان من أولاد جرير بنفس الشرف.[21] كما حاول السلطان التخطيط لبناء سلسلة من الحصون قرب زوزفانة لتكون كنقاط للربط بين ذوي منيع والمخزن. فأحدث هذا المشروع رجة في صفوف الفرنسيين في عين الصفراء، ولكنه لم يتحقق قط.[22] ومن المفيد أن نعلم، أن المبعوث الخاص للسلطان إلى الجنوب الشرقي في 1891 ـ 1892 كان نفسه عضواً في الجماعة الصغيرة من ذوي منيع، وربما من الذين هاجروا إلى منطقة فاس قبل القرن التاسع عشر. لقد كان اختيار السي العربي المنيعي، لهذا المنصب اختياراً جيداً نظراً لأصله القبلي، وتجواله في الجنوب الشرقي حتى وصل إلى توات لتوزيع المناصب السياسية، وتشجيعه للقبائل على إرسال الوفود إلى فاس، وتأكده من

---

(20) A. G. P. Martin, Quatre siècles d'histoire Marocaine (Paris, 1923), pp. 241 - 64.

(21) AMG, Maroc C6, MM1892, Cauchemez (chief of Military Mission) to min. War, report of Feb. 1982, n°. 66. Report of May 1892, no. 79. AGGA, 30 h, 23, documents établis depuis 14 mars 1893, Lt. Regnault, "Oulad Djrir", Sep. 20, 1893; M&L.II, 685, 686.

(22) AMG, Maroc C6, MM 1892, Cauchemez to min. War, Report of Jan. 1892, no. 58; Report of July 1892, n°. 90. Alg. 13, Renseignements sur le sud-Oranais 1892 -93; Detri (Com. Div. Oran) to Gov. Gen. May 31, 1892: Gov. Gen. To Min. War, June 8, 1892.

ضمانات حماية المخزن ضد الهجوم الفرنسي.[23]

حاول المدافعون عن التوسع الفرنسي أن يستخفوا من تعامل مولاي الحسن مع ذوي منيع، بدعوى أن السلطان قد سلم آلاف رسائل التعيين وهو لايملك سلطة سياسية فعلية في الجنوب الشرقي. ومع ذلك، فالقول بأن ذوي منيع وبقية سكان الصحراء الشمالية لايمتثلون لأوامر السلطان، مثلما يمتثل سكان جنوب فرنسا لأوامر باريس هو قول غير صحيح. فالسلاطين العلويون كانوا يمارسون السلطة السياسية، وبعبارة أخرى يجمعون الضرائب، على أكثر من القسم الأوسط للمغرب بالحملات العسكرية المستمرة فقط، وبواسطة تطبيق مبدأ «فَرِّقْ تَسُدْ» بين القبائل. لقد استطاع هؤلاء السلاطين فرض تأثيرهم في معاقل الجبال في الجنوب البعيد التي لايغامر فيها إلا جيش المخزن القوي، عن طريق التوزيع الانتقائي لمناصب القواد المشهورين، ومباركتهم لنهب قبيلة من طرف أخرى. ولذلك، فإذا لم تكن للسلاطين السيادة في الجنوب الشرقي بالمفاهيم الأوروبية، فإنهم قد حاولوا مراراً نقل سلطتهم الروحية إلى تأثير سياسي حقيقي بقدر ما تسمح لهم به الظروف ودهاؤهم الخاص. فإذا لم يستطيعوا حكم الجنوب الشرقي، فإنهم على الأقل جعلوه يدور في فلك المخزن.

كان للعلاقات بين ذوي منيع والسلاطين العلويين، وبخاصة مولاي الحسن، معنى سياسي عميق أكثر مما يتصوره المراقبون الفرنسيون أو يريدون الاقتناع به. فذوي منيع يربطون أصلهم بوصول الشريف العلوي الحسن الداخل إلى تافيلالت في القرن الثالث عشر. وكانت هذه الرابطة أساس فخر كبير للقبيلة، ولكنها ترمز كذلك إلى التاريخ الطويل من التحالف القائم بينهم وبين الدولة. حقاً، لم يكن ذوي منيع حلفاء كل السلاطين العلويين باستمرار. ولا كانوا نظير المخزن في الجنوب، أو قبائل الكَيش في وسط المغرب، التي كانت تقدم خدمات دائمة للسلطان مقابل الأرض أو الإعفاء من الضريبة. ومع ذلك، فيبدو واضحاً أن ذوي منيع كانوا أميل إلى التحالف والتعاون مع الحكومة المركزية أكثر من أية قبيلة أخرى في الجنوب الشرقي.

---

(23) M&L, II, 685, 686, III, 72; Martin, Quatre siècles. p. 249. عُيِّن السي العربي المنيعي، كاتب المخزن وقاضيه، في منصب وزير البحر، أو وزير الخارجية في 1894. فتخلى عن هذا المنصب، ولكنه لعب دوراً مهماً خلال ما تبقى من القرن، كمبعوث خاص للمخزن إلى الجنوب الشرقي. وفي 1900 أرسله أبّا احماد إلى طنجة ليحتج إلى القوى الأوروبية على احتلال فرنسا لتوات. وقد توفي خلال بعثته بصورة غامضة بالاختناق في حمام تركي. AMG, Maroc C8, MM 1894, Schlumerger (Chief of Military Mission to min. War, july 13, 1894, no. 41; G. "Une Opinion marocaine sur la conquête du Touat", Archives Marocaines, Salmon, n°. 3,1 (1904). pp. 422 - 423.

ولإعطاء بعض الأمثلة، نجد الفرق المحاربة لذوي منيع وأولاد جرير قد التحقت بالسلطان مولاي إسماعيل في 1679 عندما قام بحملة محدودة إلى الجزائر التركية حتى حدود جبل العمور. وفي 1806 أرسل مولاي سليمان أحد قواد جيشه على رأس قوة من ذوي منيع للاستيلاء على فجيج مؤقتاً وجمع الضرائب.[24] وفي 1841 أرسل مولاي عبد الرحمن رسائل إلى العرب في الجنوب الشرقي، إلى ذوي منيع بالتأكيد، يحضهم على مهاجمة أيت عطا عقاباً لهم على غاراتهم على القرى والقوافل في توات.[25] وفي 1894، أرسل أبا احْماد، وصي السلطان عبد العزيز، قائد المخزن إلى تافيلالت لقيادة غارة كبيرة من ذوي منيع وأيت خباش ضد قبيلة الغنانمة، التي هاجمت قافلة كانت تنقل القائد من توات إلى فاس. والتحقت بهذه القوة فرق من توات فنهبت محصولات الغَنَانْمَة من التمر والقصور في وادي الساورة السفلى.[26] ولتأكيد الروابط السياسية بين ذوي منيع والحكومة، عين السلطان سيدي محمد القواد من ذوي منيع في 1864، وفعل نفس الشيء مولاي الحسن في 1876.[27] والواقع أن هذه العمليات قد حصلت قبل عقود من بداية الهجوم السياسي لمولاي الحسن في الجنوب الشرقي، وتدل على أن السلطان كان يعين القواد من ذوي منيع بين حين وآخر منذ تأسست الدولة العلوية.

حافظت القبيلة والحكومة على العلاقة السياسية فيما بينهما بثلاث طرق أساسية. ففي أواخر القرن التاسع عشر أرسل المخزن على الأقل مبعوثين خاصين، مثل السي العربي المنيعي، إلى القبيلة. وأرسلت القبيلة، مراراً وليس في أوقات الأزمات فقط، وفوداً إلى العاصمة، وبخاصة خلال فترة عيد الأضحى حيث يقدم القواد وشيوخ القبائل من المغرب تهانيهم للسلطان.[28] وفي هذه المناسبة قدم شيوخ ذوي منيع الهدايا والهبات، التي تسمى بالزيارة، إلى السلطان كقائد روحي. وربما كانوا يقدمون له الولاء

(24) أبو القاسم بن أحمد الزياني Aboulqâsem ben Ahmed Ezziâni, Le Maroc de1931 à 1812 وهو مقتطف من كتاب بعنوان: الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، ترجمة: Houdas (Paris, 1886), pp. 32 - 33 - 189.

(25) Martin, Quatre siècles, pp. 157 - 158.

(26) AMG, Maroc C9, MM 1895, Schlumberger to min. War, Report of Aug. 1895, no. 33; Alg. 13, Sit. Pol. 1896, Gov. Gen. to min. War, March 30, 1896, n°. 935; Martin, Quatre siècles, pp. 267, 274 - 8.

(27) AGGA, 30 H. 23. Documents établis depuis 14 mars 1893, Lt. Niquet (Adjoint Ain Sefra), "Renseignements sur les Ouled Djrir, Le Doui-Menia, l'Oued Saoura et les Ghenanema", Nov. 16, 1885. AMG, Alg. 13, Renseignements sur le sud Oranais 1892-3, Gov. Gen. Cambon to Min. of Foreign Affairs, May 3, 1892.

(28) الاستجواب رقم 5.

كحاكم بتقديم الهدية، ثلاث مرات في السنة. وكان شيوخ ذوي منيع يجمعون الهبات من خمسهم الخاص ويقدمونها إلى السلطان باسم قبيلتهم. ومع ذلك، فلم يكونوا يؤدون الضريبة أو يجمعونها بشكل منتظم، والتي كان على القواد الذين يعملون تحت المراقبة المباشرة للمخزن أن يجمعوها.[29]

والطريقة الثالثة التي كانت تتواصل بها القبيلة والمخزن هي بوساطة خليفة تافيلالت. كان تحت تصرف الخليفة قوة صغيرة من الشرطة، ولم يكن أحد ينتظر أن يحكم بواسطتها. ومع ذلك، كان يستطيع ممارسة بعض التأثير السياسي بتحالفه مع القبائل المحلية، مثلما كان يفعل السلطان. وكان ذوي منيع معروفين، أكثر من أية قبيلة أخرى، بمساعدتهم له في تنفيذ الأوامر التي قد يتجاهلها غيرهم. ففي سنة 1894، مثلاً، وظف الخليفة مولاي رشيد فرقة من ذوي منيع لمساعدته في منع سكان الصّفَة، وهي منطقة في أقصى شمال تافيلالت، من بناء سد على وادي زيز.[30]

ظل الملاحظون الفرنسيون يدّعون بأن معاملات السلطان مع ذوي منيع، ومع السكان الآخرين، ليست سوى ذريعة مؤقتة لكسب الدعم الدولي للمطالبة بالسيادة على المنطقة. ومع ذلك، فهناك مصلحة لكل من المخزن وذوي منيع في ربط علاقات جيدة قبل الوقت الذي سيصبح فيه التوسع الفرنسي مسألة ذات هم مشترك. وقد كان الحكم المركزي يفرض التأثير العسكري من حين لآخر في الجنوب الشرقي بالاستعانة بخدمات القبائل المحلية. فكان السلاطين يستعملون، طبعاً، هذا التكتيك في أماكن أخرى من المغرب حيث لايستطيعون القيام بمراقبة سياسية دائمة. وقبل التحدي الفرنسي، كانت أهدافهم الخاصة في الجنوب الشرقي، هي المحافظة على الأقل، بسلطة شكلية في تافيلالت، الموطن الرمزي للدولة العلوية، ومنع أي انقطاع طويل الأمد للتجارة على الطرق التي تعبر توات وأبو عام. ومن المحتمل أنهم كانوا قبل تسعينات القرن 19 يسعون إلى هذه التحالفات مع ذوي منيع.

(29) M&L., 581 - 29، الاستجواب رقم 4 و5. أرسلت بعض المجموعات في الجنوب الشرقي الزيارة أو الهدية إلى السلطان، وبعض قرى توات أرسلت «الهدايا» إلى فاس في 1891 (Martin, Quatre siècles, pp. 249, 250). وفيما يتعلق بالضرائب في مغرب ما قبل الحماية، أنظر: Edouard Michaux-Belaire, "Les Impôts marocains", Archives Marocainses, 1(1904), pp. 56-96.

(30) الاستجواب رقم 22. مولاي علي، المخبر، كان ابن الخليفة مولاي رشيد، الذي مات في 1911. وكان مولاي علي يقرأ من وثيقة كان قد كتبها بعنوان: «تاريخ الشريف مولاي رشيد العلوي». أخبرني بأن النسخة الأخرى موجودة فقط في أيدي الأسرة الملكية في الرباط.

كان ذوي منيع من جهتهم، يستفيدون من روابطهم الخاصة مع المخزن. فمن جهة، كانوا ينهبون جيرانهم من حين لآخر بموافقة السلطان. ومن جهة أخرى، كان لألقاب القائد التي حصلوا عليها تأثير سياسي في الوسط القبلي. فذوي منيع أنفسهم، كانوا يستعملون كلمة القائد لتعيين القادة الرسميين لكل خمس أخماس. ولذلك، كان السلطان يعين عادة الرجال الخمسة الذين كانوا يتمتعون بهذه الصفة من قبل. فالسلطة والتأثير الذي يستطيع أن يمارسه الرجل يتوقف، بالطبع، على كفاءته في القيادة، وليس على تعيين السلطان. لم يكن القواد ضباطاً إداريين يتلقون الأوامر من المخزن. ومع ذلك، فإن التعيين السلطاني والحصول على الظهير الشريف، قد أسبغ على القواد الاحترام ورفع من شأنهم، وأضفى الشرعية على أعمالهم السياسية. وبعبارة أخرى، يمكن للقواد الجيدين أن يستعملوا شرف تعيينهم للحصول على امتياز أحسن بالمنافسة مع الرجال الآخرين في مستوى التأثير في الناس. ومن الواضح أن القبائل لاتستهين باختيار السلطان. ففي سنة 1892، سافر وَفْدٌ يمثل جزءاً من خُمس أولاد جلول إلى فاس للاحتجاج على تعيين مولاي الحسن للرجل الذي كانوا يعتبرونه غير صالح لمنصب القيادة. وبعد سنتين أدى رفض السلطان لتغيير رأيه إلى الأخذ بالثأر بين عشائر تجمعت حول قائدين متنافسين، كان أحدهما يتمتع بموافقة السلطان، ولكن لاتسانده إلا الأقلية داخل الخمس.(31)

كان من نتائج مجهودات مولاي الحسن لمد الجسور السياسية بينه وبين ذوي منيع، مثل القبائل الأخرى، وبين سكان توات، أن تأخر التوسع الفرنسي في الصحراء. ذلك أن حضور مثل هذا العدد الكبير من الموظفين «الرسميين» الجدد في المنطقة، قد هوَّل من خوف الوزارة الخارجية الفرنسية حول آثار التوسع العسكري على مصالحها السياسية والتجارية في المغرب نفسه. ومع ذلك، فإن أبا احماد، الذي حكم المغرب كوصي على العرش من 1894 إلى 1900، لم تكن له حيوية مولاي الحسن في تسمية القواد من ذوي منيع والقبائل الأخرى، أو في إثارة اهتمام القوى الأوروبية إلى هذه الرموز للسلطة الشريفة. هذا وإن كانت التطورات الدبلوماسية في أوروبا حاسمة، فإن فشل ابا احماد قد عجل نوعاً ما بقرار احتلال فرنسا لتوات والأراضي المجاورة لها.

(31) M&L., II, 603; Brenot, "Notice historique". P. 22.

قدوم المخزن إلى فجيج

اندرجت فجيج ضمن التوسع الفرنسي قبل ذوي منيع بكثير، نظراً لموقعها قرب جبال القصور. ففي فبراير 1882 تابعت فرقة عسكرية من عين الصفراء أتباع بوعمامة وجماعات من المغيرين من العمور إلى الجبال القريبة جداً من فجيج، مما جعلها تدخل في مناوشات محدودة مع بعض سكانها. ومنذ ذلك الوقت، وجد الجيش الفرنسي ما يبرر نظرته إلى فجيج كمنطقة تحتشد فيها عناصر المقاومة، وبدأ يدعو إلى الهجوم العسكري عليها، وإن كانت معاهدة لالة مغنية تعترف بالواحة كأرض مغربية. ويعترف المخزن، من جهة أخرى، بأن مصداقية مطالبه في الجنوب الشرقي، بالمعاهدة أو بدونها، لايمكن أن تثبت أمام الرأي الدولي ما لم يكن تمثيل السلطة الشريفة قائماً في فجيج، ثاني مركز سكاني في المنطقة.

كان سكان الواحة غير الخاضعين لكل مراقبة خارجية إلى ذلك الوقت، يواجهون تحدياً مضاعفاً، بل تحدياً غامضاً. فقد كان الجيش الفرنسي يقترب من الشمال الشرقي، ولكن حركاته كانت غير واضحة تمام الوضوح بسبب استمرار شدة الصراع بينه وبين وزارة الخارجية حول اتجاه التوسع وحدوده. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن تمديد نظام المواصلات الجزائرية نحو الجنوب، وإقامة مراكز للحراسة العسكرية في المنطقة قد هيأت ظروفاً ملائمة للسكان تمثلت في ازدهار التجارة. وكانت مسألة العلاقة مع المخزن بدورها غير واضحة، مادامت فجيج، مثل ذوي منيع، تريد إعادة تأكيد هويتها المغربية كحماية دبلوماسية ضد الفرنسيين، ولو أنها كانت تعارض موظفي المخزن الرسميين أو فرقاً من عساكره التي تتدخل في تسيير شؤونها أو لجباية الضرائب. وفوق ذلك، نجد أن القضايا الفرنسية والمخزنية مرتبطة جداً بتطور السياسة الداخلية لقصور فجيج السبعة. لذلك وضعت الأزمة الاستعمارية سكان فجيج أمام مجموعة من القضايا والمواقف المعقدة، تختلف تماماً إلى حد ما عن تلك التي واجهت الجماعات الأخرى في الجنوب الشرقي.

أصبحت علاقة فجيج مع السلطان وحكومته متينة جداً بعد 1881 أكثر من أي وقت مضى. فقد كانت قصور فجيج تعترف دائماً بسيادة الحكام العلويين، ولكنها لم تخضع لسلطتهم إلا نادراً. أي، لم تُجبر على دفع الضرائب للمخزن، أو المساهمة بأفرادها في الجيش. فقد كان السلطان مولاي إسماعيل وهو السلطان العلوي الذي نجح في حكم جنوب الأطلس، يحتفظ بحصن من العبيد في فجيج بين 1679 و1727، ومن

المرجع أنهم كانوا يجمعون الضرائب.[32] وأرسل السلطان مولاي سليمان في 1806 حملة إلى فجيج، ولكن هذا التدخل كان عابراً فقط.[33] وفي سنة 1867 عين السلطان سيدي محمد عاملاً لفجيج باسم خليفة قائد وجدة (كلمة خليفة تعني هنا نائب فقط، ولاتعادل نفس المعنى الذي تفيده الكلمة المستعملة لتعيين خلفاء فاس، ومراكش، وتافيلالت). ولم يلبث الموظف المُعَيَّن في فجيج أن اكتشف أن السكان لايحتاجون إليه إلا نادراً، ثم ذهب ليشارك في ثورة أولاد سيدي الشيخ في الجزائر.[34] وليس من المستبعد أن يكون السلاطين يعينون من حين لآخر أعيان فجيج كقواد على كل السكان أو على جزء منهم، عن طريق منحهم رسالة التعيين وخاتم رسمي.[35] ولكن هذه الألقاب وحدها لاتحمل سلطة حقيقية.

في سنة 1881، تغير فجأة موقف اللامبالاة للحكومة المركزية الذي دام طويلاً، لما قرر مولاي الحسن تعيين ممثل السلطان في الواحة. فقد وصل الممثلان الأولان للمخزن من وجدة في مايو 1882. وكان أحدهما، هو الحاج أحمد بن رابح، يحمل لقب خليفة عامل وجدة. وبعد بقائهما في فجيج لعدة أيام فقط، سافر الرجلان معاً إلى عين الصفراء لتقديم أنفسهما إلى القائد الفرنسي، وطالبا بربط العلاقات السلمية والتجارية عبر الحدود. وأعطيا الإذن للجيوش الفرنسية لتُرَابط على عتبة أسوار فجيج، ودعوا الضباط والتجار لزيارة القصور. وقدموا خطة للفصل في المنازعات على طول الحدود، تقضي بأن الجزائريين يستطيعون عرض دعاويهم أمام قاضي فجيج، ويستطيع المغاربة الذهاب إلى القاضي الجزائري.[36] لم تجادل سلطات عين الصفراء في تقريرها عن الدوافع وراء هذه العروض الأخوية، ولكن من المحتمل جداً أن السلطان كان يأمل في ضمان اعتراف الفرنسيين بسلطة المخزن في فجيج؛ كأن تمر كل مشاكل الحدود عبر ممثل السلطان عوض أن تمر عبر أعيان القصور، أو عبر قواد القبائل المجاورة. ولم يتوصل

(32) P. Russo, Au Pays de Figuig, Bulletin de la Société de Géographie du Maroc, 1 st trimester (1923), P. 452. R. Gromand, "Le Particularisme de Figuig", Ren. Col. (April 1939, p. 91).[انظر كذلك، أحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 378-411. م].

(33) Ezziani, Le Maroc de 1631 à 1812, p. 189.

(34) AGGA. 30 H. 47, Caïds et Amels de Figuig, Gen. Risbour (Commander of the Division of Oran [(Hereafter cited as Com. Div. Oran)] to Gov. Gen., June 22, 1901, no. 514; Russo, "Au Pays de Figuig", p. 452.

(35) سَمَّى مولاي إسماعيل مقيم زناگة كقائد لفجيج في 1720. Caids et Amels de Figuig.

(36) AMG. Alg. 12, Expédition du Sud-Oranais 1881-83., Marmet (Com. Supérieur of Cercle of Ain Sefra) to Com. Of the Subdivision of Mascara and Mechéria, June 6, 1882, n°. 244; Caids et Amels de Figuig.

اجتماع عين الصفراء إلى أي اتفاق ملموس، ولم تتبع الحكومتان خطة الخليفة في الحكم في المنازعات. ومع ذلك، فقد وضعتا مخططاً شبيهاً له لما عينتا أربعة مفوضين في بروتوكول 1901. [37] لذلك، فإن المخزن الذي كان قد قدم في 1882 نفس المخطط للتعاون الدبلوماسي على طول الحدود ستتفق عليه الحكومتان بعد تسع عشرة سنة. ومع ذلك، ففي 1882 لم يكن أي طرف في وضع يسمح له بتكوين علاقة دبلوماسية متينة بين عين الصفراء وفجيج.

بقي الخليفة وأصحابه في فجيج إلى غشت فقط، ثم عاد إلى وجدة. وظهرت البعثة الموالية في شتنبر 1884 (بالإضافة إلى الموظفين المخزنيين الذين أقاموا في الواحة لمدة شهر في 1883). وقد قاد البعثة هذه المرة مولاي عرفة، أخ السلطان، وعامل وجدة، للإشراف على تنصيب الخليفة الجديد، محمد بن مبارك، كممثل دائم للمخزن. والتقى هؤلاء الموظفون أيضاً بالسلطات الفرنسية في إيشْ (في منتصف الطريق تقريباً بين فجيج وعين الصفراء)، ولكنهم لم يقدموا أي اقتراحات جديدة، وطالبوا بأن يبتعد الأوروبيون عن فجيج في ذلك الوقت. [38]

وبعد رجوع محمد بن مبارك من فجيج إلى وجدة، اكتشف بسرعة أن سكان فجيج لم يكونوا مهتمين بأن يخضعوا لحكم موظفي المخزن الأجانب أكثر من أن يحكموا بالجيش الفرنسي. نظرياً، لم تكن للخليفة سلطة لجمع الضرائب باسم السلطان، وفرض السلم والأمن في الواحة، وتمثيل مصالح المخزن في المنطقة. وحتى إذا كان سكان القصور يضطرون إلى المساهمة في خزينة الدولة في مناسبات قليلة، فإنهم لم يعرفوا في الماضي قط حكماً موسعاً ـ للواحة من أي نوع، وإن عرفوا من إدارة ضعيفة من «الشمال». ولذلك كانوا مرتابين من نوايا المخزن. الواقع، أنهم ما كان عليهم أن يخافوا، لأن المخزن لم تكن لديه مخططات واضحة لفرض الضرائب على فجيج، أو للتدخل في الشؤون الداخلية للقصور. ولما كانت الحكومة معنية، فإن التزامات الخليفة كانت تقتصر على الإخبار عن النشاط العسكري الفرنسي، والتحدث باسم السلطان في مشاكل الحدود المحلية، ولتشكل بالأساس، رمزاً للسلطة الشريفة بالمنطقة.

---

(37) Doc. Dip., I, 17, 18.

(38) AGGA, 30 H. 33 Moulay Arafa, Figuig, Etc., Détrie (Com. Div. Oranais) to Gov. Gen., Sept. 28, 1884, no. 162; AMG, Alg. 12, Caravansérail defensif de Djenien-Bou-Rezg, Détrie to Gov. Gen., Aug. 15, 1885; Caids et Amels de Figuig.

أظهر الفرنسيون بسرعة استعدادهم للتعامل مع ممثلي السلطان المحليين. وفي صيف 1885 احتلت فرق عسكرية من عين الصفراء جنين بورزگ، الذي يقع في السفوح الجنوبية للجبال على بعد حوالي 64 كلم شمال شرق فجيج. وبدأوا فوراً في بناء حصن، لأن وزارة الخارجية الفرنسية قد توصلت إلى تفاهم مع المخزن على أساس أنهم كانوا في حاجة إليه لحماية عين الصفراء والعمور من الأطراف المغيرة من جبل بني سمير. ومع ذلك، فقد احتج كثير من الناس في فجيج على الخليفة بأن بورزگ يقع في الأرض المغربية. وأن بعضهم له أملاك هناك. وترتب عن ذلك، أن بعث الخليفة بالأخبار إلى مولاي الحسن، الذي طلب من الفرنسيين ألا يبنوا الحصن حتى يتمّ حل المسألة الترابية. ولما كانت وزارة الخارجية حساسة جداً لمسألة الحدود، فقد أمرت جنودها بوقف العمل والانسحاب. وفي نوفمبر 1885 التقى عامل وجدة، والخليفة، وعدد من الأعيان من فجيج مع القائد العسكري الفرنسي في عين الصفراء. وبعد مناقشات كثيرة للمسألة على أساس النقاط الواردة في اتفاقية لالة مغنية، وافقت البعثة المغربية بأن جنين بورزگ يوجد في التراب الجزائري. وبعد أكثر من سنة أبلغ السلطان الحكومة الفرنسية بنفس النتيجة. وفي دجنبر 1888 كان الحصن قد تم بناؤه.[39] وكان من نتائج هذه المسألة، أن تقدم الفرنسيون إلى السلسلة الجبلية القريبة من فجيج، ولكنهم قبلوا، بحكم هذه السابقة في التعامل مع الخليفة، بأن تكون الواحة للسلطة المخزنية على طول الحدود الجنوبية.

تولّى ثمانية خلفاء في فجيج ما بين 1884 و1892. وكانوا يتلقون الأوامر نظرياً من عامل وجدة، ولكن بعضهم كان يتراسل مباشرة مع القصر الملكي. وقد أعطى الاتفاق الفرنسي ـ المغربي لسنة 1902 لفجيج عامله الخاص. وأقام خمسة منهم في فجيج بين 1902 و1912 (لما تم تغيير لقب العامل بلقب الباشا في ظل الحماية). كان لخلفاء وعمال فجيج مهام متنوعة. فبعضهم اشتغلوا كضباط صغار في الجيش أو كمسؤولين في إدارة المخزن قبل وصولهم إلى الجنوب الشرقي. ولم يكن أحد منهم من أبناء فجيج. وكانت تعكس النسبة العالية من تقلب الحكام في ولايتهم ممارسة قديمة اتبعها السلاطين في نقل الموظفين الإقليميين من منصب لآخر لفترات محددة، حتى يمنعوهم

(39) AMG. Alg. 12. Caravansérail. Marmet to Com. of Division of Ain Sefra Nov. 29, 1885, no. 349; M&L, II. 120-2, 537.

من تكوين قاعدة لسلطة مستقلة في أي مكان في البلاد. وهكذا نجد، مثلاً، محمد ابن عمر المراكشي (المعروف بالسِّي مو) الذي تولّى منصب الخليفة من 1890 إلى 1897، قد كان عاملاً في توات من 1897 إلى 1901، ثم فر من الفرنسيين، واستأنف عمله في نفس المنصب بفجيج، حيث مات بعد شهور قليلة من ذلك.[40] وكذلك الشأن بالنسبة للسي محمد الركراكي، العامل الأول، قد تولّى ثلاث عشرة سنة من قبل منصب قائد في الصويرة، ثم سجن من طرف أبا احماد، الوصي على العرش، وبعد ثلاث أو أربع سنوات من السجن، أُطلق سراحه وأرسل إلى فجيج في سنة 1901 ليراقب الوضعية السياسية لفائدة السلطان. وفي 1902 عُيِّن عاملاً. وعُوِّض خلال سنة أو ما يشبه ذلك، وربما ذهب إلى منصب آخر في مكان ما في المغرب.[41]

وكيفما كانت الفائدة التي قدمها الخلفاء والعمال لإحراج الفرنسيين، فإن معظم سكان فجيج كانوا ينظرون إليهم كأدوات لتدخل المخزن وفرض الضرائب. ولكن السكان كانوا يدركون بأن عمالهم يمكنهم أن يؤثروا بشكل أحسن في مجرى العلاقات بين القصور. لذلك، كان قصر زناكة وخمسة قصور أخرى في المنطقة العليا من فجيج يعاملونهم بصفة عامة بجفاء، فوجد في ذلك الوداغير سبباً ليكونوا معهم أكثر تَوَدُّداً. كان التوتر قد اشتد بين زناكة والوداغير في 1884، إذ إن قصر زناكة كان قد قام قبل سنوات قليلة بتحويل نسبة أكبر من مياه العين إلى المنطقة السفلى من الواحة. وبدأ الوداغير يشعرون بنقص حاد في المياه، مما اضطرهم إلى القيام بصراع مرير لاستعادة السيطرة على العين، وتخفيض مستوى قاعدة الفجارات التي تُوجه المياه إلى بساتينه.[42] ولذلك، كان سكانه مستعدين لتشجيع العامل حتى يمارس سلطة كافية لانتزاع العين من زناكة على الأقل. وكانوا فوق ذلك يعتقدون أنه إذا كان عليه أن يفرض الضرائب، فإنهم سيعفون منها، كما كان الشرفاء العلويون الأحرار دائماً في أي مكان من المغرب. ومن جهة أخرى، لم يكن في نية قصر زناكة أن يتخلى عن التوزيع القائم للمياه، فرفض

(40) Caids et Amels de Figuig; M&L. II, 470; Martin, Quatre siècles, pp. 297-9, 315-18, 339-41, 347-9.

(41) AGGA, 30H. 13, Commission Franco-Marocaine, "Résumé historique de la présence de Fonctionnaires marocains à Figuig et de leurs relations avec le gouvernement Français", (Hereafter cited as "Fonctionnaires marocains à Figuig"). AMG, Alg. 14, Documents trouvés chez le Général O'Connor, Capt. Ducloux. «"Rapport hebdomadaire du 14 au 20 sept. 1901», Sept. 21,1901; Doc. Dip., I, 25; Caids et Amels de Figuig.

(42) E. F. Gautier, "La Source de Thaddert à Figuig", Annales de Géographie, 26 (Nov. 15, 1917), P. 464.

إقامة أية سلطة تحل محل سلطة جماعته. كما أن فرض الضريبة سيجعل زناگة يفقد الكثير، ما دام تحصيلها سيقوم على أساس الثروة الفردية من أشجار النخيل. وكانت بساتين نخل زناگة هي الأكبر في الواحة والأحسن سقياً.[43]

أقام الخليفة الأول مقره في الوداغير،[44] إذ لم يجد إلا مساندة شعبية قليلة في مكان آخر. وقد أقام هناك أيضاً كل الخلفاء اللاحقين وأصبحوا يشاركون في المصالح السياسية لسكانه. وكان سكان قصر الوداغير على ما يبدو يستغلون كل فرصة لاستعمال العامل للحصول على امتيازات قليلة على حساب زناگة، ولو أن شيئاً لم يحصل قط فيما يخص العين.[45] ولما رفض الزناگيون الاعتراف به نهائياً، أعلن السلطان استقلالهم رسمياً في 1889، بتعيين أحد أعيانهم كقائد، الذي سُمح له بالتواصل مباشرة مع العاصمة. ولذلك بقي زناگة خارج حكم العامل حتى سنة 1902.[46]

عندما لاينشغل العمال بالشؤون الفرنسية يتعرضون للسكان في الوداغير أو يحاولون التضييق عليهم. فكان بعضهم يستطيع جلب الاحترام والتعاطف أكثر من الآخرين، ولكنهم نادراً ما يتدخلون كوسطاء في النزاعات بين القصور. فخلال نزاع الثأر لسنة 1885 ـ 1886 بين زناگة والمعيز، قال المخبرون لفرنسا في عين الصفراء إن سلطة الخليفة «غير معترف بها نهائياً»، ولذلك بقي في الوداغير خوفاً من سلامته.[47]

كان معظم العمال منشغلين بمسألة تأمين سلامتهم. وإذا كانت لديهم سلطة فرض ضريبة النخيل، فلم تكن لديهم وسائل للمطالبة بها، بل ولا حتى الحصول على مدخول يضمن معيشتهم الخاصة. ولم يكن يتوفر قبل 1902 على ما يكفي من المخازنية ورجال الدرك لدعم سلطته. كان من المفروض أن تساهم كل القصور بكمية من التمر والشعير لمساعدة العامل، ولكنها كانت بخيلة معه.[48] وقد حاول بعض العمال، على

---

(43) AGGA, 30 H. Moulay Arafa, Figuig, Etc; Détrie to Gov. Gen., Sept. 28 1884, no. 162; AMG, Maroc C 17. Maroc-Frontière-Figuig. de Négrier (Com. of Southern Posts) to Com. Subdivision of Mechéria, Oct. 7, 1882, n°. 1287.

(44) AGGA, 30H. 33, Moulay Arafa, Figuig, Etc.; Com. Div. Oran to Gov. Gen., Oct. 25, 1884, no. 199; AMG, Alg. 12, Caravansérail, Détrie to Com. 19 th Corps., Aug. 30, 1885, n°. 21; AMG, Maroc C17, Maroc-Frontère-Figuig, Reuillon to Gov. Gen., Aug. 22, 1886, n°. 640.

(45) M&L, II, 486.

(46) Caids et Amels de Figuig, "Fonctionnaire marocains à Figuig".

(47) AMG, Maroc C17, Maroc-Frontière-Figuig, Reuillon to Gov. Gen., Aug. 22, 1886, n°. 640.
وقد اشتكت كثير من التقارير الفرنسية من عجز الخليفة.

(48) M&L, II, 470, 592; Caids et Amels de Figuig.

الأقل، فرض ضريبة واحدة من هذا النوع أو ذاك، ولكن بدون نتيجة تذكر. وفي سنة 1888 بدأ الخليفة عمر السوسي بجمع ضريبة على تجارة المواد التي تدخل إلى الواحة أو تخرج منها. وكان يقوم بذلك في بعض الحدود، لأن السلطان كان قد أمره بدفع تعويض للفرنسيين بسبب توقيفه وحبسه لثلاثة من المبعوثين من رجالهم المسلمين، وبعث السوسي برسالة إلى محمد الطريس، نائب السلطان بطنجة، يشتكي فيها قائلاً: «أنا هنا في هذا المركز بدون موارد، ولا أحصل على شيء، ومن أين لي أن أجمع 980 فرنكاً لأداء التعويض الذي طُولِبت بدفعه؟» وفي مثل هذه الحالة احتج سكان الوداغير بقوة على الخليفة، لأن معظم أنشطة السوق كانت قبالة قصرهم. وبعد بضعة شهور أقال السلطان عمر السوسي، لا لكونه حاول الحصول على مدخول، بل لأن الفرنسيين اشتكوا من عداوته لهم ورفضه تشجيع العمور على البقاء في التراب الجزائري.[49] وعلى كل حال، فلم يحاول أحد من الذين خلفوا السوسي فرض ضريبة السوق مرة أخرى حتى سنة 1909، ولو أنهم وجدوا أنفسهم في نفس الوضعية من الإعسار وقلة ذات اليد..

كان العامل، في الحياة السياسية لفجيج، مصدر إزعاج أكثر مما كان مصدر تهديد. ومن الغريب أن السكان لم تصل بهم استهانتهم به إلى قتله أو طرده. لم يكن الفرنسيون قبل 1903 يرغبون في تأمين سلامته، وحتى الشرفاء الوداغير لم يستطيعوا الحيلولة دون مهاجمته إلا بصعوبة. إن هذا التسامح مع العامل يعبر في الواقع عن طبيعة العلاقة السياسية الموجودة بين فجيج والمخزن المركزي. فقد كان السكان يعترفون بالسلطان عبر الجنوب الشرقي كإمام، وأمير المؤمنين. هو صاحب البركة التي تجلب الخير والبركة للسكان. وما دام يدافع عن الإسلام ضد التهديدات الخارجية، فإنه شخص مقدس. وإذا كان المخزن المركزي غير عادل، ويقوم بالنهب والسلب، أو أنه شديد البطش، فمسؤولية كل ذلك تقع على أعوان السلطان. ومع ذلك، فقد قبل سكان فجيج العامل كممثل شرعي للسلطان. ولم يقبلوه كأجنبي جاء لفرض الضرائب والتدخل في الشؤون المحلية. وقد عبر السكان في مناسبات عديدة عن عدم رضاهم عنه، ولكنهم كانوا يطلبون من السلطان أن ينقله لا أن يطرده. ففي سنة 1884، مثلاً

(49) AMG, Maroc C17. Maroc-Frontière-Figuig, Détrie to Com. 19 th Corps, July 17. 1888, no. 259; Nov. 18, 1888. no. 319; Féraud (French Minister at Tangier) to Détrie, Sept. 29, 1888, no. 259; M&L., II, 301-9; Caids et Amels de Figuig.

سافرت الوفود من كل القصور إلى فاس لتلتمس من السلطان أن يترك الجماعات السبع تتحكم في شؤونها الداخلية. وذهبت بعثة تجارية إلى الشمال في 1886 لتطلب نقل عمر السوسي. وفي سنة 1888 طلب ممثلو زناگة أن يعين عليهم قائدهم الخاص.[50]

لم تكن الشكاوى من العامل هي السبب الوحيد، طبعاً، الذي يبرر التنقل والتراسل بين فجيج والعاصمة. فبعض السلاطين العلويين قد أهملوا فجيج لفترات طويلة من الزمن، ولكن السكان كانوا يعرفون ما تقدمه السلطة المعنوية وهيبة السلطان من سند في حل المشاكل المحلية. كان رؤساء القضاة في فاس وتافيلالت، المعينون معاً من طرف السلطان، بمثابة محاكم الاستئناف فيما يخص النزاعات التي لم يستطع القضاة المحليون حلها. وقد رفع الوداغير قضية تزادرت التي قامت الحرب حولها في 1877 إلى فاس، وإن لم يحصلوا في المقابل إلا على وعود فقط.[51] ومن المحتمل جداً أن تكون المراسلات بين المخزن وفجيج كثيفة خلال القرن التاسع عشر، وإن كان حجمها قد ازداد بعد وصول الفرنسيين إلى عين الصفراء.[52] وكانت القبائل وسكان الواحات الأخرى في الجنوب الشرقي، تتواصل مع السلطان. وقد ذكر رئيس البعثة العسكرية الفرنسية إلى المغرب في سنة 1894 بأن أحد أعوان خليفة فجيج كان قد رجع إلى هناك من فاس « يحمل عدداً كبيراً من الرسائل من المخزن إلى العامل في فجيج [كما كان يلقب أحياناً قبل 1902] محمد بن عمر المراكشي، لجماعات فجيج، وذوي منيع، وأولاد الشّا في توات، وتيميمون، والغَنَانْمَة.[53] ويجب أن يُفْهَم تبادل القضايا والشكاوى التي تأتي من مناطق عبر الأطلس مقابل طلب النصح والوعظ والحكم من القصر الملكي، إلى حد ما، على أنه تعبير عن مدى توسع الأمبراطورية الشريفة وحدودها في القرن التاسع عشر. وقد لاحظ أوبن Aubin في تناوله للبيروقراطية المخزنية أن:

(50) AGGA, 30 H. 33 Moulay Arafa, Figuig, Etc., Détrie to Gov. Gen., Oct. 25, 1884, no. 199; AMG, Maroc C17, Maroc-Frontière-Figuig, Détrie to Com. 19 th Corps, Nov. 18, 1888, n°. 319; Caids et Amels de figuig.

(51) M&L, II, 480, 503-5.

(52) لاحظت كثير من التقارير الفرنسية بين 1881 و1912 أن عامل أو جماعات فجيج كانت ترسل رسائل إلى السلطان أو تتوصل بها منه. وفيما يتعلق بالرسالة من فجيج إلى السلطان سيدي محمد في 1862 التي تشتكي من تحركات العميل الجزائري المسلم للفرنسيين أنظر: German Ayache, "Le Sentiment national dans le Maroc du XIXe siècle", Revue Historique, Fasc. 488 (1968), P. 400.

(53) AMG, Maroc C8, 1894, Schlumberger to Minister of War, May 1, 1894, n°. 29.

هذه المراسلة والمسؤولية المرتبطة بالقبائل هي في أيدي البيروقراطية المخزنية التي تُكَوِّن مختلف البنيقات الوزارية. فليس هناك أية قبيلة، حتى التي توجد في معظم الأطراف البعيدة من بلاد السيبة، لاتتواصل مع المخزن. وإذا كانت عازمة على تخليص نفسها من سلطة المخزن، فإنها مع ذلك، كانت تحاول أن تحافظ على بعض الارتباط معه، ولاتقطع نفسها نهائياً عن تلك السلطة الإسلامية التي تساعد، في نظر الكفار الأجانب، على وحدة الأمة.[54]

الغارة والتجارة

لايمكن أن نصنِّف بسهولة رد فعل سكان فجيج على جيرانهم الفرنسيين خلال العشرين سنة الأولى من احتلال عين الصفراء. ذلك أن ما لم يقم به السكان كان واضحاً. فلم يساهم لا السكان ولا أية قبيلة من قبائل المنطقة في أي هجوم من نوع واسع ضد المراكز الفرنسية شمال زوزفانة. فالحَرْكَة، أو القوة الحربية ذات التكوين القبلي المتعدد، لن تعرف أيامها إلا بعد منعطف القرن. وليس هناك ما يدل أن أحداً من سكان القصور قد دافع عن الروابط السياسية القريبة مع الفرنسيين، أو عن تحويل الواحة إلى الجزائر. فقبل 1902 لم تطأ فجيج أقدام الموظفين العسكريين، ما عدا فئة قليلة من الأوروبيين المدنيين. وبين هذين المنزعين من المقاومة الشديدة والاستسلام يجد المرء نفسه أمام مجموعة من المواقف والأفعال التي تبدو متباينة وفق الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

كانت السلطات في عين الصفراء مُحقَّة حين تؤاخذ على فجيج مساهمتها المادية في المعارضة المستمرة التي تلاقيها عندما تهدِّئ جبال القصور. فقد كانت المراكز الفرنسية وجماعات العمور التي كانت تحت سلطتها عرضة للغارة والتحرش من طرف عصابات صغيرة تتحرك انطلاقاً من مناطق غرب النطاق الجزائري. كان الجزء الأكبر من هؤلاء المقاومين من العمور الذين غادروا منطقة عين الصفراء مع عائلاتهم بعد الاحتلال، أو من المغامرين غير المعروفين، وبعضهم من الفارين من العدالة الفرنسية.[55]

(54) Eugène Aubin (pseud. For Descos), 8 th ed., Le Maroc d'aujourd'hui (Paris, 1913); P. 241.

(55) M&L, II, 298 - 322.

وكان بعضهم يختفي في جبل بني سمير، حيث لايُسمح بالتدخل العسكري. أما الأطراف المغيرة من بني گيل، وذوي منيع، وأولاد جرير، فكانت تأتي من الغرب والجنوب، وتتحرك في الجبال من حين لآخر.

ومن غير المحتمل أن يشارك الناس من فجيج بشكل منتظم في هذه الغارات، مادام سكان الواحات لايُغيرون على الجماعات المسلمة الأخرى، وإن كان الرحل يقومون بذلك، فلاغرابة في هذا الأمر. ومع ذلك، ظل الفرنسيون يشتكون من أن رجالاً من زناگة كانوا يرتكبون أعمال السرقة، ويقومون بالتخريب، بل يقومون حتى ببعض الاغتيالات ضدهم. وقد تزايدت هذه الاتهامات، وبالخصوص بعد بناء الفرنسيين لمركزين للحراسة في أوائل سنة 1900؛ يقع كل واحد منهما على بعد كلمترات قليلة من فجيج. فقد أُنْشِئ مركز دوفيريه Duveyrier في فبراير في الزّوبية، وهي منطقة تقع مباشرة شرق فجيج. وآخر في جْنَان الدار الذي احتُلَّ في مارس، ويقع مباشرة في الجنوب منه. وكان يقال باستمرار. إن عامل فجيج كان يشجع، في نفس السنة، الغارات المحدودة على جنان الدار، ثم يأخذ نصيبه من الغنيمة.[56] وفي سنة 1901 ألقى الفرنسيون القبض على عَدَدٍ قليل من الرجال من زناگة يهربون بغلة، وألواحاً، وأربعين من جلد البقر، و140 متراً من خيط التلفون.[57]

كانت فجيج تساهم أكثر في المقاومة باعتبارها ملاذاً للرحل الذين يقومون بالغارات على المنطقة الفرنسية. ولم تكن هذه الأطراف المغيرة تمثل، في حال من الأحوال، جيشاً محارباً تحت قيادة موحدة، بل تمثل بالأحرى تجمعاً لأفراد يحاربون الفرنسيين لأسباب مختلفة، غايتهم على لأقل، الحصول على الغنيمة. وكانت المواشي، والأسلحة، والمواد المسروقة الأخرى تؤخذ إلى فجيج وتباع هناك. وفي 1897 كان عامل المخزن يقتطع نسبة مئوية من الأغنام المسروقة التي تباع في سوق الوداغير.[58] وكانت أغلى مادة في السوق هي بالتأكيد الأسلحة الحديثة، وإن لم تكن، بدون شك، متوفرة إلا بكميات قليلة. فقد علم الفرنسيون، مثلا في 1900، أن العامل قد حصل على عشرين بندقية من نوع لوبيل 1886، وهو النوع الذي كانت تستعمله القوات الفرنسية،

(56) AGGA, 21H. 11, Bou-Amama, Risbourg (Com. Div. Oran) to Com., Dec. 3, 1900, n°. 369.

(57) AGGA, 21H. 11, Bou Amama, O'Connor(Com. Div. Oran) to Com. 19th Corps, Aug. 7, 1901, n°. 46.

(58) AMG, Alg. 13, Sit. Pol. 1894-1900, Gov. Gen. Ti Min. War, Nov. 16, 1897, n°. 3110.

وذلك في تعامل مع طرف نجح في غارته.[59] وربما دفع ارتفاعُ الطلب على الأسلحة النارية المغاربةَ لينصبوا الكمائن للموظفين العسكريين الفرنسيين، أو لمهاجمة القوافل العسكرية الصغيرة للحصول على البنادق والذخيرة لبيعها فيما بعد.

كان الفرنسيون يشتكون كثيراً من الأعمال العدوانية التي يقوم بها عدوهم القديم، بوعمامة، انطلاقاً من فجيج، الذي انتقل إليها من گورارة في 1896. وقد قضى معظم وقته في السنوات الست التي استقر فيها قرب الحمام التحتاني (موطن ولادته)، في وضع خطة للانتقال إلى الجهة الفرنسية. وكانت ما تزال شهرته كقائد للثورة الجزائرية الأخيرة قوية بين سكان منطقة الحدود، ولكنه كان يعرف جيداً أنه مع حلول 1896، لم يكن له ملجأ آمن من الجيش الفرنسي حتى في توات. وربما كان ينظر بعين الحسد إلى أعمامه أولاد سيدي الشيخ الذين تولوا القيادة القبلية، وحصلوا على دعم سخي ليخضعوا للفرنسيين في ثمانينيات القرن 19.[60] وعندما كان يقدر مزايا الانتقال في اتجاه أو آخر، كان يستعمل موقع فجيج المناسب في الحدود للمحافظة على الاتصال بالجهتين. وقد بقي في اتصال مع المخزن، ويقدم نفسه في القبائل كممثل قائد السلطان في الجنوب الشرقي، ولكنه كان في نفس الوقت يحاول المساومة للحصول على الأمان من مكتب الشؤون الأهلية الفرنسي. وكان الفرنسيون محتارين في الوصول إلى اتفاق معه، معتقدين، وربما عن خطأ، بأنه قد يثير الشغب عندما يقتربون من توات. ومع ذلك، فقد أعطوه وعائلته الأمان في 1899، ولكن دون المقربين منه. وخلال السنتين الأولتين زود الفرنسيين بنتف من الأخبار (التي لم يصدقوها بشكل نهائي قط)، ودبر أمر كراء عدد من الجمال للمقاولين الفرنسيين الذين كانوا يسيرون القوافل التجارية بين المراكز. بل أرسل ابنه، السي الطيب، في 1901 إلى تلمسان لمواصلة المحادثات في المستويات العليا. ولكن بوعمامة نفسه رفض القيام بزيارة شخصية إلى دوفيريه، ويبدو أنه لم يتخل عن أنصاره الذين شاركوا في المقاومة.[61] وهؤلاء الأنصار مجموعة تتكون من

---

(59) AGGA, 21H. 11, Bou-Amama, Risbourg to Gov. Gen., Dec. 3, 1900, n°. 369.

(60) AN, F80, 1684, Gov. Gen. To Min., of Interior, Feb. 15, 1888, no. 837; 1695, Gov. Gen. To Min. of Interior, June 11, 1889, no. 3484; Min. of War, to Min of Interior, Jan. 11, 1890.

(61) توجد عشرات من التقارير حول أنشطة بوعمامة خلال مقاومته في فجيج في الملفات التالية: AMG, Alg. 13, Sit. Pol. 1894-1900, Mouvement dans le Sud-Oranais (Mars-Août 1900); Alg. 14, Sud-Oranais (1900), Novembre et Decembre 1900, Sit. Pol. 1901, Sit. Pol. 1902, Documents Gen. O'Connor. AGGA, 21H. 11 and 21H. 12 (complete boxe). Also Pino, Empire, pp. 205-7.

حوالي مائة « خيمة »، جزؤها الأكبر يتكون من أصناف غير متجانسة من الرحل، وبعضهم من الفارين وقطّاع الطرق المحترفين. وكان العدد الأكبر منهم من الشّعَامْبَة، والآخرون كانوا بَدْواً من الجزائر الوسطى، الذين هربوا من الزحف الفرنسي.[62]

غادر بوعمامة فجيج في أوائل سنة 1902، ونقل مخيمه نحو الغرب في اتجاه عين الشعير. وطلب منه السلطان عبد العزيز أن يأتي إلى فاس، لأنه كان ينظر إلى الثائر القديم كعائق يقف أمام مجهوداته لفرض الاستقرار في الحدود. فرفض بوعمامة الدعوة، لأنه ربما كان يعرف بأنه سينتهي في سجن السلطان تحت الأرض. وعوض ذلك بدأ يحوم فقط وراء دوريات الحراسة الفرنسية لمدة سنتين أخريين، ثم انتقل بالتدريج نحو الشمال إلى مكان معين للتحالف مع بوحمارة، المطالب بالعرش. ومع حلول سنة 1906 لم يَعُد بوعمامة عنصراً سياسياً مهماً في الجنوب الشرقي.[63]

وضع تزايد المقاومة في فجيج عمال السلطان في مأزق. فقد كانوا مسؤولين عن تقوية سياسة المخزن الهادفة إلى تجنب الصدمات المحلية مع الفرنسيين لتفادي حملات الانتقام واحتلال المزيد من الأراضي. وفي نفس الوقت، كان سكان القصور و« ضيوفهم » من الرحل يضغطون عليهم بقوة لاتخاذ موقف صارم. ولما كان الواقع يفرض على العامل أن يتراسل مع الفرنسيين فإنه قد اتهم بالتعاون معهم. وقال الخليفة الأول، الذي اضطر إلى كتابة رسائل استنكار إلى عين الصفراء، بعد احتلال جنين بورزگ، للفرنسيين فيما بعد : « مشاعري ... لم تتبدل؛ ولكن أنا حقاً سجين سكان فجيج. وأنا تحت المراقبة الشديدة، وما زالوا يعتقدون بأنني قد بعت واحتهم للفرنسيين ».[64] هذا وإذا كان عدد قليل من العمال يتعاون مع الجيش الفرنسي قليلاً للمحافظة على صورتهم الرسمية، فإن معظمهم، سواء تغاضوا عن المقاومة أو أيدوها فعلاً، قد أظهروا عدم قدرتهم على تحمل مهام التدبير المخزني.[65]

ومع ذلك، لم يكن بوعمامة والعمال هم الذين يقيمون في فجيج وحدهم ويريدون التخفيف من عدائهم للفرنسيين. فما إن اشتد نشاط المقاومة، حتى فترت

---

(62) AGGA. 21H. 11, Bou-Amama. Risbourg to Gov. Gen., Dec. 5, 1899, n°. 1034; Risbourg to Gov. Gen. Oct., 19, 1899, n°. 1065.

(63) Doc. Dip., I, 24-6, 33, 42, 43.

(64) AMG. Alg. 12, Caravansérail, Détrie to com. 19 th Corps, Aug. 30, 1885, n°. 21.

(65) Caids et Amels de Figuig; M&L, II, 301-9.

التجارة بين فجيج والمراكز المجاورة لها. وانخفضت وتيرة المواصلات في الطريق الرئيسية إلى تلمسان بشكل كبير منذ 1830، ولكنها لم تنقطع نهائياً حتى عند غزو الجنوب الوهراني. وبعد احتلال الفرنسيين لعين الصفراء، وصل بسرعة ثلاثون تاجراً من فجيج يطلبون الرخصة للوصول إلى سعيدة وتلمسان.[66] ثم توصل الفرنسيون فيما بعد بتقارير تقول إنه حتى بعض التجار من فجيج قد رحبوا بالتوسع الجزائري لما فيه من دعم كبير للتجارة في المنطقة.[67] وبمجرد ما أُنشئ السوق في عين الصفراء، لم تبدأ القوافل تصل من فجيج فقط، ولكنها بدأت تصل من بعيد من تافيلالت.[68]

ومع ذلك، فإن حجم التجارة بين فجيج والجزائر لم يتأثر إلا بعد 1896، بسبب الضرائب على الواردات وضرائب الميناء التي أدت إلى ارتفاع أثمنة المواد التي تصل عبر وهران والموانئ الأخرى. وبدأت مليلية العمل بقبول المواد المعفاة من الضرائب الجمركية في 1884. ورغم تمديد خطوط السكك الحديدية إلى عين الصفراء في 1887، فإن المواد التي كانت تصل إلى فجيج عن طريق القوافل من مليلية أو من فاس وطنجة، كانت أثمنتها أرخص بكثير من ثمن نفس المواد المتوفرة في عين الصفراء. وأخيراً، أسقط الفرنسيون في سنة 1896، الضرائب على بعض المواد التي تدخل من الموانئ الجزائرية، طالما أنها ممنوعة على المغرب والصحراء. ولما وصل خط السكك الحديدية إلى جنين بورزگ في 1900، بدأ تجار فجيج ونواحيها يسافرون إلى هناك، ويجدون هناك أثمنة أحسن من تلك التي كانوا ينتظرونها من القوافل القادمة من مليلية.[69]

كان التردد بين الحرب والتجارة يعكس في نفس الوقت رد الفعل الفردي والمتعدد الأوجه على الهجوم الفرنسي. ربما كانت العناصر المحاربة تعارض تطور التجارة عبر الحدود، ولكنها لم تكن تملك الوسائل لفرض إجراء موحد للقيام بعمل ما، كيفما كان نوعه. ولما كانت اتفاقية 1845 تحمي السكان من أي هجوم، ففي إمكانهم المزاوجة بين الغارة على الفرنسيين والمتاجرة معهم. وكان الجيش واعياً بالقصور الموجود في السياسة الدبلوماسية التي تسمح باستمرار هذه اللعبة المزدوجة.

---

(66) AMG, Alg. 12, Expédition du Sud-Oranais (1881-83), Saussier (Com. 19 th Corps) to Min. of War, Aug. 1, 1882, no. 26032.

(67) AMG, Alg. 12 Caravansérail, Détrie to Com. 19 th Corps, Oct. 1, 1885, no. 35.

(68) M&L, II, 540.

(69) "Algérie: Les affaires du Touat", Af. Fr. (Sept. 1900), pp. 304-5.

علامات الإنذار من وادي زيز

إذا كان مولاي الحسن قد بدأ في التحكم الدبلوماسي على فجيج بعد وصول الفرنسيين مباشرة إلى عين الصفراء، فإن سياسته الصحراوية الطموحة لم تشتد إلا سنة 1888. فقد كان قبل ذلك مشغولاً بفرض الضرائب وجمعها من قبائل الجبال ومناطق الجنوب الغربي جنوب الأطلس. ومن المحتمل أن هناك ثلاثة عوامل جعلته يولي اهتمامه بالجنوب الشرقي. الاحتمال الأول، هو تزايد تهديد الفرنسيين باحتلال توات والشمال الأوسط للصحراء. والثاني، هو الاضطراب السياسي المستمر في الجزء الأسفل من وادي زيز بسبب عدوان آيت عطا الذي كان يسخر من تأثير المخزن في موطن الدولة العلوية بالذات. والثالث، هو ظهور بعض الوجوه ذات النفوذ الجهوي، والتي تتحدى بشكل خطير سلطة وهيبة مولاي الحسن نفسه.

كانت الفتن القبلية في الأطراف الخارجة عن مراقبة المخزن المركزي تتكرر عادة خلال القرن التاسع عشر، وتتبع نفس النموذج إلى حد ما. وكانت القبائل المستاءة من ابتزاز تدخل الحكومة أو الخائفة من التحضير لمثل هذا الابتزاز تتجمع للقيام بثورة تحت قيادة شخصية قبلية قوية، غالباً ما تكون هي الولي أو الشريف. وقليلاً ما يعمل هذا الشخص لتنظيم الحركة، بل هو يعمل أكثر للحث عليها وتبريرها أمام الله عن طريق نشر الاتهامات ضد الحكومة المركزية، والمتمثلة في القمع، وسوء الحكم، والظلم. وكان مثل هذا الاستعداء ينجح من قبل في تاريخ المغرب في القرى الداخلية للبلاد إلى حد القضاء على الدولة وتأسيس دولة جديدة. ومع ذلك، فإن الكفاءة المتزايدة نسبياً لجيش المخزن وإدارته في القرن التاسع عشر قد حَدَّت من الهيجان الجهوي حتى لا يصل إلى مستوى الاحتجاج المسلح.

قضى مولاي الحسن الجزء الأكبر من مدة حكمه في قضايا التمردات والانشقاقات القبلية. وكانت معظم هذه الحركات تدور حول المعارضة المحلية لحملة المَرْكَزَةِ التي يقودها المخزن المركزي. ومع ذلك، فقد طالبت إحداها بالحصول على الدعم القبلي عندما أثارت الانتباه إلى فشل المخزن الذريع في المواجهة الفعالة للتدخل الأوروبي بشكل عام، وللتوسع العسكري الفرنسي من الجزائر بشكل خاص.

في أوائل سنة 1880 بدأ محمد الهاشمي بن العربي، شيخ الزاوية الدرقاوية، يدعو إلى الجهاد ضد القوات الفرنسية في الجنوب الوهراني. وكان الشيخ من عائلة علوية شريفة تسكن بوادي زيز في منطقة تقع في منتصف الطريق بين قصر السوق

(الرشيدية) والرّتَب. كان ابناً لقاضي مدَغْرَة. درس وهو صغير الفقه وعلم أصول الدين عن أحمد بدوي، شيخ درقاوة بفاس وتلميذ مولاي العربي بن أحمد الدرقاوي، الذي أسّس الزاوية في أواخر القرن الثامن عشر. وقد اكتسب محمد بن العربي سمعة كبيرة في الورع والحكمة، حتى جعله أحمد بدوي خلفه الروحي، وخَصَّه ببركته. وعاد العربي إلى مدغرة لتأسيس فرع جديد للزاوية الدرقاوية وإقامة زاوية في گاوز. ولما أظهر بوضوح في تعليمه وصلواته وكراماته كل صفات الولي الصالح، جذب إليه عدداً كبيراً من الأتباع والطلاب الذين انخرطوا في الطريقة وقبلوا به بكل محبة كمرشد ديني. وكان يدرس عنده في گاوز أزيد من خمس مائة من الناس، قيل إن بعضهم قد قدموا من بعيد مثل بغداد. كان مثالاً متألقاً للمتصوف الشمال الإفريقي، إذ كان في آن واحد مرابطاً، وشريفاً وشيخ زاوية.[70]

كان ابن العربي شديد المحافظة في أفكاره أيضاً حول حماية الإسلام من التأثيرات الخارجية. وكان مولاي الحسن، خلال ثمانينيات القرن 19، يحاول القيام بإصلاحات عسكرية وإدارية ومالية متواضعة من أجل دعم الدولة أمام تزايد التدخل الاقتصادي والسياسي الأوروبي. وقد عارض شيوخ الدين بشدة هذا البرنامج المدافع عن التغريب، لأنه غريب عن حكم الأمة الإسلامية. فظهرت الطريقة الدرقاوية كأهم خصم لدود للإبداع، وأصبح العربي يقودها باسمها. كان مثل عدد كبير من أولياء الشمال الإفريقي قبله، مستعداً لتحويل احتجاجه ضد الانحطاط الروحي والأخلاقي إلى الجهاد. وبدأ حوالي 1885 يعمل على حث القبائل الأطلسية والصحراوية على الثورة لإرغام مولاي الحسن على الكف عن مغازلة الأوروبيين وأفكارهم.[71]

لم يعلن السي العربي نفسه مدعياً للعرش، ولم يطعن في مشروعية مولاي الحسن بشكل واضح. بل طالب السلطان بقيادة حملة مضادة ضد التوسع الفرنسي في الجنوب الوهراني، الذي كان يعتبر في نظر الشيخ دليلاً صارخاً ومقلقاً على التدخل الأوروبي في المغرب. كما أعلن أنه إذا ما رفض السلطان القيام بالجهاد، فإنه سيقوم به بنفسه. وقد كان، بالفعل، أول زعيم للمقاومة في الجنوب الشرقي، فضلاً عن بوعمامة،

(70) P. Odinot, "Importance politique de la confrérie Derqaoua", Ren. Col (May 1929); pp. 294, 295.

(71) N. Lacroix, "Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui, Documents sur le Nord-Ouest Africain (Agiers, 1902), pp. 17-20; Miège, le Maroc et l'Europe, IV, 139-41.

الذي حاول نشر المقاومة على نطاق واسع ضد الفرنسيين. وفي سنة 1888 أخْبَر مبعوث المخزن بأن أيت عطا، وأيت إزدگ، وأيت حديدو، وذوي منيع، وقبائل أخرى، قد وعدوه بما مجموعه ثلاثة عشر ألف محارب ببنادق حربية، وادعى بأنه على اتصال مع شركة إنجليزية ستزوده بكل ما يطلبه من البنادق.[72] لاشك أن هناك كثيراً من الحماس في هذا التأكيد، ولكن السي العربي كان، بالفعل، جدياً فيما يتعلق بمواجهة فرنسا. كتب في أوائل 1885 إلى أتباع درقاوة في فجيج، يطلب منهم معلومات عن التطورات في الحدود، وعن غزو فرنسا لتونس، والعلاقات بين السلطان العثماني والقوى الأوروبية.[73] ولما زار مبعوث مولاي الحسن گاوز في سنة 1888، وجد الشيخ يقيم ضيافة لبوعمامة، الذي يبدو أنه قد سافر من گورارة إلى مدغرة استجابة للدعوة إلى الثورة الثانية في الجنوب الوهراني.[74] وكان عدد من الملاحظين الفرنسيين مقتنعين بوجود مؤامرة إسلامية كبيرة توحد كل قادة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأن ثورة عارمة ضد العدوان الأوروبي على أرض الإسلام وشيكة الوقوع. لذلك فالتخطيط المحكم هو الذي يمكن أن يكون حاسماً، ولو أن القادة مثل السي العربي وبوعمامة كانوا مدركين تمام الإدراك للضغوط التي يمارسها الغرب عبر العالم الإسلامي. وقد حاولوا الاتصال بالقادة الدينيين والسياسيين خارج المغرب لتكوين قاعدة واسعة للمقاومة.[75] إن تعامل السي العربي مع بوعمامة ورغبته في قيادة قبائل الأطلس ضد عدو يبعد عنه

---

(72) AGGA, 30H. 34, Si Mohammed bel Arbi du Tafilalet, Féraud (French Min at-Tangier) to Min. of Foreign Affairs, June 14, 1888 (hereafter cited as Féraud to Min. For. Af., June 14, 1888). يحيل Féraud على تقرير من Dr. Linarès، الذي كان أحد مستشاري مولاي الحسن الأوروبيين، والذي كان مع السلطان في حملته على أراضي أيت مگيلد، وتحدث مع مبعوث كان قد ذهب إلى گاوز لأقناع الشيخ بالكف عن اعتداءاته.

(73) السي محمد بلعربي شريف مدغرة في تافيلالت. السي محمد بلعربي إلى «كل أتباعه في قصور فجيج». AGGA. 30H. 34, Si Mohammed bel Arbi du Tafilalet et cherif de Medaghra, Si Mohammed bel Arbi to «all his adepts in The qsar-s of Figuig», Jan. 21, 1885.

(74) Féraud to Min. For. Af., June 14, 1888; M&L, II, 150-3. يلاحظ المؤلف بان بوعمامة كانت له علاقة وطيدة مع السي العربي وأنه كان يحاول مراقبة درقاوة في الجنوب الشرقي بعد وفاة الشيخ.

(75) من الواضح أن تحرك أفكار الجامعة الإسلامية بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أدى إلى انقسام الآراء حولها. فالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني قد فشل في محاولاته في أكثر من مناسبة في إقامة علاقة دبلوماسية مع مولاي الحسن. أنظر: (Guillen L'Allemagne et le Maroc, pp. 181-9). Miège, (Le Maroc et l'Europe. IV, 173-9).

ويشير مييج بانه قد قيل بان السي العربي كان في اتصال مع مبعوثي الزاوية السنوسية. بل ذهب إلى القول بان توافق وقوع ثورة مدغرة مع مجهودات العثمانيين لإقامة العلاقة الدبلوماسية مع المغرب لم تكن صدفة. وقد نفى لاكروا بان تكون للسي العربي ارتباطات بالجامعة الإسلامية. Lacroix ("Les Derkaoua", pp. 18, 19)

بأزيد من ثلاثمائة وعشرين كلم، يدل على أنه كان يحاول نشر حركة تتجاوز مستوى ثورة جهوية ضد مولاي الحسن.

ومهما كان من أمر فإن الجهاد لم يتحقق. ولما كانت سمعة الولي السي العربي في صالح عدة قبائل من جبال الأطلس بين مدغرة وفاس، فإنها كانت تستعمل دعوته لتفادي أداء الضرائب للسلطان أكثر من استعمالها للقيام بحملة مكلفة ضد عدو لا يهددها في الوقت الراهن. كان لنجاح حَرْكة مولاي الحسن إلى الأطلس المتوسط في يونيو 1888 في تهدئة أيت مگيلد وجمع الضرائب منهم أن دفع قبائل الجنوب لتبتعد من السي العربي وتقدم فروض الطاعة للمخزن.[76] ولما كان سكان قصور تافيلالت وزيز السفلى معنيين إلى حد ما، فإن النزاع مع أيت عطا يتطلب حذراً كبيراً أكثر من التطورات التي يعرفها شرق فجيج. واستمر الشيخ في تحريض القبائل خلال السنوات اللاحقة، ولكنه مات مبكراً في سنة 1892. ثم دخل ابنه والمقدمون الكبار مباشرة في صراع مرير حول رئاسة الزاوية، مما أدى إلى تراجعها كمركز للتعليم، وتشتت عدد من المقدمين في مناطق أخرى. ولما مرَّ مولاي الحسن بمدغرة في السنة الموالية، تأكد بأن الزاوية ستبقى جامدة لأن الشريف يوجد هناك في السجن.[77]

وإذا كانت دعوة السي العربي إلى الجهاد لم تنجح، فإنها قد أثارت الانتباه لأول مرة إلى خطورة العدوان الفرنسي على الأراضي المغربية، وساعدت على إقناع السلطان باتخاذ احتياطات أكثر لمنع وقوع العدوان المذكور. ثم إن السي العربي، مثله مثل بوعمامة قبله، قد أعطى مثالاً على الروح الحربية التي يتحلى بها الرجل والمتدين، التي يمكن للأولياء الآخرين، والشرفاء في الجنوب الشرقي أن يتبعوها عندما تتطلب محاربة الفرنسيين الوحدة بين القبائل.

المخزن في تافيلالت : 1893 ـ 1900

قاد مولاي الحسن مبكراً إلى حد ما في سنة 1888 حَرْكة سلطانية إلى تافيلالت، للترحم، على مايبدو، على قبر مولاي علي الشريف، وللقيام في الواقع باتصال مباشر مع قادة القبائل، وفرض قدر من القانون والنظام في المنطقة، ويظهر فوق ذلك لرعاياه

(76) AMG, Maroc C5, MM. 1888, De Breuille to Min.War, April, 10, 1888, n°. 40; May 10, 1888, n°. 41; July 10, 1888, n°. 42.

(77) Dr. Linarès, "Voyage au Tafilalet avec S. M. Sultan Moulay Hassan en 1883", extracted from Bullettin de l'Institut d'Hygiène du Maroc, n°. 3 and 4 (19932); pp. 23; Lacroix, "Les Derkaoua"; pp. 20-2.

ولأوروبا بأن سلطة المخزن تصل إلى ما وراء الأطلس. ويتوقف نجاح مثل هذه الحملة أساساً على تصرف مجموعتين بشكل خاص؛ الشرفاء العلويون، وأيت خباش إحدى قبائل اتحادية أيت عطا.

ولما كانت تافيلالت موطن الشرفاء العلويين، فإنها تتميز عن باقي الجنوب الشرقي في علاقتها مع الحكومة المركزية. ولما كان يعيش فيها عدد كبير من الشرفاء، فإن المنطقة قد كانت مرتعاً للتآمر والثورة ضد السلطان وبلاطه. ومن المحتمل أن يتولد العصيان هناك أكثر، لأن السلطان قد نفى إلى هناك عدداً كبيراً من الشرفاء المشاغبين والخطيرين جداً، وكان يحاول الحد من طموحهم بالمساعدات التي يأخذونها من خزينة المخزن. ففي سنة 1888، مثلاً، أرسل السلطان مبعوثاً خاصاً لتوزيع الأموال عليهم حتى يثنيهم عن مساعدة ثورة السي العربي.[78] وكان الشرفاء قد لطخوا سمعة السلطان هناك أيضاً باللجوء إلى الأخذ بالثأر المستمر. وكانوا منقسمين إلى عدد من السلالات التي تكونت منها فرق سياسية متعارضة. وبالرغم من إيمانهم ببركة السلطان، فإنهم كانوا يتعارضون بشدة مع المرابطين المحليين في قبول الاشتراك في حروب الثأر الدموية الطويلة الأمد. وقد كان الهدف من ذهاب مولاي الحسن إلى تافيلالت هو الحد من عدوانيتهم ومحاولة تهدئة نزاعاتهم الداخلية.

أظهر مولاي الحسن في تعامله مع أيت خباش، الذين كانوا يكشفون بهجومهم العنيف على تافيلالت عن ضعف المخزن في الجنوب الشرقي، عن مرونته الملحوظة عندما حول القوة القبلية لصالحه في النهاية. ويبدو أن أسلافه قد انحازوا إلى ضحايا هجوم آيت عطا، حيث دعموا قبائل أيت يَفْ الْمَان أحياناً كنوع من الوقاية ضد نزوح أيت عطا إلى السفوح الجنوبية.[79] إن النظرة التاريخية التقليدية ترى أن شدة العداء تتقوى بين القصر السلطاني والقبائل بسبب البعد الجغرافي عن بعضهما البعض. ومع ذلك، فقد قطع مولاي الحسن مع هذا التقليد وتبنى بصدق موقف المصالحة مع أيت خباش، معترفاً بأن تعاونهم يمكن أن يخدم مصالحه في الجنوب الشرقي أكثر من القيام بحملة تأديبية عشوائية. فخلال سنة 1892 زار القصرَ السلطاني بفاس عَدَدٌ من وفود أيت عطا، معظمهم من أيت خباش، إلى جانب وفود شرفاء ومجموعات أخرى من تافيلالت.

---

(78) AMG, Maroc C5, MM 1888, de Breuille to Min. War, May 10, 1888, n°. 41.

(79) Georges Spillmann, Districts et tribus de la hautre vallée du Draa' (Paris, 1931), pp. 59-68; Spillmann, Ait Atta, pp. 41,42; Martin, Quatre siècles, pp. 157,158.

ولم يعين السلطان أحداً من قادة أيت عطا في منصب القائد، ولكنه أخذ منهم التعهد بالتزام الهدوء عند وصول الحملة إلى زيز السفلى، بل حَبَّذَ فكرة الذهاب إلى توات واتخاذ أيت خباش لِخَفْرِه طوال الطريق.(80)

كان السلطان قد وضع التخطيطات النهائية للذهاب إلى تافيلالت في ربيع 1893، وخلال ذلك توصل بخبر سار عن وفاة السي العربي، وعَلِمَ بأن قيادة الزاوية تعرف خللاً في سيرها.(81) ومع ذلك، فظروف زيز السفلى كانت مضطربة كالعادة، وكان الفرنسيون قد بذلوا مجهوداً من قبل في التخطيط لاحتلال توات بدون سفك للدماء.(82) ولذلك شرع السلطان في يونيه هو وقصره وجيشه وحرمه معه، على طول الطريق القافلية بين فاس وتافيلالت، في القمع وتحصيل الضرائب من عدد من القبائل. وفي نوفمبر وصل في الأخير إلى منطقة وادي إفلي وسط تافيلالت، وهناك أقام مَحَلَّتَه الكبرى المنبسطة، التي كانت تضُمّ حوالي أربعين ألفاً من الناس.(83) وقضى السلطان هو ووزراؤه معظم وقتهم في استقبال الوفود من أعيان المنطقة المجاورة، والاستماع إلى الشكاوى والمطالب، وتوزيع الهدايا وتقبلها، والتحكيم في النزاعات.(84) وظلت الحَرْكة هناك حوالي ثلاثة أسابيع، قبل أن يعود السلطان إلى الشمال عن طريق ورزازات ومراكش.

ولما لم يبق السي العربي في الساحة ليحرض الشرفاء، فقد اهتم مولاي الحسن بتوزيع الهدايا والإعانات المالية عليهم، ومكافأة بعض الأفراد ببعض الامتيازات، مثل الحصول على الأرض.(85) وحاول دون جدوى أن يفصل في نزاعات الثأر التي استمرت

---

(80) AMG, Maroc C6, MM 1892, Cauchemez to Min. War, March 1892, n°. 71; May 1892, n°. 79; June 1892, n°. 83; Maroc C7, MM, 1893, Cauchemez to Min. War, April 1893, n°. 106; Linarès, "Voyage au Tafilalet", p. 48.

(81) كانت في فاس في يونيه 1893 جماعة من المرابطين من مدغرة، ومن بينها ابنان للسي العربي، تطلب من السلطان أن يتدخل لوقف النزاع حول الخلافة الروحية لقيادة الزاوية. ولكن مولاي الحسن لم يقم بأي شيء، مادام هذا النزاع يخدم مصلحته أكثر من أية مصالحة. AMG, Maroc C6, MM 1892, Cauchemez to Min. War, June. 1892, n°.83.

(82) AMG, Maroc C6, MM 1892, Cauchemez to Min. War, March 10, 1892, n°. 68; Martin, Quatre siècles, p. 268.

(83) Walter B. Harris, Tafilet (London, 1895), p. 241. إلتحق هاريس بالحملة الملكية إلى تافيلالت بعد أن سافر إلى هناك من مراكش بنفسه. Linarès, (Voyage au Tafilalet) رافق السلطان من فاس. وكان هناك أوروبيان آخران في الحاشية هما: Qa'id Harry Maclean و Gabriel Delbrel.

(84) AMG, Maroc C7, MM 1893, Schlumberger to min. War., Jan. 1, 1894 n°. 8. كان شلومبرجر في مراكش خلال الحملة وحصل على معظم معلوماته من ليناريس بعد أن رجع إلى هناك. Voyage au Tafilallet, pp. 50-2. Harris, Tafilet, pp. 243-5.

(85) Gabriel Delbrel, «Notes sur le Tafilelt», BSGP, 7th ser., 15 (1894), pp. 211, 212.

على الأقل منذ سنة 1892. وحسب جابريل دلبريل Gabriel Delbrel، الأوروبي الذي كان في الحزب الملكي، فإن العائلات المتنازعة رفعت دعواها أمام السلطان، ولكنها رفضت الموافقة على ما طلبه منها. وفهم السلطان آنذاك أن المصالحة غير ممكنة، فمنع العائلات الأخرى من التدخل في نزاعهم أو إعطائهم أي مساعدة كيفما كانت.[86]

وإذا كان أيت خباش قد وافقوا على عدم إثارة أي اضطراب، فإنهم لم يتخلوا عن ضغوطهم على تافيلالت. ويذكر الدكتور ليناريس Dr. Linarès هذا الحدث بقوله: «إن أيت عطا يغيرون شيئاً فشيئاً على منطقة تافيلالت، ولكن بطريقة متواصلة. فأقل نزاع، كالمخاصمة الطفيفة بين الفيلالي والعطاوي قد يكون نقطة انطلاق لصراع مسلح تكون فيه الغلبة لعشيرة أيت عطا، لأنهم أكثر بسالة وأكثر انسجاماً من عشيرة الفيلالي».[87] وكان ليناريس يعني بالتأكيد «بعشيرة الفيلالي» حلفاء أيت يَفْ الْمَان، بما فيهم كل سكان السِّفالات، وعرب الصباح، وعصابات أيت مَرْغَاد المختلفة، وأيت إزدگ الذين دخلوا إلى الواحة لينضموا إلى الشغب. لقد شغل مولاي الحسن جزءاً من وقته في الفصل في النزاعات الخاصة بأيت خباش لتحقيق قدر من الاستقرار، ولكنه لم ينجح في ذلك إلا قليلاً.[88] وقد لاحظ وُلْتَر هاريس بأن الصراع بين أيت خباش وعرب الصباح صراع متواصل ولا ينقطع أبداً، فقال: «... في الوقت الذي كنت فيه في محلة السلطان حدثت مناوشات نارية بين القبيلتين في عز حضور مولاي الحسن، ومات عدد من الناس من الطرفين معاً، قيل خمسة عشر. وسارع السلطان إلى حبس رؤساء الفتنة من كل طرف؛ ولكن استعماله لمثل هذه القوة جعله يقع تحت ضغط رجال من أبناء القبائل التي ينتمي إليها السجناء، مما اضطره إلى تسريحهم في غضون أيام قليلة».[89]

غادر مولاي الحسن تافيلالت دون أن يترك أثراً يذكر سواء في السياسة المحلية أو السياسة الفرنسية. وإذا كان قد التقى بالوفود من مختلف قبائل المنطقة، فإنه قد فشل في جلب أكثر من رجل واحد من أعيان توات إلى محلته.[90] وقد تكون هذه الحملة قد

(86) Delbrel, "Notes sur le Tafileett", p. 211.

(87) Linarès, "Voyage au Tafilalet", p. 48.

(88) AMG, Maroc C7, MM 1893, Schlumberger to Min. War, Jan. 1, 1894, n°. 8; Linarès, "Voyage au Tafilalet", p. 48.

(89) Harris, Tafilet, p. 287.

(90) AMG, Maroc C7, MM 1893, Schlumberger to Min. War, Jan. 1, 1894, n°. 8; Linarès, "Voyage au Tafilalet", p. 52.

أعطت لوزارة الخارجية الفرنيسة مهلة للتأمل قليلاً، ولكن دون أن تترك أثراً رادعاً على الجيش وأحلافه التوسعيين.[91] وربما كان من أهم ما حققه السلطان هو المحافظة على العلاقات الجيدة مع أيت عطا، وهو ما حال دون انتهاء الحملة بالكارثة الحربية التي كان يترقبها بعض الملاحظين الفرنسيين.

تولى أبا احْـمـاد الحكم في 1894، وحاول أن يمارس بعض التأثير على شؤون تافيلالت، ويكسب دعم القائد الكبير بالأطلس الكبير. وقد كان مولاي الحسن قد بدأ في سياسة تحالف المخزن مع المدني الگلاوي ورؤساء القبائل الأخرى للبلاد الجبلية جنوب مراكش. وعند عودة السلطان من زيز في 1893، عَـيَّـن الگلاوي في منصب قائد تافيلالت، ليكون على مايبدو بمثابة كلب حراسة المخزن في المنطقة. ثم قوى أبا احْماد علاقات الحكم مع رؤساء الأطلس، حيث منحهم امتيازات جبائية خاصة، وامتيازات سياسية مقابل إمداده بالفرق المسلحة لتخدم كقوات مساعدة في الجيش النظامي. وقد اعتمد عليها أيضاً في ترك قنوات التواصل مفتوحة بين تافيلالت ومراكش حيث أقام عاصمته.

لم يهتم أبا احْماد بتافيلالت كثيراً إلا في سنة 1896، لما نشبت النزاعات القبلية مرة أخرى، واستمرت خلال السنوات الأربع الموالية. وقد يكون السبب الرئيسي لهذا النزاع هو خصام نشب بين رجلين في سوق أبوعام، أحدهما من أيت يَفْ الْمَان، والآخر من أيت خباش. فتزعزع أمن السوق وشب الصراع بسرعة، فَنُهِب السوق نفسه وتهدم جزء منه. وحسب التقارير التي وصلت إلى الموظفين الرسميين في الجيش الفرنسي في الجنوب الوهراني وفي مراكش، فإن السبب الرئيسي لذلك كان هو هجوم أيت خباش مرة أخرى والجهود التي بذلها حلف أيت يَفْ الْمَان من أجل إيقافه. ويبدو أن كل القبائل والقصور في المنطقة تقريباً قد شاركت في ذلك من هذه الجهة أو تلك. ولما لم تكن لمولاي رشيد، خليفة السلطان بتافيلالت، وسائل لردع أيت خباش، فقد انحاز إلى جهتهم. والتحق به فريق من الشرفاء لأسباب تتعلق بمصلحتهم الخاصة، بينما التحق الفريق الآخر منهم بأيت يَفْ الْمَان، ربما لأن أملاكهم كانت مهددة.

---

(91) M&L. III, 98-101.

كان رد فعل أبا احْماد على هذه الأزمة هو القيام بإرسال مبعوثين خاصين في مناسبتين مختلفتين لمحاولة التوسط في النزاع. وأرسل في آخر 1896 السي العربي المنيعي، الذي كان المبعوث الرئيسي لمولاي الحسن في الجنوب الشرقي، ومعه قوة تتكون من أربعمائة رجل، نصفهم عبارة عن مساهمة من المدني الگلاوي وقائد آخر من الأطلس. ولم تكن الحملة كافية لفرض الاستقرار بين السكان، ولكن المنيعي استطاع التوصل إلى وقف إطلاق النار، وأخَذَ الرهائن معه إلى مراكش ليضمن احترام الهدنة إلى أن يفصل أبا احْماد في مختلف نقاط النزاع.

وكيفما كانت القرارات التي اتخذها الوصي على العرش فلم يكن لها أي تأثير على الهدنة التي لم تدم أزيد من بضعة شهور. وأرسل أبا احْماد في سنة 1898 فيلقاً آخر، يتكون هذه المرة من ستمائة رجل تحت قيادة مولاي محمد العمراني، ابن إحدى أخوات السلطان. وذهب الگلاوي بنفسه مع قائدين من الأطلس كقادة عسكريين، وبقيت الحملة في تافيلالت مدة طويلة لضمان هدنة آخرى، وإعادة بناء السوق، وإقامة حامية تتكون من 225 رجلاً. ومع ذلك، فبعد مغادرتها بدأت المناوشات مرة أخرى. واشتكى قائد الحامية فيما بعد لأبا احْماد بأن السكان لايحتاجون إليه.[92]

فشلت مجهودات مولاي الحسن وأبا احْماد في صَدّ توسع الفرنسيين عن طريق تثبيت الاستقرار في تافيلالت من الناحيتين معاً. فلا يهم عدد المبعوثين الخاصين والفرق العسكرية التي أرسلوها إلى الجنوب الشرقي، إذ لم تكن لديهم لا الموارد العسكرية ولا الدبلوماسية لتحقيق أي شيء ما عدا التأثير العابر على العلاقات بين القبائل المحلية. فلم يبق الخليفة مولاي رشيد رمزاً لسلطة المخزن بمحاولة الحكم، ولكن بالاتفاق مع القوات الموجود هناك. ولما كان الفرنسيون معنيين إلى حد ما، فإن نزاع آيت يافلمان، الذي كان متجذراً في تاريخ الجنوب الشرقي، بقي كمثل ساطع على عجز المخزن وكدعوة لإدخال الحكم الاستعماري.

واجهت القبائل وسكان قصور الجنوب الشرقي المغربي بين 1881 و1900 تحديين اثنين لتسييرهم الذاتي التقليدي، هما: تقدم الجيش الفرنسي نحو أطراف المنطقة، ومجهودات المخزن لاحتوائهم، ووضعهم في الهامش على الأقل، في برنامج مَرْكَزَة

(92) كانت التقارير كثيرة من البعثة العسكرية ومن القيادة الفرنسية في عين الصفراء حول الأحداث في تافيلالت بين 1896 و1900، وإن كانت مشتتة وفيها مزايدات. وتوجد هذه الوثائق متفرقة في AMG, Maroc C9, Maroc C10, Maroc C11, Maroc C19, 12 Alg. 13 ; and AGGA: 30H. 23 and 30H 46.

السلطة المخزنية. كان التحدي الأول ينذر بالشر أكثر، ولكنه لم يكن قد وصل بعدُ عند منعطف القرن إلى مستويات خطيرة. والثاني يمثل تدخل الحكومة القوي في الجنوب البعيد لمدة قرن ونصف، ولكن تأثيره على السلطة المحلية كان قليلاً في نهاية الأمر.

لو كانت القوات الفرنسية في عين الصفراء قد أُطلق لها العنان لتقدمت كثيراً في الجنوب إلى جنوب جبال القصور على إثر ثورة بوعمامة. وكانت على الأقل قد احتلت فجيج أو قصفتها، ودخلت بحرية إلى الأرض المغربية لمتابعة الأطراف المغيرة. وقد برر الجيش دوافع هجومه بزعمه أن الصحراء الوسطى الشمالية هي امتداد طبيعي للجزائر، وأن مطالب السلطان بأي جزء منها لا اعتبار لها. وكانت الحكومة الفرنسية تؤمن بذلك، ولكنها لم تكن تريد الدخول في مغامرات عسكرية قد تُعَرِّض امتيازاتها المادية في المغرب للخطر، أو تضيع مجهوداتها في العمل على إبقاء «المسألة المغربية» في حالة جمود. فمرحلة بناء الأمبراطورية الفرنسية في إفريقيا كانت تتميز بسياسة شد الحبل بين وزارة الخارجية والجيش حول الطريقة التي يمكن بها تحقيق هذه الأمبراطورية. ويمثل الجنوب الوهراني أحسن نموذج لنجاح الحكومة في كبح جماح الجيش لمدة أطول من العادة. فلم يقع احتلال توات إلا بعد نقاش دام عدة سنوات بين أنصاره ومعارضيه، وبعد انتهاء احتلال غرب إفريقيا، وزوال الأخطار الدبلوماسية بشكل كبير. ومع ذلك، فإن سياسة الحد من النشاط العسكري القائم في الصحراء الوسطى الشمالية كانت تعتبر جزءاً من الحملة الواسعة لتحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية على كل المغرب. ولما كان الجيش يدرك هذا الأمر جيداً، فإنه لم يتوقف عن فرض ضغوطه ليحصل على إذن بالقيام بعمل عسكري مباشر أكثر على جانب الجنوب الشرقي المغربي.

وبعد انتهاء أزمة بوعمامة واستقرار الجيش الفرنسي في مراكزه المتقدمة، قبل سكان المناطق المجاورة، وبالخصوص فجيج، تدريجياً، فرنسا كقوة محلية جديدة، وإن كانت قوة من نوع خاص، ولا يُؤْمَنُ جانبها. فتقلصت المقاومة المسلحة وقلت الغارات غير المنظمة في مناطق مراكز الحراسة. لم تكن هذه الحركة بداية لمرحلة حرب عصابات هادفة، ولكنها كانت تتوافق مع نمط الغارات العادية التي تحدث بين قبيلة وأخرى، إلا أن "القبيلة" الفرنسية، في هذه الحالة تتوفر على غنيمة كبيرة خاصة. وتطورت التجارة السِّلمية تدريجياً في نفس الوقت بين مراكز الحراسة وفجيج، مثلما تطورت مع مراكز الأسواق الأخرى، وإن كان ذلك في الغالب بعد 1896. ولما كان المغاربة قد تعاملوا مع الجزائر الفرنسية لمدة طويلة، فلم يكن هناك ما يثير الغرابة في هذا الأمر، ماعدا ازدهار

العلاقات التجارية القوية وسط ظروف استمرار الاعتداءات المتقطعة. وهذا يعني أنه رغم إخضاع الفرنسيين للعمور وخطر التوسع البعيد، فلم يكن هناك ما يدل على حدوث معارك متواصلة. ثم أصبح هذا التجاوب، بكل مفارقاته، واضحاً بشكل كبير مع مرور الوقت، يعكس أكثر من أي شيء آخر الاهتمام الأول بالمحافظة على الجانب الاقتصادي من أجل البقاء، وغياب أية سلطة مركزية تستطيع فرض أسلوب واحد من العمل. فعند مواجهة الأزمات الطبيعية أو الصراعات بين المجموعات القبلية التي لها مصالح مشتركة، مهما كان حجمها، فإنها تضع المحافظة على الموارد دائما في المقدمة، قبل كل قيم الوفاء أو القناعات الإيديولوجية. ولم يتغير مثل هذا السلوك بالاتصال مع الفرنسيين. وقد تقف بعض العوائق الثقافية في الطريق مثل الصدق وحسن النية، ولكن ليس في طريق التجارة، التي تعتبر نشاطاً قد يساعد عدداً كبيراً من السكان على التغاضي عن الأهداف الأمبريالية الواضحة للجيش.

يمثل التوسع الجزائري في نظر السلطان وبلاطه مشاكل كبرى تتجاوز خطر اختراقات الحدود المحلية المحض. ففي القرن التاسع عشر كان المغرب من الدول الأفريقية المسلمة التي حاول حاكمها القيام بإصلاح وسائل مراقبة الدولة من أجل تطوير القدرة على تحصيل موارد الدولة، والرفع من مصداقيته السياسية أمام القوى الأوروبية. فقد كان الحاكم، في عدد من الحالات، مثل مصر، وتونس، وزنجبار، يعتمد في برنامجه على شرعية الحق الإلهي، وإن كان نجاحه يتوقف في الواقع كلية على الحكم المباشر للسكان القرويين بالقمع العسكري والتناور السياسي. ومع ذلك، فقد كان الحاكم في المغرب يعتبر هيبته الروحية والأخلاقية وسيلة فعالة لتقوية سلطته المركزية وبسطها. وحتى يستجيب للانتظارات الشعبية الخاصة بالالتزامات الدينية المرتبطة بموقعه، كان عليه أن يؤكد شرعيته داخل المخزن ويقوي وضعيته المهزوزة عندما يتعامل مع النُّخَب القروية والمدينية. وإذا فشل في الاستجابة لهذه الانتظارات فسرعان مايفقد الثقة الشعبية وتقوم الفتن.

كانت مسؤولية السلطان الأساسية هي الدفاع عن الأمة الإسلامية ضد أي نوع من الاعتداء الخارجي عليها. وكانت هذه المهمة مهمة دينية خاصة بالسلطان نفسه، ولا تتطلب شيئاً من السلطة الدنيوية للمخزن. لم تكن هناك أوصاف لا للحدود الترابية للأمة التي يجب حمايتها ولا لمتطلبات الدفاع العسكري الفعلي للحكومة. وحتى إذا لم تكن للمغرب حدود أخرى غير التي حددتها اتفاقية لالة مغنية، فإن

السكان كانوا يرون أن توات وكل الأراضي التي تم التدخل فيها توجد في دائرة مسؤولية الدولة الشريفية. لقد فهم مولاي الحسن جيداً بان الهجوم الفرنسي على توات أو فجيج سيثير تساؤلات حول قدراته كأمير المؤمنين. وقد رأى السي العربي الدرقاوي فعلاً في التنازل عن منطقة عين الصفراء لفائدة المسيحيين مبرراً كافياً لإعلان الثورة. فإذا لم يستطع مولاي الحسن القيام بالخطوات الفعالة لصد الاعتداءات الأوروبية، فسيضطر إلى زعزعة سمعته الشعبية، وتقوية معارضة لإصلاحاته ذات التوجه الغربي أكثر من تلك التي عرفها من قبل.

كان في إمكانه أن يسبق التوسع الفرنسي بتمديد إدارة المخزن المباشرة على الأطراف المحيطة بالصحراء، ولكنه لم يتمكن من القيام بذلك. وأن أهم ما كان يستطيع القيام به لمصلحة رعيته والقوى الأوروبية معاً، هو محاولة إنقاذ الروابط السياسية الموجودة قبل قرون بين القصر الملكي وسكان الجنوب البعيد. وإذا لم يستطع أن يثبت أنه «سلطان» في الصحراء، فإنه يستطيع أن يحاول الظهور، على الأقل، بأنه هو أكثر من «البابا»، وهو لقب كان يستعمله التوسعيون الفرنسيون، لأنه يلغي الأبعاد السياسية من القيادة الروحية.

لم تفشل مجهودات مولاي الحسن وخلفه الفعلي أبا احْماد في وضع حد للفرنسيين نهائياً، بسبب الضعف العسكري للمخزن، ولكن بسبب رفض الأوروبيين قبول التحديد المغربي «للدولة». زيادة على ذلك، فإنه إذا كان المخزن قد حاول بالفعل إخضاع الجنوب الشرقي لأداء الضريبة، فإن السكان لم يكن ليتجاوبوا معه تقريباً بشكل إيجابي كما فعلوا في ظل التقرب الدبلوماسي للسلطان منهم. كانت القبائل وجماعات القصور تريد من السلطان أن يحميها من فرنسا، ولكنها لم تكن مستعدة للتخلي عن الاستقلال الذاتي الذي تطلب من المخزن القيام فعلاً بهجوم عنيف. وقد تكون علاقات فجيج مع عمّال السلطان أحسن ما يمثل التمييز الموجود في ذهن عامة الناس بين السلطان كأمير المؤمنين، والسلطان كرئيس لحكومة متعطشة لتحصيل الإيرادات من الضرائب. ووجد الجيش الفرنسي الفرصة سانحة لا للاعتراف بذلك التمييز على الإطلاق، بل لاعتبار غياب الإدارة الفعلية مرادفاً لغياب السلطة.

الفصل السادس:

عاقبة الاستيلاء على توات، 1900 - 1903

وضع احتلال توات العلاقات بين الفرنسيين والمخزن وسكان الجنوب الشرقي في وضعية جديدة تماماً. فعلى المستوى الدولي أصبحت مسألة امتداد وحدود سيادة السلطان مطروحة بصورة علنية، مادامت اتفاقية لالة مغنية لاتتحدث عن شيء له علاقة بالأرض جنوب فجيج. ولأول مرة منذ 1845 أصبحت مسألة تعيين الحدود الجزائرية - المغربية قضية أساسية في العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والسلطان. كما أصبحت سياسة مولاي الحسن الخاصة بصد العدوان فاشلة، وواجه عبد العزيز أزمة ثقة في بداية حكمه. وقد وصف الضابط الدبلوماسي الفرنسي الذي عمل في المغرب بعد منعطف القرن التاسع عشر ردود الأفعال الشعبية والحكومية على استيلاء توات بقوله:

لم يكن الوعي المغربي في حاجة أكثر لإثارة غضبه ليدعو إلى الجهاد، ويصل إلى درجة قطع العلاقات الواهية التي تربط القبائل بالسلطان، الذي كشف عن ضعفه في الدفاع عن المصالح الدينية لبلاده ضد الكفار، وبالتالي لايصلح للقيام بالمهمة التي اعتلى العرش من أجلها.

كانت الصدمة قوية، وأصبح أعضاء المخزن مقتنعين بصورة مؤلمة بضعف الدولة، ومتفقين بالإجماع على ضرورة بناء نظام جديد والتعجيل بالإصلاحات الضرورية التي قد تفيد في إنقاذ الوضعية.[1]

كان السلطان الشاب مخيراً بين أن يعلن الجهاد، أو يتفاوض حول وضعية الحدود. إلا أن الاختيار الأول يؤدي إلى الانتحار العسكري، والاختيار الثاني يؤدي إلى الرفض الشعبي. ولم تصبح فرنسا في نظر سكان الجنوب الشرقي عنصر قوة محلية، ومصدراً للتجارة فقط، بل أصبحت مرة أخرى جيشاً متقدماً لم تتضح بعد أهدافه

(1) Eugène Aubin, Le Maroc d'aujourd'hui, 8th ed. (Paris, 1913), pp. 220, 221. Also G. Salmon, "Une Opinion marocaine sur la conquête du Touat," Archives Marocaines, n° 3, 1(1904), pp. 416-24.

النهائية. لقد انتهت دعوات السلطان الكثيرة للقيام بالمقاومة المضادة، ولكن السكان قاموا في نفس الوقت بردود أفعال مختلفة ومتناقضة، باستثناء رد فعل واحد هو المقاومة المسلحة.

اتفاقات الحدود

قام الجيش الفرنسي باحتلال عدة نقاط على طول وادي زوزفانة ووادي الساورة، ليضمن توات ويربطها بالجزائر، ويذلك تمكن من مراقبة شريط طويل من الأراضي المغربية الممتدة مباشرة جنوب فجيج. لقد دخلت القوات الأولى إلى توات عن طريق الگُولية، وهي مركز متقدم في الجهة الجنوبية الشرقية للعرق الغربي. وقد كان من الواضح أن طريق زوزفانة ـ الساورة هو الطريق الأنسب بسبب مواقعه المسقية وغياب الحواجز الطبيعية. أضف إلى ذلك أن خط السكك الحديدية الذي وصل إلى جنيِّن بورزگ في فبراير 1900، قد سهل نقل الفرق العسكرية بسرعة كبيرة من القطاع الوهراني إلى الجنوب البعيد.[(2)] لقد أُرسِلَت عدة فرق عسكرية في الشهور الستة الأولى من السنة لاحتلال الزُّوبْية (Duveyrier) شرق فجيج مباشرة، وجنان الدَّار الذي يقع جنوب فجيج ولايبعد عنها كثيراً. وتم الاستيلاء على تَاغِيت في منطقة بني گومي، وإكْلِي التي تقع في ملتقى وادي زوزفانة ووادي گير. أما بني عباس في وادي الساورة، فقد تم الاستيلاء عليها في مارس 1901، ثم تَمَّ الربط بين توات وزوزفانة في الشهر الموالي.

لم يكن فرع قسم عين الصفراء مسؤولاً عن تأمين الطريق الجديد إلى توات في إمداد القوافل فقط، ولكن كذلك من أجل بناء خط السكك الحديدية في المستقبل. وهبت بسرعة القوات الموجودة في وادي زوزفانة ـ الساورة لمقاومة العصابات المغيرة، وبخاصة ذوي منيع وأولاد جرير، الذين كانت تقع أراضيهم على زوزفانة. وكانت العمليات التي تنطلق من جبل بشار، وفجيج، وجبل بني سمير تخرب المراكز الفرنسية والقوافل المخفورة بشكل مستمر تقريباً خلال 1900 و1901. وقد كان للحاميات العسكرية القوة الحربية الكافية لمنع تحصيناتها من أي غارة، ولكن كان ينقصها إذْنُ الحكومة بمتابعة الأطراف المغيرة داخل التراب المغربي. كان القسم الوهراني يشتكي بأنه

(2) "Le Chemin de fer de Djenien-Bou-Rezg;" Af. Fr. (March 1900), pp. 19-4.

في وضعية دفاع لاتطاق في الوادي، ثم حَثَّ مرة أخرى باريس على تمديد الحدود المتجهة نحو الغرب لفائدة عملياته.

كانت الحكومة الفرنسية تعترف بأنها لاتستطيع كبح الجيش إلى ما لانهاية، وأن احتلال 1900 ـ 1901 يجب أن يُعتَرَف به بواسطة اتفاق دولي. وقد بنى تيوفيل دلكاسيه Théophile Delcassé، وزير الشؤون الخارجية بين 1895 و1905، سياسته المغربية على قناعته بأن المخزن يجب التعامل معه بتيقظ وتحرز، إلى أن تقبل القوى الكبرى سيادة فرنسا في المغرب. ولما وصل إلى مراكش مبكراً خبر احتلال توات، بعث أبّا احْماد السي العربي المنيعي إلى طنجة ليحتج أمام القوى الكبرى على هذا الاحتلال، ولكنه لم يحصل منها إلا على تعاطفها فقط. وبعد وفاة الوصي على العرش في مايو، ولما لم يكن لعبد العزيز أية وسيلة خاصة يستطيع بها فرض الانسحاب على الفرنسيين، فقد قرر قبول التخلي عن الأرض، وبدأ يعمل في اتجاه وضع الحدود التي قد تترك له أكثر ما يمكن من منطقة الجنوب الشرقي. وقد وجدا معاً، في النهاية، هو ودلكاسيه أنه من مصلحتهما التوصل إلى اتفاق جديد، يُتم ما لم تقم به اتفاقية 1845.[3]

ذهبت بعثة مغربية إلى باريس برئاسة السي عبد الكريم بن سليمان، وزير المخزن للشؤون الخارجية في يوليوز 1901. وكان مصحوباً بالسي محمد الكبّاص وبنّاصر غنّام، اللذين ينتميان إلي الجهاز المخزني. وكان بول ريفوال Paul Révoil، الذي كان تحت إمرة دلكاسيه قد غادر منصبه كوزير في طنجة ليصبح حاكماً عاماً للجزائر، هو المسؤول الفرنسي الذي تفاوض معهم. كان المغاربة يأملون في التوصل إلى وضع خط مضبوط للحدود في الجنوب أبعد مما فعلته اتفاقية 1845، لمنع الجيش الفرنسي من أي توسع آخر أكثر من الذي فعله من قبل. ومع ذلك، فقد كان كل من دلكاسيه وريفوال مقتنعين بأن رسم الحدود، من شأنه أن يمنع الجيش من التعامل بطريقة ناجعة مع المقاومة المحلية، أو يجبره على متابعة الأطراف المغيرة داخل التراب المعترف به مغربياً بالاتفاقية الدولية. ولما كان الاحتمال الأول أمراً صعباً على الجيش، والثاني أمر صعب على وزارة الخارجية، فقد اهتدى دلكاسيه إلى سياسة المراقبة المزدوجة لمنطقة الحدود من طرف البلدين، مما سيعطي لقيادة عين الصفراء مرونة أكثر، والاعتراف في نفس الوقت بحضور المخزن في المنطقة.[4]

(3) فيما يتعلق بسياسة دلكاسيه Delcassé المغربية أنظر: Christopher Andrew. Théophile Declassé and the Making of the Entente Cordiale (New York, 1968), pp. 5-11; [أحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 420-479. م].

(4) G. Saint-René Taillandier. Les Origines du Maroc Français (Paris, 1930), pp. 5-11.

يمثل البروتوكول الذي وقعته الحكومتان في يوليوز 1901 إطاراً شكلياً للتعاون الفرنسي المغربي. ويبدو من خلال بنوده أنه يُسمح للحكومتين بالمحافظة على مراكز عسكرية ومحطات للجمارك في منطقة الحدود. ويمكن للمغاربة أن يقوموا بذلك على طول الخط الذي يمتد عبر فجيج تقريباً، وتَالْزَازَة إلى الغرب بعيداً حتى وادي گير، وفي أي مكان في الضفة الغربية لوادي گير. ويمكن للفرنسيين أن يقيموا مراكزهم على طول زوزفانة (وقد كانوا قد أقاموها من قبل)، ولكن ليس غرب جبل بشار. هذا ولو أنه لم يُرسم أي خط جديد للحدود جنوب ثنية الساسي، فإن هذه الشروط تنص بشكل واضح على أن توات، التي تقع جنوب شرق زوزفانة، ستعتبر جزءاً من التراب الفرنسي. وبقيت المنطقة الموجودة بين زوزفانة وگير كنوع من الأرض الخلاء دبلوماسياً. وقد خُيِّر ذوي منيع وأولاد جرير الذين يسكنون في هذه المنطقة، والذين كانوا مسؤولين عن معظم الهجمات ضد مراكز زوزفانة، بين أن يخضعوا للسلطات الفرنسية أو ينتقلوا إلى الطرف الآخر من المغرب بمساعدة المخزن. ولما كان الاختيار الثاني أمراً صعباً فقد وُضعوا نظرياً تحت حكم عين الصفراء، ولو أن أي جزء من أرضهم لم يُمنح لفرنسا بشكل صريح. وأُعطي للوحات الثلاث في مثلث گير-زوزفانة، بشار والقنادسة ووَاكْدَة حق مطلق في اختيار الجنسية التي تريدها. كما يوصي البروتوكول كذلك الحكومتين معاً بتعيين المندوبين للحدود الشمالية (مغنية-وجدة) ومنطقة الحدود الجنوبية معاً، الذين سيفصلون في النزاعات المحلية بين المواطنين المغاربة والمواطنين الجزائريين، حتى لا ترفع الحوادث الصغيرة التي تقع بأرض الحدود إلى الدوائر الدبلوماسية العليا، كما حدث في بعض الأحيان في الماضي.

كان الطرفان مرتاحين إلى حد ما بهذا الاتفاق، فالفرنسيون قد حققوا هدفهم الأساسي المتمثل في المصادقة على وجودهم في توات ووادي زوزفانة-الساورة، وأصبح ذوي منيع وأولاد جرير تحت حكمهم. وإذا كان لم يتخذ أي شيء في رسم الحدود الترابية، فذلك لترك الباب مفتوحاً أمام التوسع في المستقبل. كما أن عبد العزيز قد ارتاح بدوره لأن حكومته لم تُستبعَد من المنطقة، وإن لم يبق مسؤولاً عن التحركات العدوانية لذوي منيع وأولاد جرير، أما دلكاسيه وريفوال فقد وجدا، طبعاً، أن الامتياز الدبلوماسي يكمن في الاستمرار في التعاون مع المخزن. أما الجيش الذي كان يعرف جيداً أن السلطان ضعيف ولايستطيع إرسال قوة عسكرية هامة إلى الحدود، فقد رأى أنه في إمكانه أن يتطلع إلى الأمام ويوسع من دائرة نفوذه كجزء من برنامجه المزعوم

والمتواصل من أجل التهدئة.

لم يكن تنفيذ الاتفاقية أمراً سهلاً كما كانت تتوقع الحكومتان. فقد زارت البعثة الفرنسية ـ المغربية الخاصة، بين يناير ومارس 1902، التي كان يترأسها الگبّاص والجنرال كوشميز General Cauchemez قائد القطاع الوهراني، الحدود الجنوبية لإخبار السكان بمضمون الاتفاقية، وتعيين المندوبين المحليين الدائمين، وتحديد مواقع الحراسة للمغاربة ومراكز الجمارك. غير أنه لما وصلت البعثة إلى القنادسة وجدت ذوي منيع وأولاد جرير غير مستعدين لقبول أي بديل تعرضه عليهم الاتفاقية. بل إن الگبّاص هُدِّد في حياته. كما استاءت البعثة لأن القصور الثلاثة المُعَيَّنَة في الاتفاقية اختارت الجنسية المغربية. ثم رجعت البعثة إلى الجزائر العاصمة في النهاية دون أن تحقق أي شيء، ما عدا تنصيب العامل والمندوب المغربيين في فجيج. وبعد فشل هذه المحاولة اقتنع الجيش أكثر، والمدافعون الآخرون عن التوسع، بأن أمر حماية الطريق إلى توات يتوقف على الأسلحة الفرنسية أكثر مما يتوقف على التوافق الدبلوماسي.

غير أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت ما تزال مقتنعة بضرورة الاستمرار في التعاون الموسع مع المخزن ـ على الأقل على الورق. وبينما كان الجيش ممنوعاً من اجتياز جبل بشار إلى قلب أرض ذوي منيع، كان الگباص وكوشميز يعملان على وضع اتفاقيتين إضافيتين (20 أبريل و7 مايو 1902)، مُركِّزِين بتفصيل أكثر هذه المرة على الإجراءات التي تؤدي إلى التعاون العسكري، والسياسي، والتجاري في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية معاً. وجاءت هاتان الاتفاقيتان لِتُلْغيَا، في الأصل، المخطط الذي كان قد وضعه المغرب من أجل إقامة سلسلة من المراكز العسكرية على طول خط الأراضي الحدودية، وتعويضه ببرنامج من التحركات المتواصلة التي ستكون في الحقيقة من مسؤولية الفرنسيين. وهناك فقرة خاصة كُتبت في اتفاقية 20 أبريل تؤكد على أنه مازال للمخزن الحق في إقامة مراكز للجمارك على طول الخط المعين في البروتوكول، ولكن مسألة الحدود بقيت كما كانت ولم يقرر فيها أي شيء.[5]

وإذا كانت هذه الاتفاقات بمثابة قاعدة قانونية تسمح بالدخول إلى غرب زوزفانة، فإن وزارة الخارجية قاومت ضغوط الجيش لمدة سنة كاملة أخرى. فقد كان دلكاسيه يُلحّ على النظر إلى قضية الحدود داخل سياق أوسع يتّصل بالأهداف الفرنسية في المغرب،

(5) Frank E. Trout, Morocco's Saharan Frontiers (Geneva, 1969), pp. 38-51; Saint-René Taillandier, Origines, pp. 11, 66-81.

وليس كمجرد مسألة تهم الأمن الجزائري. وقد أصبح دلكاسيه مقتنعاً في بداية 1903 أن أنجلترا ستعترف بسيطرة فرنسا على المغرب مقابل تسوية القضية المصرية التي طال أمدها. ولذلك، عارض أي مبادرة عسكرية، وخاصة في اتجاه تافيلالت، التي قد تدفع مولاي عبد العزيز ليطلب الأسلحة البريطانية، أو قد تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الداخلي في المغرب، فيبقى المغرب بدون سلطان على الإطلاق.[6]

البحث عن حركة شعبية ـ المحاولة الأولى

بمجرد سقوط توات وزوزفانة في أيدي الفرنسيين انطلقت الجهود من الصحراء والمناطق الأخرى معاً لإعلان المقاومة. وأصبحت تافيلالت بسرعة، التي هي ملتقى الطرق الرئيسية في الجنوب الشرقي، وموطن الأرض المقدسة للشرفاء العلويين، بمثابة مقر القيادة الرئيسي لتنظيم أوسع من تلك التي تنظمها القبائل المغيرة، والتي أنهكَت الفرنسيين في جبال القصور طوال سنين. كانت تافيلالت تقع بعيدة إلى الغرب عن المنطقة المحتلة، ولكن كان هناك تخوف كبير عبر البلاد بأن الجيش الفرنسي سيتجه بدون شك إلى وادي زيز مباشرة لضرب جذور السلطة الشريفة وهيبتها. وفي ربيع 1900 بدأت تصل فرق من المجاهدين من فاس ومراكش والأطلس وتتجمع في زيز لتشارك في الهجوم المضاد.[7] ومن الغريب، أن هذا الزحف الفرنسي أدى في تافيلالت إلى انتشار سلم يختلف تماماً عن ذلك الذي حاول المخزن الوصول إليه منذ أيام حملة مولاي الحسن. فقد أعلنت آيت عطا وآيت يافلمان المتحاربتان هدنة عن الحرب التي استغرقتهم لمدة أربع سنوات لتهيء إعلان حَرْكَة كبيرة ضد 1800 من الفرق العسكرية الفرنسية والجزائرية التي تحتل واحة إكَلي في ملتقى وادي زوزفانة ووادي گير.[8] ولأول مرة منذ أيام العربي الدرقاوي تنطلق الدعوة إلى الجهاد من زيز.

---

(6) [انظر كذلك فيما يتعلق بموقف بريطانيا من أزمة الحدود الشرقية، كتاب خالد بن الصغر، «بريطانيا وإشكالة الإصلاح في المغرب: 1886-1904»، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2003، الفصل الساد، ص. 45-571. م] Andrew, Delcassé, pp. 180-200; Saint-René Taillandier, Origines, pp. 121-4.

(7) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1900. Révoil to Min. of Foreign Affairs, May 17, 1900; "Notre Action dans le Sud Oranais et les affairs du Maroc". Af. Fr. (June 1900), p. 206. قال الماركيز دي سيجونزاك Marquis de Segonzac لما سافر إلى الأطلس المتوسط في مايو ويونيه 1901 إن العديد من الناس في المنطقة قد ذهبوا إلى الجنوب الشرقي لمحاربة الفرنسيين. J. de Segonzac. Voyage au Maroc, 1899-1901 (Paris, 1903), pp. 77, 130, 137, 138.

(8) AMG. Alg. 13. Mouvement dans le Sud-Oranais (Mai-Août 1900), Grisot to Min. War, May 21, 1900; Alg. Sud-Oranais 1900, Risbourg to Grisot, June 9, 1900, n°. 516.

كانت المهمة الصعبة هي إيجاد قائد يستطيع تجاوز الانقسامات القبلية ولَمَّ الجميع في حَرْكَة تستطيع السير متحدة على طول الطريق عبر حمادة كَير. فتواصلت التخطيطات للحرب خلال ربيع وصيف 1900، ولكن حصل بعض الارتباك وعدم القدرة على اتخاذ القرار، وظهر أن التنسيق العام للحَرْكَة أمر غير ممكن. فانبرت بعض أسماء القادة الأكفاء مثل: مولاي رشيد، الخليفة، والسي الهاشمي، قائد المخزن، وابنان للعربي الدرقاوي، وشريف فيلالي واحد أو شريفين، وثلاثة رجال على الأقل من قادة أيت عطا المعروفين. ولم يستطع أي من هؤلاء أن ينظم الحَرْكَة ويحركها، وتلك مهمة كان في إمكان العربي الدرقاوي وحده القيام بها لو كان مايزال حياً.(9)

كان مولاي عبد العزيز مسؤولاً جزئياً على الأقل عن فشل تحقيق الحَرْكَة. لقد كان مقتنعاً بأن إعلان الجهاد لايمكن إلا أن يحرض فرنسا ضد تافيلالت، فاتخذ خطوات عاجلة لمنع قوات المقاومة المحتشدة هناك من أخذ المبادرة بأيديها. وبعث في يونيه مبعوثين إلى الجنوب الشرقي ليخبرا السكان بضرورة الحفاظ على الهدوء، وعَيَّن في الشهور الموالية المدني الكَلاوي باشا على تافيلالت.(10) وقد اضطرت وضعية عبد العزيز الدقيقة في 1900 لمتابعة سياسة أبا احْماد السيئة في الخضوع لقائد الأطلس ولدعمه العسكري والسياسي. فلما لم يستطع الذهاب بنفسه إلى تافيلالت، أرسل الكَلاوي قوة حربية كافية لإحباط الحَرْكَة ومراقبة الواحة التي كانت خاضعة للإشراف الاسمي المحض لمولاي رشيد.

وصل الكَلاوي مع نهاية سنة 1900 مرفوقاً بعدة مئات من رجال قبيلة كَلاوة وقبائل أخرى من منطقة مراكش. وكان لوجوده مع الخلافات المحلية ما يكفي لشل جهود تنظيم جيش القبائل. ويبدو أنه قد أقْنَعَ جزءاً كبيراً من السكان بأن السلطان سيتحرك على المستوى الدبلوماسي.(11) ومن المحتمل كذلك أن يكون معظم سكان القصور، الذين كانوا مرتبطين ببساتين نخلهم يرغبون في إعطاء السلطان وقتاً أكثر من أن ينساقوا

---

(9) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1900, Révoil to Min. of Foreign Affairs, May 17, 1900; Risbourg to Com. 19th Corps, May 29, 1900; Alg. 13, Mouvements dans le Sud-oranais 1900 (Mais-Août 1900), Grisot to Min. War, june 3, 1900.

(10) AMG. Alg. 14, Sud-Oranis 1900, Risbourg to Com. 19th Corps, june 22, 1900, n°. 545; Révoil to Min. of Foeign Affairs, July 17, 1900.

(11) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1900, Jonnart to Min. War, Dec. 4, 1900, no. 2825; Jonnart to Min. War, Dec. 11, 1900, n°. 3010; Sit. Pol. 1901, Grisot to Min. War, April 10, 1901, no. 9016; Maroc C11, MM 1900, Burckhardt to Min. War Dec. 30, 1900, no. 182.

في مسيرة غير منظمة طوال الطريق عبر طريق الحمادة علماً بأن قلة منهم هي التي كانت مدربة على الخيول والجمال، وربما وافقت أيت إزدگ وأيت مرغاد المجتمعتان في تافيلالت على التراجع كذلك، مادامت مراعيهما وقصورهما بعيدة في الشمال وغير معرضة لخطر محدق من طرف الفرنسيين. ومن جهة أخرى، لم يكن الگلاوي، مثل رجال المخزن الآخرين قبله، سوى قوة من القوى العديدة الموجودة في تافيلالت خلال إقامته بها. وبقي هناك إلى صيف 1901، ولكنه رجع إلى مراكش بدون أن يحرز تقدماً للسلطة المخزنية ولو ذرة واحدة.[12] ووصلت فرق من المحاربين من قبائل الرحامنه قرب مراكش في أبريل لتعزيز الفرق التي أحضرها معه، ولكن العديد من أفرادها باعوا بنادقهم الجديدة التي وُزعت عليهم ثم لاذوا بالفرار.[13]

وإذا كانت بعثة الگلاوي السلمية قد قَصَّرت إلى حد ما دون ما كان ينتظره السلطان، فإن ذلك يعود بالتأكيد إلى أيت خباش. فقد كان لسقوط توات بالنسبة إليهم نتائج آنية وخطيرة؛ إذ في أواخر القرن التاسع عشر، كانت حدود أرض أيت عطا الشرقية ما زالت تتوسع. ولم يتوقف دخول أيت خباش إلى وادي زيز، وإلى وادي الساورة، وتوات منذ السنوات الأولى للقرن التاسع عشر. وكانت حياتهم كلها قائمة على الحرب الهجومية.[14] وإذا كانوا قد حاربوا كثيراً بدون مساعدة عشائر أيت عطا الأخرى، فإن مشاركتهم في نظام خمس أخماس، واعتبارهم جزءاً من الغزاة الكبار، هي التي جعلتهم يشعرون بأنهم يشكلون قوة لا تُقهر. وإذا استثنينا حلف يَفْ الْمَان، الذي كان دفاعياً وفعالاً في بعض الأحيان فقط، فلم تكن هناك قبيلة تستطيع الحد من توسع أيت خباش قبل وصول الفرنسيين.

لقد حَرَمَ احتلال توات أيت خباش من إحدى مراكز نفوذهم الأساسية. فبمجرد انتهاء الفرنسيين من إحكام المراقبة على گورارة وتوات، ألغوا شبكة من عقود الأخوة القائمة بين الرُّحَّل وسكان القصور، والتي كانت تمكن أيت خباش من مدخول كبير من الإتاوات. فانسحب كل أيت خباش، الذين كانوا في منطقة توات إلى الشمال الغربي،

---

(12) AMG, Alg. 14, Sit. Pol. 1901, Jonnart to Min. War, May 21, 1901, no. 982.

(13) AMG, Maroc C12, MM 1902, Burckhardt to Min. War, April 3, 1902, n°.266; May 31, 1902, n°. 274; July 4, 1902 n°. 286; Sit. Pol. 1901, Capt. Susbielle, "Rapport hebdomadaire de l'Annexe d'Igli", April 6-13, 1901.

(14) في جواب عن سؤال «ماهو سر قوة أيت عطا؟» أجاب أحد مُخْبِرِيَّ من أيت خباش بأنهم مثلهم مثل الأمريكيين تماماً؛ يمتازون بالكثرة، والقوة وعدم الخوف من الموت.

وتَجَمَّعَ العديد منهم في تافيلالت لمحاولة تنظيم الحَرْكَة. ويسجل الانسحاب من توات أول انتكاسة في تطور اتحادية أيت عطا. إن غزو الفرنسيين للقبيلة، الذي لم ينته إلا سنة 1933، قد بدأ إلى حد ما في توات سنة 1900.

وكان من نتائج سقوط توات أن توقفت في الحين العلاقات التجارية بين توات وتافيلالت. فقد كان أيت خباش وحلفاؤهم بني امْحَمَّد هم الذين يستعملون هذا الطريق في النقل، وكانوا يراقبون تحركات القوافل الأخرى بشكل واسع. ولما كانوا لايريدون الاقتراب من المراكز الفرنسية على أساس الصداقة، أو يسمحون للتجار الآخرين بالقيام بذلك، فلم تكن هناك قافلة تستطيع الدخول إلى توات من الشمال الغربي إلا في أواخر سنة 1901. وكان بعض التجار من بني امْحمد يذهبون إلى المنطقتين الشماليتين خلال الشهور الموالية، ولكن لتصفية حسابات قديمة في الغالب وليس لإعادة استئناف المعاملات التجارية.(15) وكاد الاحتلال أن يضع حداً نهائياً لتجارة العبيد السرية عبر الصحراء الوسطى. ولذلك فَقَدَ أيت خباش وبني امحمد نصيبهما من ذلك مثلما فقدوا التجارة المتجهة نحو الجنوب الخاصة بالسكر، والشاي، والأثواب، والمصنوعات. وهكذا ارتبطت توات بسرعة بالجزائر من الناحية التجارية والسياسية كذلك. وبدأت القبائل الوهرانية تزودها بكل ما تحتاجه من الحبوب والصوف والمواشي. والأهم من ذلك أن الواردات التجارية الأوروبية انتقلت من أيدي الفيلاليين إلى أيدي اليهود الجزائريين، والعرب، والمزابيين، واستقر العديد من هؤلاء في توات وبدأوا في إقامة متاجر للبيع بالتقسيط هناك.(16) ومن الممكن القول بأن فتح طريق توات - تافيلالت كان يعني إفلاساً تجارياً للعديد من تجار بني امحمد. ونادراً ما تشير تقارير المخابرات الفرنسية بعد 1900 إلى سمعتهم التجارية، وإن كانت تشير في الغالب إلى اشتراكهم في المقاومة مع أيت خباش.

هذان العاملان، المتمثلان في فقدان الإتاوة والتجارة، دفعا معظم أيت خباش وبني امْحمد إلى تجاهل دعوة الگلاوي إلى المقاومة والقيام بحركة من جانب واحد من أجل طرد الفرنسيين من توات. وفي 18 فبراير 1901، قام حوالي خمس مائة من المحاربين،

---

(15) Capt. Flye-Saint-Marie, Le Commerce et l'Agriculture au Touat, BSGAO, 24 (Oct. - Dec. 1904), pp. 364, 368; Martin," Les Transactions commerciales dans l'annexe de Beni Abbès pendant l'année 1905," BSGAO, 27 (Oct. 1906), pp. 360-9; Augustin Bernard and N. Lacroix, Evolution du nomadisme en Algérie (Paris, 1906), p. 225.

(16) Bernard and Lacroix, Evolution, pp. 225, 227, 236.

معظمهم من القبيلتين بهجوم مفاجئ على الحامية الفرنسية في تِيميمون بگورارة. ورد على هذا الهجوم مائة وستون من العسكر الفرنسي والجزائري، فاستخدموا الأسلحة النارية، واستعملوا حتى الديناميت في غياب المدافع. ومات تسعة من الفرنسيين وجرح ثلاثة وعشرون، واعتبر الجيش هذه الخسارة عالية وغير عادية. وترك المغاربة وراءهم حوالي مائة قتيل، وفشل الفرنسيون في متابعة المغيرين، الذين تمكنوا من الانسحاب بنظام تام.[17] وانتشرت أصداء معركة تيميمون في المغرب كهزيمة شنعاء للمسيحين، ولو أن المشاركين فيها قد انتبهوا إلى مدى قوة السلاح الفرنسي.[18] وبعد ذلك، توقفوا عن الهجمات الكبرى وبدأوا يقومون بغارات صغيرة من أي مكان بواسطة أعداد تتراوح بين عشرة ومائة رجل تنطلق من قواعد آمنة في تافيلالت، وطاوس، وتابلبلة.[19]

وبالرغم من شبه الانتصار في تيميمون، والروح القتالية لآيت خباش وبني امحمد، فإن معظم سكان وادي زيز استمروا في التخلي عن القتال. وتتحمل المجهودات الدبلوماسية الفاشلة لمولاي عبد العزيز في رد الفرنسيين ورعاياه معاً عن الحدود جزءاً من مسؤولية تردد هؤلاء السكان.[20] ربما كان فتح المفاوضات في يوليوز 1901 التي أدت إلى البروتوكول والاتفاقات، هو الذي زكّى الآمال العريضة في رسم خط حدود لصالح المغرب. كما أن فشل الفرنسيين في نقل هجومهم غرب زوزفانة قد يكون قد خفف هو أيضاً من التخوف من الهجوم المباشر، ومن بعض التحمس للهجوم المضاد. ومع ذلك، فإن انتعاش الصراع الداخلي في تافيلالت هو الذي وقف بشكل كبير دون تحقيق وحدة

(17) AGGA, 22H. 33, Premier Harka beraber: combat de Timmimoun, Clavéry, "Rapport sur la Harka marocaine qui a attaqué Timmimoun, Clavéry, "Rapport sur la Harka marocaine qui a attaqué Timmimuon le 18 Février, 1901", Mach 8, 1901; Paul Lenard, "La Vérité sur Timmimoun", Echo d'Oran, May 5, 1901; Capitaine-Commandant Breveté Tillion, La Conquête des oasis sahariennes (Paris, 1903), pp. 126-8; A. G. P. Martin, Quatre siècles d'histoire marocaine (Paris, 1923), pp. 357-60.

(18) أورد بوركهارت Burckhardt من مراكش أن العديد من الناس قد أشاعوا هزيمة الفرنسيين في تيميمون. AMG, Alg. 14, Sit. pol. 1901, Burckhardt to Min. War, March 17, 1901, n° 196. وتحدث العديد من المخبرين عن تِميمون على أنها من اللحظات الرائعة للمقاومة. الاستجواب رقم 9، 10، و18.

(19) الاستجواب رقم 9.

(20) AMG, Alg. 14, Sit. pol. 1901, Susbielle, "Rapport hebdomadaire de l'annexe d'Igli," March 30- April 5, Risbourg to Com; 19th Corps, April 8, 1901, no. 708; Grisot, To Min. War, April 10, 1901, no. 9016. J. de Segonzac (Voyage au Maroc, pp. 137, 138) كتب سيجونزاك من الأطلس المتوسط في يونيه 1901، بأن «السلطان قد قرأ في خطبة كل مساجد تافيلالت رسالة تمنع الهجوم على الفرنسيين، اللهم إذا أغاروا على التراب المغربي».

حركة المقاومة. وابتداء من مايو 1901، بدأت تصل إلى المراكز الفرنسية تقارير، تقول إن الصراع بين أيت عطا وأيت يَفْ الْمَان قد استؤنف. ذلك أنه على غرار حوادث 1896 ـ 1900، كان أيت خباش وبني امحمد متحالفين بشكل عام ضد أيت إزدگ، وأيت مرغاد، وعرب الصباح، وسكان السفالات.[21]

كان يخفي هذا السطح المضطرب بالشقاق والاستياء العام ألماً عميقاً من تردد الأوروبيين والمخزن معاً. فقد دخلت البلاد بسرعة في حالة من الهيجان لما أبدى المخزن عدم قدرته الواضحة والمستمرة على منع دخول التجارة الأوروبية وقوتها العسكرية. وعندما انكشفت عيوب السلطان عبد العزيز كحاكم واضحة، وظهر ميله نحو نصائح المسيحيين وملاهيهم، تصاعدت ثورة سكان القرى واضطراباتهم ضد السلطة الحكومية. لقد وقف السكان بشكل عام تقريباً ضد برنامج السلطان لسنة 1901 لإصلاح الضرائب، وهو البرنامج الذي ألغى الزكاة، وأنشأ ضريبة واحدة على الفلاحة، وعمّم أداء الضريبة على جميع الفئات، حتى الشرفاء، والمرابطين، والمجموعات الأخرى ذات لامتيازات الخاصة. ولايشك أحد في الرد السلبي الذي سيأتي من تافيلالت، التي يوجد بها الشرفاء.[22] واتضح ثمن دعم السلطان للبروتوكول واتفاقات 1901 ـ 1902 لما ظهرت شروطها، وبخاصة تسليم توات والتخلي عن السيادة على ذوي منيع وأولاد جرير. وأصدر علماء فاس فتوى تُدين الاتفاقات،[23] فأصبح رد الفعل في تافيلالت ينذر بالخطر الشديد. فإذا كان السلطان قد تخلى عن ذوي منيع الذين كانوا حلفاء الدولة منذ عهد قديم، فهل يعرف متى يمكن أن يتوقف مسلسل التنازلات؟

اتضح تقريباً منذ الوقت الذي زارت فيه اللجنة الفرنسية ـ المغربية بشار، والقنادسة، أن عبد العزيز لم يعد له تأثير على تطورات الجنوب الشرقي. وقد قيل إنه قد أعلن على الأقل جزء من سكان تافيلالت في يونيه 1902 بأنهم سيتجاهلون الأوامر الصادرة عنه في المستقبل، وسيتوقفون عن الدعاء له في المنابر. ومثل هذا الفعل يفتح

---

(21) AMG, Alg. 14, Sit. Pol. Grisot to Min; War, May 17, 1901, no. 9349; Jonnart to Min. War, May 21, 1901, no. 982; June 2, 1901, no. 1050; June 16, 1901, n°. 1127; Alg. 14, sit. Pol. 1902, Révoil to min. War, Jan. 22, 1902, n°. 73.

(22) AMG, Alg. 15, Correspondance 1903, A. Le Chatelier, untitled monograph on the Al-Hanafi shurfa of the Rteb (سنسمي Le Chatelier من الآن فصاعداً ب «الحنفي»). تشير هذه الدراسة إلى معارضة شرفاء وادي زيز للإصلاحات الضريبية للسلطان.

(23) Martin, Quatre siècles, p. 397.

الباب أمام الثورة.[24] كما انتشرت منذ 1898 إشاعات تقول بأن بعض العناصر في تافيلالت كانت تحاول دفع المرشحين منهم للمطالبة بالعرش. ولايستغرب أن تصبح تافيلالت مركزاً لبوادر الثورة لما تقلد عبد العزيز أمر الدولة ودخل الفرنسيون إلى توات. ذلك أن تافيلالت كانت تعتبر منفى للشخصيات السياسية المغضوب عليها من طرف السلطان، ووكراً مستمراً للدسائس والكيد بالأسرة الحاكمة. فقد ذكر بأن مولاي رشيد، أخ مولاي الحسن وعم عبد العزيز، من المحتمل أن يطالب بالعرش، ولكنه لم يفعل أي شيء ليضع نفسه في مقدمة التمرّد. كما كان اسم مولاي محمد قد ورد ذكره كذلك ما بين 1900 و1903. وإذا كان مولاي محمد مرشحاً شعبياً في مختلف مناطق المغرب، فإن عبد العزيز كان قد سجنه.[25] وفي خريف 1902 ظهر بُوحْمَارَة كمطالب جدّي بالعرش في منطقة شرق فاس، وأرسل خلال السنة الموالية رسائل إلى الجنوب الشرقي يطلب فيها الدعم للحرب التي يخوضها ضد عبد العزيز والفرنسيين معاً. ولكنه لم يجد من قبائل المنطقة من يدعمه، إلا أن تحديه أذكى الحماس في تافيلالت وساهم بالفعل في قطع العلاقة بين تافيلالت والقصر السلطاني.[26]

بعد ذهاب الگلاوي، كان مولاي رشيد هو الممثل الوحيد الذي كان عند السلطان في الجنوب الشرقي ما عدا العامل المُقيم في فجيج. وكان في إمكان مولاي رشيد أن يلعب دوراً قيادياً في تنظيم مقاومة موحدة ضد الفرنسيين، فهو لم يكن مجرد عضو هام في العائلة الحاكمة والرئيس غير الرسمي لجماعة شرفاء تافيلالت، ولكنه كان قد تقلد منصبه كخليفة منذ بداية ستينيات القرن لما عين من طرف أبيه، السلطان سيدي محمد.[27] لاشك أنه قد كون رصيداً كبيراً من النفوذ الشخصي،

---

(24) AMG. Maroc C12, MM 1902, Burckhardt to Min. June 30, 1902, n°. 283.

(25) يقال بأن الذي كان يصل إلى الفرنسيين من حين لآخر منذ 1900 و1901، هو أن بعض العناصر في تافيلالت كانت تقدم للعرش إما مولاي رشيد أو محمد. AMG. Alg. 13, Mouvements dans le Sud-Oranais (Mars-Août, 1900), Grisot to Min. War, May 12, 1900, n°. 9730; 14, Sud-Oranais 1900, Laferrière to Grisot, June 2, 1900, no. 482; Sit. Pol. 1901, Bertrand, "Rapport hebdomadaire de l'annexe d'Igli", April 13-19, 1901; Sit. Pol. 1902, Révoil to Min. War, June 7, 1902.

(26) AMG, Alg. 15, Correspondance 1903, Jonnart to Min. War, April 1, 1903, no. 530; Jonnart to Min. Wra. June 8, 1903, no. 9821; Maroc C13, MM 1903-04, "La Situation au maroc en Avril 1903".

(27) Martin, (Quatre siècles, pp. 176, 177) يستشهد برسالة من سيدي محمد، الذي اعتلى العرش سنة 1860، إلى سكان توات مؤرخة في 1882. ويطلب فيها منهم أن يتواصلوا معه عبر مولاي رشيد، خليفته في تافيلالت.

والثروة، والتأثير مع حلول منعطف القرن. وكان كمسؤول مخزني يتعارض مع عمال فجيج الذين كانوا غرباء على الجنوب الشرقي، وتنقلوا بسرعة عبر تسعة عشر منصب مختلف. وعلى إثر احتلال توات، شجع المدافعون عن الحرب في تافيلالت، وبالخصوص آيت خباش، مولاي رشيد على قيادة الحركة ضد إگلي. ولكنه رفض مهاجمة الفرنسيين، لأنه ربما كان يخاف من علاقته معهم. كما رفض التخلي عن عبد العزيز. واتخذ بدل ذلك موقف المحترز والمُصَالِح، وبقي في الهامش طالما تركه الناس لحاله.[28] إنه بالفعل، بقي في منصبه مدة طويلة جعلته مثالاً للحذر والكبح. بالإضافة إلى أنه كان قد بلغ من العمر حوالي ثلاثاً وسبعين سنة في 1900. وربما كان قد فقد روح المبادرة ولايرجو إلا السلامة وحسن العاقبة.[29] وكان ما يزال يعتبر وجهاً أساسياً في العلاقات الفرنسية - المغربية في الجنوب الشرقي إلى حين وفاته سنة 1911.

مع نهاية 1902، اتضح للمقاومين في تافيلالت أن مولاي عبد العزيز، الذي كان مرشحاً لتحمل عبء المقاومة ضد الفرنسيين، قد أصر على منعها. وعلى العموم، فإن سلاطين المغرب الذين خاضوا معاركهم من قبل ضد التدخل الأوروبي قد خسروا فيها. وعندما تحمل عبد العزيز المسؤولية سنة 1900، كانت الحكومة قد استسلمت للضغوط الاقتصادية والسياسية وكشفت عن ضعفها العسكري والإداري، بحيث لم يَعُد أمامها سوى خيار الاستمرار في البحث عن التوافقات من أجل البقاء. وعندما يتذكر المغاربة السياسة العنيفة لمولاي الحسن وهيبته الروحية، لايتصورون مدى فشله لمنع بوادر ظهور الأمبراطورية الأوروبية غير المعلنة، ولا التقصير من طرف خلفائه حتى يتمموا ما كان يقوم به. وبعد سقوط توات، أدرك الناس بأن المخزن قد تحول إلى مؤسسة مدنية فاسدة تماماً، وأصبحت فيها السيطرة على الدولة متوقفة على التعاون القوي مع القوى الأوروبية. ومنذ ذلك الحين، لم تصبح المقاومة الشعبية موجهة ضد الفرنسيين فقط، ولكنها موجهة كذلك ضد المخزن، وضد السلطان نفسه في النهاية. واكتشف سكان الجنوب الشرقي بجزع كبير أنه كيفما كانت المصادر الدينية، والسياسية، والمالية، والعسكرية التي يمكن أن يجمعها المخزن فإنه سيستعملها لإحباط المقاومة وإرضاء الفرنسيين حتى يتخلوا عن الغارة الشاملة. ووجدت القبائل وجماعات القصور نفسها

(28) AMG, Maroc C12, MM 1902, Burckhardt to Min. War, May 31, 1902, n°. 174; Martin, Quatre siècles, pp. 367, 368.

(29) ولد مولاي رشيد سنة 1827؛ الاستجواب رقم 22.

معزولة أكثر في مواجهة الأزمة الاستعمارية، وكأنه لا توجد هناك حكومة مركزية أو جيش. فكان عليهم إما أن يتوحدوا أو يتفاهموا مع الغازي.

ذوي منيع والخيارات الصعبة

كان ذوي منيع وحلفاؤهم أولاد جرير من أول القبائل الرعوية الكبيرة في الجنوب الشرقي التي كان عليها أن تواجه الفرنسيين. فقد كانوا يراقبون معظم الأراضي الواقعة بين زيز وزوزفانة، ويكونون نوعاً من الحاجز الذي يَحُولَ دون الوصول إلى تافيلالت والمنطقة التي احتلها الجيش الفرنسي خلال سنة 1900. كما كان لطريقة رَدِّهم على الهجوم العسكري الجديد أثر بالغ على جهود تنظيم المقاومة القبيلة.

ولما انتقلت الأرتال العسكرية الفرنسية إلى وادي زوزفانة، انسحبت كل دواوير ذوي منيع إلى الجهة الغربية بعيداً عن خط دوريات المراقبة العسكرية. وبقي جزء من القبيلة في حمادة گير، بينما تجمع الباقي في تافيلالت. أما السكان المستقرون الذين يسكنون في القصور على طول زوزفانة فلم يرفعوا المقاومة في وجه الفرنسيين، وأقاموا السلم معهم بعد مدة قصيرة.[30] ولما لم تكن لديهم الأسلحة الحديثة أو أية وسيلة للبقاء لمدة طويلة خارج واحاتهم، فلم يكن لديهم اختيار آخر سوى الخضوع. وهم لم يكونوا يتوقعون، في الواقع، معاملة سيئة من المحتلين الجدد أكثر من تلك التي لاقوها من ذوي منيع، الذين ظلوا يهينونهم لعدة عقود، وينهبون بساتين نخلهم، ويشغلونهم كعمال خَمَّاسين. وهنا ظهرت حالة من الضعف السياسي والعسكري على سكان القصور الذين لم يروا في الأزمة الاستعمارية في البداية أكثر من استبدال نوع من الخضوع بخضوع آخر.

لقد ظهرت الأزمة لذوي منيع بأنها فاجعة كبيرة. فالجيش الفرنسي، الذي يملك سلاحاً متفوقا جداً وتنظيماً عسكرياً فعالاً أكثر حتى من تنظيم خمس أخماس، قد نجح دفعة واحدة في غزو منطقة قضى فيها ذوي منيع جزءاً كبيراً من القرن التاسع عشر وهم يبنون فيها زعامتهم. وكان يطرح عليهم احتمال دخول الأرتال الفرنسية بعيداً إلى سهل فيض گير تحدياً كبيراً. وكان للقبيلة في ظل هذه الظروف ثلاثة اختيارات

(30) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1900, Bertrand (Com. of the column to Igli) to Com. Div; Oran, May 10, 1900, no. 13; Calderaro, "Beni Goumi;" BSGA, 9 (1904), pp. 310-12, 316, 317, 333.

أساسية: مقاومة الغزو، إما بالهجوم المباشر أو بحرب العصابات، والتوصل إلى نوع من الاتفاق السياسي مع الفرنسيين، أو التخلي عن النصف الشرقي من موطنهم مرة واحدة. ومع ذلك، فلم تكن هذه البدائل واضحة جداً، بسبب عدم التأكد من نتائجها السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى أن تمزق السلطة السياسية والتأثير في القبيلة وتنوع المصالح الاقتصادية بشكل كبير من خيمة إلى أخرى قد منع من تكوين أي خطة موحدة للمقاومة. لم يكن الفرنسيون مثل الغنانمة أو بني گيل؛ فقد كانت قوتهم العسكرية أكبر بكثير من قوتهم، وكانت أهدافهم غامضة جداً. ولذلك، لم يشجع الغزو على مجرد جمع خمس أخماس والذهاب إلى المعركة.

وبمجرد احتلال الفرنسيين لزوزفانة، بدأت الأطراف المغيرة تتكون بشكل تلقائي. كانت القبيلة تدرك مدى قدرات السلاح الفرنسي والثمن الذي قد تدفعه من الرجال في الهجوم على مراكز الحراسة إذا ما اختارت المقاومة. فقد كانت الحاميات مجهزة بأسلحة لوبيل Lebel ذات الطلقات المتكررة، ومدافع خمسة وسبعين ملمتراً وثمانين ملمتراً، والمدافع الرشاشة. ولما كان الفرنسيون يضربون من داخل ثكناتهم المحصنة، فقد استطاعوا بسهولة إبعاد القوة التي تهاجمهم بأعداد كبيرة. ومن جهة أخرى، قد يكون من المحتمل أن ذوي منيع كانوا ما يزالون يتوفرون في منعطف القرن على أسلحة من نوع البنادق التي تحشى من عقبها والتي تحشى من فوهتها فقط. ومع ذلك، فقد كان عندهم عدد قليل من الأسلحة الرشاشة، وأن كل ذخيرة أنواع الأسلحة الحديثة لم تكن دائما متوفرة بقدر كبير. وعلى الرغم من هذا التفوق الفرنسي في الأسلحة، فقد كانت هناك نقطتان قويتان لصالح ذوي منيع: أولاهما، هي قدرتهم على القيام بغارات مفاجئة على الدوريات والقوافل العسكرية الفرنسية، باستعمال تقنيات المفاجأة والانسحاب السريع التي كانوا يستخدمونها في غاراتهم في الصحراء. وكانت القوات الفرنسية هشة أيضاً، لأن نظامها القائم على المرابطة في المراكز والاعتماد على القوافل العسكرية الكبيرة لم يكن يسمح لها بتنظيم دوريات المراقبة في منطقة واسعة، ومتابعة الأطراف المغيرة. وثانيهما، هي قدرة ذوي منيع على إيجاد الملجأ وتنظيم المقاومة غرب «الحدود الدبلوماسية» على طول زوزفانة، وهي حدود لم يكن مسموحاً للجيش الفرنسي أن يتجاوزها.

كانت الغارة في منطقة زوزفانة ـ الساورة خلال السنتين الأوليين للاحتلال الفرنسي تعادل في شدتها ما استغرق عدة سنوات من الغارة حول عين الصفراء. وكان

أكبر هجوم مثير هو الذي قامت به القبائل ضد قافلة تموين عسكري في المَنْگار (شمال تاغيت في بني گومي) في يوليوز 1900 . شارك في هذا الهجوم حوالي أربعمائة من ذوي منيع وأولاد جرير، وقتلوا أو جرحوا فيه حوالي ستة عشر من المحاربين من القوات الفرنسية . وتزايدت الغارات التي شاركت فيها أيت عطا مثلما شارك فيها ذوي منيع وأولاد جرير أيضاً خلال سنة 1901، وبخاصة بعد أن احتل الفرنسيون بني عباس (فاتح مارس) وأخضعوا سكان قصور وادي الساورة.[31] شارك أقل من عشرة رجال في العديد من الغارات، وكان هدفهم هو الاستيلاء على المواشي، والبنادق، وغنائم أخرى. وكانت هذه الغارات متقطعة، وغير منسقة، وغير ناجحة في الغالب. ولم تصل بعد إلى ما يمكن أن يسمى بحركة المقاومة.

بينما كان بعض ذوي منيع يشنون الحرب، كان الآخرون يرجحون خيار السلم والعودة إلى زوزفانة. فكانت كثير من الخيام، وبخاصة إدراسة، وأولاد جلول، وأخماس أولاد يوسف، مرتبطة بنخلها الموجود في بني گومي. ولما احتل الفرنسيون المنطقة، أخذوا غلة الخريف من التمر كعقاب لهم على الغارة. ومع ذلك، فلم يحجزوا أملاك ذوي منيع، ولكنهم عرضوا عليهم أن يتفاوضوا على إقامة السلم نهائياً لكي يستردوا أملاكهم كاملة.[32] وكان هناك عامل اقتصادي آخر هو أراضي الرعي الموجودة على طول وادي زوزفانة. إذ لايمكن لخيام ذوي منيع أن ترعى قرب النهر ما لم تتخلص من تحرشات دوريات المراقبة العسكرية.

لقد قادت الأهمية الخطيرة لهذه الموارد بعض القادة إلى البدء في المراهنة على الفرنسيين في أوائل سنة 1901. فقد خضعت طوال هذه السنة عدة مجموعات من الخيام، والتي كانت تتكون في الغالب من بضع عشرات في ذلك الوقت، للسلطات الفرنسية في تاغيت أو إگلي. وكانت جل هذه الخيام من إدارسة، وأولاد جلول، أو أولاد يوسف. ومع حلول خريف 1901 كانت الأغلبية العظمى من إدارسة قد اتفقت على السلم. وكان خمس أولاد بوعنان هو الخمس الوحيد الذي لم يقم باتصالات جدية مع الفرنسيين خلال هذه الفترة. ولم تكن لأي من خيام هذا الخمس مصالح

(31) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1900, La Martinère (Chargé d'affaires at Tangier) to Min. of Foreign affairs, Aug. 6, 1900; Capt. Augiéras, "La pénétration dans le Sahara occidental," Ren. Col. (July 1923), pp. 229-33; Tillion, La Conquête des oasis sahariennes, pp. 95, 96.

(32) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1900, Risbourg to Com. 19th Corps, Oct. 7, 1900, n°. 616.

اقتصادية شرق گير، إذ كان معظمهم يخيم إما في الحمادة أو في تافيلالت.[33]

كان هذا الخضوع يعني أولاً وقبل كل شيء أن الخيام المذكورة تحصل على الأمان، أي، العفو الرسمي والوعد بالحماية. وفي المقابل طلب الفرنسيون منهم أن يتخلوا عن كل أفعال العداء ويخبروا ضباط الشؤون الأهلية بكل ما يتعلق بالنوايا الحربية لبقية القبيلة. ولم يتأكد الوضع القانوني الفعلي لهؤلاء الأتباع الجدد، أو الخاضعين Soumis، كما يسميهم الفرنسيون، إلا في صيف 1901 لما أعطى الاتفاق للفرنسيين، نظرياً على الأقل، حق السيادة على كل ذوي منيع وأولاد جرير. وبعد ذلك، أصبح أهل هذه الخيام من رعايا الفرنسيين، وتخلوا بمحض إرادتهم عن الجنسية المغربية التي عمل مولاي الحسن جاهداً لكي يتمتعوا بها. وعين الفرنسيون قائداً أو قواداً عليهم، ولو أن تقلد منصب القائد قد أُعْطِيَ له عملياً الطابع الرسمي فقط؛ لأن إعادة التنظيم السياسي لأي جزء من القبيلة قد تطلب عدة سنوات. بالإضافة إلى أن الخاضعين لم يكونوا مجبرين على الرعي بالقرب من المراكز الفرنسية، ولكنهم يستطيعون التنقل حسب عاداتهم في النجعة، إلى القرب من زوزفانة في وقت غلة التمر في الغالب. وإذا ما اختاروا الذهاب إلى گير أو حتى إلى تافيلالت فليس هناك ما يمنعهم من ذلك. وقد ذهبت، فعلاً، خيام إدراسة التي خضعت إلى گير بمجرد التوصل إلى إقرار السلم، لأن وقت الحصاد كان على ما يبدو قد وصل.[34] وكان الفرنسيون يدركون جيداً أن سيطرتهم على نخيل بني گومي كانت وسيلة فعالة وكافية لتخفيف عداء جزء من القبيلة على الأقل.

والواقع أن بداية خضوع ذوي منيع للفرنسيين بمجموعات صغيرة يكشف عن الانقسام الموجود أصلاً في سياسة القبيلة. فكل خيمة (أو حتى لكل فرد) لها سلطة القرار للخضوع أو عدم الخضوع، ويتخذ ذلك كل واحد منهم بشكل واضح على أساس مصالحه الاقتصادية. لم يكن القرار إذن في أيدي القواد أو أعضاء الجماعة، الذين يستطيعون إقناع الخيام التي تحت تأثيرهم للقيام بهذا العمل أو ذاك. ففي مارس 1901، مثلاً، زار قائد أولاد بلگيز الكبير ولد قدور تاغيت، غير أنه لم يُحضر معه سوى بعض الخيام فقط، لأن معظم الخمس رفض الذهاب معه حسب ما يقال. ولم يقم إلا بخضوع

---

(33) AMG, Alg. 14, Opérations du 1st trimestre 1901, Jonnart to Min. War, Jan. 22, 1901, no. 238; Sud-Oranais 1901, Jonnart to min. War, May 10, 1901, n°. 922.

(34) AMG, Alg. 14, Sud-Oranais 1901, Jonnart to Min. War, May 10, 1901, n°. 922.

صوري حفاظاً على سمعته، ولكنه رجع نحو الغرب لمحاولة إقناع عدد كبير من أفراد القبيلة للتوصل إلى عقد السلم.(35) وكانت الخيام التي خضعت للفرنسيين تنتمي لنفس السلالة أو حتى لنفس العشيرة داخل خمس واحد، ويرجع هذا في الغالب إلى التوافق العام بين روابط النسب والاشتراك في المصالح.

والطريق الثالث الأساسي والأكثر شعبية لرد الفعل ضد تدخل الفرنسيين هو الانسحاب من منطقة زوزفانة ـ الساورة كاملة، وذلك لتأخير أي قرار إيجابي قد يقلل من الاختيارات الممكنة. ولما كانت معظم محاور تنقلات القبيلة تمتد بين گير وتافيلالت، فإن مصادرها للرعي، والزراعة، والتمور كانت في ذلك الوقت بعيدة عن الفرنسيين ولايستطيعون الوصول إليها. ومع ذلك، فإن حل المشكل لم يكن يتوقف على مجرد الانسحاب فقط، بل كان يتطلب مراعاة الظروف السياسية في تافيلالت أيضاً. فقد كان هناك لذوي منيع تفاعل سياسي عميق يمتد لعدة قرون. وبالتالي فإن استجابتهم للفرنسيين أثَّرت بشكل قوي على موقعهم في تافيلالت، وبخاصة، منذ أن أصبحت هذه المنطقة مركزاً للمقاومة. لقد حصل تطوران هامان في منطقة تافيلالت فيما يتعلق بالتأثير على تصرفات ذوي منيع:

الأول يتعلق بموقف أيت خباش. فقد ظهر ذوي منيع وأولاد جرير في أواخر القرن التاسع عشر بأنهم على وفاق تام نوعاً ما مع جيرانهم الأمازيغ، باستثناء الغارات المعتادة بالجمال. وكان توسع أيت عطا يتجه أساساً نحو الشمال على طول زيز، ونحو الجنوب الشرقي إلى توات أكثر مما كان يتجه عبر الحمادة نحو وادي گير. وكانت أراضي الحمادة واسعة جداً وتكفي لتحمل القطعان وأفواج القبيلتين معاً بدون صراعات مزمنة.(36) ومع ذلك، فقد بدأت هذه العلاقة تتدهور بسرعة في سنة 1900. فقد كان أيت خباش يعارضون بشدة خضوع أي من ذوي منيع، خوفاً من أن يتحالفوا عسكرياً مع الفرنسيين ثم يقودونهم إلى ضفاف زيز. وعندما بدأت تَقْبَل خيام ذوي منيع شيئاً فشيئاً الأمان ورجعت إلى زوزفانة، ضغط أيت عطا بشكل حاد، بمساندة معظم سكان تافيلالت، على بقية أفراد القبيلة لينفصلوا عن إخوانهم المتآمرين مع الفرنسيين ويغادروا الجزء الشرقي من أراضيهم، ثم يتعهدوا بالحرب.

(35) AMG, Alg. 14, Opérations du 1st trimestre 1901, Risbourg to Com. 19th Corps, March 21, 1901, n°. 63 aa.

(36) أكّد المخبرون من أيت خباش (الاستجواب رقم 9) أنهم كانوا يرعون مع ذوي منيع عادة في سلام في الحمادة، ولو أن الانتقام من أجل أخذ الثأر كان يحدث بينهم من حين لآخر.

أما التطور الثاني فيتعلق بفرص التجارة الجديدة التي يتيحها التوسع الفرنسي. فقد كانت تافيلالت في القرن التاسع عشر تابعة تجارياً لفاس ومراكش. وكان كبار التجار المقيمين في تافيلالت يستفيدون من القوافل التي تعبر الأطلس. ومع ذلك، فلم تبدأ التجارة تتحول في كل الجنوب الشرقي المغربي إلا في منعطف القرن فقط. وبعد أن أسقط الفرنسيون حواجز التعريفة الجمركية على الواردات المتجهة نحو الصحراء والمغرب في 1896، بدأ تجار تافيلالت يذهبون بصورة مطردة أكثر إلى المراكز العسكرية في الجنوب الوهراني لشراء الشاي، والسكر، والأثواب، والمواد الأخرى بأثمان أقل بكثير من أثمان نفس المواد شمال الأطلس. ولم تتطور التجارة بين تافيلالت والأسواق الفرنسية إلا في سنة 1903، ولكن الفيلاليين كانوا يرون بوادر ذلك التطور منذ حلول سنة 1900. فبينما اتجه بعضهم نحو الشرق مع قليل من التردد، رفض الآخرون هذا التحول الذي يتحدى تجارتهم مع فاس ومراكش. وقد ساند آيت خباش وجزء كبير من سكان تافيلالت هذا العداء، خوفاً من أن يكون دخول التجارة الفرنسية غرب زوزفانة بمثابة تمهيد للغزو.

ومع ذلك، فقد كان ذوي منيع وأولاد جرير في وضعية جيدة تمكنهم من الاستفادة من تزايد حركة التنقل شرق ـ غرب. ذلك أنهم كانوا خلال القرن التاسع عشر يتولون النشاط التجاري في الشريان الجهوي الذي يربط بين تافيلالت وفجيج، الذي كان يمر عبر بشار والقنادسة، وبذلك كانوا يستفيدون من تزايد الطلب على السلع الفرنسية في تافيلالت، وإن كانوا يعرضون أنفسهم في نفس الوقت لخطر اتهامهم بالتواطئ مع الفرنسيين. وكان لاعتراض أيت خباش أن امتنع العديد منهم عن الاتصال بالفرنسيين بين 1900 و1903. والتزمت كثير من الخيام، وبخاصة خيام أولاد بوعنان، بقضية المقاومة لأنه ليست لديهم مصلحة اقتصادية في منطقة زوزفانة، وكانوا في غنى عن التجارة الفرنسية. ولم يذهب الآخرون إلى الأسواق الجديدة أو المفاوضات السلمية المفتوحة إلا خوفاً من استئناف أيت خباش وحلفائهم الغارة على قوافلهم ومصادرة بساتين نخلهم في تافيلالت، أو يقومون بما هو أخطر من ذلك، فيخربون لهم غلة زرعهم في سهل فيض گير.[37]

(37) AMG. Alg. 14, Sud-Oranais 1901, Jonnart to Min. War, May 7, 1901, no. 903; Alg. 15, Correspondance 1903, Jonnart. to Min. War. Aug. 13, 1903, no. 1531; AGGA, 22H. 22, Tournée de reconnaissance, Pierron (Com. of the cercle of Colomb) to Lyautey, Jan. 32, 1904, no. 54.

وكان ضباط الشؤون الأهلية في مراكز زوزفانة يواصلون في نفس الوقت التشجيع على الخضوع بالقيام باتصالات سياسية مع ذوي منيع عبر الوسطاء. فكانوا يعرضون على قادة القبائل في بعض الحالات مناصب القائد الرسمي، ويقدمون لهم، في وقت لاحق، المعونات المالية والغذائية، مقابل عملهم من أجل إقناع خيام كان لها تأثير عليها لتعقد الاتفاق.[38] ولذلك، كان معظم الوسطاء من أولياء القنادسة. والواقع، أن الفرنسيين كانوا يقيمون علاقات أخوية مع الزاوية الزيانية منذ مدة طويلة. وبعد أن استقبل المرابطون بالترحاب حملة الجنرال ويمبفن General Wimpffen في القنادسة في 1870، بدأت السلطات الجزائرية في ربط الاتصالات مع الزاوية. وكان الهدف من ذلك هو استعمالها كقوة دينية أخوية مضادة لأولياء أسرة سيدي الشيخ، الذين كانوا يثورون من حين لآخر ما بين 1864 و1883.[39] غير أن هذا المخطط لم يكن له أي مفعول، ولكنهم احتفظوا بالاتصالات الجزئية معهم، لأن المرابطين يحتاجون إلى إذن الفرنسيين للتجول في ولايتي وهران والجزائر العاصمة لجمع الزيارات من أتباعهم. وبمجرد انتقال رجال الشؤون الأهلية إلى زوزفانة، استخدموا الشيخ السي إبراهيم وأقرباءه للقيام بربط الاتصال بين مكاتب الشؤون الأهلية ومجموعات ذوي منيع التي تبدي استعدادها للخضوع للسلطة الفرنسية. وعلى العكس من ذلك، فإن بعض أفراد القبيلة هم الذين التمسوا من المرابطين استخدام وساطتهم.[40]

على إثر إمضاء البروتوكول، وافق الحاكم العام جونار Jonnart على خطة توظيف السي إبراهيم في مصلحة اللجنة الفرنسية ـ المغربية ليدفعه هو وأتباعه من الأولياء بسرعة ليكونوا في المقدمة حتى يتشجع ذوي منيع وأولاد جرير لقبول الجنسية الفرنسية، وللتأكد من أن القصور الثلاثة للقنادسة، وبشار، ووَاكْدَة قد اختارت نفس الجنسية. وقد قبل الشيخ المهمة المقترحة في لقاء عين الصفراء مع المبعوث الفرنسي

(38) AMG. Alg. 14, Opérations du 1st trimestre 1901. Grisot to Min. War, Feb. 25, 1901, no. 9086; AGGA, 30H. 13, Commission 6ème partie, Cauchemez to Gov. Gen. March 15, 1902, n°. 138.

(39) AGGA, 16H. 13, M. Colas, "Notice sur les ordres religieux," 1883; 21H. 11, Bou-Amama, Jonnart to Min. of Foreign Affairs, June 14, 1901.

(40) AMG, Alg. 13, Mouvement dans le Sud-Oranais (Mars-Août 1900), Gov. Gen. Laferrière to Min. of Foreign Affairs, Jan. 26, 1900; Sud-Oranais 1900, Risbourg to Com. 19th Corps Oct. 7, 1900, n°. 616; Alg. 14, Novembre-Decembre 1900, Jonnart to Min. War, Nov. 17, 1900; Operation du 1st trimestre 1901, Grisot to Min. War, Feb. 25, 1901, n°. 9086; AGGA; 30H. 13, Commission 1er partie, Lacroix to Gov. Gen., Aug. 20, 1901.

الجنرال كوشميز Général Cauchemez، بعد أن قدمت له الهدايا نقداً (التي تقدر بأكثر من 50 000 فرنك)، والسماح له بمواصلة جمع الهدايا من الشمال.[41]

ومع ذلك، فلما وصل كوشميز إلى الحدود، وجد المرابطين غير مستعدين للتعاون الجدي. فزار اثنان منهم، اللذان يرأسان أعضاء الأسرة الزيانية، السي الكَبّاص في دو فيريه Duveyrier وطمأناه على ما يبدو على ولائهما للسلطان. وتعهدا بالالتقاء مع البعثة الفرنسية في فجيج، ولكنهما رجعا إلى القنادسة دون أن يقوما بأي شيء. واتهم كوشميز الأولياء مباشرة بالخداع ونصح رؤساءه باتخاذ عقوبات ضدهم.[42] يبدو أنه لم يفهم، فعلاً، الوضعية الحرجة التي كانوا فيها. كانا بدون شك يدركان عداء العديد من الرحل للجنة، ولكنهما لايستطيعان القيام بأي شيء، فتراجعا وتظاهرا بمعارضتهما لموقف الفرنسيين من أجل المحافظة على علاقتهما الجيدة مع ذوي منيع. وكان يظهر أن السي إبراهيم يتبع القاعدة الأساسية لسياسة الزاوية بمحاولة البقاء في وضعية مرنة وحياد معلن بين الأطراف التي يدعي خدمتها. وإذا ما تبين بشكل واضح أنه منحاز إلى أي جانب، فإنه لن يخدم لا الفرنسيين ولا القبائل كوسيط فعال. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ربما كان يعلم بأن الفرنسيين سينتقلون في النهاية إلى الغرب، ولكن زاويته في سنة 1901 كانت ما تزال في أرض ذوي منيع. والأخطر من ذلك، أنها كانت قريبة من الحدود التي تفصل بين ذوي منيع ومنطقة النفوذ الفرنسية، وبالتالي فهي توجد في موقع جيد يسمح لها بممارسة مهمة الوساطة. وكيفما كان الحال، فقد أثبت عمل السي إبراهيم السياسي فعاليته. فلما زارت اللجنة القنادسة، جاهر بالسيادة المغربية، ولكنه طالب في نفس الوقت من الفرنسيين خفية أن يحموه عند الضرورة.[43] وبعد مغادرة اللجنة، واصل هو وأفراد قبيلته مباشرة ذهابهم وإيابهم بين مكاتب الشؤون الأهلية ومخيمات ذوي منيع. ولم يتهم رجال القبيلة الذين دافعوا عن المقاومة في 1901 المرابطين بالتعاون مع الفرنسيين، ما دامت الزاوية كانت تلعب نفس الدور الذي كان بالأساس هو القيام دائماً بالوساطة بين قبيلة وأخرى. وكان من المتوقع أن الفرنسيين، سيجازون الأولياء كما فعلوا مع ذوي منيع.

---

(41) AMG, Alg. 14, Documents Gen. O'Connor, Gov. Gen. Révoil to O'Connor, Sept. 12, 1901; Com. 19th Corps to O'Connor, Aug. 19, 190; AGGA; 30H. 13, Commission 8ème partie, Cauchemez to Gov. Gen., Feb. 18,1902, no. 89.

(42) AGGA, 30H. 13, Commission 8ème partie, Cauchemez to Gov. Gen., Feb. 18, 1902, n°. 89.

(43) Doc. Dip., 1, 34.

ولما تمكن الفرنسيون من مراقبة وادي زوزفانة، فشل ذوي منيع في القيام بالرد الذي كان عليهم القيام به. فلم يجمعوا خمس أخماس كلها، ولم ينتخبوا شيخ الحرب، ولم يقوموا بالهجوم. وهنا يبدو، فعلاً، أن الروح الجماعة الحربية التي خدمت التوسع القبلي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر قد تفككت. وكانت بعض الجماعات تقوم بمقاومة ذات حجم صغير، بينما انسحب الآخرون غرباً إلى مسافة آمنة ينتظرون، وكان آخرون يعقدون السلم مع الفرنسيين.

كان هذا السلوك المتناقض والمتفكك يعكس غموض الوضعية التي تواجه العديد من القبائل الرعوية المتنقلة خلال المرحلة الأخيرة لغزو المغرب. وكان الفرنسيون يريدون احتلال جزء من أرض القبيلة مع مواردها الحيوية من أرض زراعية ورعوية. وتبقى الأجزاء الأخرى منها حرة، ولكن الموارد التي توجد تحت المراقبة الفرنسية لا يمكن التضحية بها أو تكون مصدراً للإخلال بإيقاع التنقل البشري الموسمي بدون إلحاق أضرار خطيرة بأحوال العديد من أعضاء القبيلة، إن لم يكن لكل القبيلة. والأكثر من ذلك، أنه في الطرف الآخر لمجال الرعي، حيث كانت توجد الموارد الأخرى، وحيث لم يكن الفرنسيون مستعدين بعد التدخل، كانت عناصر المقاومة تتجمع وتحاول إقناع الآخرين أو تجبرهم على الالتحاق بهم. وفي قمة ذلك، كان الفرنسيون يقدمون للقبائل فرص التجارة عبر الحدود العسكرية مقابل الخضوع أو التعاون. وفي ظل هذه الظروف المتقلّبة جداً عقدت بعض المجموعات السلم مع الفرنسيين وقاوم الآخرون. ولكن الأهم من هذا كله، هو أنهم تجنبوا كلهم حسب استطاعتهم الالتزامات التي قد تنقلب عليهم في اللحظات الحاسمة. فلم تكن القبائل المغربية تتوفر على نظام مركزي يقوم على تخطيط موحد ومنسجم. وقد أثبتت إيديولوجية تماسك النسب الانقسامي، التي كانت تمثل نموذجا مثالياً في العمل السياسي فقط، عدم نجاعتها عندما تتهدد المصالح الاقتصادية لعدد من المجموعات داخل القبيلة في مثل هذه الوضعية الغامضة والمتقلّبة. ففي وقت من الأوقات لا يتوقف تحديد هوية الأصدقاء والأعداء على القرابة، ولكن يتوقف على إكراهات العيش. وكان الأشخاص البارزون في مثل هذه الأوقات الحرجة هم أصحاب الوساطة، وبخاصة الأولياء، الذين يسهلون المفاوضات بين المغاربة والفرنسيين وبين قبيلة وأخرى.

وجد ذوي منيع الذين كانوا يسكنون قبل 1900 في أطراف الصحراء المغربية الواسعة أنفسهم بسرعة في تداخل مع الحدود العسكرية والسياسية التي اخترقت مجال

رعيهم. فتعقدت الوضعية بشكل خاص، لأن القبيلة كانت تتبع مدارين منفصلين للرعي، أحدهما يمتد بين ﮔير وزوزفانة، والآخر يمتد بين ﮔير وتافيلالت. وكانت العوامل التي تؤثر على الموارد الأساسية لمجموعة ما من الخيام لاتؤثر على الأخرى إطلاقاً. فكانت بعض المجموعات تقع تحت ضغط الفرنسيين والأخرى تحت ضغط المقاومين في تافيلالت. والأكثر من ذلك، أن أمن حقول الزرع في سهل فيض ﮔير أصبحت مهددة منذ أوائل 1901، لما ضحى السلطان رسمياً بالقبيلة لفائدة الفرنسيين، ولو أن الجيش بقي في زوزفانة شهوراً أخرى إضافية. وفي ظل هذه الظروف تفككت وحدة الروح الجماعية لخمس أخماس وتحولت إلى نسق مُركّب من ردود الفعل المتقلبة المبسَّطة مثل التمييز بين المقاومة والتعاون مع الاحتلال .

سقوط فجيج

حَمَتْ معاهدة 1845 فجيج من الاحتلال عندما كان الفرنسيون يتقدمون إلى وادي زوزفانة. واستفاد العديد من السكان من هذه الدبلوماسية فاستمروا في المشاركة في المقاومة المحدودة ووفروا الملاجئ للعصابات المغيرة من الرحل، بالرغم من إقامة الجيش الفرنسي لمركزيْن شرق الواحة وجنوبها غير بعيديْن عنها. وفي نفس الوقت، جعل مولاي عبد العزيز من فجيج، وبصورة متناقضة تماماً مع روح المقاومة، مقراً قيادياً للمخزن السياسي والعسكري لإنجاز مخططه للتعاون مع الفرنسيين في أراضي الحدود الجنوبية. ولذلك واصلت الحكومة تدخلاتها بإمكانيات محدودة في الحياة الداخلية لفجيج، بينما كان الجيش يراقب من بعيد مجريات الأمور، في انتظار أن يحل مسألة قانون الحدود ونظامه بطريقته الخاصة عن طريق التدخل المباشر.

كان بروتوكول 1901 يلزم الحكومتين الفرنسية والمغربية بالمساعدة المتبادلة في الحفاظ على الأمن وتطور التجارة على طول الحدود غير المعيَّنة. وفي فبراير 1902 ترأس كل من الجنرال كوشميز والكَباص اللجنة الفرنسية ـ المغربية المتجهة إلى فجيج لإخبار السكان بمضمون البروتوكول، وأمْرِهم بالمحافظة على السلم في الحدود، وتنصيب المبعوث الرسمي المغربي. وكانت مهمة هذا المبعوث هي فض التزاعات التي تحدث بين المغاربة والجزائريين بتعاون مع نظيره الفرنسي الذي استقر في المركز العسكري القريب من فجيج. وعَيَّنَ مولاي عبد العزيز محمد الركَراكَي، الموظف المخزني الرسمي، الذي كان قد أرسله إلى الحدود كمبعوث خاص في 1901، عاملاً في فجيج ومبعوثاً مقيماً في المنطقة الجنوبية.

لم يكن معظم سكان القصور راضين عن هذه التطورات. فقد شهدوا خلال السنتين السابقتين احتلال الفرنسيين لتوات ووادي زوزفانة كله، وأصبح الگباص يقود عصابة من الضباط الفرنسيين إلى الواحة.[44] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بعث السلطان برسالة إلى القصور السبعة يدعوهم فيها إلى التعاون مع الگباص وعقد السلم مع الفرنسيين. وحتى إذا كانوا قد قبلوا علناً أوامر اللجنة لإخراج كل المجرمين واللصوص من الواحة والمشاركة في سياسة «حسن الجوار»، فقد بقي معظم السكان، مع ذلك، حذرين مما يجري أمامهم.[45] وكان المعارضون الألداء للبروتوكول هم أهل زناگة، أكبر قصر في الواحة. وكان مصدر قلقهم نابعاً أساساً من أن الفرنسيين كانوا على وشك بناء مركز عسكري في بني ونيف، جنوب الواحة مباشرة، بل ومد خط السكك الحديدية إلى هناك. ولما كان العديد من الزناگيين يملكون بساتين النخيل حول بني ونيف ويقومون بزرع الحبوب كل سنة أيضاً غير بعيد عنه على طول ضفتي زوزفانة، فإن الاحتلال الفرنسي كان يطرح أمامهم تحدياً اقتصادياً خطيراً.[46] وقيل إن بعض الزناگيين حاولوا إغراء السي الگباص بالمال لمنع مرور السكة الحديدية من فجيج. أما القصور الأخرى فلم تهتم كثيراً بخط السكك الحديدية.[47] ومن المؤكد أن العديد من التجار الذين كانوا يتاجرون في عين الصفراء والمراكز الأخرى قد رأوا في وصول السكك الحديدية فرصة تعود عليهم بفائدة أكثر من ذي قبل.

وإذا استثنينا ازدياد الهجوم على القوافل العسكرية الفرنسية والموظفين الرسميين خلال 1902 وأوائل 1903، فإن زيارة اللجنة وتوقيع الاتفاقيات المفصلة في الجزائر لم تؤثر كثيراً على فجيج. وباءت بالفشل كل مجهودات المخزن في محاولة المحافظة على الأمن في الحدود. ولم تنفع ترقية ممثل السلطان إلى مرتبة عامل في تقوية سلطته. وربما اشتد عداء الزناگيين أكثر من ذي قبل بسبب إلغاء المخزن لقراره الذي كان يسمح لهم بأن يكون لهم قائدهم الخاص المستقل.[48]

(44) Doc. Dip., 1. 23-6.

(45) AMG, Alg. 14, Documents Gen. O'Connor, Capt. Fariau (member of Commission) to O'Connor, Feb. 21, 1902.

(46) AMG, Alg. 14, Documents Gen. O'Connor, "Rapport sur la situation au 12 Octobre," Oct. 12, 1901.

(47) AMG, Alg. 14, Documents Gen. O'Connor, Cauchemez to O'Connor, Feb. 23, 1902.

(48) AMG, Alg. 15, Correspondance inter-ministerielle 1903, Jonnart to Min. of Foreign Affairs, May 31, 1903, n°. 73885; AGGA; 30H. 49, Affaires du Sud-Oranais, O'Connor to Gov. Gen., Feb. 21, 1903, n°. 385.

إن العامل لم يستطع فعلاً ضبط حركة المقاومة في فجيج بدون قوة مسلحة تدعم سلطته. ويبدو أن المخزن، إلى حدود 1901، لم يكن يرغب في إقامة قوة عسكرية في فجيج ما دامت مهمة الحاكم كانت ترمي إلى إرضاء الفرنسيين وليس إلى حكم الواحة. ومع ذلك، فإن البروتوكول قد حمَّلَ المخزن مسؤولية المحافظة على الأمن في الجانب المغربي من الحدود. ولما كان العامل الجديد عاجزاً بشكل واضح بالقيام بمهامه بمفرده، كان عليه على الأقل أن يعتمد على قوة رمزية تقابل نظيرتها الفرنسية في بني ونيف. ولذلك، أمرت الحكومة المغربية في مارس 1902 حوالي 150 من الجنود والضباط لينتقلوا إلى فجيج من حاميات وجدة والسعيدية (على شاطئ المتوسط). وكان معظم هؤلاء الجنود من قبائل دكالة في السهول الأطلسية. وقد نقلوا إلى فجيج عبر السكك الحديدية الجزائرية. وكان من المعروف عن الفرق القبلية في الجيش المغربي أنه لايمكن الاعتماد عليها، وقد أثبتت فرق دكالة أنها لم تكن استثناءاً. فبمجرد وصول هؤلاء الجنود إلى مقرهم في قصر الوداغير، بدأوا في الهروب، وأحياناً يهربون بعد بيع بنادقهم. ولهذا لم يساعدوا الركراكي الذي كان قد أُقيل (بضغط من الفرنسيين) بعد شهور قليلة من تقلده لمنصبه بسبب عدم قدرته على التحكم في فرقه العسكرية الخاصة. ومع حلول صيف 1902 كان معظم أفراد الحامية قد اختفوا. ولم تصل الدفعة العسكرية الحقيقية الموالية إلا في أكتوبر 1904.[50]

خلال 1902 والنصف الأول من 1903، كانت القوات الفرنسية فعالة أكثر من الحامية المغربية في التحكم في الغارات والعنف الدائر حول فجيج. وإذا كان المركز قد بُنِيَ في بني ونيف في مارس 1902، فإن الحكومة الفرنسية كانت قد منعت العسكريين

---

(49) AGGA, 30H. 16, Année 1903, Com. Subdiv. of Tlemcen to Com. Div. Oran, Feb. 13, 1902, no. 824; 30H. 49, Affaires du Sud-Oranais, O'Connor to Gov. Gen., Oct. 4, 1903, no. 114; AMG, Alg. 14, Sit. Pol. 1902, Gov. Gen. to Min. War, March 4,1902, n°. 328; Gov. Gen. to Min. War, July 4, 1902, n°. 716; Gov. Gen. to Min. War, Aug. 5, 1902, n°. 850; Saint-René Taillandier, Origines, p. 68.

(50) طلب المخزن من الحكومة الفرنسية في أبريل 1902 بالتعاون على إرسال حامية من ثلاثمائة من الرجال الجدد والعامل الجديد إلى وهران عن طريق البحر، ثم ينقلون من هناك إلى فجيج عبر السكك الحديدية. وبالمقابل حصل الفرنسيون على إذن بإمداد الحامية في وجدة وفجيج بالمدربين العسكريين. وقد ذهبت البعثة العسكرية إلى وجدة ولكنها لم تذهب قط إلى فجيج. وقد تقلصت فرقة الحامية المغربية إلى 140 رجلاً التي لم تغادر ميناء العرائش إلا في مايو 1903. وقد وصلت فعلاً إلى وهران، ولكنها اتجهت إلى وجدة للمساعدة ضد ثورة بوحمارة. ثم وصل العامل الجديد فيما بعد إلى فجيج ومعه فرقة صغيرة من الجنود. AMG, Maroc C12, MM 1902, Burckhardt to Min. War; April 30, 1902, n°. 271; Doc. Dip. 1, 31, 44-7, 59, 60, 63; 64, 89-92; Saint-René Taillandier, Origines, pp. 70-81, 124, 133, 134, 138.

من استعماله لتهدئة فجيج. فكان مسموحاً لدوريات المراقبة بالتحرك داخل مسافات محدودة من المراكز فقط، وحتى القوافل التي كانت تنتقل من مركز لآخر كانت تتطلب توفير حماية قوية. وباختصار، كان الاحتلال محدوداً في عدد من النقط عوض أن يمتد إلى منطقة واسعة، مما سمح للأطراف المغربية المغيرة بالتحرك بحرية وتهجم كما تريد.

وبضغط من الجيش واللوبي الاستعماري في الجزائر، اللذين يعتبران بأنهما في وضعية مهينة ولا يمكن التساهل معها، اقترح جونار Jonnart، الذي أصبح حاكماً عاماً في ربيع 1903، القيام بهجوم مضاد ذي اتجاهات ثلاث على طول الحدود: قصف زناگة، وإرسال فرق للاستكشاف إلى بشار وإلى جبل بني سمير. فوافقت وزارة الخارجية الفرنسية على هذا المخطط، وإن لم تسمح باحتلال فجيج بصورة خاصة ولو مؤقتاً.

سافر جونار إلى بني ونيف في أواخر مايو ليُكَوِّن نظرة أولية عن موقع العمليات المرتقبة. وفي 31 مايو، طاف رُفْقَةَ العامل مع خفر عسكري صغير على أطراف الواحة لأخذ نظرة عنها. وفجأة أطلقت عليهم النار مجموعة من الزناگيين، ودامت المناوشات بينهم أربع ساعات، جرح فيها عدد من المحاربين في الفرقة العسكرية الفرنسية. ولم يكن هذا الصدام أخطر من الصدامات القوية التي حدثت في السنوات الثلاث الماضية، ولكنه اتخذ كتبرير إضافي للقصف الفوري.[51] وفي 8 يونيه، نُصِبَت أربع مدافع على سفحي جبلين جنوب الواحة ثم قصفت زناگة لمدة خمس ساعات. وقد تحطمت جدران الطوب، وتضررت مئذنة المسجد، ولكن معظم السكان فروا إلى بساتين النخيل المجاورة. ولم يمس القصف قصر الوداغير، الذي رفع أهله الأعلام البيضاء على جدرانه خلال القصف، وكذلك القصور الخمسة الأخرى لم يمسها القصف.[52]

وبعد أيام التقت جماعات القصور السبعة مع الجنرال أوكونور Général O'Connor، حاكم دائرة وهران، واتفق الطرفان على عقد السلم فيما بينهما. وأُخبر الأعيان بضمان الأمن للمسلمين والأوروبيين في فجيج، ونفي كل العناصر المناهضة للفرنسيين، والسماح للأوروبيين بالدخول بحرية إلى الواحة، وأداء تعويض بمبلغ 000 60 فرنك، وتسليم 150 بندقية، وأربع عشرة رهينة. وفي المقابل وافق أكونور على حماية

---

(51) AMG, Alg. 14, Correspondance 1903, Gov. Gen. to Min. of Foreign Affairs; May 31, 1903, nos, 738885 and 73975.

(52) "Algérie: Au Figuig," Af. Fr. (July 1903), pp. 219, 220; René Pinon, l'Empire de la Méditerrannée (Paris 1904), p. 252.

سكان فجيج عند زيارتهم للأراضي الفرنسية والسماح لهم بالاحتفاظ بحقوق أملاكهم في بني ونيف وما حوله.[53] ولما دُفع التعويض وسُلمت الأسلحة أُطلقت الرهائن بعد ذلك.[54] ولم يُشرك أوكونور وجونار العامل والكَباص (الذي كان موجوداً في الجزائر) في هذه الإجراءات كلها، وبذلك تم الرجوع إلى «السياسة القبلية» في المفاوضات المباشرة مع أهل المنطقة، عوض التعامل مع ممثلي المخزن بصورة خاصة. ولتفادي إثارة قلق السلطان وإثارة الانتقادات من طرف القوى الأخرى، إدَّعَى الفرنسيون أن هذا الإجراء قد اتُّخذَ بسبب خرق بنود البروتوكول من طرف أهل فجيج. وإذا كان الجيش والمستوطنون الجزائريون يعتبرون «سياسة المخزن» حجر عثرة في طريقهم للتوسع في الجنوب وتأمين الحدود، فإن جونار قد أذعن لباريس، ثم قام حاكم بني ونيف بالاتصال بالعامل فيما بعد. ولم يقم السلطان حتى بالاحتجاج ضد القصف بعد أن توصل بالضمانات بأن العملية قد اتُّخذَتْ كإجراء تأديبي ضمن شروط الاتفاقيات المبرمة، وأن سيادته على الواحة قد احترمت.[55]

ولما استسلم سكان القصر وتخلى عنهم السلطان فعلاً، اضطروا إلى إعادة النظر جذرياً في علاقاتهم مع الفرنسيين. وإذا كانت المدافع قد انسحبت إلى بني ونيف والفرق العسكرية لم تدخل بعد ذلك إلى الواحة، فإن فجيج قد تعرَّضَت للاحتلال، وتحولت إلى نوع من المحمية غير الرسمية لدائرة وهران. وكان الخوف من هجومات أخرى، قد تدمر بساتينهم وطرق سقيهم المعقدة، سبباً في التخلي عن المقاومة المسلحة. ولكن المشكل الجديد القائم أصبح يتمثل في التوصل إلى التفاهم مع الجيش الذي كان قد استقر فعلاً في بني ونيف.

معركة تاغيت

إذا كان الهجوم العسكري الجديد ليونيه 1903 قد قضى على حركة المقاومة في فجيج، فإنه قد أشعلها من جديد في تافيلالت. وأحدث تقدم أرتال الاستكشافات الفرنسية إلى بشار والقنادسة موجة من الاستنفار في وادي زيز، فتكونت الحَرْكَة الشعبية

(53) AMG, Alg. 15, Correspondance 1903, Jonnart to Min. War, June 16, 1903, no. 28; "Algérie: Au Figuig", pp. 220, 221.

(54) AMG, Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Jonnart to Min. War, March 24, 1904, n°. 633.

(55) Trout, Morocco's Saharan Frontiers, p. 54. [انظر أحمد مزيان، مرجع مذكور، ص. 464-479. م].

التي ظلت مـؤجلة لمدة طويلة. ولم يكن هدف المجاهدين هذه المرة هو إﯖلي، بل هو مركز الجيش في تاغيت في منطقة بني ﯖومي بوادي زوزفانة.

ساعد في تحقيق هذه الحَرْكَة ظهور زعيمين شعبيين مُدَرَّبَيْن، وهما مولاي مصطفى الحنفي وابنه مولاي عَمرو، المعروف جيداً بابًّا سيدي، الشريفان المعروفان أكثر في أولاد سيدي الحنفي. وكانت هذه العائلة العلوية تسكن في منطقة تِزِمّي لتافيلالت (قصر الشلالف) وواحة الرَّتَب معاً (قصر الجرامنة وربما في قصور أخرى) في أقصى وادي زيز. ولهذه العائلة تقاليد عريقة كونتها شهرة جد مولاي مصطفى، الذي أقام الزوايا في وادي زيز، وجمع حوله أتباعاً كثيرين. وقد أصبحت العائلة مشهورة كوسيط سياسي أيضاً، وبالخصوص في خدمة آيت عطا الرّتب في نزاعاتهم على المراعي وبساتين النخيل. وفي منعطف القرن كان مولاي مصطفى هو الذي يقوم بالتحكم في المنطقة. وإذا كان أولاد سيدي الحنفي ينحدرون من نفس أصل شرفاء تافيلالت، فإنهم كانوا مثل درقاوة مدغرة مرابطين نشيطين أيضاً، ولايشاركون في الخصومات الداخلية لأبناء عمومتهم في أسفل الوادي البعيد.

وخلال معظم القرن التاسع عشر قضت زاوية السي محمد العربي الدرقاوي في مدغرة على زوايا الحنفيين. وبعد وفاة العربي، وتفكك تنظيمه الديني، بدأ نجم الحنفيين يبرُز بقيادة أبا سيدي ومولاي مصطفى معاً. والواقع أنهما ربّما حاولا بناء سمعتهما بشكل جيد بمواصلة السير على هدي تعاليم السي العربي الجهادية وجمع أتباعه السابقين. ومع ذلك، فلم يستطيعا تحمل قيادة الزاوية الدرقاوية ما داما ينتسبان إلى القادرية، وهي زاوية لها أتباع كثيرون في الجنوب الشرقي.

كانت الحَرْكَة تتطلب ولياً مشهوراً بسمعته للعمل سواء كقائد فعّال أو كقائد رسمي. وصاحب بركة تجعله مقبولاً عند الله ويكون كوجه يترفع عن التعصّب القبلي ويستطيع أن يجمع الناس حوله. وقد أدى كل من أبّا سيدي ومولاي مصطفى مهمتهما بشكل جيد. كان مولاي مصطفى رجلاً محترماً جداً كعالم زاهد ووسيط خبير، وعمل على تنظيم حركة المقاومة منذ سنة 1900. وفي الشهور التي تلت سقوط توات كان قد ظهر كمعارض محتمل لمولاي عبد العزيز.[56] ومن جهة أخرى، كان أبا

---

(56) AMG. Alg. 14, Sud-Oranais 1900, Risbourg to Com. 19th Corps, June 29, 1900, n°. 552; Sit. Pol. 1901, Révoil to Min. War, July 3, 1901, n°. 1247.

سيدي المشهور ببسالته في القتال كشخص مَهيب الجانب ويوحي بالقيادة والشجاعة للمحاربين في الحَرْكَة، وبخاصة آيت خباش. كان الرجلان يمثلان معاً نوعاً من الفريق المكون من الأولياء المحاربين حيث تولى الأب الدور الثاني.[57]

لم تتجمع قوات المقاومة في تافيلالت ولكنها تجمعت في بوذنيب على وادي گير، ربما من أجل جذب المحاربين من گير العليا ومنطقة وادي عيسى حيبر ومن وادي زيز كذلك. وكان التنظيم العسكري والانضباط غائبين، ما عدا القيادة الحكيمة لابّا سيدي. وبقي مولاي مصطفى إلى الخلف، ربما بسبب سنه المتقدم فقط. (ومن الغريب، أن السي إبراهيم الموجود في القنادسة، قد رجع إلى بوذنيب أيضاً، ولكن كمبعوث للفرنسيين في محاولة لإقناع الحَرْكَة بالتخلي عن القتال).[58] سافر كل محارب إما راكباً أو ماشياً، مع قبيلته الخاصة أو قريته. وغادرت الحَرْكَة بوذنيب في أوائل غشت، وسارت بعيداً إلى بشار، وهناك أقامت مَحَلَّتها. كانت القاعدة الأساسية للمحاربين تتكون من آيت خباش وأولاد جرير، الذين جاء أغلبهم على البغال والجمال أو الخيول. وشارك كذلك عدد كبير من ذوي منيع، أغلبهم من أولاد بوعنان الذين انتقلوا إلى القرب من تافيلالت في 1900. كما انضم إلى الحَرْكَة أيضاً سكان وادي زيز وگير وعيسى حيبر، ومجموعات من قبائل آيت يافلمان، ومجموعات من أتباع بوعمامة، ليصل مجموع هذه القوة إلى أربعة أو خمسة آلاف رجل. وصَاحَبَ الفرق المحاربة إلى بشار كذلك حوالي ثلاثة آلاف من النساء والأطفال. ومع ذلك، وإن بدا أن الحَرْكَة لم تجلب انتباه قبائل الأطلس الكبير والمتوسط مثلما حصل في سنة 1900 و1901، فإن عصابات صغيرة من المغامرين التي جاءت من مناطق مغربية بعيدة ربما قد شاركت في هذه الحَرْكَة. ولاشك أن مخيم بشار قد عرف اضطراباً كبيراً في التنظيم، وحصلت مشاكل كثيرة فيما يتعلق بالماء والغذاء.

كان المجاهدون مقتنعين بأنهم مسلحون بما فيه الكفاية للقيام بالهجوم على الفرنسيين في تاغيت وإخراجهم من منطقة بني گومي. وإذا كانت الأسلحة التقليدية ما تزال تستعمل في الجنوب الشرقي، فإن معظم المحاربين كانوا يحملون البنادق الحديثة وبخاصة ذات الطلقة الواحدة المعروفة بالريمينجتون Remington. وقد حصلوا على هذه

---

(57) A. la Chatelier, "Al-Hanafi" الاستجواب رقم 10 و23.

(58) AMG, Alg. 15, correspondance 1903, Jonnart to Min. War, Aug. 16, 1903, n°. 1575.

الأسلحة عن طريق التجارة أو استولوا عليها في غاراتهم الأولى على الفرنسيين. فكان المهاجمون في تيميمون، مثلاً، يحملون حوالي ثمانين مدفعاً رشاشاً من نوع لوبيل Lebel.[59] ويقال إنه خلال سنة 1901 و1902 باعت أو فقدت فرق حامية المخزن في تافيلالت أكثر من ألفي بندقية من أنواع مختلفة، وهي كل ما كان عندها تقريباً.[60] ومن المحتمل أن يكون العديد منها قد استخدم لأول مرة في تاغيت. لم تحاول التقارير الميدانية الفرنسية الواردة عن الحَرْكَة أن تُقَدِّرَ قوتها الحربية، بل اكتفت بأن لاحظت أن بعض المشاركين كانت عندهم أسلحة من نوع لوبيل، وأن عدداً كبيراً منهم كانوا « مسلحين بشكل جيد » Très bien armés.[61]

سارت الحَرْكَة في 17 غشت إلى بني گومي وحاولت الهجوم على مركز تاغيت وقصر بَربّي لمدة ثلاثة أيام. وقد ردت فرق الحامية الجزائرية المتكونة من 470 عسكرياً كل الهجومات، مستعملة في ذلك مدفعين من عيار 80 مليمتراً. وفي 20 غشت توقف معظم المغاربة عن المعركة، وتوزعوا إلى فرق صغيرة، وتراجعوا إلى الخلف نحو الغرب. وقد فقد الفرنسيون خلال المعركة تسعة من القتلى وواحداً وعشرين من الجرحى. وحسب تقدير الجيش الفرنسي، فقد فقدت الحَرْكَة ما يقرب من مائتي قتيل. وانتُقِم لبعض هؤلاء القتلى في 2 شتمبر، عندما قام حوالي مائتي محارب راكب من الذين التجأوا إلى العرق الغربي بعد المعركة بهجوم مباغت على قافلة عسكرية في المنگار. فنهب المهاجمون القافلة وقتلوا منها ستة وعشرين رجلاً، من بينهم ضابطان فرنسيان، ثم هربوا نحو الغرب.[62]

كانت الحَرْكَة التي حاربت في معركة تاغيت هي المعركة الأولى من سلسلة من التحالفات الشعبية والقروية التي واجهت الجيش الفرنسي في مناطق مختلفة من البلاد

(59) AMG. Alg. 14, Sit. Pol. 1901, Susbielle, "Rapport herbdomadaire de l'annexe d'Igli," March 30-April 5, 1901.

(60) AMG, Maroc C12, MM 1902, Burckhardt to Min. War, May 31, 1902, n°. 247.

(61) AMG, Alg. 15, Taghit, Susbielle, "Rapport sur les opérations autour de Taghit," Aug. 25, 1903.

(62) AMG, Alg. 15, Taghit, Susbielle, "Rapport sur les opérations autour de Taghit," Aug. 25, 1903; El-Moungar. Jonnart to President of the Council, Sept. 11, 1903; Correspondance 1903, Jonnart to Min. War, Sept. 4, 1903, n°. 1731; AGGA, 22H. 37, Défense de Taghit, O'Connor to Com. 19th Corps, Sept. 7, 1903, n°. 69; Si Brahim to Susbielle, Aug. 26, 1903 (trans. From Arabic); "L'Attaque de Taghit," Revue de Paris, 10 (Oct. 15, 1903), pp. 699-714; Blaudin de thé, Historique des Compagnies méharistes (Algiers, 1955), pp. 21, 22.

مــا بين 1903 و1912. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أظهر فيها المغاربة القدرة على التعبئة القبلية الشعبية خلال مرحلة الغزو الفرنسي. وكان مفتاح نجاح هذه الحَرْكَة هو ظهور قائدين كبيرين ووليين لهما سمعة دينية كبيرة بقيا خارج التحالفات القبلية ومشاحناتها. وهما الحنفي الأب والحنفي الإبن اللذان سارا على هدي سيرة بوعمامة، والعربي الدرقاوي، والوجوه الأخرى التي تنتمي إلى ماضي شمال إفريقيا كأفراد مارسوا تأثيرهم كأولياء وكوسطاء ماهرين من أجل توحيد القبائل والمجموعات الاجتماعية، ولم تكن لهم، فيما عدا ذلك، ارتباطات بالتنظيم السياسي وقيادته. كان الأولياء والشرفاء، حقاً، بما فيهم السلطان نفسه، هم الأفراد الذين يستطيعون وحدهم الحكم حتى في الولاءات القصيرة الأمد بسبب وضعهم داخل البنية القروية للمجتمع المغربي. وبالطبع، فإن مجرد التأهيل للولاية أو الشرف لايعني سوى التحلي بالزهد، والخصال الحميدة، والحنكة السياسية، إلى جانب التواجد في المكان المناسب في الوقت المناسب. وبالرغم من كثرة المرابطين والشرفاء معاً في وادي زيز، فإن أي أحد منهم لم يتول قيادة المقاومة من 1900 إلى أوائل صيف 1903.

نجحت حَرْكَة تاغيت كَعُصْبَة قبلية بديلة مؤقتاً، ولكنها فشلت كجيش بشكل يثير الشفقة. وبذلك كشفت بصورة واضحة جداً عن حدود واختلال التحالفات مما كان ينذر بمآل كل محاولة للحرب الشعبية في الجنوب الشرقي أو في أي مكان آخر. فالأعداد الكبيرة والحماس الشعبي، والقيادة الروحية (المستمدة من الله)، وحدها لاتستطيع تعويض غياب الأسلحة الحديثة والذخيرة، والتجهيزات الفعالة والانضباط العسكري، والتنظيم المحكم، والتي تتوفر كلها لدى الطرف الفرنسي. كان القادة الأولياء، مثل قيادة بوعمامة لثورة 1881، زعماء جيدين، ولكنهم جنرالات سيؤون. فلم يُظهروا في ساحة المعركة ما يدل على تدريب خاص أو تجربة خاصة. صحيح أن هذا المجتمع لا يحتاج عادة إلى المختصين من هذا النوع. وبالتالي، فإن الحَرْكَة المذكورة لم تكن أكثر من حشد غفير غير محكم من الفرق القبلية العديدة، وليس لديها استراتيجية موحدة، سوى الاندفاع للقتال في المقدمة. فعندما رَدَع الفرنسيون الهجوم، انحلت الوحدة القبلية السحرية بسرعة ثم حاول كل واحد منهم النجاة بنفسه. ولايبقى للقادة آنذاك إلا أن يعيدوا وضع قاعدة أساسية لعصبية جديدة أو يذعنوا ويستسلموا. باختصار، يمكن للقوة الشعبية أن تتسبب في سقوط بعض الجرحى، ولكنها لن تتغلب على العدو. لقد كان لمعركتي تاغيت والمنكار، فعلاً، أثر عكسي تماماً عما كان يتوقعه

أبا سيدي والمحاربون معه. فبدل أن يطردوا الفرنسيين من زوزفانة، أعطوا لهم الفرصة للتبرير الذي كانوا في حاجة إليه كي يتقدّموا نحو وادي گير.

في نهاية صيف 1903، كان يبدو أن المقاومة في الجنوب الشرقي كانت في مرحلة الانهيار. فائتلاف الحنفين قد تداعى، وذوي منيع كانوا يعقدون السلم في مراكز زوزفانة شيئاً فشيئاً، وفجيج ركنت إلى سكون تام. وفوق كل هذا، لم يكن للسلطان سوى أن يتخلى عن مسؤولياته كأمير للمؤمنين، بل وكان يحاول أن يفسد المقاومة ويدعو السكان إلى التعاون مع الجيش الفرنسي وفقاً لمقتضيات البروتوكول والاتفاقات المبرمة مع الفرنسيين. وبموافقة عبد العزيز على مخطط الإجراء التأديبي الفرنسي - المغربي في منطقة الحدود بدون أن يتحمل المخزن بسط سلطته وتأثيره إلى وراء ما كان يمكن أن يحققه مولاي الحسن، يكون قد تخلى بالفعل عن فرض السلطة المركزية في المنطقة، التي كانت كلها تقريباً في أيدي الفرنسيين سواء كانت جزائرية أم مغربية. كان يظهر أن عبد العزيز ووزراءه كانوا يرون مصلحتهم في التخلص بسرعة من قضية الحدود بالحصول على ضمانات السيادة الشريفة على جزء من المنطقة، وبخاصة فجيج وتافيلالت، بدون تحمل مسؤولية مباشرة أكثر للحفاظ على القانون والأمن. لذلك انتهى الأمر بالتخلي عن ذوي منيع وأولاد جرير للحكم الفرنسي. والذي كان يهم نخبة المخزن أكثر، هو الأزمة المالية والاقتصادية، وثورة بوحمارة، والفئات المتصارعة فيما بينها داخل البلاط، لأن هذه القضايا هي التي كانت تشغل تفكيره أكثر مما تشغله مواصلة الجهاد على حدود الصحراء.

الفصل السابع:

المقاومة والتحول التجاري 1903 - 1907

بعد معركة تاغيت، عَبَرَ الجيش الفرنسي جبل بشار في خريف 1903، وبدأ في مراقبة الأراضي الواقعة بين زوزفانة وگير السفلي. وبقي المجاهدون خلال الشهور الموالية في وادي زيز من دون حركة، وانتعشت التجارة بشكل مثير بين زيز والمراكز الفرنسية، وتبين أن مجال المقاومة في الجنوب الشرقي قد أخذ في التقلص. وبدا وكأن السوق والمحرك البخاري قد عَوَّض الرشاش والمدفع كأداتين أوليتين للغزو والمراقبة. ومع ذلك، فقد استمر نظام مولاي عبد العزيز في نفس الوقت في التداعي أمام الضغوط الأوروبية والاهتزازات الداخلية. فبينما كان العديد من الناس في الجنوب الشرقي يرغبون في الاستفادة من التجارة الفرنسية والتوغل إلى تاغيت، فإن السكان كانوا على أية حال بمنأى عن مد المعارضة المتصاعد عبر المغرب ضد التدخل الفرنسي والتنازلات الشريفية معاً.

"منهج ليوطي"

بعد معركتي تاغيت والمنگار، أثار الجيش الفرنسي، والمستوطنون الجزائريون و«الحزب الاستعماري»، ضجة كبرى ضد سياسة الحد من التحرك العسكري على طول الحدود التي سمحت باللصوصية واستباحة القانون دون القيام بأي ردع لذلك. ومن بين المطالبين بالعمل العسكري، الحاكم العام جونار الذي اطمأن إلى تعيين الجنرال لويس - هوبيرت - جونسالف ليوطي Général Louis-Hubert-Gonsalve Lyautey على رأس القيادة الفرنسية بعين الصفراء. كان ليوطي قد اكتسب شيئاً من الشهرة كجندي استعماري في طونكين Tonkin ومدغشقر. وربما كان جونار مقتنعاً بأنه يستطيع أن يفرض النظام في منطقة الحدود بشكل نهائي دون القيام بحملة دبلوماسية مكلفة وشاقة. بل ذهب جونار بعيداً فأعطى له الحرية الكاملة في التصرف تقريباً، حتى إن ليوطي كان يتصل مباشرة

بالحاكم العام ووزير الحرب، دون احترام التراتب العسكري الذي يمر من قطاع وهران فالفيلق التاسع عشر.[1]

اشتغل ليوطي كحاكم للقسم الفرعي من 1903 إلى 1906، ثم حاكماً لقطاع وهران حتى 1910. لقد وصل إلى عين الصفراء دون أن تكون له خبرة في التعامل سواء مع المسلمين أو مع سكان الصحراء. وقد استعان خلال شهوره الأولى في الحدود بنصائح ضباط الشؤون الأهلية الذين كانوا متمرسين بالمنطقة.[2] وبمجرد ما تعرف ليوطي على الأرض والسكان، سارع إلى التراجع عن الأهداف العسكرية الحذرة للضباط الذين سبقوه بالمنطقة. فقد اشتغل ليوطي في طونكين ومدغشقر معاً تحت قيادة الجنرال جوزيف جاليني Général Joseph Galliéni وأصبح من المدافعين المتحمسين عن أفكاره عن الحرب الاستعمارية. كان يرى، مثل جاليني، أن تهدئة السكان «الأصليين» ليست مشكلة استراتيجية المعركة أكثر مما هي مشكلة المراقبة السياسية التي تؤدي في النهاية إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولما وصل إلى عين الصفراء لم يكن مجرد جندي فقط، بل كان مُنَظِّراً استعمارياً كذلك. وكانت الحدود الجزائرية ـ المغربية هي التي سيختبر فيها فرضياته عن طبيعة المجتمعات «الأصلية» وأحسن الطرق لإخضاعها بأقل قوة ممكنة. وبعبارة أخرى، كان ليوطي يحمل في ذهنه مخططاً كبيراً لما تولى الحكم، وإن كان مخططاً فضفاضاً في الهندسة الإدارية والسياسية.

مَثَّلَ تعامل ليوطي مع حرب الصحراء تحولاً أساسياً بالنسبة للطرق التي استعملها الحكام الذين سبقوه. كان هؤلاء قد حددوا احتلالهم الفعلي في جبال القصور ووادي زوزفانة ـ الساورة وحصروه في دائرة ضيقة من الأراضي التي تحيط بالمراكز العسكرية. وكانت القوافل العسكرية تتنقل من مركز لآخر بخفر حربي كبير. ولذلك كانت الأطراف المغيرة تتحرك بحرية في مسافة قصيرة داخل المنطقة المحتلة وتهجم كما تريد دون أن تخاف من متابعتها بعيداً. كان لليوطي هدفان أساسيان في إعادة تنظيم النظام العسكري: الأول هو إبراز القوة العسكرية الفرنسية بطريقة تجعل المجموعات المعادية تطلب إقامة السلم بدون قتال. والثاني هو محاربتهم في عقر دارهم. كما كان يرفض استراتيجية «المعركة الحاسمة» التي استعملت في الحروب القارية،

(1) Louis-Hubert-Gonsalve Lyautey, Vers le Maroc: Lettres du Sud-Oranains, 1903-1906 (Paris, 1937), p. 13.

(2) Lyautey devant le Maroc: Lettres inédites du général Lyautey au Colonel Reibell (1903-1908): Présentation de Jean Brunon (Marseille: Vert et Rouge, Revue de la Légion Etrangère, n.d.), p. 13.

مفضلاً الاعتماد على التهدئة الشاملة وغير المتسرعة لمجموعة من الأراضي، الواحدة تلْوَ الأخرى، باستعمال التقنيات السياسية والعسكرية كذلك.[3]

كان العنصر الأساسي في قوة التهدئة هو الشركات الصحراوية: كان تسليح هذه الشركات خفيفاً، وكانت تتكون من وحدات مجهزة من الراكبين لملاحقة العدو بسرعة وبشكل مباغت إلى مسافات بعيدة. وقد تكونت الشركة الصحراوية الأولى كلها من مجندي رجال القبائل المحلية في توات سنة 1902. وكان هدفها الأساسي هو حل مشكلة تنقل القوافل الكبيرة من الفرق العسكرية الهامة من القواعد الجزائرية إلى الصحراء الوسطى. كان الرجال في هذه الوحدات يتحملون بأنفسهم مسؤولية خيولهم أو مهاريهم والمحافظة عليها، وكذلك التخفيض من عدد قوافل المؤونة. تكونت شركتان في منطقة الحدود في ربيع 1904. فاستقرت واحدة منهما في بني عباس بوادي الساورة وكانت تستعمل المهاري، أو الجمال. وكانت الأخرى تنطلق في عملها من مركز كولومب بشار Colomb-Béchar، الذي أقيم بجانب قصر بشار في أكتوبر 1903. وكانت هذه الشركة تستعمل الخيول، مادامت الأرض تسمح بذلك. وكانت الشركتان تقومان بالتحرك في مدار واسع حول قواعدها.

كانت هذه الشركات مؤازرة من طرف القناصين والسُّباهي (جنود أتراك غير نظاميين) تابعين للجيش الجزائري. وقد خصص ليوطي هذه الوحدات للصحراء، فأزاح عنها البذل المستعملة في الشمال وجعل أصحابها يتحملون مسؤوليتهم بأنفسهم. وقد ساعدتهم هيأتهم الخفيفة على التحرك بسرعة لمساعدة الشركات الصحروابة. وكان الخط الثالث في القوات الحدودية هو فرق الخيالة من الفيلق الأجنبي. وكانت تستعمل كوحدات احتياطية متحركة في حالة عدم الوفاء من جانب كل وحدات المسلمين. وهناك في الأخير الجنود النظاميون الأوروبيون الذين يكونون حاميات المراكز، ولهم مسؤولية فرق المدافع الرشاشة ومدافع 75 مم و80 مم. وقد قلص ليوطي عدد المراكز في المنطقة، ولكنه قوّى من حجم المراكز الموجودة.[4]

---

(3) كتب الكثير عن منهج ليوطي. ويوجد عرضها الكامل - وربما الاكثر تفصيلاً، في أعمال ليوطي الخاصة، وبخاصة Vers le Maroc وانظر كذلك: Jean Gottman, «Bugeaud, Gallièni, Lyautey: The Development of French Colonial Warfare», in Edward M. Earl, Markers of Modern strategy (Princeton, 1943), pp. 238-49; Kim Munholland», The emergence of the Colonial Military in France, 1880-1905», diss. Princeton University, 1964.

(4) E. Arnaud and M. Cortier, Nos Confins saharien: Etude d'organisation militaire (Paris, 1908), pp. 77-84, 156-60; Blaudin de Thé, Historique des compagnies méharistes (Algiers, 1955); Augustin Bernard, Les Confins algéro-marocains (Paris, 1911), pp. 197-200; Lyautey, Vers le Maroc, pp. 48-56.

ولما كانت فرق ليوطي مجهزة ببنادق لوبيل ذات الطلقات السريعة، وبالأسلحة الرشاشة، والمدافع، والذخيرة الكافية، وتتوفر على نظام لُوجِسْتِيكي منظم وسريع، فإنها كانت بذلك تتفوق من الناحية التقنية بشكل كبير على أعدائها أينما وقع الصراع. ومن المؤكد أن ليوطي قد قام بغزو الجنوب الشرقي للمغرب بسرعة كبيرة بسبب تفوقه العسكري. ولم يركز ليوطي في تقاريره وكتاباته على هذه النقطة، ولكنه ركز على الطرق غير العسكرية التي طبقها في مسألة التهدئة والمراقبة. وكان يرى أن مراكزه العسكرية كانت بمثابة «مراكز للجذب» لا «كأقطاب للردع»، مما يعني أنه كان يرمي أولاً إلى محاولة إقناع الفرق المعادية وقادتها على التفاهم بالعفو عنهم، وإعطائهم منحاً مالية، وتمكينهم من العناية الصحية، ومن فرص تجارية، وهو العنصر الأهم. ولاختبار نظرياته في «التدخل السلمي» اعتمد ليوطي على مساعدة فرقة خاصة من الضباط الشباب في مصلحة الاستخبارات Service de Renseignements المعروفة من قبل «بمكتب الشؤون الأهلية» Bureau des Affaires Indigènes الذي كان معروفاً قبل ذلك «بالمكتب العربي» Bureau Arabe. كان هؤلاء الرجال، الذين يعتبرون من تلاميذ ليوطي وأنصار منهجه، مدربين بشكل خاص على قيادة الوحدات العسكرية الخاصة بالمسلمين، والتفاوض على إخضاع قادة القبائل، وإقامة الإدارات والأسواق المحلية، والتعامل مباشرة مع السكان المسلمين بشكل عام. وكانوا يتكلمون العربية أو يستعينون بمترجم إلى جانبهم. وقد خصصوا كثيراً من وقتهم لجمع الأخبار الخاصة بأنشطة المقاومة والظروف السياسية في الجهات التي تقع غرب المنطقة المحتلة. كما كانوا يجمعون وينظمون قدراً كبيراً من المعلومات عن المؤسسات الاجتماعية والسياسية للقبائل غير الخاضعة وعن مجموعات الواحات. ويرجع الفضل إلى رجال ليوطي في إيجاد المادة الإثنوغرافية التي تم تدوينها في تلك الفترة.[5]

(5) كان ضباط الشؤون الأهلية يجمعون الأخبار السرية بصورة منتظمة من الجواسيس المسلمين والمخبرين. وكان الجزائريون الذين يعملون لصالح الفرنسيين يسافرون أحياناً إلى المناطق المعادية للاختلاط بالناس والتقاط الأخبار المهمة. كما كان المخبرون المغاربة يأتون خفية أحياناً أخرى إلى المراكز العسكرية فيؤدى لهم الثمن حسب قيمة الأخبار التي يقدمونها. وكانت الأخبار السرية تؤخذ كذلك من التجار وأصحاب القوافل. وغالباً ما كانت تسجل هذه الطرق في التقارير الميدانية من طرف ضباط الشؤون الأهلية. وكان ضباط ليوطي يقدمون كذلك رشوة مهمة من أجل ضمان خضوع أو تعاون القادة المسلمين. وكان ليوطي يعتبر هذه الوسيلة مهمة للغاية ويشتكي أحياناً من عدم كفاية «الصناديق السرية». فقد كتب في 1904 إلى جونار Jonnart «أن ليس هناك مقاطعة في حاجة ماسة [إلى الصناديق السرية] أكثر من فرع قسمي. فقد

لم يختر جونار ليوطي بسبب مزاياه العسكرية فقط، ولكن بسبب جرأته على وضع الجيش مرة أخرى في حالة هجوم، ودهائه في الاستحواذ به بعيداً عن أعين وزارة الخارجية. وقد فضلت المجموعة الأوروبية في الجزائر وبعض الضباط في قطاع وهران «السياسية القبلية» على طول الحدود، لأنها مكنت الجيش من تجاهل السلطان وممثليه المحليين وأدت إلى التعامل مع القبائل والواحات ككيانات سياسية مستقلة. وإذا كان ليوطي قد أيّد «السياسة المخزنية» لديلكاسيه Delcassé فذلك لأسباب مختلفة تماماً عن تلك التي كانت في ذهن وزير الخارجية:

> أعتقد أنه يجب أن ننظر إلى الاتفاق الفرنسي - المغربي وفي الوجود الوهمي لقوة مختلطة للشرطة على أنه أمر مرن جداً، وواسع جداً سيسمح لنا بحماية أنفسنا كلما احتجنا إلى ذلك، وبذلك يمكننا القيام بالعمل في أماكن لا يمكننا أن ندخل إليها من دون هذا الاتفاق، ونتمكن من استعمال رجال الشرطة؛ ورعياً لهذه الروح التي يقوم عليها هذا الاتفاق، أطلب أن يسمح لي بتطبيقه.[6]

لقد أخلص ليوطي للشكليات المعلنة في الاتفاقات حيث حافظ على الاتصال المنتظم مع عامل المخزن في فجيج (وبالمندوب المغربي في وجدة بعد 1906) فيما يتعلق بالتحركات العسكرية الفرنسية من أجل المحافظة على العمل المشترك. كما وافق على القيام بالنشاط العسكري داخل الحدود التي وضعتها وزارة الخارجية. ومع ذلك، فقد استمر في ضغوطه على الحكومة، للتوغل بعيداً في الأراضي المعترف بها من طرف الاتفاقات على أنها مغربية. غير أن حججه لم تكن جديدة في تاريخ الحروب الاستعمارية: لا يمكن الاطمئنان نهائياً إلى المنطقة المحتلة من دون إرسال الدوريات إليها

=صرف القائد بيرون Pierron، في ثلاثة أشهر، الـ600 فرنك التي أرسلتها له قبل شهرين. إذ كان عليه أن يطور الاتصالات السرية مع تافيلالت، وتنظيم احسن قسم للاستخبارات، والأداء بسخاء للمبعوثين، وشراء المخلصين المترددين، عند الافتضاء (لنتكلم بصراحة)... فليس هناك من أمر محزن أكثر من التقصير في الجزاء السخي، عندما تقدم مائة فلس لأناس يستضيفونك بكل كرم عندما تزورهم، بعد أن ضمنوا لك عميلاً مهماً». AMG. Alg. 1904, Lyautey to Gov. Gen., Janv. 13, 1904, n°1. 16, Sit. Pol.، كما حصل ليوطي على تمويلات خاصة من أجل الرشاوي وعلى تمويلات من لجنة المغرب Comité du Maroc، التي تعتبر فرعا من الحزب الاستعماري. وكان جونار يعرف كل شيء عن هذه التمويلات. انظر: C.M. Andrew and A.S. Kanya-Forester, «Th French "colonial Party": Its Composition, Aims and Influence, 1885-1914», The Historical Journal, 10, n°1(1971), p. 116.

(6) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Lyautey to Gov. Gen., Jan. 13, 1904, n° 1

وبناء المراكز في قلب المنطقة لحمايتها. وعندما تُحتل منطقة ما يصبح التراجع عنها أمراً غير مقبول، لأن إظهار أي علامة ضعف قد يشجع كثيراً قوات المقاومة. وقد وصلت العلاقات بين الجيش ووزارة الخارجية ما بين 1903 و1912 إلى نوع من الصراع المستمر حول حدود التوسع نحو الغرب. وكان جونار دائماً إلى جانب الجيش.

وكان الحدث المشهور في هذه المرحلة هو عدم الإذن لليوطي باحتلال رأس العين في يونيــه 1904، وهو مكان وافر المياه في الهضاب العليا المغربية التي يستعملها بني گيل. كان ليوطي ينوي أن يقيم هناك مركزاً وسوقاً من أجل إخضاع بني گيل، الذين كانوا يُغِيرُون على الأراضي الجزائرية طيلة عدة سنوات، ومن أجل وضع حدٍّ لتأثير بوعمامة. غير أن وزارة الخارجية قد أبطلت العملية، على غير ما كان متوقعاً، خوفاً من استثارة تدخل الألمان السريع والإضرار بالتأثير الفرنسي على مولاي عبد العزيز. لم يحتج السلطان على هذه العملية، وإن كان ليوطي قد ادعى بأن له إذناً من المندوب المغربي في وجدة. كما استعمل ليوطي أسلوب التسويف ليبقى على جيشه في موقعه، وحصل بمساعدة جونار على موافقة الحكومة على الاحتلال في أكتوبر. تغير اسم المركز إلى برگنت Berguent، ما دام اسم رأس العين يشير إلى نقطة مغربية في اتفاقات 1902. ولم تتسبب هذه المسألة في إظهار الصراع بين ليوطي ووزارة الخارجية بباريس Quai d'Orsay حول سياسة الحدود فقط، ولكنها بقيت نموذجاً لأسلوب الاحتلال على مدى السنوات الثماني المقبلة. فعندما تعترف الحكومة بحق استعمال الجيش للاتفاقات كمظلة لحماية احتلال الأراضي المغربية، فإنها تستطيع إيجاد تبرير جاهز لذلك.[7]

لم يكن لليوطي هدف واضح ونهائي في التوغل داخل الأراضي المغربية. فخلال الشهور الأولى من إقامته بالحدود، كان يهدف إلى احتلال تافيلالت وتمديد خط السكك الحديدية إلى هناك في أسرع وقت ممكن. كان العديد من التوسعيين، في ذلك الوقت، لا يتحدثون عن مد السكك الحديدية عبر الصحراء الوسطى بقدر ما يتحدثون كثيراً عن مدها نحو الغرب، إلى الساحل الأطلسي كوسيلة لفصل المغرب عن الجنوب.[8]

(7) Kim Munholland, «Rival Approaches to Morocco: Delcassé, Lyautey, and the Algerian-Moroccan Border, 1903-1905», French Historical Studies, 5, n°. 3 Carl V. Confer, «Divided Counsels in French imperialism: The Ras-el-Ain Incident in 1904», Journal of Modern History, 18 (March 1946), Lyautey, Vers le Maroc, pp. 75-120. [انظر كذلك، عكاشة برحاب، من أسواق الحدود المغربية – الجزائرية، عين بني مطهر 1845-1912، الرباط نيت، المغرب، 2004، ص .7-40.]م.

(8) Bernard, Confins, pp. 274-8; Munholland, «Rival Approaches», p. 339.

ومع ذلك، فمع حلول خريف 1904 اعتبر ليوطي أن عدد سكان تافيلالت كبير جداً وعداوتهم مستحكمة جداً، بحيث لا يمكن إخضاعهم إلا بحملة عسكرية عامة ومكلفة، ومجهزة بشكل كبير. ولذلك قرر عوض ذلك تشديد المراقبة الفرنسية على طول الحدود من البحر المتوسط إلى وادي الساورة والتقدم بتدرج، حتى يمهد الطريق لبناء خطوط السكك الحديدية الشمالية والجنوبية معاً، والتي يمكنها في يوم ما أن تسهل غزو كل المغرب.[9] لذلك، استمر الجيش في التقدم إلى الأمام لأن ليوطي كان يريد احتلال أكثر ما يمكن من الأراضي المغربية قبل إعلان فرنسا حمايتها على المغرب، ذلك أن كل تقدم صغير في الميدان يتطلب بشكل بديهي تقدماً آخر من أجل حماية التقدم السابق.

كانت استراتيجية ليوطي الأساسية على طول الحدود الجنوبية تتمثل في خلق خطوط أمامية من المراكز و« دوائر العمليات » لحماية السكك الحديدية والمنشآت في جبال القصور ووادي زوزفانة ـ الساورة. وهكذا احتل بشار في أكتوبر 1903، فسماه كولمب Colomb (الذي سيسمى، فيما بعد، كولمب بشار Colomb-Béchar) ليتحايل على شرط من شروط اتفاقات 1902 التي تجعل من بشار قرية مغربية.[10] أما المراكز الأخرى الأمامية التي أقامها فهي؛ فرطاسة الغربية، غرب جبل بني سمير (مارس 1904)، وبرگنت في وسط الهضاب العليا (يونيه 1904)، وتالْزازة، على بعد حوالي 72 كلم شمال كولمب بشار (أبريل 1905). وقد تمَّ استعمال المركزين الأولين لضمان إخضاع بني گيل، فأنجز هذه المهمة بعمليات حربية محدودة مع نهاية 1904. وفتح خط السكك الحديدية في أكتوبر من ذلك العام بين بني ونيف وبن الزيرگ، وهي نقطة تقع في الممر الواقع بين جبل عنتر والنهاية الشمالية لجبل بشار. وتم تمديد الخط من هناك نحو الجنوب الغربي إلى كولمب بشار، الذي وصل إليه في يوليوز 1905، ثم أصبح مركز بني عباس، في الجنوب البعيد قاعدة تنطلق منها الشركات الصحراوية إلى المنطقة الواسعة غرب وادي الساورة. وبدأت الدوريات في 1904 تزور واحة تَابَلْبَلَة بشكل مستمر وتتجول مع شركات توات الصحراوية في عرق إگدي.[11]

---

(9) Lyautey, vers le Maroc, pp. 56, 58, 111, 213-15.

(10) Lyautey, Vers le Maroc, p. André Collier, Notre Protectorat Marocain, (Paris, 1930), p. 68.

(11) انظر فيما يتعلق بالتوغل في الصحراء غرب وادي الساورة وتوات، Capt. Augiéras, «La pénétration dans le Sahara occidental», Ren. Col. (July 1923), pp. 225-9. [وكذلك أحمد العماري، توات في مشروع التوسع الفرنسي بالمغرب من حوالي 1850 إلى 1902، 1988 ؛ محمد أعفيف، مرجع مذكور ص. 335-350.]م.

وبمجرد ما استقرت قوات ليوطي في كولمب بشار عمد الحاكم العام جونار إلى إعادة تنظيم قسم عين الصفراء، فتقلص دور تاغيت، التي كانت من قبل مركزاً للدائرة، إلى مجرد مركز، ثم خلقت دائرة جديدة مع مقر للقيادة في كولمب بشار. وأصبح بني ونيف، عوضَ جِنَان الدار، مركزاً لملحقة مسؤولاً مباشراً عن القسم. ومن الناحية العسكرية، أصبحت هذه التغيرات، تعني أن كولمب بشار سيكون مركزاً جديداً للعمل، وليس مركزاً هامشياً تابعاً لتاغيت. وأصبح ذلك، من الناحية السياسية، بمثابة إعلان بأن بني ونيف وكولمب بشار معاً يعتبران منذ ذلك الحين جزءاً من الجزائر، وليس من المغرب. ومن المحتمل أن الحكومة في باريس لم توافق على هذه التغييرات حتى غشت 1905، خوفاً من الرد المعادي لها من طرف السلطان.[12]

كان ليوطي وأتباعه من الضباط يتصرفون على أساس الاعتقاد السائد آنذاك أن الرغبة في العدل ومشاعر الحب هي التي كانت تحرك الرغبة في التوسع الاستعماري. كما أن برنامجه القائم على «التدخل السلمي»، بطبيعة الحال، ينبني على قناعة بأن السكان على العموم يرغبون في التغييرات المتقدمة التي كان يتهيأ لإدخالها. وإذا كان قد أنكر أي أثر للسطلة المخزنية في الجنوب الشرقي، فإنه قد أيد بقوة الفكرة القائلة بأن المخزن كان الناطق باسم سكان المنطقة لما وقّع اتفاقات 1901 ـ 1902.

وتبعاً لهذه القناعات، فإن الجيش كان يرى أن المقاومة مجرد ظاهرة شاذة وغير شعبية بصفة عامة. وكان تفسيره يقوم على ثلاث نقاط: الفوضى السياسية المزمنة في القبائل، وسوء الفهم المحلي لأهداف فرنسا، وتأثير «المشاغبين» العنيدين. فقد رُفضت معظم الغارات المتكررة ضد المراكز، والقوافل العسكرية، والقبائل المسالمة، واعتُبرت على أنها من عمل اللصوص المحترفين الذين لم يعاقَبوا من جراء غياب أية سلطة مغربية في المنطقة. ويرجع الجيش معظم المقاومة الأخرى، بما فيها حَرْكَة 1903، إلى الشعور بالخوف القائم على الجهل بمقاصد الجيش أو إلى عمل المتواطئين الذين يتمنون إفساد

---

(12) قد يرتبط تأجيل موافقة الحكومة في الشهور القليلة بالمفاوضات بين انجلترا وفرنسا التي ستؤدي إلى التفاهم الودي بينهما. وربما كانت وزارة الخارجية تتمنى تجنب أي تقدم إلى الحدود حتى توافق انجلترا في الأخير على الاعتراف بالمصالح الفرنسية في المغرب مقابل تسوية القضية المصرية. فخلقت الحكومة في غشت 1905 أراضي الجنوب Territoires du Sud التي أعطت للصحراء إدارة منفصلة عن إدارة الجزائر. وكان فرع مقاطعة عين الصفراء قد تغير إلى تراب عين الصفراء، التي فصلتها عن مقاطعة وهران. وبعد أن أصبح ليوطي قائد المقاطعة في أواخر 1906، كان ما يزال يحتفظ بقدر كبير من المراقبة على قيادة عين الصفراء.
Frank E., Trout, Morocco's saharan Frontiers (Geneva, 1969), pp. 59-62, 94-7.

مهمة فرنسا لأسباب تتعلق بالمصلحة الشخصية أو بالتعصب الديني. وتشمل لائحة العملاء المناوئين موظفي المخزن الذين يمثلون العناصر المناهضة لفرنسا داخل الحكومة المغربية، وكذلك الأولياء والشرفاء، وأعضاء الزوايا، ورجال البلد والغرباء معاً، الذين يسعون إلى حماية نفوذهم وتأثيرهم بالدعوة إلى معاداة الأجانب. كما رفض الجيش بشكل مطلق فكرة أن سكان المنطقة الذين يشاركون في المقاومة يتصرفون دون أن يكون لديهم وازع الإخلاص أو الارتباط بالدولة العلوية أو بالمغرب ككل.

لقد بقي تصور الجيش عن رد فعل المسلمين على هجومه، سواء كان مقاومة أو استسلاماً، محكوماً بالتصور الأبوي والعجرفة الثقافية والعرقية التي سيطرت على الفكر الأوروبي عقوداً قبل الحرب العالمية الأولى. وكان الأدب الاستعماري وصحافته في تلك المرحلة يقبلان عادة مثل هذه التصورات كذلك. وكنتيجة لذلك، نرى الأوروبيين يُقدّمون عادة غزو الجنوب الشرقي المغربي كحدث من أحداث تاريخهم الخاص، متجاهلين الأزمات الشخصية والجماعية التي عانى منها البلد المعرض للغزو.

حماية فجيج

بعد قصف زناگة، خضع فجيج لعلاقة جديدة مع الفرنسيين، وهي علاقة تضمنت الخصائص الأساسية للحماية التي اتخذت صبغة رسمية بعد تسع سنوات. فقد بقي منصب الحاكم المخزني كما هو، والعمال المعينون في فاس يأتون إلى فجيج ويعودون. واستمرت القصور السبعة في تدبير شؤونها الداخلية كما كانت من قبل، ولم تنصب إدارة موحّدة على مجموع الواحة. وإن كان ليوطي قد أعلن بشكل واضح بأن المحافظة على الأمن في الواحة وحولها ستكون من مسؤولية مكتب الشؤون الأهلية والحامية المرابطة في بني ونيف. ولم يعد السكان أحراراً سواء في المشاركة في الدفاع عن المغرب أو في فض النزاعات الداخلية للواحة عن طريق الأخذ بالثأر.

كان ممثلو المخزن الذين يعملون في فجيج عاجزين دائماً عن فرض السلطة المركزية؛ بل أصبحوا الآن عاجزين عن منع الجيش الفرنسي من القيام بها في مكانهم. فلم يعد لهم أي تأثير يذكر سواء في السياسة الداخلية أو في أعمال مكتب الشؤون الأهلية في بني ونيف. فهم الآن ليسوا عملاء للفرنسيين (كما هو الشأن بالنسبة لخلفائهم بعد 1912)، ولكن ليس لديهم قاعدة أساسية تؤيدهم سواء في فجيج أو في فاس حتى يتخذوا مبادرات فعالة من تلقاء أنفسهم. كان ليوطي يريد أن يؤدي لهم

ثمن احترام الشكليات المقررة في الاتفاقات طالما لم يقفوا في وجه التهدئة أو يتخذوا مواقفهم كموظفي المخزن بشكل جدي. إن أهم ما كانوا يستطيعون القيام به، إلى جانب التملق للمندوب الفرنسي، هو إرسال إشارات دالة على العصيان من حين لآخر. ففي يناير 1904، مثلاً، استعمل مساعد العامل كوسيط في المحادثات السلمية في عين الصفراء بين الفرنسيين وبني گيل. ولكن هذا الرجل أصبح عنيفاً جداً في تمثيله لبني گيل (قبيلة مغربية بموجب معاهدة 1845) ويقوم بمساومات مستفزة مع الفرنسيين إلى درجة أن ليوطي أخرجه من هذا اللقاء.[13] وفي أواخر هذه السنة أغضب العامل محمد بن المجدوب ليوطي عندما باع أختام المخزن الرسمية، التي صنعها محلياً، لقادة بني گيل غير تلك التي تفاوض فيها الفرنسيون معه. وكان يحاول، حسب الجيش، أن يقوض أثر الفرنسيين بين القبائل ويجمع الأموال لنفسه من ثمن الأختام.[14]

يبدو أن الحامية المغربية المستقرة في فجيج كجزء من تطبيق الاتفاقات أصبحت لا تفيد تقريباً لا العامل ولا الفرنسيين. فالفرقة التي تتكون من 102 جندي التي وصلت في أكتوبر 1904 كانت تتكون أساساً من المراهقين والشيوخ الذين تم تجنيدهم في طنجة.[15] ولا يختلف عنهم أولائك الذين عوضوهم طوال السنوات الموالية. فلم يكن هؤلاء الجنود مدربين تدريباً جيداً ولم يكونوا يريدون الامتثال للأوامر الصادرة عن العامل. وكان السكان لا يرتاحون إليهم، ولا يرغبون إلا في شراء بنادقهم. فأولئك الذين لم يفروا كانوا يقضون جل أوقاتهم في أعمال السرقة في قصر الوداغير، ويغيرون من حين لآخر على البساتين ويقلقون راحة السكان. ففي مايو 1906، مثلاً، بعث أعيان زناگة رسالة إلى السلطان يشتكون فيها من مجموعة من الجنود الذين قتلوا رجلاً في السوق.[16] وفي أكثر من مناسبة، ذهب عدد من أفراد الحامية، إلى بني ونيف ليطلبوا الغذاء من الفرنسيين أو ليشتكوا لهم بأن أجورهم، التي أرسلت عبر السكك الحديدية، لم تصل إليهم حتى شارفوا الموت بالجوع.[17] ويبدو واضحاً أنه خلال

(13) AMG. Alg. 16, Sit. pol. 1904, Lyautey, to Gov. Gen., Jan. 13, 1904, n°1; Gov., Gen., Feb. 1, 1904; n° 6. Lyautey, Vers le Maroc, p. 42.

(14) AMG. Alg. 16, Sit. pol. 1906, Quiquandon (Provisional Com. Subdiv.) to Com. Div. Oran, Sept. 21, 1904; Lyautey, to Min, War, Sept. 27, 1904, n° 17M.

(15) AGGA. 30H. 51, Maroc-Figuig, Lyautey, to Gov. Gen., Nov. 7, 1904, n° 282.

(16) AMG. Alg. 16, Sit. pol. 1906, Gov. Gen., to Min. War, May 19, 1906, n° 1411.

(17) AGGA. 30H. 51, Maroc-Figuig, Pariel (Chief of Beni-Ounif Annex) to Lyautey, Nov. 26, 1904. AMG., Alg. 16, Sit. Pol. 1909, Pariel to Lyautey, Feb.1, 1909, n° 118. Doc. Dip., I. 158, 177, 187, 188, 195.

السنوات الأخيرة من استقلال المغرب، كان الوضع في المغرب يتسم بالتمرد المزمن، مما جعل تجنيد الجنود المدربين بشكل جيد وإرسالهم إلى مركز خارجي مثل فجيج أمراً مستحيلاً. وقد وصل الأمر بليوطي لكي يظهر شيئاً من التعاطف مع جهد المخزن الرمزي، ولو أنه كان يسخر باستمرار من الحامية المغربية، إلى درجة أنه شبه الحامية المغربية بمجموعة «من الأشقياء المجندين من أجل تنشيط سهرة في مسرح ريفي رديء».[18]

لما وصل ليوطي إلى الحدود، كان الخضوع العسكري لفجيج قد تم، ولذلك، استطاع هو وملازموه القيام في الحين بإنجاز برنامج العمل الاجتماعي والاقتصادي الخاص بضمان المراقبة العسكرية على الأنشطة السياسية داخل الواحة، والزيادة في تبعية السكان لبني ونيف. وبنى في نفس هذا التوجه مستوصفاً هناك ليستفيد منه المغاربة. وفي 1905 بدأ الأطباء الفرنسيون يزورون فجيج للقيام بتلقيح السكان.[19] وكان ليوطي ورجاله يتجولون في الواحة أحياناً ويتناولون طعام العشاء مع العامل.

كان أهم مظهر لهذا البرنامج هو تشجيع التجارة عبر الحدود. وهكذا بنى مكتب الشؤون الأهلية في بني ونيف سوقاً أصبح أهم سوق في المنطقة بعد أن وصلت السكك الحديدية إلى هناك في ربيع 1903. وبدأ وكلاء الدول التجارية الفرنسية والجزائرية يقيمون هناك المتاجر والمنازل ويبيعون المواد المستوردة لسكان المنطقة المجاورة. فأخذ الرحل من قبائل بني گيل، وذوي منيع، وأولاد جرير يزورون السوق بأعداد كبيرة ويشترون الشاي، والسكر، والقهوة، ومواد النسيج، والمواد المصنعة المختلفة مقابل الأغنام، والصوف، والحبوب، والتمور. كما بدأت تصل القوافل من تافيلالت بأعداد تفوق تلك التي كانت تذهب إلى عين الصفراء. وهكذا كانت تعمل في بني ونيف، في نهاية الربع الأخير من 1904، ست وعشرون شركة جزائرية تروج في تجارتها ما قيمته 1300000 فرنك. وكان يمر عبر هذا المركز، خلال 1904، 10600 رجل، و27047 جمل، وتتم المتاجرة في 20350 من رؤوس الأغنام.[20]

لم يتوان سكان فجيج، وبخصوص أهل زناگة، عن التكيف مع ظروف ما بعد ـ القصف والتدفق على السوق. ومن المواد التي كانوا يبيعونها هناك: التمور، والفواكه

(18) AGGA, 30H. 51, Maroc-Figuig, Lyautey, to Gov. Gen., Nov. 7, 1904, n° 282.

(19) AMG. Maroc C17, Maroc-Frontière-Figuig, Jonnart to Min. War, Dec. 27, 1904, n° 2248; Sit. Pol. 1908, Jonnart to Min. War, Oct. 15, 1908, n° 3506. «Dans l'Ouest et le Sud-Oranais», Af. Fr. (March 1905), p. 118.

(20) «Le Mouvement Commercial des confins oranais», Ren. Col. (June 1905), pp. 227, 228.

والخضر، والثياب المحلية المصنوعة من الصوف. وكانت تُصَدَّر هذه المواد إلى الجزائر وغيرها، أو تستهلك من طرف العسكريين أو موظفي السكك الحديدية في مختلف المراكز في المنطقة. ومع أننا لا نتوفر على إحصائيات حول عدد السكان الذين كانوا يترددون على السوق انطلاقاً من كل قصر على حدة، فإن السلطات الفرنسية قدَّرت عدد السكان الذين يذهبون من الواحة إلى السوق بحوالي ثلاثمائة.(21)

وقد ازدادت الأهمية التجارية لفجيج موازاة مع تجارة بني ونيف. فكان التجار يأخذون أحمال الصادرات إلى الواحة ويبيعونها في متاجر القصور. كانت تصل ما بين أبريل ويونيه من 1904 حوالي 170 طناً من الحبوب، والمواد الغذائية، والسلع إلى بني ونيف لترسل مباشرة إلى تجار فجيج. وربما استفاد الوداغير أكثر من هذا التبادل التجاري، لأنه كان دائماً مستودع فجيج الكبير، لأن نسبة كبيرة من سكانه كانوا من التجار المحترفين.(22) كما استفادت فجيج أيضاً من التجارة مع المغاربة في الغرب البعيد، بمافيهم الأمازيغ من سكان گير العليا ووادي زيز، الذين كانوا لا يرغبون في التعامل مع الفرنسيين في بني ونيف. غير أن معظم المواد التي كانوا يروجونها، وبالخصوص الغنم والصوف، كانت تصل في النهاية إلى بني ونيف في جميع الحالات. وقد أشار ليوطي إلى أن قبول القبائل المغربية بأن تتاجر مع الفرنسيين بشكل غير مباشر عن طريق فجيج كان أهم سبب في عدم احتلال الواحة.(23)

تراجع ازدهار بني ونيف بشكل كبير بعد وصول السكك الحديدية إلى بن الزيرگ (فبراير 1904)، ثم بعد ذلك إلى كولمب بشار (يوليوز 1905). ويبدو أن الحجم الأكبر من التجارة مع المغاربة الرحل ومع تافيلالت كان يتتبع المحطة النهائية لخطوط السكك الحديدية، ولذلك لما أُستُحدث السوق في كولمب بشار، قضى على الأسواق الأخرى الموجودة خلف هذه المحطة. ومع ذلك، بقي التبادل المحلي بين فجيج وبني ونيف رائجــاً. وفي أبريل 1906 قَبِلَ أعيان زناگة وتجارها من دون تحفظ مشروع بناء طريق للعربات بين بني ونيف والطرف الجنوبي للواحة.(24) وفي نفس السنة توصل السياح

(21) «Algérie: la situation dans le Sud-Oranais», Af. Fr. (Feb. 1904, p. 55; «Algérie: le marché de Béni-Ounif», Af. Fr. (Aug. 1904), pp. 226, 267.

(22) الاستجواب رقم 28.

(23) Louis-Hubert-Gonslave Lyautey, Paroles d'action (Paris, 1927), pp. 38, 39.

(24) AMG. Alg. 16, Sit. pol. «Algérie, dans l'Ouest et le Sud-Oranais», Af. Fr. (May 1906), pp. 128, 129.

الأوروبيون، الذين كانوا في عطلة في الصحراء، بدعوة من الجيش لزيارة فجيج، بعد أن اقتنعوا من أن السلب والنهب قد أصبح شيئاً ينتمي إلى الماضي.[25]

وهكذا كانت فجيج أول أرض أمامية احتلتها فرنسا قبل وجدة والدار البيضاء للاستيلاء على المغرب. وإذا كان سكان الواحة قد أصبحوا رعايا فرنسيين «بشكل غير رسمي» بعد القصف، فإنهم قد وجدوا أنفسهم منذ ذلك الوقت يتوارون شيئاً فشيئاً خلف خطوط الغزو وينعزلون في النهاية عن قوات المقاومة الشعبية.

إقامة الصلح والتجارة في قلب أرض ذوي منيع

في خريف 1903، أمر ليوطي بأن يقام مركز جديد قرب بشار، ليكون كقطب الرحى لمنطقة عسكرية واسعة، والعصب المركزي للحرب السياسية والاقتصادية ضد ذوي منيع وأولاد جرير الذين لم يخضعوا للفرنسيين. وبدأت الشركات الصحراوية تنطلق من بشار في كل الاتجاهات لتتقفى أثر الأطراف المغيرة ولتظهر للقبيلتين، ولقادة المقاومة في تافيلالت، بأن جيش إفريقيا قد جاء ليبقى. وفي يناير 1904 زارت الدورية الأولى سهل فيض وادي گير. وأمر ليوطي كذلك ببناء السوق في كولومب بشار، وأخذ يشجع التجار اليهود في تافيلالت على إقامة المتاجر هناك.[26] وفي أكتوبر 1905 بدأ خط السكك الحديدية بين كولمب بشار وبني ونيف في العمل. ومع حلول خريف 1906، كانت التحفظات الدبلوماسية قد كَفَّتْ، مما سمح للدوريات بعبور گير والتنقل في الحمادة. وفي أواخر 1907، أُقيم مركز صغير على سهل گير.[27]

لقد فرض احتلال حوض گير-زوزفانة على كل خيمة من خيام ذوي منيع وأولاد جرير إعادة النظر في وضعية علاقاتها السياسية مع الفرنسيين ومع جيرانهم في تافيلالت معاً. فاختيارات المقاومة أو الاستمرار في العزلة في تافيلالت وحولها قد بدت أمراً غير ممكن بعد فشل الحَرْكَة في تاغيت. ولاشك أن معنويات القبيلتين كانت لا زالت محطمة بسبب ذلك الفشل عندما بدأ الفرنسيون في بناء كولومب بشار. فبعد أن بدأت دوريات ليوطي المتحركة تعمل من هناك، أصبحت الغارات الصغيرة، التي تقل بكثير عن الحَرْكَات الشعبية، عمليات خطيرة جداً.

(25) Algérie: dans l'Ouest et le Sud-Oranais, p. 128

(26) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Lyautey to Gov. Gen. Janv. 13, 1904, n° 1.

(27) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Min. of Foreign Affairs to Gov. Gen., Oct. 11, 1906, n° 108.

كانت مظاهر التغير الاقتصادي بالنسبة للقبيلتين تدفع إلى الجنوح للسلم. ذلك أنه مع إحداث كولمب بشار أصبحت فرنسا في وضعية تمكنها من مراقبة سهل فيض گير. فقيام فرنسا بمنع الحرث والحصاد هناك ستكون له نتائج اقتصادية وخيمة على معظم ذوي منيع. ففي 1904، اضطرت القبيلة للذهاب إلى حقولها باستعجال أكثر من المعتاد لأن الأمطار سقطت هناك في مايو بعد ثلاث سنوات من الجفاف.[28] أما أولاد جرير، الذين استطاعوا الانسحاب من وادي زوزفانة بخسارة قليلة نسبياً في اقتصادهم، فقد يفقدون الغلة الوحيدة من بساتين النخيل الممتدة التي يملكونها في بشار وفي المنطقة. وكانت الوضعية الإيجابية هي الفرص التجارية المغرية التي يوفرها الاحتلال الفرنسي. فقد أدى وصول السكك الحديدية إلى بني ونيف في 1903 إلي تطور كبير في تدفق المواد الأوروبية على الجنوب الشرقي، ويمكن لذوي منيع، بالاتفاق مع الفرنسيين، أن يهيمنوا على النقل في طريق فجيج ـ تافيلالت، إلا أنهم الآن يمكنهم أن يأخذوا أحمالهم من عربات القطار التي تحملها إلى الغرب البعيد.

حصل كل ذوي منيع تقريباً، الممثلين بقادتهم، على الأمان من فرنسا، ما بين 1904 و1908، وحافظوا على اتصال منتظم إلى حد ما مع مكتب الشؤون الأهلية في كولمب بشار. وقد قدرت القيادة الفرنسية هناك أن اللقاء الأول مع ثلاثين قائداً في يناير 1904 يمثل اتصالاً مع حوالي 1250 خيمة، ومع 300 منها كانت قد خضعت من قبل في تاغيت، و450 كانت ما تزال في تافيلالت.[29] وقد أعطي لكل الخيام التي أقامت السلم في 1904 وفيما بعد وضعية سياسية خاصة تسمح لها بالتنقل بكل حرية بين گير وتافيلالت. وأصبحوا يدعون بالمنضمين ralliés، عوض الخاضعين حالياً للسلطات الفرنسية، وهو مصطلح يعني الحلفاء أو الأنصار. وهذا يعني أن قادتهم لم يعينوا من طرف الفرنسيين، ولكن زكَّوْهُم فقط، واحتفظوا بالاستقلال الوهمي الذي قد يسمح لهم بالذهاب إلى تافيلالت لتعهد نخلهم أو للتجارة دون أن يتعرضوا لاعتداءات أيت خباش والعناصر الأخرى من المقاومة.[30] كان ذوي منيع المستقلين يتفقون بشكل عام بأن هذا المخطط يمكن أن يكون إجرائياً، ما دام عياش ولد موسى، قائد أولاد بوعنان الذي قاد معظم الخمس المتحالف مع أيت خباش حتى 1904، قد تفاوض مع الفرنسيين

(28) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Jonnart to Min. War, June 1, 1904, n° 1218.

(29) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. Jonnart to Min. War, Jan. 9, 1904, n° 42.

(30) AMG. Alg. 16. Sit. Pol. Pierron to Lyautey, May 17, 1906.

وقبل قانون المنضمين ralliés لأتباعه. وقد أرسل بالفعل ابن أحد إخوته إلى كولمب بشار بدل أن يذهب هو بنفسه، وذلك من دون شك ليحتفظ بموطن قدم في المعسكرين معاً حتى تتضح الوضعية السياسية أكثر.[31] والراجح أن بقاءه في تافيلالت كان يمكنه من التعبير عن الوفاء لأيت خباش والرجوع بكامل الإخلاص إلى المقاومة إذا كانت ستعمل على رد تقدم الفرنسيين.

انقسم أولاد جرير، الذين كانوا نشيطين بشكل خاص في الغارة على الفرنسيين في وادي زوزفانة، في ردهم على الهجوم الجديد. فخلال الحملة إلى بشار في يونيه 1903، تفرقت القبيلة كلها تقريباً في الغرب رغم الجهود التي قام بها إبراهيم لترتيب المحادثات مع الفرنسيين.[32] ولأن أي خيمة لم تعد إلى موطنها بعد احتلال بشار، فقد صادر الفرنسيون محصول تمر القبيلة. ثم أخبروا القادة بواسطة مبعوث بأنهم إذا لم يقبلوا التفاهم مع فرنسا فإنه سيتم حجز كل أملاكهم. وفي غضون بضعة أسابيع، بدأت خيام المفَالحة، وهي فرع من القبيلة تملك معظم نخلها في كولمب بشار، في العودة إلى المركز. وخلال الشهور القليلة الموالية قام معظم المفالحة بالخضوع الرسمي، بإجراء الاتصال في بعض الحالات بواسطة السي إبراهيم. وأُعطي لهذه الخيام قانون الخاضعين Soumis، وطالبوا بالبقاء في نواحي كولمب بشار، ولو أن بعضهم كان يملك النخيل في تافيلالت.[33]

وبالمقابل، بقيت جُلّ خيام العساعسة، التي هي فرع كبير آخر، في الغرب. ولم تستطع فرنسا أن تمارس عليهم الضغوط الاقتصادية، لأن معظمهم لا يملك النخيل في بشار. والواقع، أن معظم العساعسة كانوا معروفين بأنهم يعيشون من سرقة الجمال، لذلك كان صعباً عليهم أن يَنْصِبُوا خيامهم قرب المراكز الفرنسية. وكان بعضهم من أنصار بوعمامة لمدة طويلة، ثم رافقوه إلى الشمال في 1904. وكان معظمهم من حلفاء أيت خباش، ويقومون بالغارات من حين لآخر على المنطقة المُرَاقَبَة من طرف الفرنسيين.[34]

---

(31) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. Jonnart to Min. War, Dec. 1903, n°2507; Jan. 9, 1904, n° 42.

(32) AMG. Alg. 15, Opération dans le Sud-Oranais 1903, Col. D'Eu, «Rapport sur les opérations effectuées par la colonne de Béchar du 16 Juin au 3 Juillet 1903».

(33) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Lyautey to Gov. Gen., Jan. 13, 1904, n° 1; Jonnart to Min. War, June 1, 1904, n° 1218.

(34) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Lyautey to Gov. Jan. 13, 1904, n° 1; Jonnart to Min. War, June 1, 1904, n° 1218; Alg. 19, Sit. Pol. 1912-14, Gov. Gen. Lutard to Min. War, April 17, 19013, n° 1191, F. Albert, «Les Ouled Djerir», BSGAO, 25 (Oct-Dec. 1905), pp. 396-8.

بدأ ذوي منيع وأولاد جرير الذين عقدوا الصلح مع الفرنسيين في الاستفادة دفعة واحدة من التجارة الجديدة التي جاءت بها السكك الحديدية وأسواق ليوطي. كان ذوي منيع يشتغلون بنوعين من التجارة مثل السابق. فمن جهة يقومون بالتجارة لحسابهم الخاص، ويشترون مباشرة من التجار في المراكز الفرنسية ويبيعون بالربح في أبو عام. وكانوا يصدرون كذلك المواد من تافيلالت بنفس الطريقة. ومن جهة أخرى كانوا يقدمون خدماتهم كناقلين محترفين للتجار المسلمين واليهود في أبو عام، فيحصلون على مبلغ متفق عليه عن كل حمل بعير (ويقدر بما بين ثمانية عشر وثمانين فرنكاً، حسب طبيعة الحمل ووزنه). وكان حجم القوافل يتراوح بين عشر وبضع عشرات من الدواب.[35] وكان ذوي منيع المحترفون يقومون بالبيع والشراء في كولمب بشار أو بني ونيف باسم تجار تافيلالت. وفي الأوقات الأخرى يعملون كوكلاء لبعض كبار تجار تافيلالت الذين يرسلونهم للإقامة في كولمب بشار.[36]

كانت السلعة المهمة التي تصدر من تافيلالت إلى محطة القطار الأخيرة هي التمر في أربعة أنواع أو أكثر. وتتكون المواد الأخرى من الجلد الفيلالي، والأغنام والماعز (معظمها لاستهلاك الحاميات الفرنسية)، والتبغ، والبلاغي (أحذية تصنع في تافيلالت)، وبرانس الصوف، والأثواب الحريرية (المستوردة من فاس). وكانت الصادرات الهامة من الأسواق الفرنسية، بالطبع، هي الشاي، والسكر، والقهوة، وأثواب القطن، والمواد المصنعة المختلفة.[37]

كان ذوي منيع والتجار معاً يحصلون على أرباح هامة في التجارة على الطريق. ففي 1905 ـ 1906، مثلاً، كان حمل التمر الذي يُشترى في أبو عام باثني عشر أو ثلاثة عشر فرنكاً يباع في كولمب بشار أو بني ونيف بعشرين أو ثلاثين فرنكاً. والأغنام التي تُشترى في تافيلالت باثني عشر إلى خمسة عشر فرنك تباع في المراكز الفرنسية بخمسة عشر إلى عشرين فرنكاً. وفي المقابل، كان السكر الذي يشترى بخمسة وثلاثين فرنكاً للقنطار يباع في تافيلالت بسبعين إلى تسعين فرنكاً.[38] ويستفيد كل

(35) Canavy, «Notes sur le commerce de Colomb-Béchar avec l'Ouest», BSGAO, 26(Janv-March 1906), p. 69 De Clermont-Gallerande, «Le Mouvement commercial entre Beni-Ounif et le Tafilalet», BSGA (1905), p. 547.

(36) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906; Jonnart to Min. War, Aug. 9, 1906, n° 2209; Pierron to Lyautey, May 17, 1906; Canavy, «Notes dur le commerce», pp. 69, 70; De Clemont-Gallerande, «Le Mouvement commercial», p. 542.

(37) L. Mercier, «Notice économique sur le Tafilalet», Ren. Col. (June 1905), pp. 215-7.

(38) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Pierron to Lyautey, May 17, 1906;

ناقل بنسبة عدد الجمال التي يستخدمها في النقل. ويقال إن بعض الناس يوظفون الأجور التي يحصلون عليها من النقل لتوسيع قافلة نقلهم من عشرة جمال إلى ثمانين جملاً.[39]

لذلك، فإن معظم ذوي منيع الذين لم يخضعوا رسمياً للفرنسيين، خلال 1904 و1905، كانوا يميلون، مع ذلك، إلى التوافق السياسي مع الفرنسيين لحماية مواردهم في حوض گير وتوسيع تجارتهم. ولكن بالرغم من هزيمة تاغيت في 1903، كان عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار مقاومي تافيلالت، الذين وجدوا مساندة قوية للقيام بالهجوم المضاد الجديد. ولما كان ذوي منيع موزعين بين الجيش الفرنسي من جهة وأيت خباش وحلفائهم من جهة أخرى، فقد أُرغموا في الأخير على الاختيار بين الاثنين.

إجهاض مقاومة 1906

خلَّف الهجوم المحبط في تاغيت نوعاً من اليأس في وادي زيز بحيث أصبح السكان يراقبون ما كانت تقوم به فرنسا من احتلال لحوض گير-زوزفانة ودخولها في مفاوضات مع أغلبية ذوي منيع. وأما عائلة الحنفي، التي لم يكن لبركتها تأثير كبير كما كان منتظراً، فقد تراجعت إلى الخلف. ذلك أن مولاي مصطفى قد حاول في شتمبر 1904 أن يجمع حَرْكَة أخرى، ولكنه فشل في جمع تأييد كبير لها.[40] وكان لبروز القوة الفرنسية في تاغيت ما يكفي لإثارة الشكوك في نفوس الكثير من الناس حول الفائدة من المقاومة ذات الحجم الكبير في المستقبل. وقد وصل تقرير إلى بني عباس في دجنبر 1903 يقول بأن ممثلين من أيت خباش، وقبائل أيت عطا الأخرى، وقبائل أيت يَفْ الْمَان المحلية، وبني گيل، وبعض المجموعات الأخرى قد عقدوا اجتماعاً في الصحراء جنوب تافيلالت لمناقشة البديل عن الحرب.[41] ويبدو أن الآراء قد اتفقت على البقاء على مناهضة فرنسا ما لم تُرفع الأعلام البيضاء في الشهور اللاحقة. ومع ذلك، فإن هذا الاجتماع كان علامة تدل على أن المفاوضات ليست أمراً غير ممكن حتى بالنسبة لقبائل الغرب الشرسة.

(39) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, Aug. 9., 1906, n° 2209.

(40) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Lt. Col. Quiquindon (Provisional Com. Subdiv.), «Résumé succint des rapports annuels», Sept. 20, 1904.

(41) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Lyautey to Gov. Gen. Jan. 31, 1904, n° 1.

تحول جو الأزمة في تافيلالت إلى نوع من الحذر والتوتر الشديد خلال 1904 و1905، بينما كان ليوطي يوطد مراقبته على أراضي ذوي منيع، وأولاد جرير، وبني گيل ويبني أسواقه في بني ونيف وكولمب بشار. ثم في بداية 1906، بدأ المدافعون عن المقاومة، يحتلون مركز الاهتمام، بالدعوة إلى حَرْكَة شعبية أخرى ومقاطعة التجارة مع المراكز الفرنسية. ويرجع انتعاش روح المقاومة إلى تطورات وطنية ومحلية.

عرف المغرب من 1904 إلى 1906 مرحلة من الاحتقان والاستياء. فقد ازداد التدهور الاقتصادي في البلاد، وأصبح سكان المدن والقبائل معاً يدركون جيداً الأهداف النهائية من برنامج «التدخل السلمي» لفرنسا. فاتفاق الحكومة الفرنسية مع بريطانيا العظمى على مقايضة مصر بالمغرب، ومحاولتها فرض برنامج إصلاحي مقيد جداً على المخزن، وأخيراً، انتصارها الدبلوماسي على ألمانيا في مؤتمر الجزيرة الخضراء جعل معظم السكان يقتنعون بأن البلاد قد بيعت من طرف القوى الأوروبية الأخرى ومن طرف مولاي عبد العزيز.

وخلال 1905، كان سكان الجنوب الشرقي يُشاطرون ما كان يتوقعه كل سكان البلاد من أن الألمان سيتحركون للتدخل ضد فرنسا. فقد لاحظت قيادة عين الصفراء بدورها ظهور فتور مفاجئ بين المجموعات الموجودة تحت إمرتها أو مراقبتها. وذكر الجيش بعد زيارة القيصر فيلهلم إلى طنجة في مارس 1905، مثلاً، بأن المغاربة في فجيج ومنطقته بعدما كانوا يُظهرون التفاهم والتعاون من قبل قد أصبحوا مراوغين ومتحفظين.[42] وخلال نفس المرحلة أصبح العامل محمد بن مجدوب مناهضاً للفرنسيين بشكل غير معهود، حيث شجع سكان فجيج على قطع العلاقات مع الفرنسيين والقيام بتصريحات علنية حول نوايا الألمان في إنقاذ استقلال المغرب. ولما أصبحت العناصر المناهضة لفرنسا في المخزن تعلن عن نفسها بشكل متزايد، فمن المحتمل جداً أن يكون مجدوب قد تلقى الأوامر من فاس للحث على المقاومة على طول الحدود.[43]

(42) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1905, Pariel to Lyautey, Oct. 27, 1905.

(43) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1905, Pariel to Lyautey, Oct. 27, 1905; Gov. Gen. To Min. War, Nov. 17, 1905, n°. 1768; Sit. Pol. 1906, Gov. Gen. To Min. War, Jan. 4, 1906; Pariel to Lyautey, Aug. 13, 1906, n°1073. كتب باشا طنجة إلى عامل فجيج، في فبراير خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء، يخبره بأن الألمان سيساعدون المغرب على إرغام فرنسا عن التخلي عن كل الأراضي التي احتلتها منذ 1900. AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Lyautey to Gov. March 2, 1906, n° 35C.

كان من نتائج الأخبار القائلة بأن مؤتمر الجزيرة الخضراء لم يقُم إلا بفتح الباب للتأثير الفرنسي القوي على شؤون البلاد أن دفع الناس إلى التسليم بالأمر الواقع في فجيج وفي المناطق الأخرى الخاضعة لفرنسا، في حين ولد شعوراً قوياً بالمقاومة في أي مكان آخر من البلاد. وخلال النصف الأول من 1906 حاول موظفو المخزن من أنصار الألمان إقناع السلطان من دون جدوى برفض اتفاقية الجزيرة الخضراء. فعندما وقَّع هذا العقد في 18 يونيه، كان قد مهد فعلاً إلى البحث عن مرشح يطالب بالعرش على أساس الدعوة إلى الجهاد. وفي يوليوز وصل ابن مولاي رشيد إلى تافيلالت قادماً من فاس، وبدأ مباشرة في الدعوة إلى الهجوم على كولمب بشار.[44] وباختصار، فإن الدعوة إلى المقاومة الشعبية كانت في جزء منها رداً على الأحداث التي وقعت خارج الجنوب الشرقي.

وعلى المستوى المحلي، أضعف التدخل التجاري الفرنسي في تافيلالت روح المقاومة، لأن جزءاً مهماً من السكان كان يريد أيضاً ربط وادي زيز من الناحية الاقتصادية بالسكك الحديدية الفرنسية. وكان المدافعون عن توطيد العلاقات التجارية مع الفرنسيين يُذكّرون بوجود عدد من الامتيازات. فيمكن لتجار تافيلالت أن يستوردوا السلع الأوروبية من الأسواق الفرنسية بأثمان أقل بكثير من فاس، ولو أن مسافة السفر، إلى بني ونيف بخاصة، كانت ما تزال طويلة. وكان عدم وجود الضرائب في المرافئ الجزائرية، وانخفاض أثمان النقل على القطار إلى الجنوب، واستقرار الفرنك يجعل ثمن المواد في الأسواق الجديدة أرخص بكثير مما كانت عليه في فاس أو مراكش. ولما كان ذوي منيع يقومون بالتجارة عادة بين تافيلالت والسكك الحديدية، فلا وجود هناك لواجب الزطاطة، الذي يجعل الثمن مرتفعاً عبر الطريق التي تعبر الأطلس. وبالمقابل، كانت تمور تافيلالت، والجلد، والمواشي، والصوف تجد سوقاً جاهزة في المراكز الفرنسية. والأكثر من ذلك، أن الفرنسيين كانوا يدفعون بالفرنك (وإن كانوا يقبلون العملة المغربية)، ويخففون، إلى حد ما، عن العجز الحاد في العملة الصعبة في أبو عام.[45] وأخيراً، كانت الأسواق الفرنسية آمنة بشكل ملحوظ، بحيث كان ضباط الشؤون الأهلية يمثلون في السوق سلطة فعلية وغير منحازة ربما لم يعرفها أبو عام قط. وفي مايو 1906

---

(44) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, July. 27, 1906, n° 2075.

(45) «La situation au Tafilelt», Af. Fr. (Oct. 1902), pp. 363, 364. يقول المقال بانه بدأ يتسرب مبلغ اثني عشر الف فرنك إلى خمسة عشر الف إلى مراكش من الجنوب الشرقي كل أسبوع، نتيجة للتجارة بين تافيلالت ونهاية خط السكك الحديدية في دوفيريه Duveyrier. ويمكن أن يكون هذا الرقم غير مضبوط، ولكن من المؤكد أن انتقال الفرنك إلى الجنوب الشرقي قد ازداد بشكل قوي من 1902 وما بعدها.

كتب جيمس ماكلويد James Macleod، نائب القنصل في فاس:

كنت ألاحظ، خلال الخريف الأخير، أن تمور تافيلالت تُصَدَّر، لأول مرة، إلى وهران، فتصل إلى ذلك الميناء عن طريق سكك حديد صحراء الجزائر من بشار، وبني ونيف، وعين الصفراء.

وقد تقرر إرسال بعض هذه الكميات إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبعض الآخر إلى الهند، ولكنه لا علم لي إلى أي ميناء ستتجه إليه في هذه البلدان، لأن مُصَدِّري هذه الكميات كانوا إما من تافيلالت أو من وهران، وليسوا من فاس.

ومع ذلك، فإن معظم الشحن من وهران يذهب إلي لندن كما قيل لي... ويقول هنا وكيل الشركة المغربية (الفرنسية) بأن فرع شركتهم في بني ونيف قد اشترى كميات هناك واشترى كميات هنا في وقت واحد معاً. وقد شُحنت الكميات كلها إلى لندن (بني ونيف عبر وهران، وفاس عبر طنجة وجبل طارق)، ولا تُدِرّ كميات فاس من الربح الصافي إلا ثلاثة في المائة فقط، بينما تدر كميات بني ونيف ربحاً صافياً بمبلغ خمسة وخمسين في المائة، وغالباً ما ينجم هذا الفرق الكبير عن ثمن النقل الباهظ من تافيلالت إلى فاس ومن فاس إلى طنجة.[46]

ازداد في 1904 عدد قوافل تافيلالت التي تذهب إلى الشرق عن السنوات الماضية. وانتقل عدد من يهود تافيلالت إلى كولمب بشار بتشجيع من ليوطي وأصبحوا وكلاء تجاريين ليهود آخرين بقوا في تافيلالت أو فتحوا لهم متاجر للبيع بالتقسيط.[47] وعندما تواصل نمو التجارة فيها في 1905 ـ 1906، سقط معظمها في أيدي قلة من التجار المسلمين المشهورين، كان لديهم ما يكفي من الرأسمال لشراء المستوردات بكميات كبيرة أكثر من اليهود أو من التجار المتواضعين الآخرين. وكان من أهم هؤلاء التجار،

---

(46) FO 174/267, MacLeod to Lowther, May 16, 1906.

(47) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, July 27, 1906, n° 2075. De Clermont-Gallerande, «Le Mouvement commercial», pp. 542, 543. وخلال العقدين الموالين، هاجر عدد كبير من يهود تافيلالت إلى شرق كولمب بشار أو إلى مناطق أخرى في الجزائر، لا للبحث عن وضعية اقتصادية أحسن فقط ولكن للبحث أيضاً عن حرية سياسية واجتماعية. وقد مثلت هذه الهجرة في نفس الوقت خسارة اقتصادية هامة لتافيلالت. L. Céard, «Gens et choses de Colomb-béchar», Archives de l'Institut Pasteur d'Algérie, 11, n°1. (1933), pp. 81, 82.

محمد بن إدريس التازي، الفاسي الذي برز بشكل واضح في تجارة فاس ـ تافيلالت.(48) كان التازي يحس بالضائقة المالية في علاقاته التجارية مع الشمال، مثل التجار الآخرين. وقد أرسل في أوائل 1906 ممثلاً عنه إلى كولمب بشار ليطلب أثواب القطن والحرير من الشركات الإنجليزية والفرنسية معاً. ومن المؤكد تقريباً أنه كان قد كسب ثقة شركات تصدير المصنوعات الأوروبية لما كان يشتري كل سلعته من فاس. وكان لبعض أفراد عائلة التازي في فاس وكلاء مغاربة في أنجلترا يشترون المواد القطنية ويشحنونها. وكان واحد من العائلة على الأقل الشيخ السي عبد السلام التازي، وزير مالية عبد العزيز لاحقاً، يسكن في منشستر لعدة سنوات حوالي منعطف القرن التاسع عشر، كما زار كذلك باريس وليون.(49) وهكذا كان في إمكان وكيل ابن إدريس في كولمب بشار أن يطلب شحنات كبيرة بسرعة ومن دون المرور عبر الوسطاء الجزائريين. ففي صيف 1906، مثلاً، تعاقد ابن ادريس مع شركة في لندن لترسل له كل الملابس التي تنتجها من القطن الأزرق من نوع «غينيا». وقد حمل منها ذوي منيع في يوليوز ما قيمته 150000 فرنك إلى تافيلالت. وبفضل الأثمان المنخفضة والكميات الكبيرة منه، أصبح ابن إدريس بسرعة من أهم التجار الناجحين في الواحة. ولم يكن يشمل سوقه وادي زيز فقط، بل شمل كذلك منطقة درعة، حيث لم يعد في إمكان السكان الاعتماد على التزود من مراكش. ولم يسبق له أن اشتغل بتجارة التصدير من قبل، ولكن أصبح يستعمل جزءاً من رأس ماله لشراء المنتوجات الفيلالية لشحنها في السكك الحديدية. كان لا يشتري الصوف في السوق، ولكن يشتريها من مربي الأغنام مباشرة، فيحرم بذلك التجار والبائعين بالتقسيط من دخل متواضع آخر.(50)

ولما أصبح محترفو النقل من ذوي منيع والتجار مثل ابن ادريس أكثر ثراء، طلبت العناصر الأخرى في تافيلالت بأن تمنع التجارة كلها مع الفرنسيين. فعارض أيت خباش، وجزء من سكان القصور، التجارة على أساس سياسي، واتهموا ذوي منيع بأنهم يتآمرون من أجل جلب الفرنسيين إلى ضفاف زيز. أما التجار الآخرون، وبخاصة العدد الكبير من

---

(48) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, Aug. 9, 1906. n° 2209. والاستجواب رقم 20.

(49) Charles René Leclerc, «Le Commerce et l'Industrie à Fez», Rcn. Col. (July 1905), pp. 231. 249. 250; «L'Evolution du Makhzan: la famille Tazi», Af. Fr.(Feb. 1904), pp. 50, 51.

(50) AMG. Alg. 16. Sit. Pol. Jonnart to Min. War, Aug. 9., 1906, n° 2209; Jonnart to Min. War, Dec. 31. 1906. Cap; Canavy. «Notes sur le commerce de Colomb-Béchar avec l'Ouest», BSGAO, 26(Jan-March 1906), pp. 69. 70 والاستجواب رقم 20.

الشرفاء الذين كانت لهم علاقات قديمة العهد مع المدن الشمالية، فقد عارضوا التجارة عبر ـ الحمادة لأنها تؤثر على أرزاقهم بشكل كبير. وبعد أن تولى عبد العزيز السلطة، فقد المخزن تدريجياً المراقبة على البوادي، بما في ذلك التراب الذي تجتازه كبريات طرق التجارة الداخلية، وبالخصوص طريق فاس ـ تافيلالت. وبالتالي كانت القبائل تفرض رسوم الزطاطة المرتفعة وتهجم على القوافل باستمرار. ولما لم يكن في مقدور السلطان أن يعالج الوضعية المالية المزمنة، فقد استمرت الأسعار في التقلب متجهة نحو التضخم المهول. وليس هناك من شك، في ظل هذه الوضعية أن أسعار الواردات في 1903 كانت مرتفعة جداً في أبو عام، وأن تصدير التمر والجلد إلى فاس قد تقلص. وكان التجار الذين احتفظوا بعلاقاتهم مع الشمال في وضعية حرجة. ومع ذلك، لم يكن في استطاعة الكثير منهم، وبخاصة الشرفاء، من الناحية السياسية والتجارية أن ينتقلوا إلى التجارة عبر ـ الحمادة، التي قد تنقد عملهم التجاري.[51]

في أوائل 1906 نجحت القوى المعارضة للتجارة، بموافقة مولاي رشيد، في فرض منع التجارة مع كولمب بشار. وقد أمر تجار تافيلالت الذين كانوا يتعاملون هناك بأن يعودوا إلى تافيلالت بكل السلع التي كانت في حوزتهم. وفي يوليوز انهارت الحركة التجارية في كولمب بشار.[52] وكان ابن إدريس في هذا الوقت قد طُرد من أبو عام وكان عليه أن يؤدي مبلغاً كبيراً لضمان سلامة تنقله خارج الواحة. وربما كانت بالنسبة إليه نقمة في طيها نعمة. فقد اتجه إلى كولمب بشار واستقر هناك، وعاش هناك كتاجر ثري حتى وفاته حوالي 1925.[53]

لم يَنْجُ العديد من أصحاب القوافل من ذوي منيع من الأزمة بسهوله. وأخبرهم مولاي رشيد، باسم المجموعة المناهضة للتجارة وبالأحرى باسم المخزن، أنه عليهم أن يقطعوا كل التجارة مع الفرنسيين ويعودوا مؤقتاً إلى تافيلالت وإلا سيتعرضون لمصادرة بساتين نخلهم أو تدميرها في منطقة الغرفة.[54]

---

(51) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, Aug. 9, 1906, n° 2209; M. Marchand, «La Situation commercial à Fez», Ren. Col. (Dec. 1906), pp. 421, 422; Bernard, Confins, pp. 298, 299; Lyautey, Vers le Maroc, pp. 294, 295.

(52) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Pierron to Lyautey, May 17, 1906; Jonnart to Min. War, July. 27., 1906, n° 2075; Aug. 9, 1906, n° 2209; Oct. 1, n° 2690

Lyautey, Vers le Maroc, pp. 289, 290, 294, 295.

(53) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Pierron to Com. Terr., Dec. 6, 1906. والاستجواب رقم 20 و27.

(54) انظر هامش 52.

كان رجال القبيلة الذين يملكون النخيل، وبخاصة رجال أولاد بوعنان، في وضعية حرجة مماثلة من جراء هذه التطورات، مادامت مصادر تمرهم لم تكن أقل أهمية من حقول زرعهم في گير. وفوق كل هذا قررت القيادة الفرنسية في مايو 1906 أن تطلب من كل ذوي منيع في منطقة گير بأن يتخلوا عن وضع «المنضمين» المبهم، ويعلنوا خضوعهم بشكل رسمي. فالتقى قائددائرة كولمب بشار مع قادة بعثة ذوي منيع في سهل گير، وأعطى لهم مهلة ستة أشهر يختارون فيها بين الخضوع للسلطات الفرنسية ومغادرة المنطقة جميعاً طبقاً لبروتوكول 1901. وكان الضباط الفرنسيون يعرفون جيداً أن الاختيار الأخير كان اختياراً مستحيلاً.[55]

قضى جزء من القبيلة ما تبقى من السنة في إرسال البعثات إلى الفرنسيين في كولمب بشار وإلى مولاي رشيد معاً وإلى قادة المقاومة في تافيلالت، محاولين بذلك ربح الوقت وتحقيق نوع من التراضي.[56] فقدم ليوطي في يوليوز تقريراً عن تصرف قادة أولاد بوعنان يكشف فيه محاولتهم الاحتفاظ بموطن قدم في المعسكرين معاً حتى اللحظة الممكنة الأخيرة:

> لقد قرر أولاد بوعنان... قتل أي واحد منهم يتعامل مع الفرنسيين من *دون أن يخبر الجماعة* [الترقيق مني]. ويبدو أن هذا يدل على أنهم لم يفقدوا كل أمل في الاستقرار. ولكن كان عليهم أن يتجنبوا التظاهر بأنهم يبادرون إلى فعل يدل على الخضوع ويتظاهروا، بدل ذلك، بقبول التنازلات المقدمة من طرفنا. هذا في الحقيقة تصور يعبّر عن الذهنية الأهلية. إضافة إلى أنهم أثاروا في كل محادثاتهم الأجل الذي أعطيناه لهم. ويبدو أنهم شعب متردّد، يرفضون أي قرار نهائي حتى انتهاء هذا الأجل المحدد مؤملين بشكل خفي أن شيئاً ما سيحدث في المستقبل.[57]

لم تكن المقاطعة التجارية إلا علامة واحدة على حملة تسعى إلى تنظيم حركة مقاومة شعبية أخرى. كان من أشهر المجاهدين في هذا الوقت مولاي محمد، ابن مولاي رشيد؛ ومولاي عبو، مساعد الخليفة؛ وسيدي البخاري، شريف من منطقة الغرفة الذي

---

(55) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, Oct. 1., 1906, n° 2690.

(56) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Jonnart to Min. War, Aug. 22, n° 1906, n° 2327; n° 232; Pierron to Lyautey, Dec. 23, n° 731; Sit. Pol. 1907, Pierron to Lyautey, Dec. 23, 1907, n° 770.

(57) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. Jonnart to Min. War, Aug. 1, 1906, n° 2125.

اختير ليكون كقائد للحرب لمدة ثلاثة أشهر.(58) كان مولاي رشيد ما يزال يحبذ سياسة التراجع، ولكن المقاومين، وبخاصة مولاي عبو، أقنعوه في الأخير بقبول المقاطعة والحَرْكَة الجديدة معاً.(59) وقد طُلبت المساعدة من قبائل الأطلس في مسعى لإقامة حركة قبلية أكبر بكثير من تلك التي قام بها قادة قوة تاغيت.(60) وفي غشت، ذهبت بعثة إلى تِلْوات في الأطلس الكبير لتطلب من المدني الگلاوي الالتحاق بالحرْكَة.(61) كان قادة الشرفاء يعرفون بأن القوة العسكرية للگلاوي والقواد الكبار الآخرين كانت تكبر بسرعة. وربما كانوا يعرفون أيضاً أن الگلاوي قد تخلّى عن عبد العزيز في أوائل 1903 ويتهيأ لمساعدة مولاي عبد الحفيظ، أخ السلطان المناهض للفرنسيين، كمطالب للعرش. كان من المؤكد تقريباً أن الگلاوي كان يؤيد الحَرْكَة، وإن كان قد حاول ايقاف حَرْكَة سابقة في 1901. ولكنه لم يذهب إلى تافيلالت ولم يبعث أياً من الجنود، ربما لأنه كان منشغلاً بمهمة أخطر، تتمثل في نشر قواته حول مراكش، لأنه كان يتوقع أن عبد الحفيظ سيتولى السلطة.

يبدو أن المسيرة الشعبية إلى كولمب بشار كانت قريبة، ولكنها بدأت تتصدع في وقت ما خلال شهر نوفمبر. وكان عبد العزيز مسؤولاً عن ذلك جزئياً. فقد بعث بالرسائل من فاس إلى السكان يدعوهم فيها إلى التزام الهدوء، فشجعت هذه العملية مولاي رشيد على تغيير موقفه وتراجع عن الحَرْكَة.(62) وكان السلطان والخليفة يعرفان

---

(58) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. Jonnart to Min. War, Aug. 1, 1906, n° 2206, n° 2206; Set. 20, 1906, n° 2608; Lt. Bauger (Native Affairs officer at Forthassa) to Lyautey, Nov. 15, 1906, n° 193.

(59) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Pierron to Lyautey, Aug. 2, 1906; Bauger to Lyautey, Nov. 15, 1906, n° 193; Doury (Native Affair chief at Colomb-Béchar), «Renseignements généraux», Nov. 20, 1906.

(60) AMG. Alg. 16, Sit. Pol.1906, Pierron to Lyautey, Aug. 2, 1906, n° 669.

(61) AMG. Alg. 16, Sit. Pol.1906, Bauger to Lyautey, Nov. 20, 1906, n° 193.

(62) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Doury, «Renseignements généraux», Nov. 20, 190; Lyautey to Gov.Gen., Dec. 15, 190 n° 1235; Jonnart to Min. War, 15, 1906, n°3528; Pierron to Lyautey, Dec. 6. تقول التقارير التي وصلت إلى المراكز الفرنسية في أواخر الصيف إن السلطان كان يساند الحَرْكَة. ويمكن أن يكون قد أيدها بكلام عام لمدة قصيرة. وقام بين يونيه وأكتوبر ببعض المحاولات للتشويش على آثار عقد الجزيرة الخضراء، الذي وقعه بضغط من الفرنسيين، للتعبير رمزياً عن تأييده للمقاومة. Edmund Burke, III, Prelude to Protectorate in Morocco: Precolional Protest and Resistance, 1860-1912 (Chicago, 1976), pp. 87-90. (تمهيد للحماية في المغرب: الاحتجاج والمقاومة قبل الحماية، 1860-1912) هذا الكتاب هو الصياغة المراجعة والموسعة للأطروحة التي قدمها في جامعة برنستون Princeton سنة 1970، بعنوان «Moroccan, Political Responses to French Penetration, 1900-1912» (ردود الفعل السياسية المغربية على التدخل الفرنسي، 1900-1912).

معاً أنه إذا فشل الهجوم ورفع الفرنسيون عَلَمَهُمْ في تافيلالت، فإن ثورة واسعة النطاق ستتبعها من دون شك. ومن جهة أخرى كانت سمعة السلطان قد وصلت إلى مستوياتها الدنيا مع حلول 1906، ولذلك كان من الصعب عليه إيقاف الحَرْكَة بمجرد الأمر بذلك. ومن المحتمل جداً، أن القادة المحليين لم يكن في مستطاعهم أن يحلّوا المشاكل الكبيرة المتعلقة بتنظيم، وتموين، ونقل جيشهم قبل أن يفتر حماس الناس وتبدأ الفرق المحاربة في السير.[63] وربما كان غياب القيادة القوية عاملاً آخر، مثلما حصل في 1900. وحتى إذا كان كل القادة الكبار من الشرفاء، فلم يكن فيهم ولي واحد مشهور. كانت جماعة شرفاء تافيلالت منقسمة إلى حد كبير، وكان مجموع سكان الواحة منقسمين حول مسألة التجارة مع الفرنسيين. ومهما كان من تداخل الأسباب الداخلية والخارجية، فإن الاستعدادات للحرب قد تم التخلي عنها في دجنبر.

ولما انهارت الحَرْكَة، تم رفع الحظر التجاري جزئياً، واغتنم ذوي منيع الفرص السانحة لتحقيق مصالح اقتصادية في طرفي لحمادة معاً حيث أصبح في إمكانهم الاختيار بين تافيلالت والفرنسيين. وقد تفاوض قادة القبائل على التفاهم مع مولاي رشيد، بالسماح لأصحاب القوافل باستيراد السلع الأوروبية ما داموا يشترونها ويبيعونها لحسابهم. لم يكن في مقدورهم القيام بالتجارة أو نقل المواد باسم التجار المحترفين، ولا يستطيعون تصدير المنتوجات الفيلالية إلى الأسواق الفرنسية.[64] وفي نفس الوقت تقريباً قرر ليوطي بأنه يستطيع أن يضمن العلاقات الجيدة مع القبيلة بجعل المنضمين ralliés يحتفظون بوضعيتهم السياسية.[65] ونظراً لهذه التوافقات، استطاع ذوي منيع، باستثناء الخيام الخاضعة، أن يبقوا لعدة سنوات لا يدينون بالولاء ظاهرياً لا للجزائر ولا للمغرب، ويحتفظون بمواردهم، ويشتغلون بالتجارة إلى درجة ما على طرفي الحمادة.

وإذا كان جزء من أهل القبيلة يتحملون احتلال قلب أرضهم دون أن يصبحوا رعايا فرنسيين، فإن أياً من معظم المحاربين الأشداء لم يعد بعد 1906 مستعداً للمشاركة في المقاومة. وكان محصول الزرع الاستثنائي الذي أنتجه سهل گير في خريف 1907 حجة إضافية لصالح السلم،[66] ولما اجتمعت الحَرْكَة الشعبية في 1908، لم يكن فيها إلا

(63) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Pierron to Lyautey, Dec. 11, 1906, n° 731.

(64) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Lyautey to Gov. Gen. Dec. 15, 1906; Sit. Pol. 1907, Pierron to Lyautey, dec. 23, 1906, n° 770.

(65) Lyautey, Vers le Maroc, pp. 334-7.

(66) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1907, Lyautey to Gov. Gen., Sept. 21, 1907, n° 661.

عدد قليل من ذوي منيع.

كانت التوافقات الدفاعية لذوي منيع تتناقض مع سلوك أيت خباش، الذين واصلوا تمسُّكهم بالمقاومة بصورة أقل ولكن بنوع من الإصرار، رغم انهيار حركة 1906. وكانت الأطراف المغيرة، تنطلق من غرب قواعد منطقة الدوريات الفرنسية، وتتكون من أقل من عشرة رجال تقوم بالهجوم عن طريق الكر والفر على أهداف منطقة گير-زوزفانة. وكانت العصابة تقود عادة عدة جمال محملة بالمواد الغذائية إلى موضع خفي قرب المنطقة الفرنسية. ثم يستكشفون المنطقة، ويراقبون تحرك الشركات الصحراوية، ويطوفون في المكان حتى يعثروا على هدف غير محروس: قافلة، قطيع من الجمال، حارس معزول. فكانوا يُغيرون فجأة، فَيَقْتُلون أو يأخذون غنيمتهم، ثم يرجعون إلى الخلف حيث كانوا أخفوا جمالهم ويرتدّون هاربين عبر الحمادة.[67]

استطاع أيت خباش أن يستمروا في هذا النوع من المقاومة بخسارة أقل من أجل عيش القبيلة. فلما كان ذوي منيع مضطرين للتوقف عن المقاومة عندما احتل الفرنسيون قلب أرضهم، كان ما يزال وراء ظهور أيت خباش أرض أيت عطا الواسعة. ولا يفسر جزئياً تحرك هؤلاء المحاربين ومهارتهم القتالية إلا إصرارهم العنيد على قهر الجيش الفرنسي. وبخلاف أية قبيلة في المنطقة، كانوا ملتزمين بالمقاومة تمشياً مع طبيعة تاريخهم. وكان ذوي منيع يحاولون دائماً حماية مزارعهم في قلب أرضهم. وكانت المجموعات المنتجعة الأخرى في المنطقة منحصرة بصورة أقل أو أكثر في مدار محدد من أرض الرعي. ومن جهة أخرى، ما يزال أيت عطا في مراحل التوسع الضاري في نهاية القرن التاسع عشر. وكانت مقاومة أيت خباش تعبيراً عن استمرار العنف القبلي أكثر مما هي تعبير عن الرد الدفاعي، الذي كان يصطدم في الشرق مع الحائط الصلب للقوة العسكرية الفرنسية.

في نهاية 1906، كانت القوات الفرنسية قد امتدت على طول وادي گير، وعلى بعد عدة كلمترات غرب أي خط يُقام بدعوى الدفاع عن الجزائر. فلم يعد يفصل الجيش عن تافيلالت سوى 128 كلم من لحمادة الجدباء. وقد تم هذا التقدم من زوزفانة إلى گير من دون أية مواجهة عسكرية. والأكثر من ذلك أن ليوطي وفريقه من الشؤون الأهلية بادروا بسرعة لِيُدْخِلُوا إلى الأراضي المحتلة الجديدة التجهيزات التي تعلن عن

(67) الاستجواب رقم 9.

حضور الاستعمار: المكاتب الإدارية، والمستوصفات والأسواق والسكك الحديدية.

عمل ليوطي على توسيع التجارة الفرنسية ـ الجزائرية إلى الجنوب الشرقي للمغرب في البداية كجانب من جوانب استراتيجية ليوطي السياسية والعسكرية. وكان مقتنعاً بأن إقامة الأسواق من أنجع الطرق لاستماله رجال القبائل المعارضين والمرتابين إلى المراكز الفرنسية، حيث يوجد رجال الشؤون الأهلية مستعدين لجمع المعلومات، والشروع في المفاوضات، وضمان الخضوع السياسي أو الاتفاقات السلمية. وقد طور الجيش بوعي، فعلاً، في الحدود المغربية (ثم عبر مجموع البلاد فيما بعد) الأسواق والنقل التجاري كأداة «للتهدئة» والمراقبة أكثر من أي مستعمرة إفريقية فرنسية أخرى.

كان ليوطي بهذا المجهود على وفاق تام مع المصالح التجارية الجزائرية ومع مختلف أعضاء «الحزب الاستعماري» الفرنسي، بما فيهم أوجين إتين Eugene Etienne، نائب وهران والوجه الأساسي في «لجنة المغرب» Comité du Maroc. لم يكن الهدف الأولي الأسمى بالنسبة لهؤلاء الأشخاص في المغرب هو الغزو العسكري في حد ذاته ولكن بالأحرى التوسع التجاري، والمالي، والتأثير الدبلوماسي. كانوا يشيدون بنجاح ليوطي في التدخل الاقتصادي، Pénétration économique، وفي المقابل كانوا ينتقدون بشدة المجهود العسكري المكلف للبحرية الفرنسية في السودان الإفريقي الغربي، الذي يبدو أن غزوه لم يشجع إلا على تجارة العبيد.[68] كان رجال أعمال وهران وتجاره متشوقين بطبيعة الحال لتتبع الجيش إلى الجنوب الشرقي للمغرب، وهم يستوردون المواد الأوروبية من أجل تحويل تجارة تصدير التمر والجلد التي كانت تمر عادة عبر فاس أو مراكش.[69] فوجدوا الجنوب الشرقي، بفضل وصول السكك الحديدية إلى عين الصفراء، مستعداً لقبول معاملاتهم التجارية أكثر من أي مكان آخر في المغرب أو في الصحراء الغربية. كانت السلسلة الأطلسية، قبل منعطف القرن، تحمي المنطقة نوعاً ما من الرجات الاقتصادية التي كانت تهز الأجزاء الشمالية والوسطى للبلاد. ومع ذلك، فقد سمح هجوم ليوطي للتجارة الدولية لتدور حول أطراف الأطلس وتدخل مباشرة إلى أطراف الصحراء. فقد دخل الغزو والتجارة في وقت واحد، وظهر الأثر السريع للتجارة الجديدة في الخطوط

(68) A.S Kanya-Forestner, The Conquest of the Western Sudan (London, 1969), pp. 207-9.

(69) انظر مثلا، Edward Dechaud, L'Hinterland commercial de l'Oranie, (Oran 1909)، كان ديشو Déchaud كاتباً للغرفة التجارية لوهران، وقد نشرت اللجنة الوهرانية للمغرب، Comité Oranais du Maroc دراسته.

الأساسية للعمل العسكري. ولذلك، جعل قدوم الفرنسيين مجموع السكان في المنطقة يشعرون بتداخل التهديد المعقد وغير الواضح مع الفرص الاقتصادية والتجارية التي يتيحها.

لا يستطيع أحد في الجنوب الشرقي، أن ينكر ما تعد به الأسواق التجارية الفرنسية والسكك الحديدية من آمال، وأقلهم جميعاً أصحاب القوافل والتجار، بالقياس مع الوضعية المقلقة التي توجد عليها شبكة الطرق التجارية الموجودة. فقد كانت التجارة عبر الصحراء تحتضر. وكانت توات تُمَوَّن بصورة استثنائية من طرف القبائل الجزائرية، وكان المرور عبر الأطلس قد أصبح خطيراً ومُكَلِّفاً، وكان السكان في المنطقة قد تذوقوا في نفس الوقت طعم الشاي، والسكر، والمستوردات الأوروبية الأخرى، التي أصبحت توفرها السكك الحديدية بأثمان منخفضة أكثر من تلك التي يمكن الحصول عليها في فاس. بالإضافة إلى ذلك، كانت أكبر المجموعات القاطنة بالواحات تتوفر على فائض من التمر والمواد المحلية الأخرى لبيعها خارج المنطقة. واستجابة لذلك، جعلت مكاتب الشؤون الأهلية سياسة أسواقها تقوم على شراء كل المواد المغربية المعروضة للبيع بأثمان مغرية. وحتى إذا لم تكن الإحصائيات المقارنة متوفرة، فإنه من الواضح أن الحركة التجارية بين 1903 و1906 قد بدأت تنتقل من الطرق العابرة لجبال الأطلس إلى الطرق المرتبطة بالسكك الحديدية. ويبدو أن أبو عام، وريث سجلماسة، قد تحول من مستودع أساسي للجنوب الشرقي إلى سوق يدور في فلك الشبكة التجارية الفرنسية ـ الجزائرية. وعادت فجيج، إلى وضعية ما قبل 1845، إلى حد ما، كثغر تجاري للجنوب الوهراني.

وإذا كان التدخل التجاري الفرنسي قد وصل إلى ما وراء دائرة المنطقة العسكرية المراقبة، فإنه لم يتم كما كان متوقعاً. فقد تدهورت التجارة بين تافيلالت وكولمب بشار بشكل خطير جداً في صيف 1906 وبقيت حتى 1910 في مستويات أقل مما كان يتنبأ به الجيش في البداية. ومما يدل على بساطة نظرة ليوطي إلى الواقع المحلي أنه كان مقتنعاً بأن مجموع السكان بين زيز وزوزفانة سيستجيبون بحماس كبير لإغراء الأسواق الجديدة، وأن المقاومة ستذوب مباشرة في الازدهار التجاري. فالإصرار على المقاومة وعلى معارضة التجارة الفرنسية ـ المغربية لم تنتج عن التعصب الشديد لفئة قليلة، كما ادعى ليوطي، ولكنها ناتجة عن الحسابات العقلانية والظروف السياسية والاقتصادية الخاصة. ويظهر هذا بالأساس في التوسع الشرس المستمر لأيت عطا، أمبريالية الرحل

التي تتنافس مع الفرنسيين؛ وفي جهود التجار الذين يعبرون الأطلس لحماية أسواقهم ومقاومة شركات أمثال محمد بن إدريس؛ والاستجابة الشعبية لفورة احتجاج البلاد ضد الدسائس الأمبريالية الفرنسية. لذلك، فبالرغم من الهزيمة العسكرية، وفشل القيادة المخزنية، وإغراء الربح التجاري، فإن المدافعين عن المقاومة ما يزالون يسيطرون في زيز في نهاية 1906.

ومع ذلك، فقد كان السكان، من زوزفانة إلى گير، في هذا الوقت، وبالخصوص سكان فجيج وذوي منيع، مجبرين على التفاهم مع السلطة الاستعمارية. صحيح أن الإجراء الذي اتبعته كل مجموعة، أو حتى كل فرد، في التفاهم مع الجيش الفرنسي، عوض صيغ المقاومة المسلحة، يكشف عن خصوصيات دينامية العمل السياسي في هذه المنطقة. ففي النهاية لم تكن أزمة الغزو الاستعماري مسألة مقاومة تلقائية بقدر ما كانت مسألة توافق وملاءمة مع التغير السريع الذي عرفته الظروف الاقتصادية والسياسية.

لم يكن سلوك ذوي منيع وأهل فجيج يمثل في أقصى الأزمة لا المعارضة العنيدة ولا الاستسلام الحتمي، وإنما كان يمثل بالأحرى حذراً، ومحاولة للتوافق المشوب بالغياب الظاهر للوحدة الجماعية والعمل الفعّال. وقد نتج جزء من هذا السلوك عن طبيعة الغزو الفرنسي الذي لا يستقر على حال. ويرتبط، فوق ذلك، بطبيعة البيئة ذاتها وضرورة الاستمرار في البحث دوماً عن الموارد الاقتصادية وحمايتها. ولم يَدَّخِر الفرنسيون جهداً في إقامة الدليل على أنهم يستطيعون مصادرة وتدمير بساتين النخيل، وأنظمة السقي، وحقول الزرع، أو المواشي، والتسبب في كارثة لأية قبيلة أو جماعة قصر يختارونها. وكانوا يهيئون، في نفس الوقت، الظروف الملائمة لإقامة السلم بين القبائل ومن أجل توسيع التجارة. وباختصار، لقد أضاف قدومهم إلى تقلب الطبيعة الشديد وضعية جديدة تقوم على عدم استقرار الموارد الاقتصادية. وبالتالي، فإن كل قبيلة أو قصر، وبالطبع، كل مجموعة كبيرة أو صغيرة، تجمعها مصالح الموارد المشتركة، كانت مضطرة للتفكير الممعن في نوع الردّ على الجيش الفرنسي حتى لا تتأثر بذلك أحوالها الاقتصادية في اتجاه أفضل أو أسوأ. لم تنتج الأزمة تأجيلاً للصراع للتغلب على البيئة، ولكن أدت إلى تكثيفه، كما سعت المجموعات المتعاونة والأفراد في نفس الوقت إلى حماية مواردها الحيوية وتفادي الخضوع غير المشروط للجيش الفرنسي المتقدم.

ولما كانت العلاقات السياسية ملتبسة وغير قارة في كل الظروف والأوقات، بسبب هذا الصراع، فإن إضافة هذه التهديدات الجديدة قد حاولت أن تجعلها كذلك أكثر من أي وقت مضى. وبالفعل، فإن مسلسل التوصل إلى الاتفاق النهائي مع الفرنسيين قد أبرز بحدة أسلوب السياسة القبلية، وبخاصة النزوع نحو التحالفات، داخل القبائل أو فيما بينها، للتوسيع، والتعاقد،والتغيير استجابة للحاجات الاقتصادية التي تتطلبها ظروف اللحظة، ولتجنب القيام بالتزامات مع جانب أو آخر لا يمكن الرجوع فيها بالنسبة للأفراد. وقد اتبع ذوي منيع هذا السلوك بشكل مثير لما وجدوا أنفسهم محاصرين بين مجاهدي وادي زيز من جانب والفرنسيين من جانب آخر. يمكن لإيديولوجية الوحدة العسكرية عبر علاقات القرابة أن تكون ناجعة جداً في الغارات الظرفية والحروب ضد القبائل المجاورة، في غياب السلطة المركزية. ولكن فائدتها تقل في الظروف التي يتوقف فيها العيش أساسياً على قابلية المجموعات ومواردها المشتركة أن تلائم سياساتها مع مصالحها الاقتصادية، عبر سلسلة متناقضة من الهجوم المتقطع، والتوافقات والتملصات. فخلال الفترة الواقعة بين 1900 و1906، التي اشتد فيها التغيير وسادت فيها الحيرة، لم يندمج ذوي منيع في وحدة قبلية مشتركة نهائياً، بل ظلوا تجمعاً غير منتظم من القادة والأتباع المترددين فقط. وكانوا كلهم يحسبون الامتيازات التي سيحصلون عليها من جراء القيام بهذا العمل أو ذاك. في ظل هذه الأوضاع، لم تكن مقاومة الفرنسيين اختياراً مطلقاً، ولكنها كانت مجرد اختيار من بين الاختيارات الممكنة في التخطيط لاستراتيجية المحافظة على البقاء.

لقد أظهر كل من ذوي منيع وأهل فجيج خلال هذه السنوات السبع أن مصلحتهم الأساسية لم تكن هي المقاومة، ولكن مواجهة الأزمة حتى لايؤدي بهم هذا المسلسل المعقد والمقلق إلى الانقطاع عن استغلال أرضهم. فلم تكن نظرتهم محدودة حتى يعجزوا عن الاعتراف بامتيازات المساومة والتراضي والنتائج المريعة للمقاومة المتصلبة. وقد كان من المحتمل أنهم لو لم يتصرفوا كذلك، بالنظر إلى رغبة الجيش الفرنسي بإنجاز الغزو بأي ثمن، لكان القتل والاختلال الاقتصادي والبؤس أكبر بكثير مما حصل.

الفصل الثامن:

الجنوب الشرقي في عهد مولاي عبد الحفيظ، 1908-1912

تخلت فرنسا عن سياسة التدخل السلمي عندما تم التوقيع على معاهدة الجزيرة الخضراء، فقامت بهجومين جديدين على الأراضي المغربية في ربيع 1907. ثم احتلت قوات ليوطي وجدة في مارس، وأنشأت لأول مرة منطقة معزولة لتدعيم هجومها من أجل التوسع في القطاع الشمالي لمنطقة الحدود. ونزلت الفرق العسكرية في الدار البيضاء في يوليوز على الساحل الأطلسي، وبدأت خلال أسابيع في التقدم نحو سهول الشاوية. وقد أثار هذا التدخل السكان كثيراً أكثر مما أثارهم غزو توات وكير-زوزفانة. كانت وجدة مدينة قديمة ومهمة، ومركزاً وحيداً في الشمال الشرقي للثقافة الحضرية المغربية وللسلطة المخزنية. وباحتلال الفرنسيين لمدينة وجدة يكونوا قد تجاوزوا الحدود المعترف بها دولياً، لأن الحدود الشرقية لوجدة لم تكن محل نقاش قط. كما مثَّل النزول في الدار البيضاء تدخلاً سافراً في المغرب، لأن هذه المدينة توجد في قلب البلاد وعلى مسافة قريبة من المدن السلطانية.

قام مولاي عبد العزيز بتبني برنامج للإصلاحات الداخلية بعد احتلال توات. ومع ذلك، فقد وضع نفسه موضع الريبة للقيام بعمل إصلاحي أو عسكري مع حلول 1907. فمنذ أن وقع على معاهدة الجزيرة الخضراء، تحول التعاطف بشكل متزايد نحو مولاي عبد الحفيظ الذي كان يخطط من قاعدة قوته في مراكش من أجل المطالبة بالعرش، باتفاق مع المدني الكلاوي وشيوخ الأطلس الآخرين. وكان سقوط الدار البيضاء عاملاً مثيراً يدفع إلى الثورة. ففي 16 غشت، بايع علماء مراكش عبد الحفيظ سلطاناً شرعياً. وفي الأسابيع الموالية أنكر سياسة أخيه الدفاعية المتوافقة مع القوى الأوروبية، وأعلن الجهاد ضد القوات الفرنسية في الأراضي الشريفة. فخرجت فرق من أنصاره من القبائل لتلتحق بقبائل الشاوية للمقاومة. ومع حلول شهر شتنبر، كان الحماس الشعبي لنصرة عبد الحفيظ قد انتشر بسرعة في فاس حتى رأى عبد العزيز أنه من الحكمة أن ينقل

قصره إلى الرباط. ثم بايع علماء فاس عبد الحفيظ في أوائل يناير، ومهدوا له الطريق ليدخل إلى المدينة في يونيه اللاّحق. وكان عبد العزيز، الذي ابتلي بفرق عسكرية عاجزة، وباتباع النصائح الأوروبية المغرضة، قد حاول القيام بهجومات ضعيفة ضد قوات أخيه. ولما مني بهزيمة شنيعة شمال مراكش في غشت، فرَّ إلى الدار البيضاء وتنازل عن العرش، تاركاً البلاد في أيدي نظام يتعهد بأنه سيعود إلى الإسلام المُقَاوِم.

بعيداً عن عرين الأسد

رحّبت قبائل الجنوب الشرقي وسكانه بحماس بالحافظية. وتوقدت مرة أخرى روح المقاومة الشعبية التي فشلت إلى حد ما في نهاية 1906، لأنها رأت أن عبد العزيز الذي جاء للدفاع عن الأمة، والقيام بالواجب السلطاني التقليدي قد تنكر لذلك في سياسته العامة. ويعرف كل الذين شاركوا في المقاومات الشعبية لسنوات 1900 و1903 و1906 بأن الجهاد الذي يفرضه السلطان ويدعو إليه هو المبدأ الإيديولوجي القوي الذي يعبئ القبائل أكثر من دعوات الأولياء المحليين الذين يقومون بذلك من تلقاء أنفسهم.

في خريف 1907، رافق مولاي عبد الله، ابن مولاي رشيد، بعثة من الشرفاء الفيلاليين إلى مراكش لتقديم البيعة لعبد الحفيظ، وحثّه على القيام بهجوم شعبي على كُولُمْب ـ بشار Colomb-Béchar. وقام مولاي محمد، الابن الآخر لمولاي رشيد، بدافع روح المقاومة الذي تجاوز الحدود الإقليمية، بقيادة فرق مسلحة شمال وادي زيز للمحاربة من أجل الحافظية، ثم تولى بعد ذلك قيادة كل قواته في الشاوية. وربما اختاره عبد الحفيظ لذلك ليكسب دعم كل الشرفاء الفيلاليين.[1] غير أن العديد منهم فضل عدم الحسم في موقفهم حتى تتضح الأمور في الصراع الدائر حول العرش، تمشياً مع السلوك المعروف عن الجزء الأكبر من النخبة السياسية المغربية. ولم يخرج مولاي رشيد بدوره عن هذا السلوك. وجرياً على عادة السلوك السياسي الخاص المتبع في المغرب، أسرع مولاي رشيد بإرسال ابنيه إلى عبد الحفيظ، ثم كتب في نفس الوقت رسالة إلى عبد العزيز يطمئنه فيها على مساندته له. وقد حاول السلطان المحاصَر أن يعبر عن وفائه للسلطان عبد الحفيظ عندما طلب منه أن يضمن له الحصول على أجره

(1) Edmund Burke, III, Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912 (Chicago, 1976), pp. 110, 249; A. G. P. Martin, Quatre siècles d'histoire marocaine (Paris, 1923), pp. 450, 464, 465, 471.

الشهري، قدره خمس مائة دورو، عن طريق المصالح المالية لعائلة التازي، التي كانت ما تزال شركتها التجارية تعمل في تافيلالت في 1907. ولما أصبحت هزيمة عبد العزيز مؤكدة، فيما بعد، عاهد نفسه على القيام بجهاد السلطان.(2)

لم يكن في استطاعة عبد الحفيظ تحمل إدارة المقاومة في الجنوب الشرقي. فقد كان مشغولاً بالحرب في الشاوية وتلقى مساندة النخبة المدنية والقادة الأساسيين لقبائل وسط المغرب. غير أنه لما أُعلن في الربيع ملكاً للبلاد في شمال الأطلس، كانت الأطراف ما تزال في حاجة إلى من ينظم المقاومة فيها باسمه. وهكذا انتقل مركز المقاومة في ظل هذه الظروف من تافيلالت إلى مكان بعيد في وادي أيت عيسى وزاوية دويرَت السبع.

كان أولياء دويرت السبع من السلالات الصالحة التي خدمت المصالح الدينية والسياسية للقبائل وسكان القصور الموجودة على جوانب الأطلس الكبير الشرقي. غير أن تأثير الزاوية قبل 1907 كان تأثيراً محلياً فقط، يقل بكثير عن ذلك الذي كان لزاوية القنادسة. ومع ذلك، فقد بدأ مولاي لحسن السباعي، شيخ الزاوية، في هذه السنة بالدعوة إلى الجهاد. ولا نعرف ما الذي حوله بقدرة قادر إلى ولي - محارب، اللهم إن كان ينوي السير على هدي السي محمد العربي الدرقاوي، شيخ مدغرة المشهور. وُلد مولاي الحسن في فجيج من عائلة إدريسية شريفة، إلا أنه غادر المدينة مبكراً ليدرس التصوف عن السي العربي. وبعد وفاة شيخه في سنة 1892، أقام مثل المريدين الآخرين المشهورين زاويته الخاصة لتعليم «الطريقة» الدرقاوية وخدمة القبائل المحلية. ومن المحتمل جداً أن يكون قد اقتنع مثل السي العربي بأن الأمة الإسلامية تعرف انحطاطاً أخلاقياً خطيراً، وأن الحرب المقدسة الضارية هي الطريق الوحيد لمواجهة الخطر الأوروبي. وإذا كانت عائلة الحنفي في الرُّتب قد حاولت استبدال جهاد مدغرة بجهادهم الخاص، فإن مولاي لحسن قد حاول إحياءه، كأنه هو الوريث الخاص للسي العربي.(3)

---

(2) Doury, AMG. Alg. 16, Sit. pol. 1907، «معلومات قدمت من طرف السي أحمد بني ماني، وكيل التاجر الفيلالي محمد بن إدريس في بشار». 18 نونبر 1907. وقد عرف عن هذا المخبر أنه من المقيمين لمدة طويلة في مراكش، ومن المعارف الخاصة لمولاي عبد الحفيظ.

(3) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Bailloud (Com. 19th Corps), «Notice sur Mouley, Hamed es Sebai et sur les Derkaoua», March 31 1908; N. Lacroix, «Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui», Documents sur le Nord-Ouest africain (Algiers,1902), p. 22; P. Odinot, «L'Importance politique de la confrérie Derquaoua, «Ren. Col. (May 1929), p. 295.

لقد ادعى مولاي لحسن نفس الزعامة الروحية التي ادعاها من قبل السي العربي، وآل الحنفي وبوعمامة، وأنه يستطيع تجاوز الأحقاد القبلية الحادة، ويشهد أمام الله بأنه سيحقق ما كانوا يهدفون إليه. إلا أنه في الوقت الذي كان فيه قادة القبائل يضطرون إلى عرض قضاياهم أمام السلطان الذي لا يهتم بهم، أو يقومون بالمعارضة الصريحة، كان مولاي لحسن يتخذ من المقاومة الحافظية مطية فقط. واعتقد الفرنسيون بأنه كان على اتصال مباشر مع عبد الحفيظ. ومن المحتمل أن يكون عبد الحفيظ على اتصال معه منذ أن سعى في 1908 إلى القيام باتصالات مع قادة المقاومة القروية عبر البلاد، وحماية صورة «جهاد السلطان» الذي جعله يكسب تأييداً واسعاً في البلاد. فقد عجل بإرسال رسائل إلى الجنوب الشرقي، بما في ذلك فجيج، يحث فيها السكان على الدفاع عن أنفسهم ضد الاعتداء الخارجي.[4] وقد يكون مولاي لحسن يتحرك، ضمنياً على الأقل، باسم السلطان الجديد ويربط قضيته بجهاد الحافظية.

الحَرْكَة الأخيرة

خطب مولاي لحسن على الناس في الأطلس الكبير الشرقي في خريف 1907. وتجمع المحاربون من أيت إزدگ، وأيت سغروشن، وأيت عيسى، وجماعات القصور المختلفة في دويرت السبع في فبراير الموالي.[5] وكان هذا الرد الحماسي لهذه القبائل مؤشراً على القوة الكبيرة للجبهة الحربية للجنوب الشرقي. ولم تكن فرنسا قد هددتهم بعد مباشرة، ولم يكن لهم دور قيادي في المقاومة الأولى. ومع ذلك، فإن ثلاثة أو أربعة آلاف رجل، مع ما كان يحيط بهم من النساء والأطفال، قد استجابوا لدعوة مولاي لحسن للزحف على كولمب ـ بشار. ومن الغريب أن سكان وادي زيز قد امتنعوا عن الاستجابة لدعوته، على الرغم من تزايد شعبية عبد الحفيظ هناك. وقد يكون مولاي لحسن غير معروف في وادي زيز وتافيلالت، وأنه لم يقم بشيء يذكر للحصول على التأييد هناك. ولعل البعض ما يزال يتذكر ما جرى في تاغيت، ولا يستطيع

(4) AMG. Alg. 17. Sit. Pol. 1908. Lyautey to Gov. Gen. Feb., 2, 1908, no. 107; Feb. 24. 1908, no. 148; Bailloud, «Notice sur Mouley Hamed es Sebai et sur les Derkaoua», March 31, 1908. Institut de france, Fonds Auguste Terrier, LVI (5946), «Les Opérations dans le Sud-Oranais en 1908», (Sud-Oranais en 1908). Martin, Quatre siècles, p. 479.

(5) AMG. Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Lt. Husson, «Renseignements», April 1, 1908; « Sud-Oranais en 1908.»

الدخول في عملية أخرى مجهولة العواقب. وكان البعض الآخر متردداً، وبالخصوص الشرفاء، لأن مآل الصراع على العرش لم يكن قد حُسِم بعد.

ومهما كان الأمر، فقد خرجت حَرْكَة مولاي لحسن إلى كولمب ـ بشار. وقاد الشيخ الحَرْكَة كزعيم روحي وأخلاقي، وليس كقائد خبير بالحرب. ثم وصلت الحَرْكَة إلى المَنَابْهَة، وهو مكان يقع على بُعد عدة كلمترات جنوب شرق عين الشعير، وهناك التقت الحَرْكَة برتل من الجنود الفرنسيين الذين كانوا قد خرجوا من كولمب ـ بشار كجزء من عملية الاستنفار العام. وقد نجح المجاهدون في نصب الكمائن للفرق العسكرية والهجوم عليها في الصباح الباكر، وحتى إذا كان الفرنسيون يردونهم بالمدافع والأسلحة النارية، فإنهم قد تكبدوا مع ذلك 120 جريحاً، وتسعة عشر قتيلاً. وكانت هذه الخسارة هي الكبرى من نوعها التي لحقت بالفرنسيين في معركة واحدة على الحدود. ثم تراجعت الحَرْكَة نحو الغرب، ولكن رتلاً جديداً خرج من بشار وتابعها على طول الطريق إلى دويرت السبع، وهناك قصف الفرنسيون الزاوية. غير أن الجيش الفرنسي فشل في ربط الاتصال بالعناصر الأساسية في الحَرْكَة، التي تجمعت في بوذنيب في أواخر أبريل وأوائل مايو. ومع ذلك، فقد تقدم الفرنسيون في الثالث عشر من مايو إلى الواحة، والتقوا بالحَرْكَة في ضواحيها، ودامت المعركة بينهم عدة ساعات، فاضطر المجاهدون إلى التراجع إلى بوذنيب أولاً تحت قوة نيران الأسلحة، ثم إلى الناحية الغربية في الصحراء في الأيام الموالية. واحتل الفرنسيون الواحة، وتفككت الحَرْكَة. وقد قَدَّر الجيش الفرنسي أن عدد المغاربة في بوذنيب كان يصل إلى ما بين خمسة وستة آلاف رجل، قُتل منهم في حرب أبريل ومايو حوالي ست مائة رجل.[6]

لما احتل الفرنسيون بوذنيب أصبحوا على بُعْد أقل من 64 كلم من وادي زيز. وكان ذلك بالنسبة لسكان المنطقة علامة على نهاية اختراق الحدود وبداية زحف شبيه بالزحف على الشاوية. لم ينتج عن حروب أبريل ومايو أي يأس، مثلما هو الشأن بالنسبة لحروب تاغيت، وإنما أشعلت حماس المقاومة وجذبت عدداً كبيراً من القبائل إلى المقاومة. وبدأت تصل إلى المنطقة بعض العصابات المسلحة من أماكن بعيدة من الأطلس

---

(6) «Aux Frontières de l'Algérie: le combat de Menabha et les opérations de la colonne Vigy», Af. Fr. (May 1908), pp. 179-83; «Aux Frontières de l'Algérie», Af. Fr. (June, 1908), pp. 220, 221; Georges Demanche, «La Pénétration dans le Sud-Oranais», Revue Française de l'Etranger et des Colonies, 33 (1908), pp. 275-80; «Sud-Oranais en 1908»; Martin, Quatre siècles, pp. 479, 480.

الكبير والمتوسط.[7] ومن بين الأسباب التي كادت أن تؤدي إلى فشل الفرنسيين في معركة الشاوية؛ اعتماد عبد الحفيظ على الثقة الشعبية في الجهاد، وتقدمه الجريء نحو فاس عبر أراضي قبائل الأطلس الثائرة باستمرار. وفي 16 مايو، بعد يومين من سقوط بوذنيب، دخل منتصراً إلى مكناس.

لقد تأثر عرب وادي زيز وأيت خباش بتقدم الفرنسيين فأرسلوا خلال الصيف عدة آلاف من الرجال إلى شمال گير. لم يختاروا قائداً أعلى للحرب، ولكن اختاروا من بين قادة الفرق المحاربة عليّ أو يدِير من أيت خباش، وابًّا سيدي الحنفي من الرَّتب.[8] أما مولاي رشيد، الذي كان محتمياً بموقفه الحذر من المغامرة التي قد تدفع الفرنسيين إلى الدخول إلى تافيلالت، فقد تراجع إلى الخلف مرة أخرى.[9] وضاعت تحذيراته في الحماس العام الذي كان ينتظر أن يكون المحاولة الأخيرة لاختبار القوة.

قدَّر الفرنسيون أنه قد تجمع ما بين خمسة عشر ألف وعشرين ألفاً من الرجال المسلحين بكل شيء؛ من البنادق من نوع لوبيل ذات الطلقات المتكررة إلى السكاكين والهراوات، في أواخر غشت في تُوكُّرت، وهو قصر يقع على وادي گير العليا على بعد 30 كلمتراً ونيف من بوذنيب. وكان هناك مولاي لحسن السباعي زعيماً روحياً، وقد اكتسب شهرته عندما دعا بنفسه إلى الهجوم على الفرنسيين في مدغرة. وتحركت الحشود في فاتح شتنبر، ونزلت إلى گير، ثم توقفت أمام تل غرب بوذنيب حيث بنى الفرنسيون مركزاً محصناً. وأُرسل بمبعوث إلى الحصن يحمل رسالة من المجاهدين جاء فيها:

> إلى قائد «الفرقة» الفرنسية في بوذنيب. السلام على من اتبع الهدى ووهب نفسه لله الغفور وسعى إلى العدل. اعلم أنه منذ وصولكم إلى الصحراء، قد عاملتم المسلمين الضعفاء معاملة سيئة. ومررتم من غزو إلى غزو. لقد خدعتكم روحكم العمياء وجرَّتكم إلى تدميركم. وأذقتم بلادنا آلاماً مرة مرارة الحنظل. إن المحاربين المسلمين الشجعان والنبلاء يتقدمون إليكم، مسلحين لتدميركم. فإذا كانت لديكم قوة، فاخرجوا من وراء جدرانكم

---

(7) «Sud-Oranais en 1908», Martin, Quatre siècles, pp. 491, 492 . يؤكد مارتن أن بعض جنود عبد الحفيظ النظاميين الرسميين قد حاربوا في بوذنيب، وأنه بعد المعركة أخذ الفرنسيون أسرى ينتمون إلى مناطق بعيدة مثل منطقة زَيّان قرب الرباط، والحوز قرب مراكش، وسوس.

(8) «Sur les Confins de l'Algérie», Af. Fr. (Sept. 1908), pp. 312, 313؛ الاستجوابات، رقم: 10 و16 و18.

(9) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Gen. Vigy (Com. Terr.) to Gov. Gen., Sept. 17, 1908, no. 98/B; «Aux Frontières de l'Algérie», Af. Fr. (July 1908), pp. 248, 249؛ الاستجواب رقم 16.

للحرب؛ وسترون من هو الأنبل، البومة أم الصقر.[10]

لم يخرج الفرنسيون، فهجمت الحَرْكَة على الحصن. واستمرت المعركة ست عشرة ساعة، هجم فيها المجاهدون مرة تلو الأخرى، ولكن فرقة تتكون من خمسة وسبعين رجلاً، معززة بفرق مجهزة بالمدافع من حجم 75 و80 ملمتراً، تصدت لهم وضربتهم من الحصن ومن معقل شمال بوذنيب. فتوقف المهاجمون في الأخير وتراجعوا، تاركين وراءهم 170 قتيلاً في الميدان. ثم تشكلت الحَرْكَة مرة أخرى في الأيام الموالية، إلا أن رتل النجدة الفرنسي الذي يتكون من أربعة آلاف جندي وصل في 5 شتنبر من كولمب - بشار. وبعد يومين، دارت معركة أخرى في سهل غرب بوذنيب، وانتصر الفرنسيون مرة أخرى بفضل المدافع النارية. وبعد أربع ساعات من القتال تفرق المجاهدون وفروا، تاركين وراءهم 300 من القتلى. ثم تفككت الحَرْكَة، واتجه أغلب المحاربين إلى الجبال أو نزلوا إلى وادي زيز.[11]

مصير بوذنيب

كانت معركة بوذنيب حدثاً هاماً في غزو فرنسا للمغرب. ذلك أن انهزام الحَرْكَة وتشتتها قد فتح الطريق لاحتلال متواصل لكَير الأعلى والشرق البعيد للأطلس. وبدأ مولاي لحسن مع علي أُمْهاوَش، الولي المشهور جداً في منطقة مَلْوِيَّة العليا، في جمع الرجال بعد بوذنيب، وحاولا معاً من حين لآخر أن يُكوِّنا حَرْكَة أخرى في السنوات القليلة الموالية من سكان زيز ومنطقته الغربية. إلا أن أحداً منهما لم ينجح في تحدي الفرنسيين شرق الوادي.[12]

---

(10) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Com. Frsch, «Lettre du Chef de la harka au Commandant d'Armes de Boudnib», aug. 29, 1908؛ هذه الوثيقة هي الترجمة الفرنسية للرسالة.

(11) Capt. Lechartier, Colonne du Haut-Guir en Septembre 1908 (Paris, 1908); Augustin Bernard, Les Confins Algéro-Marocains (Paris, 1911), pp. 164-9; «Sur les Confins de l'Algérie», pp. 312, 313; Martin; Quatre siècles, pp. 491, 492.

(12) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Jonnart to Min. War, Oct. 15, 1908, no. 3517; Sit. pol. 1909, Gen. Alix (Com. Terr.) to Com. Div. Oran, March 6, 1909, no. 159; Jonnart to Min. War, March 26, 1909, no. 675; April 25, 1909, no. 898. Martin, Quatre siècles, pp. 491, 492. واصل مولاي لحسن السباعي الدعوة إلى الجهاد في أطراف المنطقة المراقبة من طرف الفرنسيين على الأقل حتى أواخر خريف 1913. AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1911, Lt. Col. Ropert, «Rapport», July 18, 1911; Sit. Pol. 1912-1914, Gov. Gen. to Min. War, Sept. 25, 1913, no. 3344. واصل علي أُمْهَاوَش القيام بدور القيادة في المقاومة في شرق - وسط الأطلس لعدة سنوات. انظر: Saïd Guennoun, La Montagne berbère (Paris, 1929), pp. 148-54.

ساعدت كارثة بوذنيب على مستوى البلاد في الضغط على عبد الحفيظ للتعجيل بالجهاد الذي أقرّه. فقد انتصر على عبد العزيز في غشت، وأصبح في وضعية تسمح له بتركيز كل اهتمامه على طرد الفرنسيين. إلا أنه، مع الأسف، وجد تركة أخيه المتسمة بالتمرد وبالانهيار المالي أشد وطئاً مما كان يطمح إلى القيام به. ولما تولى السلطة لم يكن أمامه من اختيار سوى الرجوع أولاً إلى إصلاح وإعادة تنظيم الإدارة والجيش. وإذا كان لا يأمل في البداية أن يقوم بأي شيء من دون قبول الأوروبيين ومساعدتهم، فلأن سياسة البلاد المركزية ومؤسساته الاقتصادية كانت مرتبطة بالمصالح الأوروبية السياسية والتجارية والمالية. وكان الثمن الذي يطلبه الأوروبيون للاعتراف به، هو قبوله للمذكرة الفرنسية ـ الإسبانية التي تطلب منه أن يوافق على شروط عقد الجزيرة الخضراء، وقبول ديون الحكومات الدولية، وإعلان نهاية للجهاد. وفي دجنبر 1908، وافق على شروط المذكرة بضغط قوي من الفرنسيين. وأرسل على إثر ذلك رسائل إلى مختلف مناطق البلاد، بما فيها تافيلالت، يأمر فيها رعاياه بوقف الحرب. لقد تولد عن هذه الموافقة استياء كبير في البلاد، وأدى فيه ثمن تراجع التأييد الشعبي له.[13] ثم فقد المجاهدون الذين شاركوا في معركة بوذنيب الأمل في أي تأييد سلطاني آخر للمقاومة في الجنوب الشرقي.

اتخذ الفرنسيون آنذاك من بوذنيب مركزاً لانطلاقهم لغزو گير الأعلى ومنطقة وادي عيسى. ولما احتل الجيش الفرنسي الواحة وضع حكومته أمام الأمر الواقع. فوافقت باريس على الاحتلال المؤقت فقط، لأن السيادة المغربية على هذه المنطقة لا نقاش فيها. إلا أن الجيش لم يتردد في تحويل بوذنيب من مركز للمنطقة العسكرية الفرنسية إلى مركز استراتيجي تتطلب حمايتُه ضرورة التوسع غرباً وشمالاً.[14] فتوقفت أيت إزدگ وأيت سغروشن، القبيلتان الأساسيتان في المنطقة، عن الاستمرار في الحملات التأديبية والمناوشات الخفيفة بين 1909 و1911 . وفي صيف 1911 ، اتفق ضباط الشؤون الأهلية مع قادة أيت إزدگ على إقامة السلم في گرَّامَة، التي كانت تقع على بعد حوالي 40 كلمتراً من وادي زيز.[15]

(13) Martin, Quatre siècles, pp. 497-500.

(14) Louis-Hubert-Gonsalve Lyautey, Vers le Maroc: lettres du Sud-Oranais, 1903-1906 (Paris, 1937), pp. 299, 302, 307-12.

(15) العمليات العسكرية في منطقة شمال وغرب بوذنيب موجودة في: AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1908, and 1909; Alg. 18, Sit. Pol. 1910; Alg. 19, Sit. Pol. 1911 and 1912-1914. Also Bernard, Confins, pp. 173-9.

كانت العمليات الفرنسية شمال وغرب بوذنيب تسير بشكل متواز مع العمليات في كل من منطقة الحدود الشمالية وفي الجنوب البعيد. وبعد احتلال الفرنسيين لوجدة في 1907، تقدم الجيش تدريجياً نحو الشمال إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، ونحو الجنوب إلى الهضاب العليا ليرتبط مع القوات المرابطة في بركَنْت*، ونحو الغرب إلى ضفاف ملوية. وأقيم مركز في تاوريرت، في يونيه 1910، وبدأت دوريات المراقبة تتحرك نحو الغرب البعيد إلى كرسيف، التي كانت تقع في منتصف الطريق تقريباً من الحدود إلى فاس. ومع نهاية 1910، استطاعت الأرتال التي كانت تتحرك من تاوريرت، وبركنت، وبوذنيب أن تجعل كل المغاربة تقريباً الذين يوجدون شرق ملوية تحت مراقبتهم.[16] واحتلت الشركة الصحراوية الموجودة في بني عباس، في الجنوب البعيد، في يونيه 1910 تَابَلْبَلَة، وواصلت الزحف نحو الصحراء الغربية. ومع حلول 1912، أصبحت الأرتال الفرنسية تتحرك نحو الجنوب البعيد غرب تافيلالت في عرق إكَدي.[17]

سعى الفرنسيون في الجبهة الدبلوماسية إلى فرض الموافقة على اعتراضات 1907-1908 بوضع اتفاق مع مولاي عبد الحفيظ. وحاول هذا الأخير أن يقوي مراقبة جيش المخزن وإدارته خارج المدن الأساسية، ولكنه لم يستطع تحقيق أدنى شيء من ذلك لعدم توفر الأموال. وكان الفرنسيون مستعدين لمنح القرض، ولكن مقابل الاعتراف القانوني لاحتلالهم «المؤقت»، وإعادة تنظيم الأراضي المغربية على طول الحدود وفي الشاوية. فقبل السلطان هذه الشروط. ووقّع اتفاق باريس في مارس 1910. ولما كان الجنوب الشرقي معنياً بما يجري، فقد ألزَمَ الاتفاق الجيش بالانسحاب من بوذنيب ومن جارتها الشرقية بوعنان، ولكن بشرط أن يتحمل المخزن مسؤولية المراقبة العسكرية وحماية التجارة في المنطقة الواقعة بين المنطقة الفرنسية وتافيلالت. ولما لم يكن عبد الحفيظ قادراً على القيام بأي خطوة فعالة للوفاء بهذا الشرط، فرض الجيش شرعية وجوده في المنطقة الواسعة حول بوذنيب على الرغم من واقع السيادة المغربية عليها. كما سمح الاتفاق أيضاً بالاحتلال النهائي لكل من بوذنيب، التي كان معترفاً بها أنها مغربية، والمراكز الواقعة بين كَير الأسفل وزوزفانة، التي كانت قد أُلحقت بالجزائر.[18] أما مسألة

---

* تسمى اليوم عين بني مطهر.

(16) Bernard, Confins, pp. 179-87

(17) Cap. Augiéras, «La Pénétration dans le Sahara occidental», Ren. Col. (July 1923), pp. 243-6.

(18) Frank E. Trout, Morocco's Saharan Frontiers (Geneva, 1969), pp. 87-9; Bernard, Confins, pp. 188, 189.

تعيين الحدود القارة في اتجاه الجنوب أبعد من الخط الذي رسمته اتفاقية 1845، والذي يتوقف فقط في نقطة شمال شرق بركنت، فلم يتم الحديث عنه إلا بعد الحماية.

لم تكن بوذنيب بالنسبة للفرنسيين مهمة كقاعدة عسكرية فقط، ولكنها كانت تعتبر كسوق استراتيجي مثل سوقي كولمب ـ بشار وبني ونيف. ومع بداية 1910، ظهرت وراء الوادي قرى من النمط الأوروبي بعيدة عن القصر. منها 51 أوروبية، و108 مسلمة جزائرية، و87 مسلمة مغربية، و90 يهودية مغربية كانت موجودة هناك من قبل، ويشتغل أهلها في التجارة وخدمة الحامية العسكرية. ولم يكن في إمكان بوذنيب أن تقضي على كولمب ـ بشار بحال من الأحوال، لأن هذا الأخير لم يصبح مركزاً إدارياً وعسكرياً أساسياً في المنطقة فقط، بل أصبح منتهى خط السكك الحديدية كذلك. وقد أدّى استعمال النقل بالجمال من بشار إلى بوذنيب (التي لم تصل إليها السكك الحديدية قط) إلى ارتفاع الأثمان، وشجع العديد من سكان منطقة گير ـ عيسى على الاستمرار في التعامل مع تجار بشار. ومع ذلك، فقد تزايد عدد القوافل التي تصل إلي بوذنيب من الشمال والغرب ومن ملوية العليا البعيدة، بل وحتى من فاس.[19]

كان الجيش مهتماً بشكل خاص بتطور ربط العلاقات التجارية مع وادي زيز، وبخاصة بعد أن فشلت التجارة بين تافيلالت وكولمب ـ بشار في تحقيق المستوى الذي كان يُنتظر منها. فقد حاول الفرنسيون في المفاوضات التي أدت إلى اتفاق 1910 أن يفتحوا الوادي لتدخل تجاري ناجح أكثر. واشترطت الاتفاقية بأن لا ينسحب الجيش من بوذنيب وبوعنان إلا إذا وضع المخزن نظاماً للخفر وحراساً للمراكز لحماية الطريق بين تافيلالت وگير. فقام عبد الحفيظ يائساً بإرسال عمر الشرادي، الموظف الرسمي المخزني، إلى تافيلالت لتنفيذ بنود الاتفاقية دون أن يوفق، لأسباب تتعلق بالمعارضة الشديدة لأيت خباش والتجار الذين يعبرون الأطلس.[20] وقد حاولت مجموعة أيت خباش، التي كانت ما تزال تقاوم وحدها في وادي زيز بعد معركة 1908، توقيف معظم التجارة بين

---

(19) Lt. d'Herbigny, «le Développement de Bou Denib en 1909», Af. Fr. (May 1910), pp. 155, 157; Bernard, Confins, pp. 256-60.

(20) AMG, Alg. 18, Sit. Pol. 1910, «Lettre chérifienne adressée à Moulay Rachid au Tafilalet»، الترجمة الفرنسية؛ AMG, Alg. 19, Sit. Pol. 1911, Gen. Toutée (French High Commissioner for the Algero-Moroccan frontier) to Gov. Gen. Jan. 13, 1911, no. 968 HC.

زيز السفلى وبوذنيب، ولو أن أغلب سكان الوادي كانوا يرغبون في الاستمرار فيها.[21] واستمرت المواد الأوروبية في الوصول إلى تافيلالت عن طريق كولمب ـ بشار، حيث كان يحاول أصحاب النقل من ذوي منيع تنظيم وحماية القوافل التي تأتي من حين لآخر، بالرغم من تحرشات أيت خباش.[22] ولم تتغير هذه الوضعية حتى سنة 1915 تقريباً، عندما احتل الجيش الوادي شمال تافيلالت.

وبالرغم من عداوة أيت خباش، بدأ جزء كبير من السكان المستقرين بوادي زيز في إعادة النظر في علاقتهم مع الفرنسيين بعد بوذنيب. فقد ذهب سكان القصور إلى الحرب على أمل طرد الفرنسيين إلى الجزائر. ولما انتهت هذه المجهودات بالكارثة وأصبح مولاي عبد الحفيظ يسلك سلوك سلفه، استنتج الكثير من الناس بأنه لا يمكن تحقيق مصلحتهم السياسية أو الاقتصادية بالمقاومة المسلحة. بالإضافة إلى أن تهديد الجيش الذي يتقدم نحو الوادي أصبح الآن واضحاً أكثر من ذي قبل. ثم توصل فلاحو زيز بعد كارثة بوذنيب إلى نفس النتيجة التي توصل إليها سكان فجيج بعد قصف 1903.

كانت وسائل التجسس السياسي قد توسعت. فقد قام الجيش في 1911 بمحادثات في بوذنيب مع ممثلي عرب الصبَّاح، وأيت أُمناصف، المنتمين إلى الرتب (المتفرعين عن أيت خباش) عبر وساطة سيدي بن محمد، شريف بوذنيب. وتضمنت نتيجة الاتفاق الوعد بإقرار السلم مقابل حرية الرعي والتجارة في المنطقة المراقَبة من طرف الفرنسيين.[23] ويبدو أن أيت أُمناصف، كانوا هم أول مجموعة من أيت عطا التي تفاوضت بجدية مع الفرنسيين، لأنهم لم يروا فائدة كبيرة في اتخاذ موقف عنيد مثل موقف أعمامهم أيت خباش. كانوا يشكلون أصغر عشيرة في القبيلة، تتكون كلها تقريباً من السكان المستقرين الذين يتفاهمون بسهولة مع بوذنيب. ويظهر أن الجيش قام بالتعرف على وادي زيز في مايو 1911، واستقبل بترحاب من طرف سكان الرتب.[24]

---

(21) AMG, Alg. 19, Sit. Pol. 1911, Lt. Col. Ropert, «Rapport» July 18, 1911; Guespereau, «Le Haut-Guir en fin décembre 1911», Ren. Col. (May 1912), pp. 202, 203; d'Herbigny, «Le Développement de Bou Denib», p. 157 الاستجوابات رقم 10 و23.

(22) Guespereau, «Le Haut-Guir», p. 200

(23) AMG, Alg. 19, Sit. Pol. 1911, Toutée to Gov. Gen. Jan. 13, 1911, no. 967HC.

(24) AMG, Alg. 19, Sit. Pol. 1911, Toutée to Gov. Gen. June. 15, 1911, no. 316M.

قام مولاي رشيد، الذي لم يكن مقتنعاً قط بأن المقاومة الشعبية ستبعد الفرنسيين عن تافيلالت، بتحرياته الخاصة للمصالحة مع الفرنسيين. وفي ربيع 1909، بعد أن تخلى كل من مولاي لحسن وعلي أُمهاوش عن محاولة تنظيم حركة أخرى في مدغرة، أرسل رسالة إلى القائد في بوذنيب يعبر له فيها عن رغبته في معارضة أي نشاط آخر للمقاومة في تافيلالت.[25] وفي أوائل 1911، فتح محادثات سرية عن طريق السي إبراهيم القنادسة، ووسيط آخر للوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين يقضي بأداء مُرَتَّبَه الذي لم يتوصل به منذ تنازله عن العرش. فرحب الجيش بهذا العرض، لأنه سيقوي موقفه في تافيلالت، وبخاصة مع الشرفاء العلويين.[26] ومن المحتمل أن تكون بعض الأداءات قد أُرسلت، ولكن مولاي رشيد توفي فيما بعد في تلك السنة. لقد وضعت وفاته نهاية لسيرة عجيبة حقاً في سياسة المخزن والقبيلة معاً. فقد دامت مدة خدمته كخليفة حوالي خمسين سنة، التي كانت تمثل في لعبة الجلوس على كراسي الوظيفة المخزنية مدة غير عادية. وقد أظهر على مدى السنين مهارة فائقة في المناورة داخل الصراعات السياسية التي كانت تهز وادي زيز. فلو عاش أكثر، لاستمر في لعب دور السمسار عندما دخل الفرنسيون إلى الوادي. ولكن الذي حصل، هو أن الجنوب الشرقي لم يكن في حاجة ليبقى في وضعية البَيْنَ بَيْنَ.

رجل المستقبل: ظهور محمد أُفقير

خلال الشهور الموالية لاحتلال الجيش لكولمب ـ بشار في 1903، قام الضابط المراقب هناك باتصال مع أعضاء جماعة عين الشعير، وهو مركز تجاري صغير منتج للتمر يقع في وسط الطريق بين فجيج وبوذنيب. كان عدد سكانه حوالي 3000 نسمة، وهو مثل فجيج، يتكلم أهله الأمازيغية وسط بلاد القبائل العربية. والواقع أن عين الشعير يقع في ملتقى الحدود الرعوية لبني گيل، وأولاد جرير، وأولاد ناصر. وترتاد هذه القبائل كلها عين الشعير بانتظام مع أيت سغروشن، أمازيغ الناحية الغربية، لتبادل الأغنام بالتمر والألبسة الصوفية المحلية. كما تمر القوافل أيضاً عبر الواحة في الطريق الرابطة بين فجيج ووادي زيز. كان السكان منقسمين فيها إلى عشيرتين. تسكن كل

---

(25) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1909, Toutée to Min. War. April 25, 1909, no. 898.

(26) AMG, Alg. 19, Sit. Pol. 1911, Toutée to Gov. Gen. Jan. 13, 1911, no. 968HC.

واحدة منهما في قصر خاص بها، وإن كان أعيانهم يجتمعون ويُكَوِّنون مجلساً واحداً. وتضم العشيرة الكبيرة تسع سلالات، وأكبرها سلالة أولاد (أو أيت) أُفقير. وفي سنة 1900، اخْتِير رجل يدعى محمد بن قدور أفقير شيخاً للجماعة، لأنه كان أغنى رجل في الواحة.[27]

لقد أثار سقوط بشار نقاشاً حاداً داخل الجماعة بين أنصار الدخول في علاقة مع الفرنسيين وبين المعارضين لذلك. فقد استقبل السكان بعثة الجنرال ويمبفن General Wimpffen باستياء شديد في 1870، وكاد بعض الأعيان أن يدافعوا عن نفس السياسة التي نهجها الفرنسيون مرة أخرى. ومع ذلك، فقد فضل أفقير أن يتريث، ثم نصب نفسه بسرعة قائداً لعشيرة «الحمائم» المهيمنة. والتقى خلال 1904 وأوائل 1905، هو وأعيان آخرون في مناسبات عديدة مع الضباط الفرنسيين سواء في كولمب - بشار أو في أماكن أخرى بعيدة عن عين الشعير. ومن المحتمل جداً أن يكون أفقير قد أقنع معظم سكان القصر بنغمة الانفتاح، لما بني الجيش في أبريل 1905 مركزاً متقدماً في تَالْزَازَة، وهو مكان يقع على بعد 35 كلمتراً جنوب شرق الواحة. ولما اطمأن أفقير إلى مساندة الناس له، سافر بصحبة قائد كولمب - بشار إلى عين الصفراء في مايو الموالي.

قَبِل ليوطي بسرعة إعلان أفقير السلم وتقديم نفسه ليكون وسيطاً بين الجيش والقبائل غير الخاضعة، رغم الحذر الذي تتطلبه مثل هذه المبادرة للوهلة الأولى. كانت عين الشعير قد اكتسبت شهرة كبيرة عند التوسعيين الفرنسيين كمرتع للعداء المتشدد، بسبب المناوشات التي حدثت في 1870. ولم يستطع ليوطي الحصول على إذن لإرسال رتل ضد الواحة، ولكنه اعترف بمبادرات أفقير التي اعتبرها فرصة لتحييدها بوسائل التدخل السلمي.[28]

---

(27) كان أفقير واحداً من بين خمسة وثمانين من أعيان سكان عين الشعير. ويقال إنه كان يملك 5000 أو حوالي واحد من اثني عشر من مجموع عدد أشجار النخيل في الواحة. كما كان يملك أيضاً 4000 نخلة أخرى قرب بساتين النخيل. AGGA, 22H. 23, Lt. P.T. Albert, «Notice économique sur Ksour de la région de Talzaza: Aïn Chaïr, Bou Kaïs, El Ahmar, Mougheul, Sfiçifa», May 20, 1906. ويشير تقرير آخر إلى أن «كل عائلة تنسج عدداً من [الجلاليب الصوفية] للبيع. وكانت عائلة أفقير تُدر منها ربحاً كبيراً. AGGA, 22H. 27, Com. Laquière, «Rapport sue Aïn-Chaïr», Nov. 26, 1909. Also, Bernard, Confins, pp. 57-8.

(28) AMG, Alg. 16, Sit. Pol. 1904, Gov. Gen. to. Min. War, June 4, 1904, no. 1233; Lyautey, Vers le Maroc, pp. 190-2.

زار أفقير عين الصفراء وكولمب ـ بشار عدة مرات ما بين 1905 و1908، وقدَّمَ لمخابرات ضباط الشؤون الأهلية معلومات عن الأحداث التي وقعت في الغرب. وفي سنة 1906، جعلهم في اتصال مباشر مع رجال أيت سغروشن.[29] وفي ربيع 1906، اتصل بقادة مختلف القبائل ليمنعهم من الالتحاق بمولاي لحسن السباعي وحركته، وإذا كان لم يكتب له النجاح في مهمته هناك، فإنه قد سعى جاهداً إلى الاحتفاظ بسمعته أمام أنصار الحركة في عين الشعير وإقناع معظم السكان في نفس الوقت في البقاء بعيداً عن الحرب، وإن كان المجاهدون قد عَبَروا الواحة في طريقهم إلى المنابْهَة.[30]

أُلحقت عين الشعير بمنطقة المراقبة الفرنسية بعد المعركة، وأُعطيت ضمانات لأفقير بحماية الجيش له. مما مكّنه من التصرف بوقاحة في ظل هذه الظروف. فاستدعى الضباط الفرنسيين ليتناولوا العشاء في منزله في نونبر 1909، وهي المرة الأولى التي دخل فيها الأوروبيون إلى الواحة. وبعد شهور قليلة قَتَل مولاي مبارك بن عبُّو علانية، وهو قائد آخر فئة كانت تعارض قيادته.[31]

أصبح ليوطي منذ الآن ينظر إلى أفقير كأهم رجل سياسي في المنطقة. وإذا كان غير معروف عند المخزن، ولم تكن لديه قاعدة تعزز قوته الشخصية قبيل الحماية (مثل الگلاوي والشرفاء الآخرين في الأطلس الكبير)، فإنه كان يتمتع بميزتين خاصتين أثارتا إعجاب الجنرال. أولاهما هي قدرته على الصراع السياسي وقسوته، المقترنتين بالإخلاص في الولاء للجيش الفرنسي. وقد لاحظ أُغسطين برنار Augustin Bernard، «بأنه رجل ذكي وفطن، قاسي القلب وطمّاع. قاهر لسكان عين الشعير، ومخيف بتفوقه وجرأته، إنه طاغية عجيب».[32] كان ليوطي يتطلع في 1909 إلى إعادة تنظيم الجنوب الشرقي، والمغرب كله، باستعمال القادة المحليين المؤثرين كعملاء للحكم الاستعماري في التعامل مع السكان. ولما لم يبق أحد من «القادة الكبار» والعائلات المهيمنة في الجنوب الشرقي، ولفشل اختبار القوة تقريباً، أصبح الاعتماد، فيما بعد،

(29) AMG. Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Lt. Pierron to Lyautey, Feb. 24. 1906.

(30) AMG. Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Com. 19th Corps to Min. War, March 19, 1908, no. 21215; Sit. Pol. 1909, Lyautey to Gov. Gen. Dec. 13, 1909, no. 449K. «Nos Relations avec le Ksar marocain d'Aïn-Chaïr», Af. Fr. (Feb. 1910), pp.56-8.

(31) AMG. Alg. 17, Sit. Pol. 1909, Capt. Doury «Compte rendu», Nov. 4, 1909; AGGA, 22H, 27, Com. Laquière, «Rapport sur Aïn Chaïr», Nov. 26, 1909; Bernard, Confins, pp. 98, 204-6, 217.

(32) Bernard, Confins, pp. 98, 204-6, 216, 217.

على اختيار هؤلاء العملاء من القرى المغربية أمراً واضحاً. ولذلك كان الجيش يبحث عن الأشخاص الذين لهم شخصية قوية، وأذكياء، ومعجبون بالحكم الفرنسي ويرون ضرورته، كيفما كانت أوضاعهم السياسية السائدة في المنطقة.

والميزة الثانية لأفقير، هي نجاحه المبكر في جمع الجيش مع أيت سغروشن من أجل التجارة والمفاوضات، وهي المهمة التي قام بها ما بين 1906 و1911. وليس من الضروري التأكيد أن أفقير كانت له علاقة تجارية منتظمة مع أيت سغروشن قبل وصول الفرنسيين. وحتى إذا بالغ في قوة «تأثيره» داخل القبيلة، فإن علاقته معهم كانت في جميع الحالات مرتبطة بالتجارة.[33] ومهما كان من أمر، فإن التجارة كانت تستعمل من أجل المصلحة المشتركة بين الجيش وأفقير لإقناع أغلبية القبيلة بإقامة السلم مع الفرنسيين. وفي أواخر 1909، طلب الشيخ قرضاً من الجيش بمبلغ 10000 فرنك لكي يشتري به الغنم من رعاة أيت سغروشن. ويصرح ليوطي قائلاً بأن أفقير كان يقوم «بطلب مموه من أجل الإعانة»، ثم يوصي بأن تُعطى له الأموال من ميزانية الجيش. (وقد توصل من قبل إبراهيم الذي كان في القنادسة بقرض نقداً من بنك في وهران). كان أفقير يشتري عدداً كبيراً من الأغنام دفعة واحدة، ثم يبيعها للجيش من أجل تصديرها، وما يجنيه من ربح من ذلك يكون جزاء له على إخلاصه لفرنسا. وكان رجال الشؤون الأهلية من جهتهم يوطدون علاقتهم بأفقير، ويرفعون من مكانته داخل أيت سغروشن، وبالتالي مكانتهم، ويغرون القبيلة بالعلاقات التجارية. وقد قبلت الحكومة القرض في أوائل 1910، ونفذت العملية. ومن المحتمل أن تكون هناك قروض مماثلة قد قدمت له في السنوات الموالية.

في الوقت الذي طلب فيه أفقير القرض، طلب كذلك من الجيش رسمياً أن ينصبه قائداً على عين الشعير، وعلى بني گيل، وأولاد ناصر، وأيت سغروشن. من

(33) AMG, Alg. 16, Sit. Pol. 1906, Pierron to Lyautey, Feb. 24, 1906; Alg. 17, Sit. Pol. 1909, Capt. Doury. «Compte rendu», Nov. 4, 1909; Alg. 18, Sit. Pol. 1910. «Aman des Aït Bouchaouen», Aug. 2, 1910; Lyautey to Min. of France in Morocco, Oct. 11, 1910, no. 685HC; Alg. 19. Sit. Pol. 1911, Toutée to Gov. Gen. April 12, 1911, no. 1160HC. مادام أفقير عضواً في الزاوية الدرقاوية الصوفية، فقد تكون له اتصالات مع سكان أيت سغروشن عبر قنواتها. وكان إخوان درقاوة في عين الشعير يدورون في فلك الزاوية في دويرت السبع، التي كانت في أراضي آيت سغروشن. وأكثر من ذلك، فإن أفقير قد استُدرِجَ إلى الطريقة في صفرو من طرف السي محمد ابن احمد الذي كان ابنه قد أقام زاوية أخرى في أيت سغروشن. AGGA, 22H. 23, Lt. P. T. Albert, «Notice économique sur les Ksour de la région de Talzaza: Aïn Chaïn, Bou Kaïs, El Ahmar, Mougheul, Sfiçifa», May 29, 1906; Odinot, «L'importance politique», p. 295.

الواضح أنه كان يتطلع إلى هذه الغنيمة الاستعمارية، مادام مولاي عبد الحفيظ لا يوليه اهتمامه، ولم يكن يتولى هذا المنصب أحد من إدارة المخزن من قبل. كان بني گيل رسمياً تحت سلطة عامل فجيج. وكان ليوطي يتعاطف مع طموحات أفقير، ولكنه أرجأ إعطاءه وضعية رسمية بسبب استمرار نفور الحكومة الفرنسية من إعادة التنظيم السياسي من جانب واحد في التراب المغربي.[34] ومع ذلك، لم يكن الشيخ لينتظر طويلاً. فلما أعلنت الحماية، عُيِّن باشا لبوذنيب، فأصبح بذلك القائد الرسمي المغربي في منطقة واسعة أصبحت فيما بعد منطقة عسكرية تابعة لبوذنيب. والوضعية الوحيدة المشابهة لها في المنطقة هي باشوية فجيج في 1912. ومن المؤكد أن أفقير هو أول وأسرع نجم صاعد في إدارة المخزن الجديد.

استمر في خدمة الحماية بإخلاص لعدة سنوات، ولما توفي في 1936 أورث عائلة أفقير في الجنوب الشرقي تفوقاً خاصاً في إدارة معظم جهات المنطقة. واستمر الأبناء والأقرباء يتولون منصب القيادة ويحتلون المراكز الأخرى في الجنوب الشرقي إلى سبعينيات القرن العشرين. لقد خدم محمد أفقير الإبن في الجيش الفرنسي بتفان، ثم وصل إلى مراتب السلطة الخطيرة، واكتسب شهرة عالمية كوزير للداخلية والدفاع في عهد الحسن الثاني. وفي سنة 1972 تورط في انقلاب على الملك، ومات موتة شنيعة، وبذلك وضع حداً لستين سنة من المجد السياسي لعائلة أفقير في عين الشعير.

الاستمرار والتغيير قبيل الحماية

مَثَّلت وفاة مولاي لحسن السباعي ومجيء محمد أفقير نقطة تحول من الاستقلال إلى الاستعمار بالنسبة للسكان في الجنوب الشرقي. فكل المعارك الكبرى للمقاومة التي وقعت بين 1909 و1912 جرت في قلب الأرض المغربية. كان سكان الجنوب الشرقي يتابعون الأحداث التي تجري في الشمال بنوع من التطلع، وبخاصة الانتفاضات حول فاس وجهاد مولاي أحمد الهيبة. ولكنه لما وقَّع مولاي عبد الحفيظ على معاهدة الحماية في مارس 1912، كان قد استسلم من قبل للحكم الفرنسي الذي لا مناص منه.

(34) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1909, Lyautey to Gov. Gen., Dec. 13, 1909, no. 449K; Alg. 18, Action vis-à-vis des Aït Tseghrouchen et des Beni-Guil, Lyautey to Min. of France in Morocco, Jan. 25, Pol. 1910, Regnault (Min. of France) to Lyautey, Feb. 9, 1910. Bernard, Confins, pp. 199, 206, 217.

لم تتواصل المقاومة إلا في تافيلالت وفي جنوب وغرب الصحراء في السنين الموالية. ولم تعترض الجيش الفرنسي إلا مقاومة ضعيفة عندما احتل مدغرة، والرتب، وأراضي عرب الصبّاح في 1915. وفي السنوات اللاحقة أقيم مركز صغير في تافيلالت نفسها. ولكن أيت خباش هي القبيلة التي واصلت المواجهة المسلحة، وتم الانسحاب من المركز في خريف 1918 إلى مركز آخر كبير في أرفود شمال الواحة يسهل الدفاع عنه أكثر. وبقيت تافيلالت منذ ذلك الوقت إلى سنة 1932 بعيدة عن المراقبة الفرنسية. وكانت محكومة في معظم ذلك الوقت من طرف بلقاسم النگادي وأتباعه من الرحل، أغلبهم من أيت عطا. وقد كان من الممكن أن يتغلب عليه الجيش ويحتل الواحة مبكراً قبل سنوات مما فعل. ولكن الجيش اختار عوض ذلك أن يجمع المعارضين داخل تافيلالت مع أطرافها ويتقدم بشكل يتوافق مع غزو وادي درعة وقلب أراضي أيت عطا، وتلك مهمة لم تنجز إلا في 1933. ولذلك، يتوافق تاريخ نهاية العقدين الأخيرين من استقلال تافيلالت مع تاريخ المقاومة والغزو في المناطق الوسطى والغربية للأطراف الصحراوية.

لم تكن سنة 1912 بالنسبة لمعظم أيت عطا خطاً فاصلاً في حربهم ضد الفرنسيين، ولكنها كانت نهاية للجولة الأولى فقط للصراع الذي استمر في غرب زيز لعدة سنوات. فقد وقعت آخر معركة كبيرة في جبل صاغرو في 1933. ومن غريب الصدف، أن تكون أيت خباش هي أول قبيلة من أيت عطا واجهت الفرنسيين، وتكون كذلك هي آخر من يستسلم. فبفضل قدرة أهلها على التحرك والمرونة في الانسحاب بعيداً إلى غرب منطقة العمليات الفرنسية، استمروا في شن غارات صغيرة لأكثر من ثلاثين سنة بعد سقوط توات. إن تراجع العصابة العنيدة من المحاربين إلى الساحل الأطلسي واستسلامهم الأخير جنوب الأطلس الصغير في 1934، يكشف عن عمق وصلابة الذهنية الحربية التي سيطرت على هؤلاء الرحل خلال العهد الطويل من أمبريالية أيت عطا.[35]

وإذا استثنينا هؤلاء الأمازيغ العنيدين وثوار تافيلالت، فإننا سنجد أن سنة 1912 مثلت تحولاً سياسياً بالنسبة لمعظم سكان الجنوب الشرقي. فقبل 1912 لم يقم الجيش الفرنسي بإعادة التنظيم السياسي إلا في المناطق التي ضُمّت نهائيا إلى الجزائر. ولكنه لما

(35) فيما يتعلق بالمقاومة الأخيرة والغزو في تافيلالت وفي أراضي غرب وادي زيز، انظر: Georges Spillmann, Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra (Rabat, 1936), pp. 99-101, 106-44. Also Pierre Vicard, «Le territoire de Bou Denib avant et pendant la guerre: le dernier soulèvement du Tafilalet, 1918-1919», BSGA (1921), pp. 17-33.

أصبح مسلحاً بمعاهدة فاس، بدأ يفرض إدارة مخزنية جديدة، ويحوّل القواد والشيوخ إلى موظفين، ويسجل مرحلة جديدة في السياسة القبلية، ويضع خطاً جديداً للحدود الدولية الفعلية التي قسمت المنطقة إلى نصفين. لقد انتهى الاستقلال الاقتصادي وانتهت المقاومة في مناطق مختلفة في أوقات مختلفة. ولكن سنة 1912 تسجل بداية عهد الحكم الاستعماري، عهد لم يكن ليشمل بعض أجزاء المغرب القروي، بما في ذلك أراضي غرب زيز، إلا بعد سنوات من ذلك.

حصل التحول الاجتماعي والسياسي بشكل متدرج. فقد عرفت العقود الثلاثة من الغزو والمقاومة سنوات من الاضطراب السياسي الخطير وعدم الاطمئنان، وتواصل العنف والتدمير. ولكنها، مع ذلك، لم تكن سنوات تغير اجتماعي وتحول عام. فرغم القتال المتكرر وحركات الفرق العسكرية، والحَرْكات، والعصابات المغيرة، فإن إيقاع الحياة الرعوية والفلاحية لم يضطرب في كثير من أجزاء المنطقة. فلم يستعمل الجيش سياسة إتلاف الأراضي ولا حبس أو ترحيل أعداد كبيرة من الناس من أماكنهم، كما فعل في شمال الجزائر في السنوات الأولى من الاستعمار. وباستثناء عدد قليل من الأوروبيين الذين اشتغلوا بالأعمال التجارية على أطراف المراكز العسكرية، فإن المستقرين في الأراضي القاحلة الذين نقلوا ورُحِّلوا بالآلاف في بلاد الجزائر لم ينجذبوا إلى أطراف الصحراء. ولكن يمكن القول، بصفة عامة، إن العقود الثلاثة الأولى التي دخل فيها الفرنسيون إلى الجنوب الشرقي المغربي كان لها آثار اقتصادية على السكان أخفّ من تلك التي عرفتها مرحلة الغزو في شمال الجزائر.[36] لقد حصلت تحولات

(36) نظراً لشبه انعدام المعلومات أو الملاحظات من طرف السلطات المعاصرة حول نتائج الغزو، لا يمكن إلا التكهن بطبيعة ومدى التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفه الجنوب الشرقي بين 1881 و1912. ولاشك أن وسط المغرب ومغرب الساحل قد عرف هزات اقتصادية واجتماعية عنيفة خلال هذه العقود أكثر من تلك التي عرفها الجنوب الشرقي. فقد اجتاحت القوى الاقتصادية العالمية البلاد بشكل مبكر، وبصورة قوية في الموانئ ومعظم المدن الداخلية، ومناطق السهول أكثر من الجبال أو في أطراف الصحراء. ولم يعرف سكان الجنوب الشرقي مثل تلك الرجات من عدم الاستقرار الاجتماعي العام والفقر التي هزت القبائل والمدن شمال الأطلس نتيجة دخول المواد الأوروبية الرخيصة، وتراجع الصادرات، والتضخم المالي، وتحويل مناطق واسعة من الأراضي لخدمة التجارة الأجنبية، وزحف عدد قليل من المقاولين الانتهازيين والمضاربين المغاربة والأوروبيين. ومن جهة أخرى فإن تقهقر التجارة عبر الصحراء وعبر الأطلس، وتزايد الصادرات الأوروبية، والتضخم قد أثر بشكل واضح على الجنوب الشرقي، وقضى على بعض التجار والناقلين وأغنى آخرين. فمثلاً، ما هو أثر ضمور التجارة عبر الأطلس على الحياة الاقتصادية للسكان المنتجين للتمور في تافيلالت، التي كانت مرتبطة بالنقل السنوي إلى فاس؟ وكيف أثر طلب الجيش الفرنسي للمنتوجات المحلية من المواشي والمواد لتغذية قواته على الاقتصاد الرعوي والواحي؟ وإلى اي مدى كان الفرنك الفرنسي

خطيرة واهتزت أنماط الحياة القروية في الجنوب الشرقي بعد تطور المراكز الإدارية وتقدم المواصلات، وفتح مناجم الفحم في القنادسة، وهجرة آلاف الشباب إلى مدن شمال إفريقيا وأوروبا معاً، ثم الحرب الجزائرية في الأخير. وبعبارة أخرى، يمكن القول، إن قوى القرن العشرين الجديدة ستُحدث تغيراً وتحولاً في نمط عيش القبائل وجماعات قصور الجنوب الشرقي بطرق لم يكن ليوطي نفسه ليتصورها.

أنماط المقاومة والقيادة

كان تقدم الجيوش الفرنسية نحو جنوب شرق المغرب في الأساس ردة فعل على المقاومة الشعبية التي وقعت بطريقة أو أخرى في المنطقة بشكل متواصل تقريباً ما بين 1881 و1912. فقد دخلت القوات المقاومة المسلمة التي تعد بالمئات والآلاف إلى ساحة المعركة عدة مرات خلال هذه المرحلة، ولكن الاصطدامات بين الأطراف الصغيرة المغيرة وبين الفرنسيين كانت تحدث أسبوعياً تقريباً. كانت المقاومة شديدة، وإن لم تحقق إلا أهدافاً محدودة، وانتهى أغلبها بالكارثة. ولم يتغلب المحاربون المغاربة سواء في الغارات أو في الحروب الكبيرة، ولم يستفيدوا من ذلك كثيراً. كانوا يتفوقون على أعدائهم بمعرفتهم للمكان والقدرة على التجمع، وخزن المؤونة، والاحتماء بالأراضي التي لم يكن للجيش الفرنسي إذن من حكومته لاقتحامها. ومن جهة أخرى، لم تكن السهوب شبه الصحراوية تساعد على الحرب، وبخاصة بعد أن أنشأت فرنسا شركات الصحراء، التي تفوقت على العصابات المغربية في السرعة والحركة. كانت الحركات الكبرى تتفوق في العدد على الحاميات والأرتال الفرنسية التي تهاجمها، ولكنها كانت تواجهها فرق منضبطة، وخطوط دفاعية منيعة، لها تفوق كبير في إطلاق النار من المدافع. لقد توفرت للمغاربة في أواخر القرن التاسع عشر أسلحة من نوع بنادق العقب بأعداد كبيرة نسبياً أكثر من قوات المقاومة في أي جزء آخر من إفريقيا، بسبب تجارة السوق السوداء في ساحل الريف. وكانت هذه الأسلحة تتفاوت قيمتها كثيراً، ولكن الذخيرة لم تكن متوفرة دائماً. كما أن الأسلحة الرشاشة لم تكن بدورها متوفرة بأعداد كبيرة، أما صناعة الأسلحة وتقنيتها فكانت في منعطف القرن متخلفة عن تقنية الفرنسيين، الذين كانوا

= يتداول في المنطقة ويخفف من اثر تخفيض العملة المغربية إذا حصل ذلك؟ وإلى أي درجة كان سكان الجنوب الشرقي، بالمقارنة مع سكان الوسط والساحل، متوقفين على الشاي، والسكر، والنسيج الأوروبي مع حلول 1912؟ إن هذه الأسئلة وغيرها المرتبطة أكثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تبقى بدون جواب.

يتوفرون على أنواع لوبيل ذات الطلقات المتكررة التي ليس لها دخان، والمدافع الرشاشة والمحمولة. وباختصار، كانت تنقص القوات الشعبية القدرة العسكرية على قلب الأوضاع الفرنسية أو إرغام الجيش على التراجع عن أي جزء من المنطقة التي امتد إليها احتلاله.

ولم تكن تتوفر القوات الشعبية كذلك على مؤسسات سياسية أو عسكرية واسعة في المنطقة، وعلى الأسس التي ينبني عليها جيش أو أي تنظيم مركزي يتحكم في المحاربين. كما كانت المقاومة معاندة، وتعمل بشكل متقطع ومن دون أسلوب معين. صحيح أن العصابات كانت تقلق الفرنسيين وزبناءهم المسلمين، وتقوم بالسرقة، وأعمال التخريب، وتحدث إصابات خفيفة. ولكن هذه الغارات كانت كلها عفوية وغير منسقة. لذلك يبدو أن حرب العصابات هذا لم تكن لديه استراتيجية ولا قيادة مشتركة في أي مستوى. كما أن الذين يشاركون في هذه الغارات الصغيرة لم يكن هدفهم هو الدفاع عن أرضهم ضد الاحتلال الأجنبي فقط، ولكن كان كذلك من أجل الإغراءات المادية التي تمكنهم من نصيبهم مما يغنمونه من المواد، والتجهيزات، والأسلحة التي كان يأتي بها الجيش الفرنسي معه بكميات كبيرة. ولهذا كانوا يغيرون على الفرنسيين مثلما يغيرون على أي دوار آخر.

كان الفرنسيون يتهمون عادة بوعمامة بأنه هو العقل المدبر لعمليات الكر والفر في الحرب في المنطقة، وجعلوا منه العدو اللدود لتبرير توغل هجومهم في عمق الأراضي المغربية. وكانت تتكون الحاشية القديمة المحيطة بالولي الصالح من جماعة من المجتَثِّين من أراضيهم، والمتهورين واليائسين الذين جاء معظمهم للحصول على غنيمة الحرب. ويظهر أن بوعمامة كان يشجع المقاومة أحياناً من أجل المحافظة على سمعته الحربية والروحية. ولكنه لـمَّا رجع إلى الشمال من توات في 1896، كان قد فقد سمعته وكل سلطة على توجيه أو مراقبة أنشطة المقاومة لذوي منيع، وأولاد جرير، أو قبائل أمازيغ الغرب.

كان أيت خباش يبادرون إلى المقاومة الخفيفة أكثر من أي من السكان الرحل في المنطقة. وكان تشبثهم الاستثنائي بالحرب مرتبطاً تقريباً بالتوسع العنيف لأيت عطا، حيث لم تكن هناك قبيلة أخرى في أواخر القرن التاسع عشر في المنطقة في حالة التوسع. وبالرغم من قناعة أيت عطا بتفوقهم في الحرب، فقد كانت تنقصهم، مثل القبائل الرعوية الأخرى في المغرب، المؤسسات السياسية التي يمكنها أن تكوِّن الفرق

المنضبطة أو خلايا حرب العصابات. وقد مكنتهم روابط خمس اخماس، مثل ذوي منيع، من تعبئة وجمع عدد كبير من الرجال لعمليات عسكرية قصيرة الأمد. ولكن مسألة مواجهة الفرنسيين لم تكن متعلقة بالحسم في معركة واحدة، ولذلك كانوا يحاربون ـ وكأن سياستهم المقطوعة الرأس تسمح لهم بالدفاع فقط ـ في عصابات متفرقة وغير مراقبة. صحيح أن صراعهم كان قوياً ولا يلين، ولكنه صراع أهوج ومتقطع.

حاول قادة المنطقة بهذه الغارات والمناوشات في ست مناسبات أن ينظموا مقاومة شعبية، مؤملين في كل مرة بأن الجمع بين الأعداد الكبيرة والحماس الصادق يكفي لطرد الفرنسيين إلى الجزائر. كانت ثلاثة من هذه الحَرْكَات، التي قام بها السي محمد العربي في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، والقلاقل التي أثارها في تافيلالت في 1900 و1906، كلها قضايا فاشلة لم تساهم في ظهور أية مقاومة مسلحة. وتجمعت الحَرْكَات الثلاث الأخرى في الهجوم الشعبي على المواقع الفرنسية ـ تاغيت، والمنابهة، وبوذنيب. ويتبين من هذه الحَرْكَات، وإن كانت فاشلة، رغم غياب المؤسسات العسكرية المركزية، أنه كان في استطاعة سكان المنطقة تنظيم تحالف للقبائل يبقى متماسكاً لمدة أطول على الأقل حتى يعرفوا هزيمة كاملة. وتدحض هذه الحَرْكَات كل التصورات الأوروبية العامة التي تعتقد في عدم تمكن مغرب فوضوي من القيام بأي مقاومة كبيرة على الإطلاق. ومع ذلك، فلم تكن هذه الحَرْكَات سوى غارات كبيرة، وحلف عابر وهش لمجموعات متفرقة تجيب عن التصاعد المفاجئ في أزمة التدخل الأوروبي سواء على طول الحدود أو في وسط البلاد. ولم يكن يتوفر أحد منها على عناصر الانضباط، أو التنظيم الهرمي، أو استراتيجية منسجمة تدل بوضوح على وجود مقاومة واسعة موحدة في المنطقة تصمد أمام تقدم الفرنسيين أو تنازلات المخزن.

إن قلة الأسلحة وضعف التنظيم العسكري لا يفسر كلية فشل السكان في إقامة حركة منسجمة. ذلك أن السكان الأفارقة الذين حاولوا مقاومة الغزو الأوروبي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد واجهوا نفس الصعوبات، ولكنهم مع ذلك وجدوا حلولاً لما سماه ت. أ. رنجر T. O. Ranger «مشكلة الحجم».[37] أي، أنهم ينجحون في

(37) T. O. Ranger, «Connexions between "Primary Resistance" Movements and Modern Mass Nationalism in East and Central Africa», Journal of African History, 9, no. 3 (1968), pp. 437-58; no. 4 (1968), pp. 631-41. ولنفس المؤلف، «African Reactions to the Imposition of Colonial Rule in East and Central Africa», in L. H. Gann and Peter Duignan, Colonialism in Africa, 1870-1960, I, pp. 293-324.

خلق تنظيمات سياسية ـ عسكرية فعالة تتجاوز الحدود القبلية والعرقية، حيث تصل إلى مقاومة عنيدة أبعد مما يتوقعه الغزاة الأوروبيون. والأمثلة البارزة في هذا المجال هي حركات المقاومة لسكان نديبل ـ شونا Ndebele-Shona في روديسيا، وثورات ماجي ماجي Maji Maji في تنجنيقا، وجيش الساموريين Samorian army في غرب إفريقيا، والبدو السنوسيون في (سيرينايكا Cyrenaica) بَرْقَة.

كان الإسلام الشعبي الخلاّق في كثير من حالات المقاومة الفعالة غير العادية هو الذي يعتمد عليه في خلق التضامن القبلي. فالإسلام الأصلي أو الشعبي يشتمل على عدد من الأفكار والمؤسسات التي يمكن تطبيقها في مهمة توسيع حجم المقاومة. فقد كتب أ. س. كانيا فورستنر A. S. Kanya-Forstner في دراسته لمقاومة توكولور Tukulor للغزو الفرنسي في غرب إفريقيا ما يلي:

> كان الإسلام المناضل يمثل تحدياً كبيراً للاحتلال الأوروبي لإفريقيا في القرن التاسع عشر ويعبئ الناس للمقاومة العنيدة ضده. ويمكن للدول الإسلامية بلغاتها المكتوبة، وبميراثها الحضاري، وقوة تماسك دين عالمي يدعو إلى تآخي كل المؤمنين، أن ينظم مقاومة أكبر من الوحدات السياسية التي كانت تتحدد بالنسب المشترك. وكان المسلمون مستعدين كذلك لمعارضة تقدم السلطة المسيحية. كما تتضمن ممارستهم الدينية احترام الشعائر والالتزامات الاجتماعية، التي يعتبرونها ضرورية في حياتهم للعيش في مجتمع إسلامي، يحكمه رجل عادل وفقاً لمبدأ الشريعة الإسلامية. ولما كان مجال الدين والسياسة غير منفصلين، فكان من واجبهم الحفاظ على السيادة السياسية والدينية كذلك، عند الضرورة، للدفاع عن مجتمعهم بالقوة أوبالسلاح.[38]

يتجلى من تاريخ الغزو الأوروبي في إفريقيا وآسيا أن الإسلام لم يستجب دائماً بصورة فعالة لمتطلبات إيديولوجية المقاومة وتنظيمها. فإذا لم تحقق قبائل الجنوب الشرقي المغربي الوحدة الدائمة، فإن ذلك لا يرجع إلى دينهم الذي لم يستطع أن يمدهم ببعض الأدوات القوية.

كان الجهاد في الإسلام هو الوسيلة الأساسية لتعبئة الناس ضد التحدي الأجنبي. وكان الأوروبيون، بما في ذلك الضباط الفرنسيون في الحدود المغربية، ينظرون

(38) A. S. Kanya-Forstner, «Mali-Tukolor», in Michael Crowder, West African Resistance (New York, 1971), p. 53.

بصفة عامة إلى الجهاد كأنه تعبير عن النفور من الأجانب وكرههم. غير أن مصطلح الجهاد في الإسلام يتضمن معاني عميقة ومعقدة أكثر مما يعبر عنه مصطلح «الحرب المقدسة». والقيام بالجهاد لا يشتمل على الالتزام بتوسيع حدود الإسلام والدفاع عنها ضد الهجومات الخارجية فقط، ولكنه يشتمل كذلك على إحياء وتحويل الفرد والجماعة وإرشادهما إلى ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية. ويقوم الجهاد عند الفقهاء على ثلاث مراحل أساسية: الأولى، جهاد القلب، وتطهير النفس؛ والثانية، جهاد اللسان واليد، أو الدعوة إلى ما هو عادل ونبذ الشيطان؛ والثالثة، الجهاد بالسيف، أو محاربة الأعداء والكفار. ولذلك فإن الحرب المقدسة في سبيل الله لم تكن وسيلة للهجوم والدفاع فقط، ولكنها كانت لإحياء وتغيير الفرد والأمة معاً. ومن المؤكد أن الجهاد في القرن التاسع عشر قد أعطى دفعة قوية لتوالي الثورات السياسية والاجتماعية في البلاد الإسلامية كلياً أو جزئياً، مثل العربية السعودية، والسودان، وغرب إفريقيا.[39]

إن المهمة الأساسية في التفكير السياسي الكلاسيكي للحكام المسلمين هو الحكم بالعدل، والاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، والدعوة إلى الجهاد عند الضرورة. لقد تعهد السلطان المغربي بالقيام بهذه المهام بفضل تقلده لمهمتي الإمام وأمير المؤمنين. فالسلطان هو الذي يعلن الجهاد عندما تدعو الضرورة إلى ذلك. وللسلاطين الشرفاء في الجهاد تاريخ طويل يرجع إلى مقاومة المغاربة للتدخل الإيبيري في القرن الخامس عشر والسادس عشر. وكان ذلك أمراً معروفاً جداً في غرب إفريقيا كذلك، كما تشهد بذلك، مثلاً، تلك البعثة من سكان تمبكتو التي جاءت إلى مراكش في سنة 1894، لتطلب من مولاي الحسن أن يحميهم من الفرنسيين.[40] يبدو واضحاً أن الجهاد الذي يدعو إليه السلطان ويقوده، هو أهم مبدأ يجمع المغاربة حول السلطان في مواجهة التحدي الأوروبي. فقد التف السكان كلهم حول عبد العزيز، بما فيهم سكان الجنوب الشرقي، بعد سقوط توات. ومنذ ذلك الوقت إلى 1907 كان المقاومون عبر المغرب كله يدفعونه لإعلان الجهاد للمقاومة والتجديد معاً.[41] ولما فتح عبد الحفيظ في الأخير

---

(39) انظر: John Ralph Willis, «Jihad fí Sabîl Allâh -Its Doctrinal Basis in Islam and Some Aspects of Its Evolution in Nineteenth Century West Africa», Journal of African History, 8, no. 3 (1967), pp. 395-415.

(40) AMG, Maroc C7, MM 1894, Schlumberger to Min. War, April 1, 1894, no. 25.

(41) في 1881، استنجد بوعمامة بالسلطان، وأرسل بعثة من قادة القبائل ليطلب من مولاي الحسن مساندة الثورة الوهرانية. انظر: Pierre Guillen, «L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905», (Paris, 1967), p. 77.

أبواب مشاعر الجهاد، أثار حركة هائجة ضد الأوروبيين لم يعرفها المغرب قط.

يبدو أن المدافعين عن الحافظية في البداية لم يكونوا يدعون إلى محاربة الفرنسيين فقط، ولكنهم كانوا يدعون كذلك إلى إحياء الإسلام وإلى ضرورة تقوية الشريعة الإسلامية.(42) فقد دعا مولاي لحسن السباعي إلى الجهاد باسم عبد الحفيظ، ولما لم يُعْرَف أي شيء تقريباً عما قاله هو أو غيره من القادة أو كتب علانية، نظراً لمحدودية المصادر المتوفرة، فإنه من الصعب أن نتبين المحتوى الإيديولوجي الخاص لحركة أو حركات 1908. لم يكن واضحاً، مثلاً، فيما إذا كانوا يدعون إلى إقامة الشريعة الإسلامية الجذرية أو يتنبؤون بكارثة تدمير الكفار. وتذكر القيادة الفرنسية أن مولاي لحسن كان يطلب من كل أولياء الإسلام أن يلتحقوا بقواته، ويقول بأن الله سيحول رصاص الفرنسيين إلى تمر لذيذ.(43) ولكن، رغم هذا التلميح بتوقع الخلاص في المستقبل، لا يمكن إلا أن نتساءل عمّا إذا لم يكن الهجوم الشعبي في بوذنيب والمنابهة قد وقع بدافع الإحساس بالجهاد الذي يذهب أبعد من المقاومة إلى رؤى عميقة تتشوق إلى مجتمع طاهر وقوي نابع من قلب نموذج الإسلام الفطري.(44)

ومهما ظهر من اتجاهات إحيائية في المغرب في 1907-1908، فإن الجهاد نفسه قد دام أقل من سنتين. ومن الصعب أن يكون هناك أي أحد، ولا سيما مولاي عبد الحفيظ، على استعداد لمتابعته حتى نهايته المنطقية. لقد كانت عناصر النخبة والأدعياء التي تدعم السلطان تنتظر أن يُحْكِمَ المخزن سيطرته ويتابع الإصلاحات الإدارية والمالية، ولكن دون إطلاق ثورة نهضة ـ اجتماعية من شأنها أن تزيحهم وتلقي بهم بعيداً، فيما لو حصلت، وتعجل بالتدخل الأوروبي. لقد انتصر عبد الحفيظ على أخيه بفضل الحماس الشعبي، ولكن لا يستطيع أن يوطد سلطته من دون التخلي عن الحلول

---

(42) Burke, «Prelude to Protectorate», p. 124-27.

(43) AMG, Alg. 17, Sit. Pol. 1908, Lyautey to Gov. Gen., Feb. 2, 1908, no. 107; «Sud-Oranais en 1908».

(44) من بين الثورات الجهادية التي قامت في المغرب ما بين 1900 و1912، جهاد أحمد الهيبة في 1912 الذي كان يتميز بروحه الدينية والانبعاثية. فقد التف حوله سكان الأطلس الغربي، الذين يئسوا من المجاعة الطويلة والتقهقر الاقتصادي، فدعوا إلى الحرب ضد المسيحيين ووضع حد للحكام الدنيويين والضرائب غير الشرعية. وعندما كانت لديه السلطة في مراكش خلال شهور الصيف، التجأ إلى فرض سلسلة من الإصلاحات الإلزامية، بما فيها إلغاء كل ضرائب العُشور والزكاة تقريباً وإلزام كل النساء بالزواج. يبدو واضحاً أنه كانت لديه تصورات لا تقف عند قهر الفرنسيين فقط، ولكن لبناء مجتمع إسلامي صالح وطاهر كذلك. وقد تعرض لحركة الهيبة بالتفصيل بورك في كتابه «Prelude to Protectorate», pp. 199-207..

الإسلامية الجذرية لصالح أولئك الذين يلتقون من الناحية الواقعية مع المخطط التجاري والمالي الأوروبي والمطالب الدبلوماسية.

كان السكان القرويون، من جهتهم، يرغبون في الجهاد ضد الفرنسيين ولكن من دون تحمل نتائجه المنطقية - وهي هيمنة السلطان على جمع الضرائب وفرض القانون والحكم عبر البلاد. وبعبارة أخرى، كانوا موزعين بين المواجهة الصريحة للهجوم الأجنبي والارتياب العميق في سياسة السلطنة، وهي المؤسسة المغربية الوحيدة التي بقيت لإمكانية توحيد القوات المحلية والجهوية. فقد كانت حركة 1907-1908 إلى حد كبير احتجاجاً ضد سوء حكم المخزن، وإن كان يُنظر إلى الحكم العادل (الإمام والأمة) كمثل «للعصر الذهبي». ولما كانت الحركات القبلية في الجنوب الشرقي لسنة 1908 تعكس ظروف بقية البلاد، فإنها لم تفشل في الاستمرار بسبب انتصارات الفرنسيين فقط، ولكن لأن الأمير نفسه أصبح يهتم بالجري وراء الحكم الدنيوي أكثر من اهتمامه «بالخلافة العادلة السديدة». ولما أدار ظهره للجهاد اعْتُبِر حاكماً فاسداً في الجنوب الشرقي بصورة دائمة، وبصورة مؤقتة في بعض المناطق. ومن المحتمل أن يكون مولاي لحسن وبعض المعاندين قد واصلوا الدعوة إلى المقاومة بلغة الجهاد. ولكن الجهاد عندما لا يرتبط بالسلطان يفقد قوته الإيديولوجية.

لم يكن عبد الحفيظ هو الوجه الوحيد في مرحلة 1900-1912 الذي طالب بالإمارة، ومن ثمَّ الحق في إعلان الجهاد. ولما كان المغاربة يربطون بين العدالة الاجتماعية واستقامة الدولة الشريفة، فإن الاحتجاجات الإقليمية ضد عنف الحكومة أو المساوئ الاجتماعية الأخرى تتجمع تقليدياً حول التحديات العادلة لشرعية حق السلطان. لقد كثرت المطالبة بالعرش في ظل ظروف الأزمة التي عرفتها سنوات ما قبل الحماية. وظهرت تحديات خطيرة من طرف كل من بوحمارة في الشمال الشرقي، ومولاي أحمد الهيبة في الجنوب الغربي، ومولاي زين العابدين في منطقة مكناس. كما قام عدد من الشرفاء أو الذين يَدَّعون الشرف بثورات ضعيفة لم تدم طويلاً.

ومن الملاحظ أن الجنوب الشرقي لم يظهر فيه خلال هذه السنوات أميره الخاص ولا جهاده الخاص. ولكن حامت بوادر المطالبة بالعرش حول السي العربي الدرقاوي، ومولاي مصطفى الحنفي، وتركزت حول مولاي رشيد. ثم ظهر على الأقل رجل محلي، وهو شخص مغمور يُدْعى مولاي الزَّعْتَر، الذي قام بحركة غير محسوبة العواقب داخل

أيت سغروشن وأولاد الحاج (في ملوية العليا) في ربيع 1910 .[45] إلا أن هذه الحركات المثيرة لم تصل إلى ثورة مهمة، ولا يرجع ذلك إلى غياب الحماس الشعبي والمساندة بقدر ما يرجع إلى التردد المتواصل وعدم الحسم وعدم القدرة على التنظيم الفعال في الوقت المناسب. ولعل الذي ميز النشاط السياسي في المغرب خلال هذه السنوات هو الحذر والطابع الدفاعي، في الغالب، بدل الطابع الهجومي والحركة الصريحة. فعندما تنجح الثورة في جذب أعداد كبيرة من الناس، يلجأ القادة في جهات أخرى من البلاد إلى التواطؤات من أجل مصالحهم، فيحاولون التراجع إلى الوراء وانتظار ما ستؤول إليه الأمور، ويتجنبون حركات جريئة واضحة ما دامت الأوضاع السياسية غير واضحة. وينطبق هذا الأسلوب بصورة خاصة على قادة شرفاء تافيلالت، الذين كانوا منقسمين إلى فرق متصارعة، ومرتبطين جداً بالتحالفات المتقلبة التي تعرفها العائلات المشهورة في المدن الشمالية. فعوض تقدم مرشح شريف منهم، يلتجئون أحياناً إلى المراوغة والمداراة، وينتظر الواحد منهم الآخر ولا يفعلون أي شيء. وكانت قيادة المقاومة في ذلك الوقت في يد الأولياء المحليين الذي يتمتعون بسمعة طيبة وقدرة على تدبير الوساطات، أو يتحدون العرش، ويثيرون القبائل على الأقل.

لم يخف تتابع الحركات الشعبية فشل الجهاد الشريفي الذي لم يساعد على استمرار المقاومة أو تماسكها. فأين سيتجه المغاربة إذن، وبخاصة سكان الجنوب الشرقي، من أجل تقوية حجم المقاومة؟ كانت تقوم الحركات القروية للعالم الإسلامي في أغلب الحالات في مقاومتها وردها للغزو الاستعماري في القرن التاسع عشر والعشرين على مبدأين أساسيين في الاندماج والوحدة. وهما: المَهْدَوِيَّة، والصوفية المناضلة. وكلاهما يقومان على الجهاد والنهضة بدرجات متفاوتة في الدقة العقائدية. وما دام هذان المذهبان قد ظهرا في تنظيم مقاومة المسلمين، فلماذا لم يكن لأي منهما أي تأثير فعال في مجرى الأحداث في الجنوب الشرقي، بعدما رأينا ما آلت إليها الأحداث؟[46] كانت المهدوية، التي تقوم على فكرة المخلِّص الذي سيرسله الله إلى العالم ليقضي على أعداء

---

(45) AMG, Alg. 18, Sit. Pol. 1910, Gov. to Min. War, April 21, 1910, no. 881; Actions vis-à-vis des Ait Tseghrouchen et des Beni-Guil, Lt. Berriau, «Rapport», June 5, 1910.

(46) المبدأ الثالث للتضامن الإسلامي، كان له تأثير ضعيف، وإن كان مهما بالنسبة للمقاومة المغربية. فقد كان هذا التضامن يركز على محاولة تقوية الروابط بين المغرب والامبراطورية العثمانية وإدخال المستشارين العسكريين العثمانيين إلى المغرب. ففي 1911-1912 حاولت الجامعة الإسلامية التي يرأسها القوميون

المسيح ويقيم ألف سنة من العدل تنتهي بيوم القيامة، منتشرة عند السكان القرويين أثناء ظروف الاضطراب والشك التي عرفها الإسلام في القرن التاسع عشر. وكانت الحركة التي نجحت من هذا النوع أكثر هي حركة المهدي السوداني (1881-1809) التي قضت على النظام التركي ـ المصري، ووصلت إلى إقامة دولة مركزية.[47] وإذا كان سكان المغرب قد عرفوا المذهب المهدوي، وأن الموحدين بنوا دولتهم على أساسها في القرن الثاني عشر، فإن مذهب الخلاص بهذا الشكل لم يكن قوة إيديولوجية فعالة خلال سنوات ما قبل الحماية، بالرغم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. فقد لَقَّبَ بوحمارة نفسه بالمهدي في الأسابيع الأولى من ثورته، ثم تخلى عنه لما لم يتحمس الناس له. كما حاول بعض الثوار ادعاء ذلك في بعض الأماكن، ولكن يبدو أن المهدويين لم يَظهروا في الجنوب الشرقي في مرحلة 1881-1912. ويمكن تفسير غياب المهدوية في المغرب تقريباً بكون أفكار مذهب الخَلاَص وعودة زمن الانفراج هي من صميم مبدأ الدولة الشريفة التي ظهرت إلى حد ما في بداية حركة الحافظية وحركة الهيبة لسنة 1912. ثم إن فكرة شرعية الدولة الشريفة قد رسخت في أذهان الناس بأن أي مُخَلِّص يأمل في دعم كبير للقيام بالثورة لابد أن يتبنى تلك الإيديولوجية. وحتى إذا كان في إمكان المهدي أن يثير ثورة جهوية، فإن علماء فاس، الذين يرون أن المؤهل للحكم هو الشريف الذي يعتبر المبدأ الأساسي للشرعية، سيعارضون بشدة أي مُدَّعٍ للعرش يحاول تجاوز سلطتهم بالدعوة إلى مبدأ انفصال الحكم. يبدو أن المهدوية وجدت الإسلام في القرن التاسع

= المصريون أن تساعد وتنسق المقاومات الشعبية التي ظهرت حول فاس ومراكش. وإذا كان هؤلاء الرجال قد استطاعوا الاتصال ببعض قادة المقاومة وإنشاء دعاية مضادة لفرنسا، وتقديم بعض الأسلحة لأحمد الهيبة، فإنهم قد فشلوا في وضع وتنظيم استراتيجية بين القبائل. انظر: Edmund Burke III, «Pan-Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration, 1900-1912, «Journal of African History, 13, no. 1 (1972), pp. 97-118; and Nikki R. Keddie, «Pan-Islam as Proto-Nationalism», The Journal of Modern History, 41 (March-Dec. 1969). pp. 17-28. يمكن أن يكون قادة الجنوب الشرقي قد ناقشوا أفكار وحدة الإسلام، ولكن ليس هناك إلا آثار ضعيفة على النشاط الإسلامي. في 1903، تجول كل من السي عبد المالك، أكبر أبناء الأمير عبد القادر، وممثل المصالح الإسلامية، والنائب الألماني في طنجة، في منطقة فجيج والتقوا ببوعمامة، وحاولوا حثّ السكان المحليين على مقاومة الفرنسيين. ولم تكن لبعثته نتائج ملموسة، ولكنها تدل على إمكانية بذل مجهودات أخرى من طرف النشطاء الإسلاميين الآخرين لربط الاتصال مع قادة المقاومة في الجنوب الشرقي. انظر: Guillen, «L'Allemagne et le Maroc, pp. 679-82.

(47) See Peter M. Holt, «The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898 (Oxford, 1958); and L. Carl Brown, «The Sudanese Mahdiya», in Robert I. Rotberg and Ali A. Mazrui, Protest and Power in Black Africa (New York, 1970), pp. 145-68.

عشر يلقى استجابة أكثر في المناطق الهامشية، حيث كانت المؤسسة المعترف بها عامة للسلطة الإسلامية التقليدية إما غائبة أو تتعرض للهجوم. ولم يناسب ذلك الصنف من الإسلام المغرب، بما في ذلك أطرافه الصحراوية.

كانت الزوايا التي تكون التصوف المناضل وتقوده، هي التي ترعى المقاومة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ومن أشهرها في إفريقيا القادرية في الجزائر برعاية الأمير عبد القادر، والتيجانية في غرب إفريقيا برعاية الحاج عُمَر، والسَّنوسية في ليبيا برعاية أسرة السنوسي. ولكي تتمكن الزوايا من توسيع حجم المقاومة كانت تجمع بين الدعوة الإيديولوجية المتميزة والعقائد الخاصة بها، والتنظيم التراتبي للسادات والمحافل التي تضم الفرق العرقية أو القبلية معاً. لم تكن الهيئات الدينية وحدات منفصلة بعضها عن بعض مثل القبائل المنقسمة. فقد كان في استطاعة الشيخ أن يحول سلطته الروحية على أتباعه إلى مراقبة سياسية مطلقة تقريباً.

إذا كان في استطاعة أي من الزوايا الكبيرة في المغرب، بما فيها القادرية والتيجانية، أن تنظم مقاومة داخل القبائل، فإن أياً منها لم يلعب دوراً مهماً في ذلك المجهود. ولعلنا نجد في تاريخها مع المخزن في القرن التاسع عشر ما يساعدنا على تفسير فشلها. كان السلطان والشيوخ المتصوفة بطبيعة سلطتهم الروحية في منافسة دائمة، ظاهرة أو خفية، من أجل كسب ثقة الشعب الأخلاقية والسياسية. فقد حاول مولاي الحسن وسلفه أن يختبر القوة الجهوية المؤقتة عن طريق الجمع في الحكم بين المهادنة، والضغط، وأسلوب فرق تسد. وحاولوا القضاء على تأثير القادة المتصوفة في البوادي، ولكنهم لم ينجحوا كثيراً في المحافظة على تطور مراكز السلطة الجهوية التي يمكنها أن تحدث اختلالاً في التجارة وجمع الضرائب، بل وتؤدي إلى تهديد العرش (وكان عدد من الشيوخ من الشرفاء العلويين). ولما دعت الضرورة إلى مقاومة ذات قاعدة كبيرة، بعد 1900، لم تظهر هيئات تستطيع القيام بقيادة مناضلة مستقلة، ومنضبطة، أو قيادة صارمة مثل التي جعلت الزاوية السنوسية تنجح في تنظيم قبائل برقة لمقاومة الهجوم الإيطالي على ليبيا. صحيح أن بعض الزوايا المغربية قاومت مركزية المخزن، بالخصوص الزاوية الطيبية (الوزانية)، وذلك بتبني سياسة التعاون مع المصالح السياسية والتجارية الأوروبية قبل الحماية.

كان عدد كبير من الزوايا ممثلاً في الجنوب الشرقي. وكانت الدرقاوية، التي لها زوايا متفرقة في المنطقة ولها أتباع كثيرون، هي الزاوية الوحيدة التي استطاعت أن توفر

إطاراً للمقاومة القبلية، وبخاصة خلال حياة السي العربي الدرقاوي. ولكن سلطة السي العربي، ظهرت بالأساس في الوساطة الشخصية والتحكيم في النزاعات القبلية، مثل العديد من الأولياء المشهورين في البوادي المغربية. ومن المحتمل أن تكون قبائل الرحل في وادي زيز وگير قد استجابت لقيادة الحركة الشعبية ضد الفرنسيين، لأن قوتها كانت ما تزال حية بعد 1900. ولكن هذه القبائل لم تكن تهتم في نفس الوقت بتنظيم الزاوية الدرقاوية، وعقائدها، وصوفيتها. وإن كان السي العربي، ومولاي لحسن السبع، قد استعملا فيما بعد شبكة الزاوية الدرقاوية لنشر الدعاية للمقاومة، فليس هناك ما يدل على أن الزاوية هي التي وحدت العديد من الحركات القبلية، أو أن تعاليمها كانت تحمل برنامجاً للنهضة الروحية كما فعلت الزاوية السنوسية، مثلاً، في ليبيا أو التيجانية في غرب إفريقيا. بالإضافة إلى أن الزاوية الدرقاوية لم تكن لها شهرة خاصة بالمقاومة في المغرب.[48] وكان محمد أفقير، الذي ناصر الفرنسيين في الجنوب الشرقي، من أتباع الزاوية الدرقاوية.[49] كما أن الزيانية في القنادسة، المعروفة وحدها بشكل واسع مع «أمها» الدرقاوية في المنطقة، لم تكن إلى جانب المقاومة قط، وإنما قامت بدور المصالحة منذ بداية الغزو. ولم يكن أمام هذه الزاوية الزيانية اختيار آخر، لأن أتباعها الروحيين لم يكونوا في الجنوب الشرقي، وإنما كانوا في مدن وقرى الجزائر الفرنسية.

يؤكد إدموند بورك Edmund Burke في دراسته للإسلام في المغرب، أن «العائق الأكبر للإسلام كأساس للشرعية السياسية هو وليد تراكم تدريجي لعدد من العقائد والممارسات المحلية، بما في ذلك مكانة الولي والمرابطية. ولكي تنجح المقاومة، كان لابد من إيجاد بعض الوسائل لتجاوز هذه المصالح الخاصة».[50] فلم تستطع لا المهدوية ولا الصوفية المناضلة أن تقدم حلولاً ناجعة لسكان مغرب الجنوب الشرقي، وأن المقاومة ذات الحجم الكبير قد فشلت تماماً. ومع ذلك، فلم يكن هناك من يرعى مثل هذه المقاومة إلا «المرابطية» وحدها. وإذا كان الإسلام الضيق وتقديس الأولياء تغطي على الوحدة الموجودة بين المسلمين في المغرب، فإن المقاومة على المستوى الجهوي والمحلي، كانت مرتبطة جداً بقيادة الأولياء. فقد كانوا وحدهم في المجتمع البدوي، إلى جانب عدد قليل

(48) P. Odinot, «Rôle politique des confréries religieuses et des zaouias au Maroc», BSGAO, 51 (March 1930), pp. 62-4; Lacroix, «Les Derkaoua», pp. 3-15.

(49) انظر هامش 33.

(50) Burke, «Pan-Islam and Moroccan Resistance», p. 99.

من قادة القبائل الذين يتمتعون بهيبة خاصة، الذين يقومون بالتحكيم بين المجموعات القريبة والعشائر المتنازعة فيما بينها، هم الذين تُعْهَدُ إليهم مهمة التأليف والملاءمة بين حركة القبائل. فقد قاد بوعمامة الثورة الكبيرة الأخيرة في الجزائر الفرنسية بتكوين تحالف عابر بين القبائل الشمالية والجنوبية. كما قاد مولاي مصطفى وابا سيدي الحنفي الهجوم الشعبي على تاغيت رغم معارضة جهاد السلطان مولاي عبد الحفيظ نفسه الذي لم يكن ليدخل الجنوب الشرقي قط إلا بمبادرة محلية لمولاي لحسن السبع.

إن الاعتراف بالصراع البطولي لهؤلاء الرجال لا ينفي، من جهة أخرى، أن مساهماتهم في الرفع من قوة المقاومة كانت عابرة ولم تكن لها نتائج كبيرة. ذلك أنه كان في إمكانهم القيام بأكثر من ذلك، لأنهم كانوا يتمتعون فعلاً بقدرات شخصية خارقة. ولهذا تبدو أعمالهم في حوليات المقاومة الإسلامية شاحبة عندما تقارن مع أعمال الأمير عمر، المهدي السوداني، أو حتى مع مولاي أحمد الهيبة في الجنوب الغربي للمغرب. ولم يكن أحد منهم، فوق ذلك، يتمتع بمعرفة متميزة في أصول الدين الإسلامي والفقه، أو في علم التصوف. وكان هذا العيب يضعهم في صفوف أغلبية أولياء البوادي المغربية، ولكنه يميزهم عن قادة أمثال محمد بن علي السنوسي في ليبيا، وماء العينين في الصحراء الغربية، أو حتى عن العربي الدرقاوي، الذي ساهمت مصداقيته الفكرية الكبيرة في سمعته الشعبية. إن أهم ما يمكن أن يقال عن الأولياء المحاربين في الجنوب الشرقي هو أنهم كانوا يستعملون شهرتهم الروحية ومواهبهم في الوساطة قدر استطاعتهم لمواجهة التمزق السياسي والمصالح الاقتصادية الخاصة.

كان التمزق والمصلحة الخاصة هو الذي جذب مواهب القادة، وليس بالضرورة قضية المقاومة. فبينما كان الأولياء المحاربون يشجعون الناس على الحرب، كان أناس آخرون ينشغلون بأعمال التراضي والخضوع، ممهدين الطريق أمام السكان لعهد الحماية. وكان هؤلاء الناس يُعرَفُون «بالمتعاونين» في المرحلة الاستعمارية المبكرة. وقد حمل معه هذا المصطلح مسحة من الازدواجية والخيانة، وأظهر بسهولة أيضاً تمييزات ظاهرية بين القادة «الجيدين» الذين دافعوا من أجل الشعب، والقادة «السيئين» الذين تواطؤوا مع المحتل. ولمحاولة فهم دينامية الحركة السياسية في هذه المرحلة فإن تنميط الشخصيات المشهورة لا يؤدي إلى شيء. ذلك أن الميدان السياسي الذي كانت تنقصه السلطة المركزية في مختلف مستوياتها، ولا تمارس إلا بشكل موزع وملتبس، لا يمكن فيه للأشخاص أن يصلوا أبداً إلى مراتب القيادة المهمة، وإنما كانوا ينجحون في التجاوب مع

الرأي الشعبي.

وكذلك فإن دافيد سيدون David Seddon يقدم وصفاً ملائماً لأسلوب القيادة القبلية في الشمال الشرقي المغربي للجنوب الشرقي كذلك:

لكي يصل الرجل إلى مكانة هامة في السياسة والثروة، ويحافظ عليهما داخل السلالة، والقبيلة، وحتى داخل المنطقة، عليه أن يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف، تكون في الغالب مترابطة، وغير متأكد منها، وقد تعتبر غاية في حد ذاتها، أو وسيلة لتحقيق غايات أخرى. ويتوقف النجاح السياسي والاقتصادي على القدرة على جمع عدد كبير من الأتباع والمحافظة عليهم، ويمكن القول بأن الهدف الأسمى والغاية النهائية للرجل الطموح هو أن يجذب إليه مثل هؤلاء الأتباع ويحافظ عليهم. ويتوقف النجاح في الأخير على قدرة الفرد على التخطيط واتباع «الطريق» الناجع.[51]

وكيفما كانت الأهداف الخاصة التي تجمع حولها مجموعة من القادة والأتباع، فإن ذلك لم يؤد إلا إلى تحالفات مؤقتة لطاقات متنوعة. فهم يتجمعون ويتفرقون تبعاً لنجاح قائدهم أو فشله في درئ الأخطار البشرية والطبيعية. ويعتبر الرجل محظوظاً إذا استطاع أن يسير بأتباعه في «الطريق» لمدة طويلة دون الانحراف بهم إلى ما لا تحمد عقباه، حتى لا يضر بسمعته ويحطمها.

لم يتغير أسلوب القيادة أساساً عندما ظهر الفرنسيون في المنطقة. فقد أشرنا من قبل إلى أن المجموعات المتعاونة، مثلما الأفراد، كانت تتحاشى السقوط في أوضاع أو التزامات تكون فيها حرية الاختيار منعدمة. وانطلاقاً من هذه البديهية، لم يكن هناك في النهاية، أحد ينظر إلى الجيش الفرنسي على أنه خصم غير مؤهل، بل بالأحرى كنوع من القوات غير المأمونة الجانب يمكن الوصول معها إلى اتفاق نهائي بطريقة أو أخرى. كان الاضطراب السياسي في الجنوب الشرقي، وتَغيّر مجرى الأحداث في المناطق الأخرى من الغرب، والحيرة المقلقة لنتائج الخضوع للحكم الفرنسي، يفرض على القادة جهداً مضنياً في جميع المستويات لاتخاذ قرارات تحافظ على سلامة تحالفاتهم.

(51) J. David Seddon, «Local Politics and State Intervention: Northeast Morocco from 1870 to 1970», in Ernest Gellner and Charles Micaud, Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in Africa (London and Lexington, Mass. 1972), p. 123.

لقد أصبح بعض القادة مشهورين، مثل مولاي لحسن السبع أو أسرة الحنفي، بسبب نجاحهم في تنظيم التحالفاَت أو المقاومة، ولو أنها كانت مؤقتة. وقد احتفظ آخرون، على الخصوص بوعمامة في السنوات التي تلت 1882، بزبنائه عن طريق الاستمرار في الحملات الدفاعية والهجومات التي قللت من الهزائم السياسية ولكنها لم تؤد قط إلى عمل حاسم. وظل آخرون، مثل السي إبراهيم في القنادسة ومحمد أفقير، يحافظون على أتباعهم بالتنظيم الفعال والتحدث باسم المجموعات التي ترغب في التفاوض مع الفرنسيين والاتفاق معهم. ولكن كيفما كانت الطرق الخاصة التي اتبعها هؤلاء الأشخاص، فإن أسلوبهم ومنهجهم كان في الأساس واحداً. كانت هذه الأساليب تسعى إلى خلق تحالف عن طريق الإقناع، وإلى الوساطة وحل الاختلافات داخله، والقيام بالأعمال (وهي ليست عملاً إطلاقاً) التي قد تفيد هذا التحالف. ويجب التذكير بأن الجنوب الشرقي، بخلاف مناطق المغرب التي يؤثر فيها موظفو المخزن أو القواد الكبار، كان خاليا من القواد سواء منهم الذين لهم سلطة أو الذين يمارسون الضغط لفرض إرادتهم على السكان.

لقد بقي الأمر على هذه الحال على الأقل حتى تَوَطَّدَ الحكم الفرنسي. ثم بعد ذلك تحول بعض الرجال المحظوظين بسرعة من قادة التحالف إلى موظفين دائمين في إدارة المخزن الجديد، يمارسون السلط التي سلمت لهم من فوق. ومن أشهر هؤلاء الرجال محمد أفقير، ولكن الفرنسيين عينوا كثيرين آخرين في مراكز كشيوخ القرى وقواد القبائل. ويتبين من خلال مَثَل أحد هؤلاء أن نمط سيرة أفقير الأولى لم تكن وحيدة بحال من الأحوال. فقد أصبح الكبير ولد قدور قائداً لخمس أولاد بلگيز لذوي منيع في 1883، وحصل على تنصيب رسمي من مولاي الحسن في 1892. وفي 1901، خلال مرحلة نشاط مقاومة ذوي منيع، زار المركز الفرنسي في تاغيت ودخل في محادثات أولية حول الاتفاق على خضوعه هو نفسه وجماعة من أتباعه. وعندما زارت لجنة البرتوكول الفرنسي - المغربي بشار في 1902، أقَرَّه الجيش في منصبه مؤقتاً. ولما ذهب في أوائل 1904 إلى كولمب - بشار وجدها معظم ذوي منيع فرصة للدخول في علاقات مع الفرنسيين، فتفاوض معهم في شأن وضعية المُنْضَم rallié الخاصة به وبزبنائه. وفي أبريل، لما اطمأن الجيش على سيطرته على گير السفلى، رجع الكبير ولد قدور إلى مركز تاغيت وأعلن خضوعه للفرنسيين. وكان معظم أولاد بلگيز في هذا الوقت مستعدين للخضوع مثله. وفي 1914، عيّنته القيادة الفرنسية الجزائرية قائداً كبيراً على الخمس

وأثنت على تفانيه في خدمة قضية فرنسا. وكان، حسب أعضاء القبيلة، هو القائد الوحيد من ذوي منيع الذي حصل من السلطات الفرنسية على لقب مَنَحَهُ له في الأصل مولاي الحسن.[52]

كان الرأي السائد في الإدارة الاستعمارية الأولى في مناطق إفريقيا التي كانت فيها مؤسسات الحكم إما ضعيفة أو منعدمة يرى أن الرجال الطموحين ولهم قدر بسيط من السلطة أو هم بدونها يتقربون ببساطة من الأوروبيين بمهاراتهم، وذكائهم، أو بمكرهم ويحصلون بذلك على وظائف تناسب رجال السلطة المحلية. وإذا لم تكن هذه الظاهرة خاصة بالجنوب الشرقي فقط، وأنها تشمل المغرب كله، فإن مسار حياة محمد أفقير والكبير ولد قدور يُظهر أن الذين تعاونوا مع المستعمرين لم يقوموا بذلك دون أن تتحكم فيهم الروح الانتهازية الخاصة. وتتميز صفات القائد في البادية المغربية عن كل الصفات، باستثناء الشجاعة، بقدرته على إقناع أتباعه، وحل المنازعات. ولما كانت المجموعات السكانية في مختلف أنحاء المغرب الشرقي واعية بأن مواردها الحيوية يمكنها أن تُضمن أحسن، بل وتتوسع وتنمو أكثر، عن طريق التجارة، أو بالتوافقات السياسية مع الفرنسيين، فإنها كانت تحتاج إلى وساطات فعالة وتكون لمن يتكلم باسمها ارتباطات أخوية مع الجيش الفرنسي. وبعبارة أخرى، تصل هذه المجموعات إلى درجة ترى فيها من الناحية العملية ضرورة القيام بتحالف مع الغازي. ولكنها تحتاج في ذلك إلى قائد ثقة يشق لها «الطريق» المناسب. ومن هذا المنظور لا يمكن اعتبار أمثال أفقير وقدور، أو السي إبراهيم، متعاونين أو خداماً مع المستعمر، لأنهم كانوا في الواقع جريئين وفعالين في سياسة الخضوع المعقدة والطويلة. ونظراً لتدخلاتهم الناجحة، فإنهم كسبوا تقدير أتباعهم المسلمين وكذا تقدير الفرنسيين. وبالتالي التجأوا إلى توسيع دائرة زبنائهم وتقديم خدمات سياسية أخرى للطرفين. ومع ذلك، فقد تغيرت فجأة قواعد اللعبة، وتحول الوسطاء إلى خدام المخزن ـ الجديد، الذي لم يكن هدفه الأول في المناطق المحتلة هو الإقناع والسمسرة، وإنما هو فرض القانون والنظام.

---

(52) AMG, Alg. 14, Opérations du 1st trimestre 1901, Risbourg to Com. 19th Corps, March 21, 1901, no. 63aa; Alg. 16 Sit. Pol. 1904, Jonnart to Min. War, Jan. 9, 1904, no. 42; June 1, 1904; no. 1218. AGGA, 21H. 29, Relevés des notes des chefs indigénes du Territoire d'Ain Sefra (1914), «El Kebir ben Kaddour»; 30H. 13, Commission 6ème partie, Cauchemez to Gov. Gen. March 15, 1902, no. 138. M&L, 588, 610, 611. Interview no. 5.

الفصل التاسع :

الجنوب الشرقي المغربي وإفريقيا في عهد الغزو الأوروبي

يوافق تاريخ العقود الثلاثة المدروسة في هذا الكتاب المرحلة الكبرى للغزو الأوروبي للقارة الإفريقية. ففي السنة التي دعا فيها بوعمامة إلى ثورة القبائل في الجنوب الوهراني، احتلت فرنسا تونس وكانت بريطانيا على وشك غزوها لمصر. وهذان الحدثان ينذران «بالتهافت» على الأرض الإفريقية.

وإذا نظرنا من الزاوية القارية الواسعة فسنرى أن الأحداث التي وقعت في الجنوب الشرقي المغربي بين 1881 و1912 لم تكن إلا ميداناً واحداً من عشرات ميادين الاحتكاك الأفارقة والأوروبيين المعتدين. ولما اشتد الاهتمام بمجمل التاريخ الإفريقي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تبدلت النظرة النمطية لهذه الاحتكاكات، التي كانت ترى فيها انتصاراً للحضارة على التوحش، بمجموعة من التصورات الجديدة التي تركز على استمرار الثقافة الإفريقية والمجتمع الإفريقي، وعلى حضور العقلانية في ردود الفعل الإفريقية على الغزو الاستعماري.

كانت هذه التصورات نتيجة تاريخية ركزت كلها تقريباً على إفريقيا جنوب الصحراء. فالدراسات المقارنة والندوات التي أقيمت حول المقاومة الإفريقية، والإبداع، والتغيير الذي حصل خلال الغزو، قد حددت ميادين بحثها في إفريقيا السوداء بشكل خاص، أو في أهم منطقة فيها.[1] وكيفما كانت الموضوعات المدروسة، فإن الدراسات الإسطوغرافية المقارنة لم تمتد إلى الصحراء القاحلة إلا نادراً. صحيح أن تاريخ شمال إفريقيا يجد نفسه مهيئاً أكثر للمقارنة مع الشرق الأوسط بسبب الروابط والمصادر الثقافية المشتركة. ومع ذلك، يبقى أن الشمال الإفريقي من المغرب إلى مصر (بغض

(1) انظر مثلاً، Michael Crowder (ed.), West Africain Resistance (New York, 1971); L. H. Gann and Peter Duignan (eds.), Colonialism in Africa, 1870-1960, I (London, 1969); Robert I. Rotberg and Ali A. Mazrui (eds.), Protest and Power in Black Africa (New York, 1970).

النظر عن الجزائر، المستعمرة الفرنسية القديمة) قد تعرض بشكل عام لنفس الضغوط من نفس القوى الأوروبية الغربية في نفس التاريخ، كما حصل لإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، بينما تم تقسيم الشرق الأوسط، إلى حد ما، فيما بعد في ظروف دولية عرفت تغييراً كبيراً من جراء الحرب العالمية الكبرى. ثم إن المظاهر المشتركة للبنية الاجتماعية (التنظيم السلالي الانقسامي)، والتاريخ السياسي (بحث الدول عن الوحدة أو التوسع)، والإسلام (الطرق الصوفية) تدعو كلاً من شمال وجنوب الصحراء إلى المقارنة بين تجربة شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء خلال المرحلة الأولى من العهد الاستعماري.

لقد تبين أن التصورات الجديدة التي ظهرت مع إعادة تأويل الغزو الأوروبي يمكن تطبيقها على كل المجتمعات تقريباً، بما في ذلك مجتمعات شمال إفريقيا. فنجد، مثلاً أن ما ينطبق على الأقطار المغاربية ينطبق على إفريقيا السوداء. ذلك أن السلوك المتبع في السياسة الأهلية في ظل الضغط الاستعماري - سواء المتمثل في المقاومة، أو في تجنبها، أو المصالحة مع المستعمر - كان سلوكاً عقلانياً ومحسوباً؛ لأن الاستعمار حسب تعبير ج. ف. ا. جايي J. F. A Jayi هو «مرحلة من تاريخ إفريقيا» غيرت المجتمعات فعلاً، ولكن دون أن تطلق مسلسل التطور والتغيير؛ إذ إن بعض المجتمعات حاولت صدّ الغزو الأوروبي أو التفاهم معه بخلق مؤسسات جديدة أو تبني إيديولوجية جديدة أو تكييف المؤسسات القديمة لمواجهة التحديات الجديدة؛ وأن بعض مظاهر القرن التاسع عشر الخاصة بالتنظيم والقيادة والإيديولوجية، قد انتقلت إلى القرن العشرين لتغذي وتقوي حركات الاحتجاج الحديثة والحركات القومية. وفي هذه النقطة الأخيرة يتجلى بوضوح تأثير التقاليد الشريفة في المغرب على المقاومة الاستعمارية الأولى وعلى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

ولابد أن نلاحظ بخصوص رد الفعل الجنوب الشرقي المغربي على الغزو بالنسبة للتجربة الإفريقية الكبيرة، أن معظم الدراسات التي كتبت حول اللقاء الأوروبي الإفريقي قد ركزت على الأوضاع التي كانت فيها الدول والقيادة المركزية موجودة بدل التركيز على الأنظمة غير المركزية (السلالات الانقسامية، منزلة السن، القرى المستقلة ذاتياً) أو القيادات الصغيرة. كان جنوب شرق المغرب منطقة يتميز نظامها السياسي بانعدام القيادة والانقسامية. وكان بصفة عامة يشبه كثيراً ذلك التنظيم الموجود في بقية إفريقيا الشمالية القروية والصحراء، وغالباً ما يقارن بالنظام الموجود في الصومال،

في تيف Tiv، ونوير Nuer، وفي مجتمعات أخرى عادة ما توصف بالمجتمعات الانقسامية. ومن جهة أخرى، لا يمكن أن نصف سكان الجنوب الشرقي المغربي بأنهم سكان «بدون دولة» نهائياً ولا ينتمون إلى دولة معينة، وذلك لوجود تأثير السلاطين العلويين والمخزن في حياتهم السياسية. وإذا كان الوضع التاريخي والسياسي والاقتصادي المعقد هو الذي يتحكم في رد فعل السكان على الفرنسيين، فإنه لا يمكن أن ننكر تأثير الحكم المركزي عليهم.

وإذا كان المخزن قد بقي بعيداً عن التحكم في الأحداث في الجنوب الشرقي خلال مرحلة الغزو، فإنه، مع ذلك، قد شكّل العامل الثالث في سياسة المنطقة أكثر مما كانت عليه حكومة زنجبار بالنسبة لشرق القارة الإفريقية في القرن التاسع عشر. فقد كان سكان الجنوب الشرقي، مثل سكان مناطق الجبال والصحراء الآخرين الذين يتهربون معظم الوقت من الإدارة ومن الضرائب، يعتبرون أنفسهم أعضاء في المجتمع وبالتالي يحق لهم أن يطلبوا من قائدهم، السلطان العلوي، أن يقوم بخدمات الوساطة، والتحكيم، وإقرار السلطة الأساسية محلياً.

حاول سلاطين المغرب الذين تعاقبوا على الحكم في القرن التاسع عشر، بموازاة مع نشاط القادة المسلمين في تونس، ومصر، وزنجبار توسيع مجال السلطة المركزية وتعميقها، باستخدام التقنية العسكرية الأوروبية، والعمل جزئياً على مواجهة مظاهر توسع الامبراطورية الأوروبية غير المعلنة. وقد انتهت هذه الجهود كلها بالفشل، والتي بلغت ذروتها في الحملة التي قام بها مولاي الحسن من أجل تركيز السلطة، بسبب ضعف المؤسسات الحكومية والعسكرية، وانعدام أي تفوق في الأسلحة على القبائل التي كانت تتعامل مع تجار الأسلحة الأوروبيين. إن التوجه نحو فرض المركزية من جديد، في بعض المناطق الجبلية بقوة السلاح، قد استفاد منه الجنوب الشرقي البعيد في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، إذ توطدت نسبياً أواصر التواصل مع القبائل ومجموعات القصور. وقد تبين أن هذه المركَزَة بواسطة المراسلات، رغم أهميتها بالنسبة للمخزن ولسكان الصحراء معاً، قد وُوجهت بشبح التوسع الجزائري. كما أن المخزن كان يأمل في المحافظة على وحدته الترابية، وبالتالي المحافظة على سمعته وهيبته، بينما كان سكان الجنوب الشرقي سعداء بأن يكونوا من سكان الدولة المغربية ـ كما لو أنهم لم يكونوا منها.

كان من نتائج استعادة الروابط القوية التي قام بها مولاي الحسن، أن وجد خلفاؤه أنفسهم في وضعية أحسن تسمح لهم بالتدخل السياسي في الجنوب الشرقي في ظل

تصاعد أزمة التوسع الفرنسي. فقد ركز مولاي عبد العزيز وظائفه التوسطية، ساعياً إلى تهدئة الحدود الساخنة، بالتفاوض مع الفرنسيين وحث القبائل على ضبط النفس. وبالمقابل، رجع مولاي عبد الحفيظ، خلال السنتين الأوليين في حكمه، إلى الأصول الإيديولوجية التقليدية الشريفة المتمثلة في الدعوة إلى المقاومة الشعبية. وأن الموظفين الرسميين الذين عينهم السلاطين في المنطقة، بالخصوص الخليفة في تافيلالت والعامل في فجيج، قد دخلوا في السياسة المحلية إما كحلفاء أو كسماسرة. وأحياناً كانوا يقحمون الفرنسيين في بعض القضايا، ولكن كانت تنقصهم الوسائل لفرض الامتثال لأوامرهم. كما كانوا يمثلون في نفس الوقت ضعف السلطان في التحكم في اللعبة السياسية والحسم في رد الأمور إلى نصابها.

كانت اللعبة السياسية هي التي يوفر فيها النسب الأبوي الانقسامي الخاصية الأساسية للانتماء الاجتماعي والنقطة البارزة للحصول على نصيب من الموارد والاشتراك فيها، ولكنها لا تحدد شكل وحدود العلاقات السياسية. ويبدو أن ما يقوله لورنس روزن Lawrence Rosen عن الأطلس المتوسط ينطبق كذلك على الجنوب الشرقي:

> لا يرتكز المجتمع المغربي... على المجموعات المتحدة، ولكنه يرتكز على الأفراد؛ ولا يعتمد على الحدود التي يمكن للسلوك أن يلتزم بها، ولكن يقوم على تسوية الترابطات كلما ظهرت ملائمة أكثر؛ ولا يعتمد على الوضع المتشعب جداً للتجمعات المتضامنة التي يكون الإنسان عضواً فيها، ولكن يعتمد على الطرق العادية التي تضمن الروابط الشخصية مع الآخرين.[2]

ولذلك فإن تحطيم بنية القرابة الانقسامية للقبيلة أو لجماعة الواحة يبدو أمراً تافهاً في حد ذاته بالنسبة للبعض، عندما يتعلق الأمر بالطرق التي تتحالف بها التجمعات السياسية وتتغير للرد على أوضاع موضوعية خاصة. ولكن تبقى هناك إمكانيات كثيرة للأفراد لتنظيم وإعادة تنظيم روابطهم الإنسانية للتكيف مع التحولات المتكررة والمفاجآت التي تحدث في الوسط الطبيعي والسياسي.

(2) Lawrence Rosen, «The Social and Conceptual Framework of Arab-Berber Relations in Central Morocco», in Ernest Gellner and Charles Micaud (eds.), Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa (Lexington, Mass. and London 1972), p. 158.

لا يمكن لسلالة أو طبقة أو عشيرة أن تتجمع لديها قوة كافية لمراقبة توزيع الموارد في الظروف الاقتصادية المتقلبة جداً. فالمنافسة بالنسبة إليها تدفع إلى كثرة التجمعات المؤقتة للقادة والأتباع الذين يتحدون من أجل الاستمرار في تحقيق أهداف قصيرة المدى. وهذه المجموعات هي التي تتحول للدفاع عن الموارد المشتركة أو تقويتها. ولما كان التحكم في الموارد أمراً غير ممكن، فإن هذه العملية تستلزم في الغالب الحصول على امتياز المجموعات الأخرى التي تبدو ضعيفة (استغلال زناگة الزائد للمياه في فجيج)، أو الاستماتة في محاربة أولائك الذين كانوا يستفيدون أكثر من اللازم (تكوّن حلف يَفْ الْمَان لوضع حد لأيت عطا)، مما يؤدي إلى ظهور سياسة جس النبض، والتراجع، أو الامتناع عن العمل، ويؤكد ووتر بوري Waterbury في وصفه لما اعتبره من الخصائص العامة لسياسة المجتمعات الانقسامية ما يلي:

> إن نزوع الأنظمة الانقسامية نحو التوازن الداخلي، الذي لا يمكن أن يتقوى كثيراً، نادراً ما يتحقق أو يستمر طويلاً، لأن انعدام التوازنات الكبرى في قوة الوحدات المعينة داخل النظام لا يسمح بذلك. وتتجمع الوحدات الأخرى وتتحد لتعديل كفة التوازن أو تحطم أي تجمع لقوة مفرطة على حساب الآخرين. وهذا أمر معروف جداً عند المشاركين في الوحدات، لأن الوحدات التي حصلت على امتياز طفيف في القوة لن تحاول تقويتها بشكل مفرط، وتفضل أن تبقى متواضعة على أن تغير ثرواتها كلياً.[3]

لم يمنع قدوم الجيش الفرنسي مثل هذا السلوك ولم يخفف منه، ولكنه قوّاه. فقد بين كل من تيرنس رانجر Terrence Ranger وجون هارجرافس John Hargraves، وغيرهما من المؤرخين لإفريقيا السوداء أن الغزو الأوروبي نادراً ما اتخذ شكل المباغتة، والهجوم الضخم، ولكنه تميز في الغالب بالتأني والتقدم الحذر، والتأثر بالعجز المالي والبشري، والتردد في الأهداف المقصودة، والصراع بين القوات المسلحة والحكومة، وجهل المجتمع الإفريقي وجغرافية إفريقيا.[4] ثم إنه كان للأفارقة الوقت الكافي لجس النبض والمساومة

---

(3) John Waterbury, The Commander of Faithful: The Moroccan Political Elite - a Study in Segmented Politics (New York, 1970), p. 65. [تُرجم هذا الكتاب بعنوان: «أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية»، من طرف عبدالغني أبو العزم. وعبدالأحد السبتي، وعبداللطيف الفلق. مؤسسة الغني للنشر، مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، 2004م.] قد يبدو أن سلوك أيت عطا يناقض هذا الأسلوب، ولكن توسع القبيلة لم يتخذ شكل هجومات حاشدة للسيطرة على الأراضي والموارد، ولكنه اتخذ شكل مداهمات وتراجعات تكتيكية قام بمعظم الحرب فيها عصابات متخصصة في الحرب.

(4) T.O. Ranger, «African Reactions to the Imposition of Colonial Rule in East and Central Africa», in L. H. Gann and Peter Duignan, Colonialism in Africa, 1870-1960. I (London, 1969). 293-301; John D. Hargreaves, «West African States and the European Conquest», in Colonialism in Africa, pp. 200-5.

من أجل ربط علاقتهم مع القوى الاستعمارية. وكانت هذه هي حالة المغرب التي أدى فيها غموض التحركات الفرنسية وتقطعها إلى ظهور نفس الخصائص المتعلقة بردود فعل الأهالي، وسمح بظهور سياسة متقطعة وغير قارة. وبالرغم من استعمال الجيش للعنف بحرية عند الضرورة، فلم تكن أهدافه ترمي إلى القتل، ومصادرة الأراضي، أو تدمير المؤسسات الثقافية والقيم بشكل عشوائي، ولكن كانت بالأحرى للتهدئة وإقامة جو يساعد على إدخال التجارة الأوروبية وحضارتها. وكذلك كان في معظم القارة الإفريقية، إذ قَدَّمت المرحلة الأولى من الاستعمار الأفارقة في صور غامضة تجمع بين التحديات والفرص المتاحة، وأنهم لا يشجعون لا على التعصب ولا على الاستسلام، ولكنهم يسعون إلى التوافق مع كل ما يمكن أن يخفف من وضعية لا يؤمن جانبها، وإلى الحفاظ على الموارد الحيوية وعلى القيم. فالمجتمعات التي تكون فيها المؤسسات المركزية والقيم قوية بشكل خاص يمكن فيها للجيش والدولة أن يفرضا توجهات رد الفعل، سواء المقاومة أو التعاون. ويبدو أن رد فعل السكان الذين كانت تعوزهم السلطة المركزية كان أكثر انسجاماً وثباتاً في أوضاع التجأ فيها الأوروبيون في البداية إلي الهجوم على الموارد الحيوية أو القيم. وهذا ما حصل في الثورات القبلية الكبرى في روديسيا الجنوبية وتانجانيقا، حيث كان السكان عرضة لنزع ملكية أراضيهم بشكل واسع أو تعبئتهم للعمل بالقوة.

لقد استخلص أمل فينوجرادوف Amal Vinogradov وجـــون ووتر بوري John Waterbury، من خلال البحث في السياسة المغربية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، نموذجاً للسلوك السياسي في مجتمعات كانت فيها السلطة المركزية الفعالة منعدمة، قديماً وحديثاً، وكانت فيها الموارد الأساسية محدودة وغير مضمونة، وحيث كانت تقوم الحياة السياسية على المنافسة بين الأقسام المستقلة ذاتياً، والتحالفات، أو بعبارتهما «مجموعات الأمن» Security groups.[5] وتبعاً لهذين الباحثين، فإن المنافسة السياسية في هذه المجتمعات تتطلب درجة عالية من الحذر. وتتمثل وظيفة مجموعات الأمن التي يمكن لأعضائها أن يتغيروا ويتداخلوا، وأن يتنوع حجمها، هي «توفير الأمن لأعضائها والدفاع عنهم والتحلي بقدر من التبصر». فالخصائص الأساسية للمجتمعات

(5) Amal Vinogradov and John Waterbury, «Situations of Contested Legitimacy in Morocco: An Alternative Framework», Comparative Studies in Society and History, 13, no. 1(1971), pp. 32-59.

التي تتنافس فيها مجموعات الأمن من أجل الموارد القليلة هي الاهتمام بالدفاع عن الأعضاء، وعن مواردهم وتجنب المبادرات المتهورة التي قد تؤدي إلى خسارة فادحة؛ فهناك تبني للعبة الوقوف عند الصفر، أو «القدر الثابت» من القوة، أي، الاقتناع بأن الموارد محدودة جداً بحيث يترتب عن ربح مجموعة خسارة بالنسبة لمجموعة أخرى؛ وهناك جهود مستمرة لجس النبض والاستفادة من ضعف المجموعات الأخرى، ولكن مع الاقتناع أيضاً بضرورة الانضمام إلي تلك المجموعات الضعيفة لمنع المجموعة القوية من الاستحواذ على القسط الأكبر من الموارد؛ وهناك مجهود لجعل الاختيارات متعددة وتجنب الالتزامات التي لا تقبل التغيير، ورفض اعتبار المجموعات الأخرى بأنها صديقة أو عدو بشكل مطلق تحرزاً لمواجهة احتمالات المستقبل والتحول من حلف إلى آخر. وفي مثل هذا النظام

> ... تكون التحالفات هشة، لأن التزام أعضاء المجموعات معها تكون دائماً تجريبية وعَرَضيَّة. ويحاول قادة التحالف التعويض عن هذا الضعف بالدعوات الإيديولوجية. وتكون مثل هذه الدعوات دينية غيبية وتعتمد على الوعظ والإرشاد. ولهذه الدعوات آثار مؤقتة فقط على انسجام التحالف. ويبقى العمل السياسي نفعياً، ومادياً، ومَرناً. وتتميز المنافسة السياسية العامة داخل مجموعات الأمن بالغموض وعدم الاستقرار في الهوية، والعمل، والاعتقاد.[6]

في أواخر القرن التاسع عشر، كانت القبائل والمجموعات الواحية للجنوب الشرقي المغربي تشترك مع كل سكان إفريقيا في مسألة البحث عن طرق ناجعة لصد الغزو الأوروبي. فقد فشلت كل المحاولات الخاصة بتوحيد المبادئ والاستراتيجيات لجمع الصفوف، والطبقات، والقبائل والمناطق، لمواجهة التحديات التي تواجه إفريقيا. حقاً، هناك أمثلة من السكان الأفارقة الذين حققوا مستويات غير مسبوقة في التنظيم والانسجام لمواجهة المستعمر. وإن كنا نجد في أي مكان من إفريقيا تقريباً ظروف ما قبل المرحلة الصناعية التي يسود فيها الإنتاج المحدود وعدم الاطمئنان للموارد المادية. وكانت

(6) Vinogradov and Waterbury, «Situations», p. 36. لا أستطيع أن أزعم، أن سكان شبه الصحراء المغربية لهم تصور «قار» عن العلاقات الإنسانية، وأن هذا التصور قد حدد سلوكهم السياسي نظراً لعدم وجود عمل مفصّل في الحقل الاثنوغرافي. ومع ذلك، فإن النقاش بين علماء الاجتماع حول مسألة التوجهات «القارة» داخل المجتمعات القروية كان مفيداً، انظر: George M. Foster, «Peasant Society and the Image of Limited Good», American Anthropologist, 67, no. 2 (1965), pp. 293-315; James C. Scott, Political Ideology in Malaysia (New Haven, 1968), pp. 91-149.

الحكومة المركزية التي تنظم توزيع الموارد في عدد من المناطق في القارة إما غير فعالة أو غائبة. ومثل هذه المجتمعات لا يمكن أن تشمل تلك التي لها سلالات انقسامية فقط، كما كانت في شمال إفريقيا، والصحراء، وبعض المناطق من إفريقيا السوداء، بل تشمل كذلك المجتمعات التي لها إطار اجتماعي قديم، والمجتمعات السرية، والقيادة الضعيفة، أو مجموعة من القرى التي ليس لها شكل معين، أو حين يكون الحكم المركزي ضعيفاً أو غير مستقر. وفي هذه الحالة، يمكن للمرء أن يجد في نهاية القرن التاسع عشر توتراً متواصلاً بين البراغماتية المتجذرة في السياسة الانقسامية والقوى التي تؤمن «بالخلاص الإلهي والتعالي والوعظ والإرشاد»، يدفع الناس إلي الاشتراك في مواجهة الغازي. هذا التوتر هو المظهر الغالب في السلوك السياسي في الجنوب الشرقي المغربي الذي يستدعي بعض الملاحظات العامة في طبيعة اللقاءات الإفريقية الأوروبية في مرحلة الغزو.

كانت القرابة في الأنظمة السلالية الانقسامية في إفريقيا هي أساس التضامن الذي يتحد به عدد من الناس مؤقتا لشن الحرب ضد الأجانب. ويؤكد سلوك القبائل في الجنوب الشرقي المغربي لما اصطدموا بالجيش الفرنسي نظرة مارشال ساهلين Marshall Sahlins أنه بالرغم من إجرائية مفهوم «أثر الحشد» ـ أنا وأتباعي من رجال القبائل ضد العالم ـ في الصراع بين القبائل، «والتنسيق الاقتصادي المحدود، ونسبية القيادة وغيابها عندما يتعلق الأمر بفرض العقوبات الإلزامية، والدعوة إلى المساواة بالنسبة للحكومة، وسرعة زوال التجمعات الكبرى، كل هذا قد يقضي على النظام الانقسامي عندما يتعلق الأمر بالصراع مع القيادات المنظمة أو الدول».[7] فالعديد من القبائل المغربية تواجه بنفسها المخزن من دون أن تلتجئ إلى ابتداع أسس أخرى للوحدة غير القرابة بسبب ضعف المخزن الشديد. ولم تكن الإيديولوجية الانقسامية غير فعالة ضد فرنسا بسبب التنظيم الموحد لجيشها فقط، ولكن كان كذلك بسبب طبيعة الغموض السياسي والاقتصادي للأزمة الذي تطلب مهارات دفاع مجموعات الأمن وتحركاتها، وليس الحشد الذاتي للأقسام.

يتوقف تنسيق المقاومة الشعبية في المجتمعات السلالية الانقسامية على ظهور القادة القبليين الكبار، والتنظيم، والإقناع الإيديولوجي الكافي لرأب صدع الحركة السياسية، ولو لمدة قصيرة على الأقل. ويمثل الجنوب الشرقي المغربي الحالة التي عرفت

(7) Marshall D. Sahlins, «The Segmentary Lineage: An Organization of Predatory Expansion», American Anthropologist, 63 (1961), pp. 322-45.

هذا النوع من التجربة، التي لم تحقق فيها الحَرْكات الشعبية لسنة 1903 و1908 إلا نجاحاً عابراً. وكانت التجارب المحلية الكبرى في تاريخ إفريقيا هي تلك التي حققتها الزاوية السنوسية في تنظيم بدو بَرْقَة ضد الإيطاليين أو استغلال هيبة الشيخ محمد عبد اللي حسن في قيادة الصوماليين ضد البريطانيين.[8] ومن جهة أخرى، نجد في بعض المناطق الأخرى، أن قوات المقاومة من أجل الوحدة قد انتهت دائماً بالنجاح. ويقترب ما وصف بـه إ. ر. تـورتـون E. R. Turton سلوك سكان جنوب الصومال الذين واجهوا التوسع البريطاني في كينيا من المثل المغربي.

... عندما نتفحص بدقة الأمثلة المتنوعة للمقاومة الصومالية، يتبين لنا بأنها محدودة جداً أكثر مما حظيت به من تقدير. فالمثل الوحيد الخاص بالعشيرة التي شاركت كلها في الثورة هو مثل الحَرْتَيِّين Herti فـي 1893. ومع ذلك. يبدو أن هذه الوحدة قد تحققت بالصدفة... وفي جميع المناسبات الأخرى كان غياب الوحدة داخل الصوماليين واضحاً جداً. فلما أرسلت الحكومة في البداية قافلة مسلحة إلى سلطان أوگادن Ogaden في أفْمادو Afmadu، لـم يقع القتال بين فرقة الحكومة والأوگادنيين، بل وقع بين الأوگادنيين أنفسهم، الذين اختلفوا حول اختيار اللجوء إلى المقاومة أو إلى الصلح. وفي 1898، لم يشارك في المقاومة إلا أربعة من سبعة فروع من العشائر الأوگادنية، وفي حـملة 1900-1901 ، لـم يتطور هذا العدد. وحتى في انتفاضة مارهان Marchan لسنة 1913، وثورة أوليهان Aulihan لسنة 1916، كانت هناك فروع من هاتين العشيرتين تجنبت المواجهة أو ساعدت الحكومة بشكل فعال.

من الواضح أن المقاومة الصومالية لتوسُّع الإدارة البريطانية قد تمت في الإطار التقليدي لنظامهم الانقسامي، مما جعل الوصول إلى التعاون الواسع أمراً صعباً جداً... ومَثَّلُ الشيخ محمد عبد اللي حسن في أرض الصومال البريطانية، الذي وَحَّدَ الأقسام الصومالية عن طريق الطريقة الصَّالحيّة، قد أثر في معظم سكان جنوب الصومال. ولكن محاولات التغلب عليه في الجنوب قد فشلت. وأن الدعوات إلى التضامن الإسلامي لم تستطع توحيد

(8) E. E. Evans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica (London, 1949); I. M. Lewis, The Modern History of Somaliland (New York, 1965)، انظر فيما يتعلق بقيادة الأنبياء للمقاومة من بين النوريين، النموذج الأصلي للأنظمة الانقسامية، E. E. Evans-Pritchard, The Nuer (Oxford, 1940), pp. 184-9.

المريهانيين في 1914 .[9]

حاول مؤرخو المرحلة الأولى من الاستعمار، دون القصد منهم تحطيم خرافة الاستعمار وإظهار البعد العقلاني، المعقد والخلاق في ردود فعل السكان على الغزو، أن يتحمسوا للتجارب الإفريقية الخاصة بتكوين حركات للمقاومة ذات الحجم الكبير، والتنظيمات العسكرية. وكانوا على العكس من ذلك، غالباً ما ينظرون، ولو ضمنياً، إلى أن فشل هذه التجارب لم يكن نتيجة للقوة الأوروبية فقط، ولكن كان كذلك نتيجة للانقسامات السلبية الموجودة داخل المجتمع الإفريقي ونتيجة لخصوصياته. ويرى جون إليف John Illife، مثلاً، أن الانتشار الواسع لثورة ماجي ضد الألمان في تانجانيقا في 1905، يُمثل «أزمة كبيرة للالتزام» إذ «انتهت في الأخير كأزمة اضطرت إلى الاعتماد على الإخلاص للنوع والقبيلة».[10] وبصفة عامة، يمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة للمقاومة الشعبية في الجنوب الشرقي المغربي. ومع ذلك، فعندما نتأمل أنماط السلوك السياسي، فسنجد أنه لا التجمعات العرقية ـ اللغوية (العرب والأمازيغ)، ولا القبائل، ولا المجموعات الواحية ـ المتفرقة (وليس الكبرى منها على الأقل) كانت وحدات صلبة قائمة أساساً على الإخلاص. في حين كان يُنظر إلى الإخلاص، في الوسط الذي يكون فيه التنافس المستمر بين المجموعات المتحالفة نوعاً ما بشكل مؤقت للتحكم في الموارد ـ فوق مستوى العائلة على الأقل ـ أنه يتوقف كلية على الامتيازات الاقتصادية أو السياسية. ويؤكد تورتون Turton، في حالة شرق إفريقيا، أنه لمواجهة مسألة إقامة جبهة متحدة ضد البريطانيين، «كانت المنافسة الأصلية بين المجموعات المختلفة هي العائق الأكبر الذي لم يستطع صوماليو كينيا تجاوزه».[11] ولكن لمن كان ذلك «عائقاً مثبطاً» ألكُلّ الصوماليين أم للبعض منهم فقط، في الوقت الذي نعرف فيه أن ذلك قد تم عبر «المنافسة الأصلية بين المجموعات المحلية»، وأن الحفاظ على النظام السياسي كان يعرف ظروفاً مادية صعبة؟ وبعبارة أخرى، إن فشل المغاربة والصوماليين الجنوبيين في تحقيق استمرار التعاون لتنظيم المقاومة لا يمكن إرجاعه إلى الانشقاق داخل القبائل والأقسام

(9) E. R. Turton, «Somali Resistance to Colonial Rule and the Development of Somali Political Activity in Kenya 1893-1960», Journal of African History, 13, no. 1 (1972), pp. 124-125.

(10) John Iliffe, Tanganyika under German Rule 1905-1912 (Cambridge, 1969), pp. 25, 26; «The Organization of the Maji Maji Rebellion», Journal of African History, 8, no. 3 (1967), p. 495.

(11) Turton, «Somali Resistance», p. 124.

فقط، ولكن إلى النزوع الدينامي لمجموعات التحالف والأفراد لتكوين وإعادة تكوين التزاماتهم المشتركة وتعاطفهم ليتناسب مع متطلباتهم اليومية الخاصة؛ الاقتصادية والسياسية.

إن خاصية انقطاع وعدم استمرار المقاومة الشعبية في الجنوب الشرقي تكشف عن التوتر والصراع بين التحريض الأخلاقي للأولياء والمدَّعين، وقادة المقاومة الاخرين للالتفاف حول قضية مشتركة، والميل الطبيعي للأفراد لتجنب الالتزامات القارة التي قد تقلل من حظوظ الامتيازات السياسية وتدفع بهم إلى اتخاذ مواقف خطيرة، وإلى أوضاع يصعب التخلص منها. ويبدو من سياق السلوك السياسي السائد أن الحَرْكة تمثل تحالفاً يتكون من المترددين والمتعصبين المؤقتين، الذين يرون في الهجوم الشعبي اختياراً ممكناً لصد الغزو الفرنسي، ولكن الذين يستفيدون من إيديولوجية الجهاد، والشرف، وهيبة الأولياء، لا كأساس أخلاقي جديد للوحدة ولكن كوسيلة لتبرير حجم التعاون الذي قد يكون لعنة في ظروف غير عادية. فعندما يفشل الهجوم تتفكك الحَرْكَات الشعبية، ليس أساساً بسبب سوء الظن، والمنافسة، «والإخلاص المبدئي للنوع والقبيلة»، ولكن لأن أي أحد منهم لم يلزم نفسه بأي شيء، ولم يجعل في المرتبة الأولى سوى الهدف القريب. هذا الموقف، الذي يشبه نوعاً من مقاومة المقاومة، لا يمكن أن يؤول على أنه تعبير عن انعدام الأخلاق، والجبن، أو حب للفوضى، ولكن بالأحرى هو عملية دينامية لنشر النظام السياسي المتعدد المراكز.

ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد في سياق الأزمة الاستعمارية أن التوتر القائم بين الانسجام والاستمرار من جهة، وسياسة القوات المتشعبة لمجموعات الأمن من جهة أخرى، كان محدوداً في المجتمعات ذات الأنظمة السلالية الانقسامية.[12] فبعض المجتمعات الإفريقية التي تتوفر على مؤسسات مركزية قد اندمجت سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً إلى الحد الذي اتخذ فيها رد فعلها على الغزو طابعاً وطنياً حقاً، فتوحد السكان على العموم في الخط الذي اختاره قادتهم للعمل. ولا يمكن وضع معظم المجتمعات في القرن التاسع عشر، بل كثير من الدول، في هذا الصنف. فبالرجوع إلى إفريقيا الشرقية والوسطى يلاحظ رانجر Ranger أن «المؤرخ يجد صعوبة في تقرير ما إذا كان من الضروري وصف

(12) انظر فيما يخص الطبيعة المعقدة وغير القارة لرد فعل الخوازيين Khoisan على التوسع الهولندي في جنوب إفريقيا، Shula Marks, «Khoisan Resistance to the Dutch in the Seventeeth and Eighteenth Centuries», Journal of African History, 13, no. 1(1972), pp. 55-80.

مجتمع خاص بأنه «مقاوم» أو أنه «متعاون» في أي مرحلة من الزمن. فكثير من المجتمعات تبدأ مع هذا الجانب وتنتهي مع الجانب الآخر.[13] والواقع، أن محاولة تصنيف المجتمعات الإفريقية حسب نوع رد الفعل قد يكون في معظم الحالات غير مفيد ومضلل معاً إذا كان سيترتب عنه أن سياسة الدولة المدعمة بوسائل الإكراه الفعالة ستكون متساوية مع حماس العمل الشعبي، أو أن وجود حركة للمقاومة بارزة جداً ستكون متساوية مع الالتزام الشبه العام بها. فمثلاً، لوصف مغرب عبد العزيز بأنه متعاون، ومغرب أوائل الحافظية بأنه مقاوم قد يرجعنا تقريباً إلى التصورات البسيطة للكتابات الاستعمارية. ولهذا يبدو من المعقول جداً اعتبار أنه كلما كانت المجتمعات مندمجة بشكل قوي (أشانتي Ashanti؟ بوگاندا Buganda؟) كلما كان على أنصار التعبئة والوحدة، سواء موظفو الدولة أو القادة الدينيون، أن يصارعوا باستمرار ضد تيارات المصالح الخاصة المحلية، والتراث الأبوي، والقوة التي تربط العمل السياسي كله بالمسألة الخاصة بالأفراد ووجود مجموعة الأمن. لذلك، فإذا كان من المهم اختبار المؤسسات والإيديولوجيات، والتقنيات التي ينمي بها المجتمع حجم فعاليته أو العمل التعاوني في ظل الغزو الاستعماري، فإنه من المهم جداً كذلك فهم المؤسسات والوسائل التي يدافع بها الأفراد، والجماعات المحلية، والتحالفات عن أنفسهم، ليس ضد الأوروبيين فقط، ولكن أيضاً ضد الضغوط ومتطلبات الملوك، والجنرالات، والأولياء، والمتنبئين، والدجالين الآخرين الذين يدفعون بهم إلى ارتكاب المخاطر والقيام بتضحيات خطيرة لا تتناسب والمتطلبات الملحة لحماية الأرض، والماء، والمحصول الزراعي، وقطعان الماشية.

وقد أشار أحد الباحثين في دراسة حديثة للثورة القروية في الجزائر إلى أن بعض الباحثين الغربيين قد بحثوا بصورة خاطئة عن جذور الوطنية في الأقطار المغاربية في القرن التاسع عشر على أساس «أن تاريخ الشمال الإفريقي قد اتبع نفس الطريق التي سلكتها الأمم الأوروبية من قبل».[14] وقد أكد رانجر Ranger وآخرون، في سياق إفريقيا السوداء، وجود روابط حقيقية بين مقاومة القرن التاسع عشر والحركة الوطنية الحديثة. ومع ذلك، فإن فتور خطوات الاندماج الوطني، والالتزام المدني في كثير من الدول الإفريقية بعد عقود من الحماس الوطني الشعبي قد أدى إلى التركيز بشكل قوي على

(13) Ranger, «African Reactions», p. 304.

(14) Peter von Sivers, «Apocalypse and Autarchy: An Indigenous Revolt in Eastern Algeria, 1879، غير منشور، 1973, MS.

تمسك الأفراد والمجموعات الأساسية بالدفاع عن المصالح والموارد ضد القوات المتصلبة. يجب أن لا ينظر إلى أنماط رد فعل الأهالي على تهافت الأوروبيين على إفريقيا على أساس السعي إلى المقاومة، والوحدة، وبالتالي إلى النزعة الوطنية فقط، ولكن يجب أن ينظر إلى ذلك على أنه سعي إلى البحث عن الوسائل المؤسساتية والاستراتيجيات السياسية التي يستطيع بها الناس مواجهة الأزمة الاستعمارية بطرقهم الخاصة، بالرغم من مجهودات الرجال الذين يتمتعون ببُعْدِ النظر، أو لديهم أكبر الأسلحة، أوروبيين أو أفارقة، للدفع بهم في طريق منعرج خطير نحو الجنة الموعودة أو نحو الوعي الوطني.

معجم المصطلحات الخاصة وأسماء القبائل

1 ـ المصطلحات الخاصة

العامل	الحاكم؛ وهو أعلى منصب تولاه الموظف المخزني في وجدة وفجيج على الخصوص.
الحُرّ، ج. الأحرار	مُزارع الواحة.
الحَرْطاني، ج. الحَرَاطين	العامل في الواحة الذي ينحدر من أصل زنجي.
الجماعة	مجلس القبيلة أو القرية.
الخليفة	ممثل سلطان المغرب، المعين في فاس، ومراكش، وتافيلالت؛ وهو الحاكم أو الممثل الجهوي.
خَمْس اخْمَاس	الأقسام الخمسة الأصلية التي تنقسم إليها القبيلة.
خَمْس	القسم الأصلي للقبيلة.
المَخْزَن	الحكم المركزي في المغرب.
المَلاّح	الحي اليهودي في القرية أو المدينة.
المرابط، ج. المرابطين	الولي.
القاضي	الذي يحكم بين الناس بالشريعة الإسلامية.
القائد	قائد القبيلة؛ ممثل الحكم المغربي.
القصر	القرية المحاطة بالأسوار.
الشريعة	القانون الإسلامي.
الشيخ	قائد القبيلة، أو رئيس الزاوية الصوفية.
تاقبيلت	القبيلة، أو قسم من القبيلة.
الطريقة	الزاوية الصوفية.
تاضّا / تاطا	العَقْد الذي يكون بين القبائل للحماية والتكافل.
العلماء	علماء الدين.
الزّطاطة	الخِفَارَة، أو رسم يؤدى لضمان سلامة المرور عبر تراب القبيلة.
الزاوية	مركز للزاوية الصوفية أو لسلالة الأولياء.
الزيارة	الهدية الدينية، التي تقدم للأولياء أو للشرفاء، أو للسلطان.

2 ـ أسماء القبائل

القبائل العربية

العمور	في جبال منطقة القصور.
عرب الصبّاح	في وادي زيز.
أولاد ناصر	في وادي عيسى.

أولاد جرير (العساعسة، المفالحة) في وادي كير السفلى إلى وادي زوزفانة.

أولاد سيد الشيخ	في التل الوهراني (في الغرب الجزائري).
أولاد سيدي التاج	في جبال منطقة القصور.
بني كيل	في الهضاب العليا المغربية.
بني امْحمد	في تافيلالت.
دوي منيع	في تافيلالت إلى زوزفانة.

أولاد بوعنان

أولاد بلكيز

أولاد يوسف

أولاد جلّول

إدْرَاسة

الغنَانْمَة	في وادي الساورة.
الرّكيبات	في الصحراء المغربية الغربية.
الشّعامبة	في شمال الصحراء الوسطى.
الشرفا / الشرفاء	في منطقة جبال القصور (ويجب عدم الخلط بينهم وبين الشرفاء الذين يعتبرون من نسل الرسول ﷺ).

القبائل الأمازيغية

أيت عطّا	في وادي زيز إلى وادي درعة.
أيت أُنَبْكي	
أيت خبّاش	
أيت أُمْناصف	
أيت عيسى	في وادي أيت عيسى
أيت إزدگ	في وادي زيز إلى وادي گير العليا، وهم عضو في اتحاد أيت يَفْ الْمَان.
أيت سغروشّن	في الشرق الأقصى للأطلس الكبير.
أيت يَفْ الْمَان	اتحاد قبلي لوسط وشرق الأطلس الكبير.

سلالات الأولياء

أولاد بوزيّان	في القنادسة.
أولاد سيدي الغازي	في تافيلالت، ومنطقة الغرفة.
أولاد سيدي الحنفي	في الرِّتب، ووادي زيز.
أولاد سيدي مولاي كرزاز	في وادي الساورة.
درقاوة زاوية دويرت السبع	في وادي أيت عيسى العليا.
درقاوة زاوية مدغرة	في منطقة مدغرة، وقصر گاوز، ووادي زيز.

المصادر

استندت هذه الدراسة في معظم عملها التوثيقي على ما قدمه الأوروبيون أكثر مما قدمه الشمال الإفريقيون. فبالإضافة إلى المادة المنشورة في الكتب والدوريات، فإنني اعتمدت كثيراً على مجموعتين من الوثائق؛ أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية (فانسين Vincenne) وسلسلة الجزائر من أرشيفات ما وراء البحار (إكس أنبروفنس Aix-en-Provence). وهذه المادة الموجودة في هاتين المجموعتين تمثل وجهات نظر ضباط الجيش الفرنسي الذين عملوا في الحدود الجزائرية ـ المغربية، أو عملوا في المغرب مع البعثة العسكرية. فكثير من الرسائل والتقارير الموجودة في عشرات الصناديق لا علاقة لها بقضايا التاريخ المغربي. وكلها تقريباً مملوءة بالمغالطات والتحيزات والتحريفات بطريقة أو أخرى. ومن المؤكد، مثلاً، أن الجيش كان ينقل الأحداث باستمرار بطريقة تضمن قبول الحكومة للتوسع الترابي أكثر. ومع ذلك، فإن هذه الوثائق مهمة لأن الجيش كان يجمع ويحلل، وأحياناً بصورة دقيقة ومضبوطة، جزءاً كبيراً من المعطيات السياسية، وكذلك المعلومات الإثنوغرافية العامة، المتعلقة بالمجموعات المغربية الواقعة تحت مراقبته الإدارية أو خارجها.

وقد أضفت إلى المصادر الأوروبية المعطيات الشفوية التي جمعتها من الجنوب الشرقي المغربي خلال مرحلتين من شهرين ونصف في 1967 و1969. وكان الجزء الأكبر من المخبرين من الرجال المسنين الذين يتذكرون الأحداث التي وقعت قبل 1912 أو سمعوا عنها، أو الذين استطاعوا تقديم أوصاف للمؤسسات، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي لا يمكن العثور عليها في المصادر المكتوبة. وبصفة عامة، فإن هذه الاستجوابات قد قدمت معطيات إثنوغرافية أفيد من المعطيات التاريخية. أما الملاحظات الميدانية، مثل تسجيلات بعض الاستجوابات، فهي في حوزتي. هذا وإن كنت قد تعلمت اللغة العربية قبل الذهاب إلى ميدان البحث، فإنني قد استعنت بمترجم مغربي قام بالترجمة من الدارجة المغربية أو الأمازيغية إلى الفرنسية. وكانت المصادر الوحيدة المكتوبة بالعربية التي اعتمدت عليها عبارة عن مجموعة قليلة من الرسائل (مصحوبة بالترجمة الفرنسية) وجدتها متفرقة في الأرشيفات هنا وهناك. أما وثائق مخزن ما قبل الاستعمار، والتي مازال أغلبها غير مرتب وغير متاح، فقد تكشف في يوم ما عن جزء كبير من تاريخ المغرب خلال هذه المرحلة.

I ـ الاستجوابات

تشير هوامش الفصول إلى الاستجوابات بالأرقام. وكل استجواب محدد ب (1) اسم القبيلة أو المجموعة، (2) مكان الاستجواب، (3) تاريخ الاستجواب، (4) أسماء المخبرين الأساسيين.

1 ـ ذوي منيع، الغرفة (منطقة الجنوب الغربي لتافيلالت)، 24 يوليوز 1967، الهاشمي ابن عبد الكريم، عبد الكريم بوطاهر، محمد بن عامسيفي، الحاج بن احمد بن صالح.

2 ـ ذوي منيع، الغرفة، 26 يوليوز 1967، موسى ولد الشيخ، بشير بلعيد، سيدي الغازي بن المدني، عبد القادر بن عيريش.

3 ـ ذوي منيع، عين الشواطر (واحة صغيرة جنوب بوعنان)، 2 غشت 1967، الشيخ بلخير، خليفة عثمان.

4 ـ ذوي منيع، بوذنيب، 2/3 غشت 1967، القائد الصّدّيقي الصديق.

5 ـ ذوي منيع، بوذنيب، 29 يوليوز 1969، موسى ولد الشيخ، حمداوي العيد بن سعيد، الطاهري احمد بن عبد الله، شهيد الحاج المعطي، جباري عبد الحكيم، بكري محمد بن بوكا.

6 ـ ذوي منيع، بوذنيب، 30 يوليوز 1969، شهيد الحاج المعطي.

7 ـ ذوي منيع، بوذنيب، غشت 1969، القائد الصديقي الصديق.

8 ـ ذوي منيع، طاوس، (واحة جنوب تافيلالت)، 6 غشت 1969، الحاج بن الصديق.

9 ـ أيت خباش، طاوس، 27 غشت 1967، حميد القوي، لحسن أورحمة، باها عرضوي.

10 ـ أيت خباش، أوفوس (منطقة الرتب)، 31 يوليوز 1967، أورحمة علي أوحسن، لحسن ن ـ أيت الحاج.

11 ـ أيت خباش، بوذنيب، 3 غشت 1967، باعدي إبراهيم، حسن بن لكبير.

12 ـ أيت خباش، مَزْگيدة (منطقة تانجويت، تافيلالت)، 2 غشت 1969، عسو إبراهيم الشيخ، حادة حمو أو يدير.

13 ـ آيت خباش، مرزوگة (واحة صغيرة جنوب تافيلالت)، 6 غشت 1969، الحاج حادة لالة، عدي أوبراهيم، باها عرذوي.

14 ـ أيت إزدگ، أولاد علي (قصر شرق بوذنيب)، 3 غشت 1967، كنزي علي.

15 ـ الشرفاء الأدارسة، أولاد عبد الرحمن (قصر في الغرفة، تافيلالت)، 24 يوليوز

1967، مولاي احمد.

16 ـ الشرفاء الأدارسة، منطقة السفالات (تافيلالت)، 25 يوليوز 1967، مولاي محمد التهامي.

17 ـ الشرفاء العلويون، القصابي مولاي الشريف (قصر في منطقة وادي إفلي، تافيلالت، حيث يوجد قبر مولاي علي الشريف)، 26 يوليوز 1967، مولاي أحمد ابن المهدي، مولاي حبيب بن محمد.

18 ـ بني امْحَمَّد، أولاد الإمام (قصر في منطقة بني امْحَمَّد، تافيلالت)، 25 يوليوز 1967، الگيد ابن المدني.

19 ـ عرب الصبَّاح، منطقة الجرف، 28 يوليوز 1967، عدي عمّاري، عبد العزيز، مدني ابن عراب.

20 ـ أبو عام، تافيلالت، 3 غشت 1969، الحاج محمد الترفاس.

21 ـ تابوسّمت، منطقة السفالات، تافيلالت، 4 غشت 1969، سيدي العربي بن معروف.

22 ـ مولاي عبد الرحمن، منطقة وادي إفلي، تافيلالت، 4 غشت 1969، مولاي علي بن مولاي رشيد (ولد الخليفة مولاي رشيد).

23 ـ عائلة مولاي الحنفي، جرامنة (الرتب)، 31 يوليوز 1967، سيدي محمد بن الحسن، مولاي الكبير بن المكي، الهاشمي بن علي.

24 ـ زاوية السهلي، السهلي (شرق بوذنيب)، 30 يوليوز 1969، سيدي بن محمد بن الحاج عبد الرحمن.

25 ـ بوذنيب، 31 يوليوز 1969، الحاج الفقيه أبو كايسي.

26 ـ عائلة أُفقير، بوعنان، 2 غشت 1967، حسن أفقير.

27 ـ عائلة أُفقير، بوذنيب، 31 يوليوز 1969، عبد الرحمن أفقير (شيخ عين الشعير).

28 ـ فجيج، الوداغير، 13، 15 شتمبر 1967، مولاي الطاهر بن عبد الرحمن بن جَبّار، مولاي أحمد بلعيد، بُوعْجَاجَة محمد بن محمد.

29 ـ فجيج، زناگة، 16 شتمبر 1967، الحاج عبد الله بن هَكُّو، فاضل محمد.

30 ـ فجيج، الرباط، 20 يوليوز 1969، محمد جبران.

31 ـ فجيج، الرباط، 23 يوليوز 1969، موسى فاضل.

32 ـ ضابط سابق في الشؤون الأهلية، مكناس، 9 شتمبر 1967، دون ذكر اسمه.

II ـ الوثـائق الـرسـمـيـة

فـرنـسا

أرشيف وزارة الدفاع، المصلحة التاريخية للجيش، قسم إفريقيا وما وراء البحار (فانسين).

Archives du Ministère de la Guerre, Service Historique de l'Armée, Section d'Afrique et d'Outre-Mer (Vincennes).

Séries A-B Algérie (40 صندوقاً)، وهي تسجيلات عن تحرك الجيش السياسي والعسكري في المنطقة الحدودية الجزائرية ـ المغربية الشمالية والجنوبية (التخوم Confins)، وبالخصوص الصناديق التي تحمل الأرقام من 12 إلى 20.

Séries C Oran (11 صندوقاً). وهي وثائق تتعلق بالمناطق الحدودية الشمالية والجنوبية، وتهم أساساً التنظيم العسكري.

Séries C Maroc (24 صندوقاً). وهي تسجيلات عن البعثة العسكرية الفرنسية في المغرب. وC 17 تضم ملفاً كبيراً عن المصالح في فجيج.

Séries D Maroc (31 صندوقاً). وتتعلق بالتحرك الفرنسي في المغرب ما بين 1907 و1911. ووثائق متنوعة عن منطقة الحدود.

Séries E Maroc (30 صندوقاً). E 3 تضم مادة عن تافيلالت.

أرشيف ما وراء البحار، أرشيف الحكومة العامة في الجزائر (إكس أنبروفنس)

Archives d'Outre-Mer, Archives du Gouvernement Général de l'Algérie (Aix-en-Provence)

Séries H، وهي مجموعة كبيرة تتعلق بالشؤون السياسية والعسكرية. وتضم عدة صناديق وثائق تخص المغرب ومنطقة الحدود، وبخاصة صناديق سلسلة 30 H. ومنذ 1967 تم إعادة تصنيف كل سلسلة H. ولذلك فإن الإحالات الموجودة في هوامش الفصول غير صحيحة في كثير من الحالات. ومع ذلك، فإن المحافظ قد هيأ لائحة كاملة بمقابل الإحالات الجديدة للقديمة.

الأرشيف الوطني (باريس)

Archives Nationales (Paris)

Séries F 80. وهي مخطوطات كثيرة عن الجنوب الوهراني، وبوعمامة، وتوات.

أرشيف وزارة الشؤون الخارجية (باريس)

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (Paris).

Maroc Nouvelle Séries. الوثائق الخاصة بمرحلة 1896 ـ 1912 لم تصبح متوفرة إلا في 1969 ـ 1971، ولذلك لم تستعمل بكثرة في هذه الدراسة. ومع ذلك، فإن فحص الصناديق الخاصة ب 1972 تكشف في الغالب عن المراسلات التي تهتم بالقضايا الدبلوماسية الأوروبية أو بنُسَخٍ من الوثائق الموجودة في أرشيف Vincennes و Aix-en- Provence.

بريطانيا العظمى

مكتب السجلات العامة (لندن).

Public Records Office (London)

المراسلات السياسية لوزارة الخارجية المتعلقة بالمغرب. والمراسلات القنصلية (FO 174) تشمل تقارير القنصل البريطاني في فاس. وكان وصفه لتجارة تمور تافيلالت ـ فاس ذا قيمة خاصة.

III ـ الوثائق الخاصة

معهد فرنسا (باريس)

Institut de France (Paris).

Fonds Auguste Terrier. كان تيريي Terrier كاتباً عاماً للجنة إفريقيا الفرنسية Comité de l'Afrique Française ولجنة المغرب Comité du Maroc ثم مدير المكتب الشريف للمغرب Office Cherifien du Maroc. وتضم المجموعة عدداً قليلاً من الوثائق تتعلق بمنطقة الحدود.

مركز الدراسات العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثة (باريس)

Centre des Hautes Etudes sur l'Afrique et l'Asie Moderne (Paris)

تتوفر المكتبة على مجموعة كبيرة من دراسات «نهاية التدريب» «Fin de stage» غير المنشورة، ودراسات وافية أخرى مكتوبة من طرف الإداريين الاستعماريين المحتملين. وتتنوع بشكل كبير من حيث الطول والقيمة. وقد رُتِّبَت حسب الأرقام في أجزاء مجلدة.

IV ـ المنشورات الرسمية

الوثائق الدبلوماسية: شؤون المغرب، 1901 ـ 1912

Documents diplomatiques: Affaires du Maroc, 1901 - 1912. 6 vols. Paris, 1905 - 1912

La Martinière, H.M.P., et N. Lacroix, Documents pour servir à l'étude du Nord Ouest africain. 4 vols. Gouvernement Général de l'Algérie, Alger, 1894 - 1897.

V ـ المكتبات

كانت المكتبات التالية مفيدة فيما يخص الرجوع إلى الكتابات المنشورة:

Institut de Géographie, Fonds Augustin Bernard (Paris)

المجموعة الخاصة بإفريقيا الشمالية مكونة من المكتبة الخاصة لهذا الجغرافي والمؤرخ المشهور.

Section Historique du Maroc (Paris).
Bibliothèque Nationale (Paris).
Bibliothèque Générale (Rabat).

VI ـ الدوريات

تم الاهتمام بشكل خاص بالمجلات التالية لكونها قد نقلت الأحداث التي وقعت في منطقة الحدود الجزائرية ـ المغربية، والدراسات الإثنوغرافية والتجارية أيضاً.

الأرشيف المغربي

Bulletin de la Société de Géographie (Paris)
Bulletin de la Société de Géographie d'Alger
Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran
Bulletin du Comité de l'Afrique Française et son supplément
Renseignements Coloniaux
Hespéris

VII ـ بيليوغرافية مختارة: الأعمال المتعلقة بالجنوب الشرقي المغربي ومنطقة الحدود

- Arnaud, E., and M. Cortier, *Nos Confins sahariens: Etude d'organisation militaire* (Paris, 1908).

- Bernard, Augustin, *Les Confins algéro-marocains* (Paris, 1911).
- Bernard, Augustin, and N. Lacroix, *L'Evolution du nomadisme en Algérie* (Paris, 1906).
  La Pénétration saharienne (Algiers, 1906).
- Blaudin de Thé, *Historique des compagnies méharistes* (Algiers, 1955).
- Déchaud, Edouard, *Le Commerce algéro-marocain* (Algiers, 1906).
- Harris, Walter B., *Tafilet* (London, 1895).
- Jacques-Meunié, D., «Hiérarchie sociale au Maroc pré-saharien» , Hespéris, 45 (1958), pp. 239 - 70.
- Jonnart, C., *Exposé de la situation générale des Territoires du Sud,* Gouvernement Général de l'Algérie (Algiers, 1906).
- Le Chatelier, *Notes sur les villes et tribus du Maroc: Tafilelt, Tizimmi, Er-Reteb, Medghara* (Paris, 1903)
- Linarès, «Voyage au Tafilalet avec S. M. Le Sultan Moulay Hassan en 1893». Extracted from *Bulletin de l'Institut d'Hygiene du Maroc,* nos. 3 and 4 (1932).
- Lyautey, Louis-Hubert-Gonsalve, *Vers le Maroc: Lettres du Sud-Oranais, 1903-1906* (Paris, 1937).
- Martin, A.G.P., *Quatre siècles d'histoire marocaine* (Paris, 1923).
- Mercier, L., «Notice économique sur le Tafilalet», *Renseignements Coloniaux,* June 1905, pp. 210 - 21.
- Munholland, Kim, «Rival Approaches to Morocco: Delcassé, Lyautey, and the Algerian -Moroccan Border, 1903 - 1905», *French Historical Studies,* 5, no. 3 (1968), pp. 328 - 43.
- Rohlfs, Gerhard, *Adventures in Morocco and Journeys through the Oases of Draa and Tafilalet* (London, 1874).
- Spillmann, Georges, *Les Ait Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra* (Rabat, 1936)
- Spillmann, Georges, *Districts et tribus de la haute vallée du Draa'* (Paris, 1931).
  «Le Tafilalet d'après Gerhard Rohlfs», *Renseignements Coloniaux,* August 1910, pp. 243 - 57.
- Tillion, Breveté, *La Conquête des oasis sahariennes* (Paris, 1903).
- Trout, Frank E., *Morocco's Saharan Frontiers* (Geneva, 1969).

VIII ـ ببليوغرافية مختارة : شمال إفريقيا والصحراء

- Abun Nasr, *Jamil, The Tijaniyya* (London, 1966).
- Adu Boahen, A., *Britain, the Sahara, and the Western Sudan* (Oxford, 1964).
- Ageron, Charles-Robert, *Les Algériens musulmans et la France (1871 - 1919)* (2 vols., Paris, 1968).
- Andrew, Christopher, *Theophile Delcassé and the Making of the Entente Cordiale* (New York, 1968).
- Arnaud, Louis, *Au Temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912* (Casablanca, 1952).
- Aubin, Eugène, *Le Maroc d'aujourd'hui,* 8 th ed. (Paris, 1905).
- Ayache, Germain, «Aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860», *Revue Historique,* 220 (1958), pp. 271 - 310.
- Bataillon, Claude, *Nomades et nomadisme au Sahara* (Paris, 1963).
- Berque, Jacques, «Qu'est-ce qu'une 'tribu' nord-africaine», In Evantail de l'histoire vivante: *Hommage à Lucien Febvre* (Paris, 1953).
- Berque, Jacques, *Structures sociales du Haut-Atlas* (Paris, 1955).
- Bourdieu, Pierre, *The Algerians* (Boston, 1962).
- Briggs, Lloyd Cabot, *Tribes of the Sahara* (Cambridge, 1960).
- Brignon, Jean, et al., *Histoire du Maroc* (Paris, 1967).
- Burke, Edmund, *Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912* (Chicago, 1976).
- Capot-Rey, Robert, *Le Sahara français* (Paris, 1953).
- Carette, E., and E. Renou, *Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale* (Paris, 1844).
- Daumas, E., *Le Sahara algérien* (Paris, 1845).
- Depont, O., and X. Coppolani, *Les Confréries réligieuses musulmanes* (Algiers, 1897).
- Despois, Jean, *L'Afrique du Nord*, 2nd ed. (Paris, 1958).
- Despois, Jean, and René Raynal, *Géographie de l'Afrique du Nord-Ouest* (Paris, 1967).
- Drague, Georges (pseud. for Georges Spillmann). *Esquisse d'Histoire religieuse du Maroc* (Paris, 1951).
- Eikelman, Dale F. *Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilgrimage Center* (Austin, Texas, 1976).
- Evans-Pritchard, E.E., *The Sanusi of Cyrenaica* (Oxford, 1949).
- Ezziani, Aboulqâsem ben Ahmed, *Le Maroc de 1631 à 1812*. Extracted.

- Gellner, Ernest, *Saints of the Atlas* (London, 1969).
- Gellner, Ernest, and Charles Micaud (eds.), *Arabs and Berbers: From Tribe to Nation in North Africa* (Lexington, Mass. and London, 1973).
- Guennoun, Saïd, *La Montagne berbère* (Paris, 1929).
- Guillen, Pierre, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905* (Paris, 1967).
- Hart, David M., «Segmentary Systems and the Role of «Five Fifths» in Tribal Morocco», *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, no. 3 (1967), pp. 65 - 95.
- Hoffman, *Bernard G., The Structure of Traditional Moroccan Rural Society* (Paris and The Hague, 1967).
- Lahbabi, Mohamed, *Le Gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle* (Rabat, 1958).
- Lesne, Marcel, «Les Zemmour: Essai d'histoire tribale», *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, no. 2 (1966), pp. 111 - 54, and no. 3 (1967), pp. 97 - 132.
- Le Tourneau, Roger, *Fès avant le Protectorat* (Casablanca, 1949).
- Masqueray, Emile, *Formation des cités chez les populations sédentaires en Algérie* (Paris, 1886).
- Miège, Jean-Louis, *Le Maroc et l'Europe* (4 vols. Paris, 1961 -3)
- Montagne, Robert, *La Civilisation du désert* (Paris, 1947).
- Montagne, Robert, *Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc* (Paris, 1930).
- Nasiri, Ahmad ibn Khalid, «Chronique de la dynastie alaouite du Maroc» (Kitab al-Istiqsa), Trans. Eugène Fumey, *Archives Marocaines*, 9 and 10 (1906).
- Peyronnet, R., *Livre d'or des officiers des Affaires Indigènes 1830 - 1930* (2 vols., Algiers, 1930).
- Pinon, René, *L'Empire de la Méditerranée* (Paris, 1904).
- Rinn, Louis, *Marabouts et Khouans* (Algiers, 1884).
- Rouard de Card, E., *Documents diplomatiques pour servir à l'étude de la question marocaine* (Paris, 1911).
- Sabatier, Camille, *Touat, Sahara et Soudan* (Paris, 1891).
- Segonzac, J. de, *Voyage au Maroc (1899 - 1901)* (Paris, 1903).
- Taillandier, G. Saint-René, *Les Origines du Maroc français: Récit d'une mission, 1901-1906* (Paris, 1930).
- Terrasse, Henri, *Histoire du Maroc* (2 vols., Casablanca, 1950).
- Waterbury, John, *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite - A Study in Segmental Politics* (New York, 1970).
- Westermarck, Edward, *Ritual and Belief in Morocco* (2 vols., London, 1926).

فهرس الخرائط والجداول والرسـوم

فهرس المحتويات

الخرائط

الجداول

الرسوم

فهرس المحتويات

القسم الثاني: الجنوب الشرقي المغربي والغزو الفرنسي

صحيح أن هذا الكتاب يعرض أصول وأهداف و مراحل التوسع الفرنسي داخل الجنوب الشرقي المغربي، ولكنه ليس على أساس دراسة الدبلوماسية الأوروبية، أو الاستعمار الفرنسي. ولكنه يعالج عقود الغزو الفرنسي كمرحلة من مراحل التاريخ الإفريقي. فالأحداث التي وصفت هنا، وإن حدثت في منطقة لم يعهدها تاريخ العالم، قد أدت إلى دراسة حالة من المواجهة الإفريقية للغزو الأوروبي. لذلك، فإن هذا الكتاب هو أولاً حول المؤسسات السياسية في إفريقيا الشمالية البدوية، وكيف كانت تشتغل تحت ضغط الغزو الأوروبي والتغلغل الاقتصادي، وحول حركات المقاومة وأسباب فشلها، وحول استمرار شعوب العالم الثالث وتغيرها خلال المراحل المبكرة للعهد الاستعماري. وهو ثانياً حول قبائل ومجتمعات الجنوب الشرقي المغربي وما قامت به عندما تقدمت إليها الجيوش الفرنسية.

الثمن: 96 د